



المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الثاني

خليل محمد
محمد جمال باروت

أمين اسكندر
شمس الدين كيلائي

محمد نجاتي طيارة

تنسيق

جمال باروت

فيصل دراج

مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصادره
في الوطن العربي في القرن العشرين

الأحزاب والحركات القومية العربية

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

مشروع نشأة الحزب السياسي ونظوره ومبادئه في الوطن العربي في القرن العشرين
بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الثاني

خليل محمد

أمين اسكندر

محمد جمال باروت

شمس الدين كيلاني

محمد نجاتي طيارة

تنسيق وتحرير

فيصل دراج و جمال باروت

الباب الأول

حركة القوميين العرب

(من القومية التقليدية إلى اليسارية الجديدة)

محمد جمال باروت

تعود جذور حركة القوميين العرب إلى "كثائب الفداء العربي" التي انبثقت في آذار ١٩٤٩ عن اجتماع توحيدى لثلاث مجموعات قومية عربية شبه عسكرية هي المجموعة السورية بقيادة جهاد ضاحي، والمجموعة المصرية بقيادة حسين توفيق وعبد القادر عامر التي انحدر معظمها من أعضاء حزب "مصر الفتاة"، والمجموعة القومية البيروتية المتكونة في إطار "جمعية العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية في بيروت بقيادة جورج حبش، والتي تشكلت في إطار دروس قسطنطين زريق القومية. وقد لعب هاني الهندي طالب العلوم السياسية في الجامعة الأميركية دور مهندس الاتصال ما بين المجموعات الثلاث التي اتفقت على العمل السري المسلح تحت اسم "كثائب الفداء العربي" رداً على النكبة. وقد انبثق عن الاجتماع قيادة حماسية للمنظمة الوليدة تألفت من جهاد ضاحي (المجموعة السورية) وحسين توفيق وعبد القادر عامر (المجموعة المصرية) وهاني الهندي وجورج

حبش (المجموعة البيروتية)، وأخذت "الكثائب" تعمل كمنظمة قومية فدائية شبه عسكرية، تعتمد نظام الخلايا السرية. وقد وضعت الكثائب عدة خطط لعمليات اغتيال تستهدف من اعتبرتهم مسؤولين عن النكبة، وتمركزت هذه الخطط على اغتيال نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي والملك عبد الله ملك الأردن. وما إن تمكنت الكثائب من تأمين كمية معينة من الأسلحة زودها بها الدكتور أمين رويحة الذي كان يعمل رئيساً للدائرة الطبية في جيش الإنقاذ، حتى شرعت بعملياتها الأولى التي استهدفت في ٦ آب ١٩٤٩ معبداً يهودياً بدمشق، ومدرسة الأليانس اليهودية العالمية ببيروت في وقت واحد^(١). وتمثل الهدف السياسي لهاتين العمليتين بتخريب اتفاقية الهدنة التي وقعها الزعيم حسني الزعيم في ٢٠ / ٧ / ١٩٤٩ مع إسرائيل، والتي اعتبرتها إسرائيل بمثابة النهاية الفعلية لحرب عام ١٩٤٨^(٢). وقد أتبعَت الكثائب عملياتها بمهاجمة مفوضيات إنكلترا والولايات المتحدة في بيروت ودمشق وعمان والقدس وبغداد ومقر وكالة الغوث الدولية ومحاولة اغتيال الكولونيل سترلنغ مراسل جريدة التايمز في ٦ ت ١٩٤٩^(٣) الذي اتهم بالتجسس لصالح إنكلترا.

كان تفكير الكثائب القومي امتداداً لتفكير الحلقات والحركات القومية العربية في الثلاثينات، الذي يعتبر العراق إقليماً-قاعدة للوحدة العربية، ويدعو إلى أولوية الوحدة العراقية-السورية. ومن هنا فكرت الكثائب باغتيال القائد الفلاحي السوري البارز أكرم الحوراني باعتبار أنه من أوضح خصوم هذه الوحدة، إلا أن المجموعة المصرية ستسير في خطة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي الذي كان يحكم سورية من خلف الستار. وقد أدت هذه الخطة إلى انشقاق الكثائب فعلياً، في حين انفردت المجموعة المصرية بتنفيذ الخطة في الخميس ١٢ ت ١٩٥٠، وتمكنت الأجهزة الأمنية من اعتقال قيادتها باستثناء جورج حبش المتخفي في

بيروت بمساعدة أصدقاء من "حزب النداء القومي". وقد كانت أصابع رويحة خلف هذه العملية، وورطت على ما يبدو "الكثائب" فيها انتقاماً لمقتل عقيد الحو محمد ناصر، الذي اتهم رجال الشيشكلي باغتياله. وبهذا الشكل انحرفت الكثائب فعلياً عن هدفها، وتحولت إلى أداة في الصراعات السياسية القطرية الداخلية. غير أن المحاكمة مثلت انتصاراً سياسياً للكثائبين المعتقلين، إذ تطوع أربعون محامياً للدفاع عنهم بقدر ما أن الشيشكلي لم يتشدد في مناخ الهزيمة والتعاطف العام مع الكثائبين في استصدار أحكام قاسية ضدهم⁽⁴⁾.

فضحت المحاكمة سر الكثائب، وفرطت عقدها من الناحية الفعلية، ووجدت المجموعة القومية المتحلقة حول طالب الطب جورج حبش نفسها أمام ثلاثة خيارات يمكن تحديدها بالاستمرار والانتقام من سلطات الشيشكلي، أو الانضمام بالبعث أو تشكيل منظمة قومية مستقلة، وقد أثبت أسلوب الانتقام عقمه ويأسه، في حين أن رفض عفلق لاندماج الكثائب في البعث كمجموعة أو ذراع عسكري له⁽⁵⁾، قد دفعا حبش ورفاقه نحو تشكيل نواة منظمة قومية مستقلة. من هنا خرج الأعضاء "البعثيون" من "الكثائب" واستقلوا عنها⁽⁶⁾.

المرحلة التأسيسية

شكلت هذه النواة أساس ما سيعرف لاحقاً بحركة القوميين العرب. وقد تألفت قيادتها المؤسسة من ثمانية طلاب قوميين على أهبه التخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، وكانوا جميعاً من نشطاء جمعية "العروة الوثقى"، وتولى بعضهم مسؤوليات قيادية فيها، ومن مريدي قسطنطين زريق ونبه أمين فارس في الجامعة الأميركية. وكان الستة المعروفون اليوم من هؤلاء هم: جورج حبش (فلسطيني) وأحمد الخطيب (كويتي) ووديع حداد (فلسطيني) وهاني الهندي

(سوري) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي)^(٧). وكان ثلاثة منهم أعضاء سابقين في قيادة الكتائب وعضويتها هم على التسابع جيش والهندي والجبوري. وفي صيف ١٩٥١ بدأت الفكرة تتحول إلى عمل^(٨).

شكلت هذه النواة نوعاً من "أخوية" قومية طهرانية تذكر كثيراً بأخويات طلاب الوجدتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر. وعوضت عن قسطنطين زريق الذي دعاها للتريث بالعمل، وانتقل للعمل رئيساً للجامعة السورية في دمشق بعلي ناصر الدين (١٨٩٢-١٩٧٤) أحد قدامى مؤسسي عصبة العمل القومي، الذي لعب دور مرشد للنواة. وقد ألقى ناصر الدين في نيسان ١٩٥١ بدعوة من النواة المؤسسة محاضراته "الثأر أو العار" التي تكثفت بقوله "إن شيئاً واحداً بعينه يمحو العار، وليس يمحوه أي شيء آخر، على الإطلاق وهو الثأر" و"إن استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، أمر فيه وحده معنى الثأر ومحو العار"^(٩). وقد أثرت هذه المحاضرة تأثيراً حاسماً في وعي النواة المؤسسة التي أخذت مفهوم "الثأر" من ناصر الدين، وأصدرت في أواخر عام ١٩٥٢ أول نشرة تحريرية لها تحت عنوان "الثأر"، وشكل الثأر أحد محاور شعارها الثلاثي: وحدة، تحرر، ثأر. وفي اجتماع ١٩٥٤ في عمان استمعت النواة المؤسسة إلى نصائح ناصر الدين وإرشاداته حول سياسة المنظمة وتوجهاتها^(١٠)، وعدم معارضتها لمشروع الهلال الخصيب الذي تجدد طرحه بقوة في أوائل عام ١٩٥٤. وهو ما يفسر أن المنظمة الوليدة لم تعارض هذا المشروع، ولم تقف في مواجهته، بتأثير تقديسها لفكرة الوحدة نفسها، حتى ولو كانت وحدة عروش، باعتبار أن تحرير فلسطين مرهون بقيامها.

تمكنت النواة من السيطرة على جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في بيروت، ومن تشكيل "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، واندمجت فيها

مجموعة حمد الفرحان القومية في الأردن، وأثمر هذا الاندماج عن تشكيل فرع للمنظمة في عمان عام ١٩٥٣ على أساس تفهم كامل للأحداث والشعارات المشتركة^(١١)، وكان أهم عمل للفرع الحديد قد تمثل بإصدار مجلة "الرأي" التي أوقفت في آب ١٩٥٥ أي بعد ثمانية شهور من انطلاقها عن الصدور، فصدرت بالاسم نفسه من دمشق، وتم ترخيصها باسم ناجي الضللي (سوري) أحد الأعضاء السابقين في "الكثائب". وبهذا المعنى ضم الفرع الأردني جيلين من تلامذة زريق هم جيل الفرحان وجيل حيش. وقد شكل اجتماع عمان بدء التوسع الفعلي للمنظمة، حيث عاد أعضاء النواة المؤسسة إلى أقطارهم وشرعوا بالعمل. ويمكن في ضوء التطور السياسي-الإيديولوجي للمنظمة، وتغير بنيتها الاجتماعية تميز ثلاثة أطوار أساسية فيها هي: الطور القومي التقليدي والطور الاشتراكي العربي والطور اليساري الجديد الذي أفضى إلى انحلالها وموتها.

من الشباب القومي العربي إلى حركة القوميين العرب

الطور القومي التقليدي

اتصلت المنظمة لأول مرة مع الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية في مطلع عام ١٩٥٥، حين قبلت السلطات المصرية نشاطها المفصولين من الجامعة الأميركية في بيروت، بسبب تظاهريهم ضد حلف بغداد في الجامعات المصرية^(١٢). إلا أن الاقتراب الفعلي من القاهرة سيتم بعيد فشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، إذ ستعقد المنظمة في ٢٥ ك، ١٩٥٦ اجتماعاً قيادياً مصغراً، مثل مؤتمرها الأول، ووحدت عملها تحت اسم منظمة "الشباب القومي العربي" وقدمت جريدتها "الرأي" نفسها بوصفها "صوت الشباب القومي العربي". وكان أبرز تحول في سياسة المنظمة إثر هذا المؤتمر هو رفع شعار وحدة مصر

وسورية والأردن بدلاً عن شعار وحدة العراق وسورية والأردن^(١٣)، مما أدى إلى انفصال حلفائها القوميين الأردنيين مثل وصفي التل وأكرم زعيتر عنها. وقد انبثق عن المؤتمر قيادة قومية جماعية تألفت من جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهيايني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (لبناني). وإثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق حملت المنظمة لأول مرة اسم "حركة القوميين العرب". وكان الدافع لذلك هو التمييز عن منظمات "الشباب القومي العربي" الطلابية الأخرى المتشكلة في بيروت وبغداد، وبغية إزالة هذا الالتباس وافقت اللجنة التنفيذية القومية على حمل اسم "حركة القوميين العرب"^(١٤) الذي بات اسم تنظيمها القومي كله.

تبنت الحركة في هذا الطور نظرية المرحلتين التي صاغها مفهوماً بتكليف من قيادتها الحكم دروزة عضو أول لجنة تنفيذية أو قيادة قومية للحركة. وقد كان الحكم الكاتب الأساسي لوثيقتين إيديولوجيتين أساسيتين هما "مع القومية العربية" (١٩٥٧) و"الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية" (١٩٦١). وتقوم نظرية المرحلتين على التمييز ما بين مرحلة "النضال القومي" و"النضال الاشتراكي" والفصل مرحلياً ما بينهما في ضوء التناقض الأساسي. فتمحور مرحلة "النضال القومي" أو "مرحلة التحرر السياسي" حول مهام تصفية الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي^(١٥)، بقدر ما تتمحور مرحلة "النضال الاشتراكي" أو "مرحلة التحرر الاجتماعي" حول مهام "بناء المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي"^(١٦). ويعني ذلك أن استراتيجية الحركة في هذه المرحلة مازالت تحتّم بوضوح كون الاستعمار والصهيونية والرجعيين والعلاء هم العدو

الأول^(١٧)، وأن "التخطيط النضالي السليم هو: عدم جعل القوى المعادية الداخلية هي العدو الأول، والتناقض الفرعي هو التناقض الرئيسي، لكيلا تتحول المعركة العربية إلى معركة داخلية"^(١٨)، وبالتالي "يجب أن نحشد كافة إمكانيات الأمة" "لإيجاد الكيان العربي الواحد المحرر" وتحقيق "تماسك الجبهة الداخلية" فـ"لا يجوز للنضال في هذه المرحلة أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع أو يضطر لأن يحارب على جبهتين داخلية وخارجية" "يعتقد أن مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل، بينما مشكلته الرئيسية مع الاستعمار"^(١٩). وقد اتسقت نظرية المرحلتين مع التكوين الاجتماعي والقومي التقليدي للنواة المؤسسة التي سبق لها أن أبدت ارتياها بطرح البعث لشعار الاشتراكية ورأت أنه سابق لأوانه. ويعتقد مصطفى دندشلي أن إحلال "الحركة" لـ"الثأر" محل "الاشتراكية" عند البعث، كان مدفوعاً بإظهار معارضتها لـ"البعث" وإعطائها الأولوية للقضية الفلسطينية، و"اعتبار الاشتراكية ضارة وخطيرة في المرحلة الراهنة"^(٢٠). طبقاً لهذه النظرية حددت الحركة أهدافها بالقضاء على التجزئة (بالوحدة) وعلى الاستعمار (بالتحرر) وعلى إسرائيل (بالتأثر)، وعبر عن ذلك شعارها الثلاثي: وحدة، تحرر، تأثر.

تنسجم هذه النظرية انسجاماً تاماً مع الطور القومي التقليدي للحركة. وقد تم في إطارها إنكار أي فارق بين "اليهودية" و"الصهيونية" و"إسرائيل" فـ"لا فرق بين اليهودية والصهيونية"، وهما "اسمان لمسمى واحد ومضمون واحد" إذ أن "الصهيونية ملتزمة باليهود وبدينهم وهي جزء من تفكير أي يهودي، يرضعها طفلاً ويسير بهديها روحياً" من هنا طالبت الحركة "بطرده اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم، والتكسيل بكل نذل منهم"، بوصفهم "الأعداء التاريخيين"، و"بطرده اليهود من فلسطين أو إفنائهم فيها" فـ"قضيتنا في فلسطين هي قضية وجود أو عدم وجود، إما أن نكون، وإما أن نكونوا". أما العلاقة ما بين

"الاستعمار" و "اليهودية" فتقوم على أن "الاستعمار شيء واليهودية شيء آخر"^(٢١)، وأن العلاقة بينهما ليست ضرورية بل مؤقتة تقوم على "التشارك في المصالح". غير أن تقرير "لجنة الفكر" في الحركة عام ١٩٥٩ تضمن لأول مرة تمييزاً ما بين "اليهودية والصهيونية"^(٢٢) وشكك بمسلمة الحركة عن أن "كل يهودي صهيوني ولا يعكس". وكان هذا التقرير الذي عكس نسبياً طريقة تفكير الجيل الثاني في الحركة، بمثابة نذير بانقلاب نظري في ترسيمة الحركة الإيديولوجية والسياسية، ستؤلى حركات الحركة اللاحقة وتناقضاتها إبان اندراجها في المحرّى "الناصري" شرحه وتعيينه.

سلطت الحركة الجماهيرية "الناصرية" التي أطلقها فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الضوء على ضعف الحركة وهامشيتها السياسية في الخمسينات، فباستثناء الأردن والكويت، ظلت الحركة حتى عام ١٩٥٨ على الأقل كائناً سرياً، لا تظهر منه سوى أطراف في الحياة السياسية المضطربة في المشرق العربي، ففي سورية لم يتجاوز حجم التنظيم حتى عام ١٩٦٠ أكثر من خمسة عشر عضواً^(٢٣) ومن خمسين عضواً في أقصى التقديرات، وكان معظمهم يطرح ضرورة حل "الحركة" وانتفاء مبررات استمرارها بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة^(٢٤)، مما حدا بجورج حبش الذي كان متخفياً في عمان أن ينقل مركزه إلى دمشق كي يحافظ على نواة الحركة^(٢٥). وفي العراق لم يتجاوز حجم التنظيم يوم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً^(٢٦) في أقل التقديرات، وسبعة وعشرين عضواً في أقصاها، كان بعض منهم لما يزل مقيماً في بيروت. وفي لبنان ظلت عناصر "الحركة" حتى عام ١٩٥٧ عبارة عن امتداد لنشاط الحركة الفلسطيني^(٢٧) وانشغرت بفريق من طلبة الثانوية النشطاء الذين استهوتهم الطقوس شبه العسكرية من مخيمات كشفية وتعبئة شبه عسكرية^(٢٨) وفي مصر كان تنظيم "الحركة" طلابياً

محدوداً أسمه الطلاب "القوميون" الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية ببيروت في أواخر ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥، وتمكن هؤلاء الطلاب من السيطرة على "اتحاد طلاب بعثات الكويت" الذي تحول إلى واجهة تنظيمية للحركة^(٢٩) وبإيجاز لم تكن الحركة حتى عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة وتبعته ثورة تموز في العراق، أكثر من "أخوية" مغلقة، متواضعة الحجم تنظيمياً، ومحدودة الحضور سياسياً، بالاستثناء النسبي لفرعها النشيط في الكويت بقيادة أحمد الخطيب الذي استطاع أن يستوعب الحركة الليبرالية الكويتية الفاعلة ولفرعها الآخر في الأردن. وبتأثير إحساس قيادة الحركة بهامشيتها في مجتمع سياسي مفتوح، فإنها طالبت قيادات الأقاليم أو الأقطار بالبحث عن وسائل جديدة لتجنيد العمال والفلاحين والعسكريين^(٣٠)، وكان ذلك إيذاناً بانهايار شكلها النخبوي القديم كـ "أخوية" سرية مغلقة، وإعادة تأسيسه في المجرى الناصري الذي سيقدر جذرياً بنيتها الطبقية والإيديولوجية والسياسية، وسيفرضها على الساحة السياسية كحركة جماهيرية.

لقد اعتبرت الحركة الجمهورية العربية المتحدة "نواة للوحدة العربية الشاملة" و"كماشة قوية" لـ "محو إسرائيل"^(٣١)، وقدمت نفسها بوصفها أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"^(٣٢) من هنا عارض جورج حبش حل الحركة الذي طرحه بعض قياديينها وبشكل خاص ثابت المهدي ومصطفى بيضون. غير أن ذلك جعل الحركة عرضة لاختراق أجهزة عبد الحميد السراج في الإقليم الشمالي، فلم يكن ممكناً لها أساساً أن تلعب دوراً أساسياً في أحداث عام ١٩٥٨ بمعزل عن الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته تلك الأجهزة^(٣٣). حققت الحركة من خلال أحداث ١٩٥٨ حضوراً مهماً في ثلاث مناطق هي: طرابلس وصور وبيروت. غير أن التحام القيادات السنية البيروتية بها، غمسها أكثر فأكثر في الهموم القطرية

البنانية الداخلية^(٣٤). بهذا المعنى أخرجت أحداث ١٩٥٨ في لبنان الحركة من عزلتها بقدر ما ألحقتها بالسياسيين التقليديين.

استطاعت الحركة بتأثير سياستها "الجماهيرية" الجديدة أن تستوعب عدداً من نشطاء جيل ١٩٥٦ فيها. وقد تم ذلك بشكل نموذجي في العراق بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واندلاع الصراع ما بين القوميين والعراقيين حول انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد ارتبط تطور فرع الحركة في العراق، وتحوله من أخوية هامشية محدودة تنظيمياً وسياسياً إلى نوع من حركة جماهيرية بانخراطها في ذلك الصراع، إذ انضم كوادر منظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية العراقية التابعة إلى حزب الاستقلال في العراق) بقيادة عبد الإله النصاروي إلى الحركة، ولعب الكادر الحركي الديناميكي نايف حواتمة الذي أوفدته القيادة القومية إلى العراق دوراً أساسياً في قيادة الفرع الناهض وتوجيهه. ولقد طرح هذا الفرع منذ ١٩٥٨ وعلى إيقاعات الصراع ما بين القوميين والعراقيين الملتفين حول عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي، شعار "الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة". من هنا رفضت "الاتحاد الفيدرالي" الذي طرحه العراقيون ورأت فيه "شكلاً وحدوياً مشوهاً" و"تجسيدا مبطناً للتجزئة"^(٣٥) وكانت تعني في ذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح منذ ١٤ تموز في مذكرة إلى عبد الكريم قاسم "الاتحاد الفيدرالي" كبديل عن "الوحدة الفورية التامة". ومن هنا عارضت الحركة التسوية العراقية الداخلية المؤقتة ما بين "العراقيين" و"القوميين" التي قامت على تأييد القوميين لـ"استقلال العراق" مقابل تأييد الشيوعيين لـ"أفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين" وتمسكت بمطلب "الوحدة الفورية التامة". إلا أن برنامج خالد بكداش (النقاط الثلاثة عشرة) الذي نشره في ١٤ ك، ١٩٥٨ جعل هذه

التسوية تنهار، وأدى إلى اصطدامات عنيفة ما بين القوميين عموماً والعراقيين، وكانت هزيمة حركة الشواف العسكرية في الموصل، وما تبعها من مطاردة للقوميين شكلاً من أشكال هذه الاصطدامات. وإثر إعدام قاسم لبعض الضباط القوميين المشاركين في حركة الشواف، جرت محاولة بعثية لاغتياله. ولم تلعب الحركة دوراً في هذه المحاولة، غير أنها كانت على علم بها، واعتقل عدد من كوادرها بنتيجتها^(٣٦). وأخذت تنسق تحالفها مع كتلة الضباط القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد)^(٣٧) التي أعادت بناء تنظيمها بعد إعدام رفعت الحاج سري ورفاقه.

تطور التوافق السياسي ما بين الحركة والبعث في العراق رغم التوتر الذي حدث ما بين عبد الناصر وقيادة البعث إثر انسحاب الوزراء البعثيين من الحكومة. وأثمر هذا التوافق في ضوء أولوية إسقاط العراقيين عن تشكيل الجبهة القومية في عام ١٩٦٠ من الحركة والبعث والاستقلال^(٣٨). وكانت هذه الجبهة من الناحية الفعلية صيغة دنيا وضعيفة من صيغ التنسيق. وقد استمر التحالف ما بين الحركيين والبعثيين في إطار الجبهة حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١ حين وقع الانفصال السوري، ووقع على وثيقته اثنان من أساتذة البعث هما صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. وترتب على انهيار الجبهة انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" إلى لختين بعثية وقومية متحالفة مع حركة القوميين العرب. وأما في الكويت فقد تمكنت الحركة من استيعاب "الكتلة الوطنية" القومية الليبرالية الكويتية سياسياً، التي تشكلت في أواسط الثلاثينات، وارتبطت بها الحركة الدستورية الكويتية وتشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ في كامل منطقة الخليج والجزيرة العربية. وقد غدا فرعها الكويتي هنا نوعاً من وريث لحركة ١٩٣٨، وتمكن من مواجهة ما سمي بـ "هيئة الشيوخ العليا" التي تولت إدارة الأجهزة الحكومية الوليدة بـ "الهيئة

التنفيذية الأهلية" التي نتجت عن برلمان شعبي دعا إلى إعداد دستور وانتخاب مجلس تشريعي^(٣٩). لقد تحولت الحركة في الكويت إلى نوع من حزب أمة، طالب بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأخذ يضغط شعبياً بهذا الاتجاه، مما أدى إلى الصدام المباشر ما بينها وبين السلطة. غير أن هذا الصدام لم يؤثر على العلاقة الطيبة ما بينها وبين شيخ الكويت المستنير عبد الله السالم الصباح، الذي أعطى الحركيين إثر ادعاءات قاسم بضم الكويت حصّة في أجهزة السلطة لا سيما في وزارة الخارجية، وساعد على نحو ما في جعل الحركة في موقع الثقل في المجلس النيابي المنتخب، ووضع الدستور الكويتي.

وأما في الأردن فقد أربك إعلان "الاتحاد الهاشمي" ما بين الأردن والعراق في ١٤ شباط ١٩٥٨ فرع الحركة، فعجز عن اتخاذ موقف فوري منه. إلا أن هذا الارتباك لم يطل إذ أدانت الحركة عام ١٩٥٩ هذا الاتحاد، واعتبرته تكتلاً رجعيًا^(٤٠) لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة، مثلما أدانت في اليمن مشروع "اتحاد الإمارات" ووصفته بـ "الاتحاد المزيف"، وكان كراسها الذي أعلن هذه الإدانة، والذي صاغه على الأرجح قحطان الشعبي والحكم دروزة بمثابة إعلان عن بدء نشاطها في جنوب اليمن، وطرح شعار الكفاح المسلح^(٤١). وبهذا المعنى تخلت الحركة عن مبدأ تأييد أي محاولة وحدوية حتى ولو كانت وحدة عروش، وأخذت تعتبر الجمهورية العربية المتحدة محور أي عمل وحدوي عربي وقاعدته الأساسية. من هنا يمكن القول إنه قد حدث هنا نوع من انسجام تام ما بين استراتيجية الحركة واستراتيجية الجمهورية العربية المتحدة، في ضوء اعتبار الحركة نفسها أداة شعبية للقيادة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة. وفي إطار هذه الاستراتيجية تمكنت الحركة من إعداد كوادرها اليمنية والسودانية والبحرينية

والليبية التي تخرجت من الجامعات المصرية لتأسيس فرع لها في أقطارهم. فباتت الحركة ذات تنظيم قومي، وإن كان مايزال في بعض الأقطار أو الأقاليم مجرد نواة.

من الانفصال إلى نكمة حزيران

الطور الاشتراكي العربي

حدث الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ في مناخ الاستقطاب ما بين كتلة "السراج" و"المشير" (عبد الحكيم عامر)، غير أن الضباط الشوام المقربين إلى المشير هم الذين تصدروه، وكان بين رؤوسهم عدد من المقربين إلى حركة القوميين العرب أو الذين تعتبرهم الحركة في محيطها السياسي، وقد وقع على "ميثاق الوحدة الوطنية في سورية" الذي حمل اسم "وثيقة الانفصال" عدة بعثيين، كان من أبرزهم اثنان من الأساتذة الثلاثة للحزب، هما أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار، ولم يؤد توضيح البيطار لما يعنيه بالوثيقة تحت ضغط القيادة القومية عليه وتحديد غفلق، إلا إلى "زيادة الأذهان بلبلة، وإثارة استياء الوجدانيين والانفصاليين معاً من بين صفوف الحزب وخارجه"^(٤٢). غير أن توقيع "الأساتذتين" على الوثيقة، وضع الحركة وجهاً لوجه أمام البعث، إذ كان موقف الحركة من البعث تبعاً لنوعية وظيفتها كأداة طوعية لـ "عبد الناصر" محكوماً بمدى التوافق ما بين عبد الناصر والبعث. وتم ترجمة ذلك بانسحاب الحركة من الجبهة القومية في العراق، مع أن قيادة قطر العراق البعثية تجاوزت يوم ٢٩ أيلول تخطيط قيادتها القومية، وأصدرت بياناً يدين الانفصال بحدّة ويحمل عنوان "لترفع راية الجمهورية العربية المتحدة، ولتقبر مؤامرات الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"^(٤٣). أثار هذا الانسحاب القيادة القومية للبعث فوصفته بأنه "دعم لحكم عبد الكريم قاسم المعادي للاتجاه الوجداني" و"استغلال انتهازي للأحداث" واتهمت قيادة البعث

قيادة الحركة دون قواعدها بأنها "أصبحت جزءاً من الحاشية التي ساهمت في خلق ظروف نكسة الوحدة" ووصفتها بـ "الأداة الملحقة"^(٤٤). أما البعث في العراق فقد وصف في بيان مطول أصدره في أوائل تشرين الأول ١٩٦١ موقف الحركيين بأنه "افتراءات وتهجمات تسيء لمعركة العراق، ومعارك العرب القومية" وجدد إدانته الحاسمة للانفصال ووصفه بـ "الانقلاب الرجعي الانفصالي" وتمسك بصيغة "النضال الجبهوي لإنهاء حكم قاسم الدكتاتوري"^(٤٥).

انهيار الجبهة القومية

البعث والحركة تناقضات وانشقاقات

انهارت الجبهة القومية تبعاً لذلك، وتم ترجمة ذلك عسكرياً بانشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" التي كانت نوعاً من ذراع عسكري لـ "الجبهة" إلى لجتين: قومية-ناصرية تربطها أواصر خاصة مع حركة القوميين العرب، وبعثية تابعة عضوياً إلى المكتب العسكري للبعث. غير أنه تم إبرام تفاهم ضمني ما بين اللجتين يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قيامه بعمل مستقل ما ضد قاسم. أما في سورية فحاولت الحركة أن تصدر التظاهرات الشعبية العارمة ضد الانفصال بلافاتها التي تحمل اسمها وتوحي بـ "بأسها" التنظيمي والجماهيري. وقد استغزت هذه التظاهرات قيادة البعث التي وصفت أسلوب الحركة في تنظيم التظاهرات بـ "التعبئة الدعائية الديماغوجية"^(٤٦)، وأعلنت رفضها المساهمة في المعركة القومية التي تقودها القاهرة، ولم تر فيها معركة "من أجل المحافظة على الوحدة، وإنما من أجل المحافظة على هبة الحكم، من أجل الدفاع عن الحكم الدكتاتوري"^(٤٧). أما الحركة فرأت في موقف البعث من "الوحدة إبان الانفصال وبعده" "موقفاً لاعقائدياً، جاء ليضيف نقطة ضعف جذرية خطيرة إلى

واقعه السابق بحيث أصبح هناك صعوبة كبرى إن لم نقل استحالة عملية لأن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قادراً في هذه المرحلة على ممارسة أي دور إيجابي في عملية التصحيح العقائدي الشعبي^(٨)، ورأت الحركة في إشارة ضمنية إلى البعث أن الموقف الذي اتخذته من الوحدة باسم "النقد الذاتي" قد تحول إلى "عملية تهديم ولم يعد يخدم أهداف الحركة العربية بل أصبح في خدمة أعدائها" و"كان في مؤداه العملي انحيازاً لأعداء الحركة العربية الثورية" و"مساهمة غير واعية في مخطط التخريب"^(٩). غير أن البعث خلال الانفصال كانت تعتمل فيه التيارات التالية: التيار "القطري" المعادي لعبد الناصر الذي نظم نفسه بصورة مستقلة عن القيادة القومية، وكان حاقداً على عبد الناصر والوحدة، والتيار العكسي الذي يدعو إلى وحدة فورية للجمهورية العربية المتحدة، وعمل تحت اسم "الطلیعة الوجودية الاشتراكية" التي ستتحول إلى "حركة الوجوديين الاشتراكيين". أما تيار غفلق "القومي" فكان تركيبياً ما بين التيارين يطرح رؤية بعثية للوحدة تقوم على الوحدة الاتحادية^(١٠).

في ٢٨ آذار ١٩٦٢ قام العقيد عبد الكريم النحلاوي بمحاولة انقلابية مضادة على الانقلاب الانفصالي الذي تصدره. وقد لعبت حركة القوميين العرب دوراً تنسيقياً أساسياً في هذه المحاولة، إذ كان هاني الهندي عضو القيادة القومية للحركة نوعاً من صلة وصل ما بين الضباط وعبد الناصر. وقد تحدت مهمة الوفد بإعادة الوحدة مع مصر في الذكرى الرابعة لقيامها أي في ٢٢ شباط ١٩٦٢. وقد تمت المحاولة على الشاكلة المعروفة، وأدى التناقض ما بين التشكيل القومي-الناصرى المرتبط بالقاهرة والتشكيل البعثي إلى فشلها، ونفي الضباط الذين قاموا بها. غير أنها أثمرت عن تشكيل حكومة بشير العظمة "الاتلافية" التي اتبعت سياسة معتدلة تجاه القاهرة، إلا أن القاهرة اعتبرتتها "حكومة لا تمثل إرادة الشعب"

ورفضت الاعتراف بوجودها، وشتت أجهزة إعلامها حملة عاتية عليها، وطالبت بالتحقيق مع قادة انقلاب ٢٨ أيلول ومحاكمتهم^(٥١). وما إن حل شهر تموز ١٩٦٢ ولما يكن قد مضى على "ثورة حلب" سوى ثلاثة شهور ونيف، حتى كانت الحركة تنظم أخطر عصيان مدني ضد الحكم الانفصالي.

إضراب تموز ١٩٦٢ ومحاولة إسقاط الانفصال:

يمكن اعتبار إضراب ٧ تموز ١٩٦٢ العمالي في سورية عصياناً مدنياً سياسياً أكثر منه إضراباً نقابياً مطلبياً، مع أن قوته الأساسية كانت عمالية. إذ كان مقررًا لهذا الإضراب أن ينتهي مع إسقاط الانفصال، وهو ما كان واضحاً في البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال يومئذ، مما دفع السلطات الانفصالية إلى اتخاذ قرار سياسي حاسم بحل الاتحاد واعتقال قياداته^(٥٢). كانت قيادة الاتحاد برمتها حركية، ومن هنا كان الاتحاد من الناحية الفعلية منظمة حركية، تمكنت من أن تجند في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٣٠٠ عاملاً في الحركة من أصل ١٨٠٠ عاملاً في الشركة^(٥٣). وقد اضطرت السلطات إلى اعتقال كافة العمال. كانت الحركة بشكل أساسي خلف هذا الإضراب-العصيان، ولقيت دعم الجهات الحدودية الأخرى المرتبطة بالقاهرة والتي كان رأسها الجبهة العربية المتحدة (الخماسي الناصري). ويبدو أن خطة الانقلاب العسكرية التي اتهم يوسف مزاحم بتنظيمها قد تم توقيتها بالتزامن مع الإضراب، وبشكل تتم فيه في إطار حركة شعبية. إلا أن كشف الأجهزة الأمنية للخطة، عبر عملاء مندسين في الشبكة الانقلابية، جرّاً النظام الانفصالي المهزوز على تقديم شكوى رسمية باسم الجمهورية العربية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة. واستخدمت وثائق "مؤامرة" مزاحم، كوثيقة رسمية في الشكوى والاتهام.

إلا أن الجامعة العربية التي عقدت مؤتمر شتورا في ضوء ذلك، اختارت أن تلعب دور الأطرش، وأبقت جلستها مفتوحة رغم انفضاضها. وكان ذلك يعني أن شكوى دمشق لما تزل قائمة. ولم يتم إسقاط هذه الشكوى إلا من خلال حكومة صلاح الدين البيطار بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ التي أسقطت الانفصال.

إسقاط قاسم في العراق والانفصال في سورية:

شكل المؤتمر القومي الخامس للبعث (أيار ١٩٦٢) أخطر مؤتمر للحزب من زاوية تهية نفسه للوثوب على السلطة في العراق وسورية. إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) قد تجاوز خلاف القيادة القومية وانقسامها بشأن انقلاب بعثي في العراق، واتخذ قراراً بإسقاط قاسم^(٥٤) بقدر ما انتزعت اللجنة العسكرية البعثية السرية المستقلة ذاتياً عن القيادة القومية من هذه القيادة ومن عفلق تحديداً قراراً بإسقاط الضباط البعثيين وحلفائهم للانفصال^(٥٥). ويبدو أن الحركة في العراق قد حاولت أن تستبق انقلاب البعث بأيام، إلا أن إجراءات قاسم أدت إلى كشفها، في حين لم تستطع أن تمس قلب الخطة الانقلابية البعثية^(٥٦). من هنا ما إن قام البعث بانقلابه في ٨ شباط ١٩٦٣ حتى سارعت الحركة بدعمه، مع أن الحكومة التي شكلها أحمد حسن البكر خلت من أي تمثيل لها، إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) الذي قرر إسقاط قاسم قد اتعذ قراراً بالسيطرة الحزبية التامة على السلطة وتمثيل القوى القومية بشكل رمزي^(٥٧). لقد حدثت وطأة مواجهة القاسميين والشيوعيين أن نشأ نوع من الوفاق ما بين الحركة والبعث في الشهر الأول لحركة شباط. وتم في إطار ذلك الإفراج عن قادة الحركة وفي مقدمتهم نايف حواتمة وترخيص جريدة "الوحدة" الحركية باسم باسل الكبيسي كجريدة يومية علنية. كان سقوط قاسم في

العراق إينانا بترحيل الحكم الانفصالي المهتز في دمشق، وهو ما تم في ٨ آذار ١٩٦٣ بـ "ثورة" خاطفة وسريعة وأنيقة شارك فيها الضباط البعثيون والناصريون والوحدويون المستقلون. كانت الكتلة البعثية هي الكتلة المنظمة والوحيدة المتماسكة بين هذه الكتل، من هنا استطاعت أن تترعرع من شركائها "الأكثرية" في المجلس الوطني لقيادة الثورة. وفي حين كان البعث هو القوة الحاسمة في انقلاب العراق فإنه كان هنا شريكاً لكنه أساسي، من هنا لم تمثل الحركة في حكومة العراق لكن هذه الحكومة وعدت بتشكيل جبهة قومية في حين قامت حكومة دمشق منذ البداية على أساس أنها حكومة جبهة قومية ضمت ممثلين عن حركة القوميين العرب وعن الجبهة العربية المتحدة، والوحدويين الاشتراكيين، والبعث. وكان الوفد السوري إلى مباحثات ميثاق ١٧ نيسان الثلاثية ما بين القاهرة وبغداد ودمشق في تشكيله وفد جبهة قومية.

لعل فهم وزن كل من البعثيين والحركيين عشية حركتي شباط وآذار يتيح فهم جزء من الاستقطاب الدموي اللاحق بينهم. فقد كانت حركة القوميين العرب في مختلف الوجوه أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسورية. ففي العراق توسعت خلايا الحركة من حوالي سبعة وعشرين عضواً عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضو خلية عشية حركة ٨ شباط ١٩٦٣^(٥٨) في حين أن عدد الأعضاء العاملين في البعث صبيحة ٨ شباط هو ٩٨٠ عضواً عاملاً و ٣٠,٠٠٠ نصير^(٥٩). أما في سورية فكان عدد الحركيين عشية الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ لا يتعدى الخمسين عضواً إلا أن خلاياهم توسعت وضمت عدة آلاف خلال الانفصال^(٦٠). لقد كان الصراع ضد الانفصال هو المركبة الشعبية التي تحولت فيها الحركة من أخوية محدودة في سورية إلى تنظيم جماهيري.

تبنت الحركة فور إسقاط الانفصال شعار "وحدة سورية ومصر فوراً" كمدخل لانتظام العراق "بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة"^(١١). وقد رد البعث على ذلك بحملة مضايقة للحركة وتطويق لها في كل من سورية والعراق، وأعلن أن "الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تغير تغيراً كاملاً بعد ثورة ٨ شباط في العراق"^(١٢). لم يكن ممكناً للبعث "القومي" أن يوافق تحت أي ظرف على شعار "الوحدة القومية". من هنا تم استبدال هذا الشعار بالوحدة الاتحادية الثلاثية، وقد تكيفت الحركة مع ذلك ورفعت هذا الشعار الجديد، مع أنه كان شعاراً بعثياً أكثر منه حركياً. إلا أن ميثاق ١٧ نيسان ولد ميثاقاً، إذ تنصلت منه قيادة البعث في مساء اليوم نفسه الذي تم فيه توقيعه، وجعلته ورقة دون مضمون، تحت ضغط "القطريين" الذين اتهموها ببيع الحزب وتسليمه إلى عبد الناصر. وأدى ذلك إلى صدامات حادة ما بين الحركة والقوى الوحدوية عموماً وبين البعث، كان أخطرها اضطرابات ٨ أيار ١٩٦٣ التي أدت إلى انهيار حكومة البيطار في سورية في حين اتهم الحركيون في ٢٥ من الشهر نفسه بتخطيط مؤامرة انقلابية ضد البعث في العراق^(١٣) وأصبحت اعتقالات البعث قلب التنظيم المدني والسياسي للحركة في العراق. أدت مضاعفات المواجهة إلى توجيه البعث في سورية ضربة قاصمة للناصرين إثر حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الانقلابية التي أفضت إلى احتكاره السلطة. في حين استغلت الحركة تناقضات المدنيين والعسكريين البعثيين في العراق ودعمت انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ تم ١٩٦٣ ضد البعث في العراق. وبدت حركة عارف في العراق في كثير من وجوهها وكأنها رد على نكسة الناصريين في سورية. وأما في اليمن فقد انتقل الاستقطاب ما بين البعث والناصرية في المشرق إليه من شكل اصطفا في ما بين البعث والحركة بشكل أساسي، فدعمت الحركة والقوات العربية السلال في مواجهة البعثيين الذين أحزنوا ينساقون عملهم مع القوى اليمنية المعادية لوجود

القوات المصرية. ولقد احتدم هذا الاستقطاب بشكل خاص إثر سقوط حكم البعث في العراق في ١٨ تم ١٩٦٣.

الانتماء بالناصرية (الحركة الاشتراكية العربية الواحدة):

تحولت حركة القوميين العرب في إطار اندراجها في المحررى الناصري الشعبي الكاسح من أخوية قومية تقليدية إلى نواة صلبة لحركة جماهيرية منظمة. وقد تغير طابعها الاجتماعي والإيديولوجي نوعياً في إطار هذا التحول، وغدت منظمة قومية اشتراكية متماسكة للفئات الوسطى بعد أن كانت تقتصر في أختيها القومية النخبوية التقليدية على نخب محدودة تنتمي اجتماعياً إلى الطبقات العليا التقليدية النافذة في مجتمعها. وترتبط الصياغة النظرية لرايكاكية الحركة باسم محسن إبراهيم الذي ينتمي إلى الجيل القيادي الثاني في الحركة. وقد ظهرت ملامح هذه الصياغة في التقرير الذي رفعته "اللجنة الفكرية" في الحركة إلى القيادة القومية عام ١٩٥٩. إذ يطرح التقرير لأول مرة أسئلة تطال الصلاحية النظرية لمفاهيم "الحركة"، وفي مقدمتها نظرية "المرحلتين"، وإعادة النظر بالمرادفة ما بين الصهيونية واليهودية، واستبدال شعار "الثأر" العاطفي بشعار سياسي من نوع تحرير فلسطين^(٦٤). غير أن هذه المراجعة لم تأخذ مداها إلا بعد الانفصال من خلال مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة (صدر عدد الأول في ١٩٦٠) والتي حلت مكان جريدة "الرأي". وقد بنى المشرفون على المجلة خطأً نظرياً يتناول الانفصال بمنظور طبقي، ويعتبره نتاجاً للموقف المعادي الذي اتخذته طبقة الإقطاعيين والرأسماليين والبورجوازيين تجاه الوحدة والاشتراكية^(٦٥) في إشارة إلى قوانين التأميم. وقد فاجأ هذا المنظور الكوادر التقليدية في "الحركة"، التي اشتمت منه روائع ماركسية بقدر ما لقي استجابة من قواعد الحركة التي ينحدر معظم أعضائها

من أبناء الفئات الوسطى والعمالية "الناصرية" التي انضمت إلى الحركة على قاعدة سياستها "الناصرية" المعلنة. وقد نشر محسن إبراهيم الذي بات رمزاً إيديولوجياً لهذا الطور الناصري الشعبي أو الاشتراكي مقالاته التي نشرها في "الحرية" إبان الانفصال في كتابين هما "في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي" (١٩٦٢) و"مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري" (١٩٦٣)، وقد نسف فيهما المقولات النظرية "الحركية" التقليدية، وقال لأول مرة بالمضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية، وفي إطار ذلك لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين^(٦٦).

لا ريب أن نظرية إبراهيم حول التلازم ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي والتي كان لدى البعث ما يوازيها قد كانت في بعض وجوهاً أثراً من آثار التكيف الإيديولوجي مع "الميثاق" الذي قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٢١ أيار ١٩٦٢) وتأكيدَه على حتمية الحل الاشتراكي. غير أن هذه النظرية ساهمت في تشكيل أول انقسام واضح في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٢ ما بين فريقين في الإطار القيادي المركزي للحركة، هما الإطار القومي التقليدي والإطار القومي الشعبي (الاشتراكي). لكن القيادة التقليدية رغم عسر هضمها لبرنامج فريق إبراهيم كانت مضطرة بحكم التزامها بقيادة عبد الناصر إلى التكيف نسبياً مع الميثاق، وبالتالي أكدت على "تنويع الفوارق بين الطبقات سلمياً" وليس ثورياً، وهو ما ينسجم نسبياً مع ثوابتها. من هنا حدث أول تناقض جدي ما بين الفريقين إثر مؤتمر ١٩٦٣^(٦٧) (نهاية آذار-أوائل نيسان) إذ دعت "اللجنة التنفيذية" أو القيادة القومية إلى مؤتمر قومي (استثنائي) لمناقشة حركتي ٨ شباط و ٨ آذار عام ١٩٦٣ في كل من سورية والعراق^(٦٨). وتم لأول مرة تمثيل قيادات الأقاليم بمنلووين عنها في المؤتمر، وهو ما سمح لعدد من كوادر الصف الثاني الراديكالية

مثل عبد الإله النصراوي ونايف حواتمة ومحمد كشلي ووليد قزيبها بالمشاركة في المؤتمر واستغلال غياب عدد من أعضاء القيادة المؤسسة عنه للتحكم بقراراته^(٦٩). من هنا اضطرت تلك القيادة إلى تجميد الوثيقة. غير أن تناقضات الاجتماع- المؤتمر تسربت إلى قيادات الأقاليم، وتشكلت على قاعدتها أولى الملامح المميزة ما بين يمين الحركة ويسارها. وفي المؤتمر القومي لعام ١٩٦٤ تبلور التمايز ما بين الفريقين القومي التقليدي والراдикаلي اليساري، وكان هذا المؤتمر كما يصفه باسل الكبيسي "نقطة انعطاف في تاريخ الحركة طرحت فيه للمرة الأولى أفكار واتجاهات ومفاهيم تنظيمية جديدة"^(٧٠). وتفادياً للانشقاق تم الاتفاق على عقد مؤتمر قومي آخر في عام ١٩٦٥^(٧١).

انعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٥، واعتبرت قراراته حصيلة للحوارات الدائرة في الحركة خلال العامين السابقين^(٧٢). وقد استوعبت القيادة التقليدية، واعتبرها جورج حبش "وثيقة موحدة، وبمشابهة محصلة لوجهتي النظر"^(٧٣) بقدر ما اعتبرها تيار الصف الثاني عبر صوت محسن إبراهيم تكريساً نهائياً لسيطرة الفريق التقدمي على الحركة. لقد كان انحناء القيادة التقليدية المؤسسة أمام هذه القرارات نتاجاً لانهيار البناء القومي التقليدي كما صممه هذه القيادة للحركة، إذ كان هذا البناء ينهار بقدر ما يعاد تأسيسه وتجديره في الفضاء الناصري، وفي ما هو الأكثر راديكالية في هذا الفضاء. من هنا طرح هذا المؤتمر سياسة الالتحام بالناصرية وهو مفهوم يختلف عن مضمون الاستقلالية في شعارها السابق كأداة شعبية للقيادة الرسمية للثورة العربية. من هنا أخذ عدد من الكوادر التقليدية يغادر الحركة أو يجد نفسه غريباً فيها. فلقد قلب المؤتمر آليات الحركة، ونقل مركز الثقل من القيادة المركزية إلى الأقاليم التي بات بإمكانها أن تشكل مؤسسات تنظيمية قطرية خاصة بها على أساس انتخابي وفق نظرية الديمقراطية

المركزية، فأصبحت القيادات الحركية خاضعة لمؤتمراتها المنتخبة منها. تجلّى المضمون الراديكالي لسياسة الالتحام بالناصرية، في ترجمة مفهوم عبد الناصر للحركة العربية الواحدة إلى الحركة الاشتراكية العربية الواحدة، ونلمس هنا تركيزاً على المضمون الاشتراكي للناصرية. وهو ما يفسر أن الحركة قد اعتبرت ذلك أعلى راديكالية من الاتحاد الاشتراكي العربي. وقد تحدت روافد الحركة الاشتراكية العربية الواحدة حسب المؤتمر بكافة القيادات القابلة للانسجام اليساري مع الناصرية، وحدد المؤتمر هذه الروافد بالجناح الناصري المشارك في سلطة عبد السلام عارف في العراق، وبالعناصر اليسارية في سورية، وبالضباط الأحرار في الأردن، وبالتقدميين الشباب في الكيان الفلسطيني، وبما يفرزه البعث من انشقاق يساري، وما يفرزه الشيوعيون من قيادات يسارية^(٧٤)، وأناط المؤتمر بهذا "الحلف الثوري" مهمة استلام السلطة السياسية كعامل موضوعي أساسي يسهل تحول الحركة الوطنية إلى حركة ثورية قادرة على التفسير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الشامل^(٧٥). وقد عرض وفد قيادي من الحركة على عبد الناصر قرار الحركة بـ "الالتحام بالناصرية" وتتوحد التيارات الناصرية في حركة ثورية منظمة، إلا أن قيادة المتحدة فضلت مبدئياً التريث والاكتفاء بالحوار والتعاون، ولا ريب أن قادة الجيل الراديكالي في الحركة قد كانوا سذجاً في توقع نجاح مشروعهم وتبني عبد الناصر لطريقة طرحهم إياه. فلقد كان هذا المشروع يعني عملياً اندماج الحركة في إطار الأجهزة البيروقراطية الناصرية، أي في إطار المخابرات المصرية، وكان هذا بالفعل تفسير تلك الأجهزة لـ "الصفقة الجديدة" مع الحركة^(٧٦).

لقد سبق للحركة أن حلت تنظيماتها في العراق وسورية واندمجت في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تشكل في تموز ١٩٦٤. غير أن هذا الاندماج كان سياسياً وليس تنظيمياً. وافترض برنامج الحركة الاشتراكية العربية الواحدة الجديد

أن يؤدي إلى صيف راديكالية أعلى من صيغة الاتحاد الاشتراكي، من هنا بادرت الحركة في العراق إلى تشكيل "الحركة الاشتراكية العربية" مما سمته الحركة بالجناح اليساري الناصري في سلطة عارف، أما في لبنان فأخذ شكل الانضواء في "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان"، وأخذ في اليمن شكل دمج الجبهة القومية (الفرع اليمني الجنوبي للحركة) مع منظمة تحرير الجنوب المحتل في صيغة جبهة تحرير جنوب اليمن (وقد وافق يومئذ فريقا الحركة اليمني واليساري على هذا الإجراء الذي سيواجه بمعارضة حاسمة من قيادات الجبهة القومية في الجنوب وسيعرف بانقلاب يناير ١٩٦٦)، وفي الساحة الفلسطينية قررت الحركة انضواء تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، وشجعت على قيام "التجمع الوطني" في الأردن.

من "الالتحام بالناصرية" إلى استقلال "اليسار الناصري":

لم يفتن الراديكاليون إلا بشكل متأخر وإثر نتائج ما سمي بـ "انقلاب يناير ١٩٦٦" داخل الجبهة القومية في جنوب اليمن وفرض دمجها "القسري" مع منظمة تحرير الجنوب المحتل إلى الصيغة الفعلية لسياسة الالتحام بالناصرية، أي وضع الحركة في قبضة الأجهزة الأمنية المصرية التي كانت تدير العمل العربي. فإثر هذا الدمج الذي تم بتنسيق تلك الأجهزة وقيادتها، أخذ الفرع اليمني الجنوبي يؤازره فرع الشمال اليمني يستقل عن الحركة، أما الفروع الخليجية للحركة التي كان يديرها مركز الكويت فقد توجهت إلى تشكيل قيادة مستقلة لها. وأما في العراق فقد أصبحت القطيعة نهائية ما بين الحركة ونظام عارف إثر إخفاق الانقلابين اللذين قادهما عارف عبد الرزاق في ١٥ أيلول ١٩٦٥ وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بدعم من الحركيين ومشاركتهم.

تم في هذا السياق الذي فقدت فيه الحركة وحدتها وتماسكها التنظيميين، وارتطمت فيه سياسة "الائتحام بالناصرية" بالأجهزة الأمنية المصرية، اجتماع اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦، الذي قرر ضرورة التمييز بين يمين الناصرية ممثلاً بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وبين يسارها ممثلاً بالناصر والقوى التقدمية، وضرورة انتهاج اليسار الناصري خط استقلال إيديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمين، ويربطه بالجماهير الناصرية العريضة من ناحية، وبقيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً من ناحية ثانية. وفي ضوء ذلك اتخذت اللجنة قراراً بانسحاب الحركة من الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من سورية والعراق، وتوثيق الارتباط مع عبد الناصر دون المرور بأجهزته^(٧٧).

تم خلال هذا التغيير الحديدي في سياسة الحركة من الاندماج بالناصرية إلى تأكيد خط الاستقلال التنظيمي والسياسي والإيديولوجي عن أجهزتها والائتحام بعبد الناصر فقط، والوهم بإمكانية وضع عبد الناصر فوق أجهزته، انتشار الطبعات الماركسية غير المسفيتة في كل فروع الحركة، وأدى هذا التغيير فعلياً إلى انهيار العلاقة ما بين الجبهة القومية في الجنوب اليمني وبين الأجهزة المصرية، ومع حلول العام ١٩٦٧ كانت علاقة الحركة مع عبد الناصر قد تدهورت^(٧٨).

الطور اليساري الجديد وانهيار الحركة

موضوعات ٥ حزيران:

أربكت الطبيعة الفاقعة لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ الحركة، وانعكس هذا الارتباك في مقال نشره محسن إبراهيم بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان "كلا لم يخطئ عبد الناصر ولم يهزم العرب". وقد قال فيه إبراهيم "إن الدخول في الحرب لم يكن خطأ، وإن نتائجها لم تكن هزيمة، بل نكسة عسكرية لا تعني أن

هزيمة نهائية قد حصلت، وأن البطولة التاريخية لقيادة عبد الناصر تكمن في أنها قبلت تحدي المعركة^(٧٩). ولم يتم تجاوز هذا الارتباك إلا في الاجتماع القيادي الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة (وأواخر تموز ١٩٦٧)، وأصدرت فيه أول تقرير رسمي يتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير"، وعرفت إشكالياته باسم "موضوعات ٥ حزيران"^(٨٠).

كان هذا التقرير وفق مفهوم التقرير في الحركة متفقاً عليه ما بين فريقَي القيادة المركزية: الراديكالي (برموزه الأساسية محسن إبراهيم، نايف حواتمة، محمد كشلي) والتقليدي (برموزه الأساسية جورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي وأحمد الخطيب). إلا أنه وفي سياق الصراع الداخلي الحاد ما بينهما، حاول كل منهما أن يستملكه إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. ففي حين اعتبر الفريق الراديكالي أن التقرير يمثل وجهة نظر اليسار وأن القيادة التقليدية المؤسسة وجدت نفسها مضطرة للرضوخ إليه والإقرار اللفظي به^(٨١) فإن جورج حبش يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير^(٨٢). وتبين وثيقة رسمية تعكس رأي حبش مباشرة أن الفريق "اليساري الطفولي" على حد تعبيرها حاول "بجرأة انتهازية نادرة، أن يقلب الحقائق رأساً على عقب وأن يصور التناقض ... وكأنه تناقض بين وجهتي نظر في هزيمة حزيران مقل في الفريق الأكثر ثورية وجذرية". إذ يؤكد حبش من خلالها أن اللجنة التنفيذية القومية قد وضعت تقرير تموز ١٩٦٧ أساساً، كي تضع حداً نهائياً لنمط مقالات محسن إبراهيم التي تعكس استراتيجية "الالتحام بالناصرية" وما خلفته تلك الاستراتيجية من ربط ذيلي للحركة ودورها بالاستراتيجية الرسمية للجمهورية العربية المتحدة و"تحقق كل المبادرات التي كانت تحاول تجاوز هذا الإطار"^(٨٣).

يمكن القول إن النكسة مثّلت بالنسبة للحركة بغريقيها هزيمة تامة لاستراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تبنتها الحركة منذ عام ١٩٦٤-١٩٦٧ وكان الفريق الراديكالي مسؤولاً من الناحية النظرية والإجرائية عن فرض هذه السياسة على القيادة التقليدية وإرغامها على الالتزام بها. إذ كانت هذه القيادة، رغم كل مصداقية حرصها على عدم وضع الحركة تحت أي ظرف من الظروف في مواجهة عبد الناصر، تفضل منطق التحالف مع الناصرية على نمط الالتحام بها.

تعرّضت هذه الاستراتيجية في تموز ١٩٦٦ إلى نوع من تحذير طبقي إيديولوجي يميز ما بين يمين الناصرية مثلاً بأجهزتها البيروقراطية وبين يسارها مثلاً "بقيادة عبد الناصر رأس اليسار تاريخياً"^(٨٤). وتوهمت الحركة خلال هذه الفترة، أنه يمكنها الالتحام مع قيادة عبد الناصر دون المرور عبر أجهزته. غير أن الماء كدّب الغطاس إذ كانت الأجهزة هي التي تحكم مصر وتولي ترجمة سياسة عبد الناصر العربية. فنشأت خلال عام ١٩٦٦ في إطار الرموز الأساسية للفريق الراديكالي الذي يتبنى استراتيجية "الالتحام بالناصرية" ثلاثة مواقف:

١- موقف نايف حواتمة الذي ودع بشكل مبكر أوهايم هذه الاستراتيجية، إثر ما يسمى في روزنامة الحركة بانقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦ المصري في الجبهة القومية في الجنوب، فجمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة، وأخذ يدفع باتجاه تبني الماركسية اللينينية^(٨٥).

٢- موقف محمد كشلي الذي نشر خلال آب وأيلول ١٩٦٦ سلسلة مقالات تحت عنوان "نقد التجربة الناصرية" و"نحو يسار عربي جديد" حلل فيها النموذج الناصري من منظور طبقي وحاول أن يحدد خصائص أزمتة البنيوية، مميّزاً بين هذا النموذج البيروقراطي وبين قيادة عبد الناصر.

٣- موقف محسن إبراهيم الذي حافظ على ثوابت طرحه المبكر لاستراتيجية الالتحام بالناصرية وتجسيدها في شكل "الحركة العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر^(٨٦).

من هنا لم يعد موقف الفريق الراديكالي أو اليساري موحدًا تجاه تلك الاستراتيجية، واشتمل على تمايزات وتناقضات ثانوية^(٨٧)، إلا أنه كان موحدًا تجاه القيادة التقليدية المؤسسة. بينما كانت هذه القيادة المتحفظة على تلك الاستراتيجية تحاول استيعاب أطروحات الفريق الراديكالي واحتواءها، بهدف تفادي الانشقاق.

وفي أوائل عام ١٩٦٧ اتفق الفريقان على تشكيل لجنة تحضيرية سداسية بالمناصفة ما بينهما لعقد مؤتمر قومي، ضمت من الفريق الأول كلاً من محسن إبراهيم ونايف حواتمة ومحمد كشلي وضمت من الفريق الثاني كلاً من جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد^(٨٨). إلا أن هذه اللجنة لم تتفق على شيء، وداهمتها النكسة لتضعها وتضع الحركة برمتها على عتبة تجذير جديد.

في سياق ذلك استلم جورج حبش المبادرة، ودعا إلى عقد اجتماع موسع للجنة التنفيذية القومية، في تموز ١٩٦٧، أقر تقرير "الثورة العربية أمام معركة المصير"، الذي أجهز نظرياً وسياسياً من الناحية الفعلية على استراتيجية الالتحام بالناصرية ووضع الحركة أمام مهمات إعادة بنائها وتجذيرها على أساس يساري ينطلق إيديولوجياً من بني "الاشتراكية العلمية" إيديولوجية الطبقة العاملة" فما أبرز نقاط هذا التقرير؟ وما النتائج النظرية التي خرج بها؟

التحليل الطبقي للنكسة (موضوعات ٥ حزيران):

ناقشت الوثيقة ما سمته — النكسة العسكرية في الأيام الستة، ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ما تكمن في اضطراب حركة الثورة

العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة، وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومصالح كل القوى المرتبطة به، فتأخذ معناها التاريخي كحرب تحرر وطني على امتداد الأرض العربية، ولا تعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بيننا وبين إسرائيل^(٨٩).

أولاً- فسرّت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية عن ذلك، بتكوينها الطبقي والإيديولوجي والسياسي البورجوازي الصغير. فعكس هذا التكوين مواجهتها "المتقطعة" و"المتذبذبة" لاستراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية بقيادة الولايات المتحدة. وقد قامت هذه الاستراتيجية على تطبيق الجمهورية العربية المتحدة منذ خمس سنوات (في إشارة ضمنية إلى الحرب اليمنية) والضغط عليها ومحاولة إرغامها على الانكفاء إلى داخل حدودها، وصولاً إلى الغزو العسكري المباشر في ٥ حزيران ١٩٦٧. في حين لم تنطلق الثورة العربية في مواجهتها لتلك الاستراتيجية على امتداد الأرض العربية^(٩٠). وقد حكم التكوين الطبقي البورجوازي الصغير أزمة قيادة الثورة العربية بقدر ما حكم أزمة الفصائل القومية الأخرى التي ليست في السلطة، في إشارة ضمنية إلى حركة القوميين العرب. وفي هذا التكوين تكمن الجذور الموضوعية للنكسة^(٩١).

ثانياً- استنتجت الوثيقة في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، أنه إذا كانت البورجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم على حد تعبير الوثيقة فإنها "لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها". فقد كانت "حرب التحرر الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار" تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، يقوم على بناء نظام اشتراكي قادر بالتصنيع الثقيل على حماية استقلاله الاقتصادي، وتوسيع إطار

الديموقراطية السياسية الشعبية لتمكين جماهير الطبقة العاملة والعناصر المثقفة الملتزمة بالاشتراكية العلمية أساساً من خوض معركة بناء الأساس المادي للاشتراكية وعلى تحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة لتلتزم بإيديولوجية الطبقة العاملة^(٩٣) غير أن القيادة البورجوازية الصغيرة لم تتجسّد سوى سياسة متقطعة ومتذبذبة في مجابهة الاستعمار الجديد أم الرجعية العربية، وأنظمة بيروقراطية متكلسة تخاف من الجماهير، وتغيّب أي تعبئة شعبية لها من شأنها استنزاف قوى الاستعمار كما هو حاصل في "فيتنام"^(٩٤).

ثالثاً- يتطلب ذلك ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، وتحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني^(٩٥).

رابعاً- وفي إطار محايطة التقرير ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه يربط مهام معركة التحرر الوطني الراهن بـ إزالة آثار العدوان بالدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم مع الاستعمار الجديد، وجرّ هذا الاستعمار إلى تفجير الحرب الشاملة معه، وخلق أكثر من فيتنام واحدة، وذلك باتّباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً^(٩٦).

خامساً- من هنا دعا التقرير على المستوى العالمي إلى تعميم نموذج الثورة على الغرار الفيتنامي في العالم الثالث، وتحديد وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفيتي، وإعادة النظر في سياسة التعايش السلمي التي مكنت الولايات المتحدة من تطويق ثورات الشعوب وضربها^(٩٧).

من الملاحظ أن التقرير يتحاشى تعبير الماركسية اللينينية ويستخدم بدلاً منه تعبير الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، كما يدعو إلى وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفيتي إلا أنه يقف بشكل قاطع ضد سياسة التعايش السلمي السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة، ويحمل هذه السياسة مسؤولية استفراد الولايات المتحدة بثورات الشعوب وضربها، ويحدد الكفاح الشعبي المسلح وفق النموذج الفيتنامي أو ما يسمى لاحقاً بحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد أسلوباً وحيداً في مقارعة "الاستعمار الجديد".

رغم أن التقرير لم يحدد شخص عبد الناصر بل القيادة البورجوازية الصغيرة للثورة العربية، أنظمة وحركات سياسية، فإن تلك القيادة كانت تسمية طبقية محددة لقيادة عبد الناصر التي اعتبرتها الحركة تقليدياً، كما اعتبرها التقرير نفسه رأس قيادة الثورة العربية. ويكمن أخطر استنتاج نظري للتقرير في تحميل تلك القيادة مسؤولية النكسة، وتفسيره لذلك، بتكوينها البورجوازي الصغير المتذبذب، وفي الدعوة إلى انتقال مقاليد القيادة من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقات الملتزمة بالاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة.

مشروع التجدير اليساري للحركة:

شكل تقرير تموز الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتحذيرها يسارياً^(١٧). من هنا أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ برنامج التطور الديمقراطي الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية تلك. ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:

١- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستشارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات، بصوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة، واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة، التي كان يفرزها التكوين الطبقي والإيديولوجي البورجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة، وإحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة^(٩٨).

لم يطرح برنامج التطور الديمقراطي الداخلي إذن حل حركة القوميين العرب، بل إعادة بنائها تنظيمياً في نوع من فيدرالية تنظيمية قومية، ملتزمة إيديولوجياً بالاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة. وتصور البرنامج قيادة جماعية تتمثل فيها الأقالي، وتتخذ قراراتها بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية، سواءً تمثلت على شكل إقليم واحد أو أكثر، بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها وليس باسم حركة القوميين العرب كلها، وهو ما يتطلب إنهاء وظيفة الأمانة العامة، وإعادة بناء الفروع على أساس النظرية اللينينية في التنظيم، وبشكل تكون فيه القيادة الإقليمية هي القيادة السياسية المركزية اليومية، الفعلية والوحيدة بالنسبة للإقليم^(٩٩).

أقرت القيادة التقليدية هذا البرنامج، الذي يعني فعلياً إحداث فرز تنظيمي وإيديولوجي قطبي في الحركة ما بين العناصر التي تقبل التحذير اليساري للحركة والعناصر التي تحفظ على ذلك أو لا تقبله. غير أن الفريق الراديكالي يتهم تلك

القيادة بأنها وافقت لفظياً على هذا البرنامج، وعارضته علناً في التطبيق^(١٠٠)، بينما تنكر القيادة التقليدية المؤسسة ذلك، وتؤكد أنها هي أصلاً المسؤولة عن صياغة موضوعات ٥ حزيران التي يجب أن يُعاد بناء الحركة وفقاً لها، ومن هنا طبقت ذلك باستدعاء الكوادر اليسارية من فروعها وزجها في الفرع الفلسطيني الأردني كي تتم عملية البناء اليساري للجهة الشعبية^(١٠١).

إذا ما حفرنا في الجانب التنظيمي للبرنامج، فإننا نعثرفيه دون شك على صياغات الفريق الراديكالي اليساري، فيمكن اعتبار هذا البرنامج من الناحية التنظيمية استعادة مطوّرة لبرنامج التطور التنظيمي الذي أقره مؤتمر شباط القومي عام ١٩٦٥، ولم تتخذ القيادة التقليدية المؤسسة أي إجراء عملي لتنفيذه، مما جعل ذلك موضع مناقشة مراتب الحركة وأعضائها^(١٠٢). ويفسر تعطيل القيادة التقليدية لقرارات مؤتمر ١٩٦٥ في إعادة بناء فروع الحركة وتنظيماتها وفق نظرية الديمقراطية المركزية، ارتياب الفريق الراديكالي بمدى مصداقية القيادة التقليدية في إقرارها بذلك البرنامج، والتفسير في ضوء وقائع معينة أن هذا الإقرار كان لفظياً، ليس إلا.

لقد كانت مواقف القيادة التقليدية المؤسسة من المسائل التي تتعلق بإشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية للحركة، وقيامها بممارسات سلطوية، مثل تحميمها لقرارات مؤتمر ١٩٦٣، لا تشجع على الثقة بولائها الحقيقي لبرنامج التطور الديمقراطي. فاعتبر الفريق الراديكالي بحكم رسوخ آليات الصراع ما بين وبين القيادة التقليدية منذ أوائل الستينات، أن القيادة التقليدية المؤسسة هي العائق الوحيد أمام التطبيق الفعلي والملموس لبرنامج التطور الديمقراطي. من هنا لم يؤد إقرار تلك القيادة للبرنامج سوى إلى زيادة ارتيابه وتصعيد شكّه وعدم ثقته بها. في

الوقت الذي كانت فيه هذه القيادة تعرف جيداً النوايا الحقيقية للفريق الراديكالي في الإطاحة بها، والاستيلاء على السلطة التنظيمية القيادية في الحركة. وبالفعل لم يخض الفريق الراديكالي قراره بخوض حرب المواقع ضد القيادة التقليدية، وإضعاف سلطتها وصولاً إلى تقويضها.

تم في سياق هذا المناخ الانقسام المتوتر، قيام فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، بما يمكننا تسميته بانقلاب تنظيمي داخلي ضد قيادتها الإقليمية الكويتية التي كان يقف على رأسها الدكتور أحمد الخطيب أحد أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة. وقد تم هذا الانقلاب من خلال عقد هذه الفروع في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٧ لمؤتمر إقليمي في بيروت بالتنسيق مع نايف حواتمة وليس مع قيادة الإقليم أو الأمانة العامة كهيئة قيادية اعتبارية. ولقد كانت نقاشات المؤتمر وسجلاته هجوماً منهجياً على القيادة الإقليمية.

وتكامل هذا المؤتمر بقرار نقل السلطة التنظيمية من قيادة الإقليم الكويتية إلى لجنة مركزية مشتركة خُصص فيها لفرع الكويت مقعد واحد. ولقد ضعفت سلطة القيادة التقليدية المؤسسة إلى حد بعيد داخل الحركة بعد النكسة، فقد كان فرعاً الحركة في شمال اليمن وجنوبه قد أنهيا صلتها التنظيمية "الرسمية" بها منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ في الوقت الذي حافظا فيه على علاقة وثيقة بالفريق اليساري في القيادة المركزية. في حين كان فرع الحركة العراقي قد استكمل استقلاليته التنظيمية الذاتية فعلاً بدءاً من عام ١٩٦٦ تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية التي كان يقودها فعلياً أحد رموز الفريق الراديكالي في العراق وهو عبد الإله النصراوي. وفي فرع الحركة السوري كان الفريق الراديكالي يمتلك عضوين فعالين في قيادة الإقليم هما سامي ضاحي وأسامة الهندي، لا سيما هذا الأخير الممسك

فعلياً بكافة خيوط التنظيم في سورية. أما الفرع اللبناني فكان وثيق الصلة بمحسن إبراهيم ومحمد كشلي وفريق محلة الحرية عموماً. وفي أواخر عام ١٩٦٧ فقدت القيادة التقليدية سلطتها الفعلية في إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأصبحت القيادة الفعلية لهذا الإقليم في قبضة الفروع، وبكلام موجز ودقيق اقتضرت السلطة الحقيقية للقيادة التقليدية على الفرع الأردني الفلسطيني.

تفسر هذه الخريطة، أن الفريق الراديكالي اليساري في سياق حرب المواقع التي خاضها ضد القيادة التقليدية، قد تمكن من السيطرة على كافة المؤتمرات الإقليمية أو القطرية للفروع عام ١٩٦٨، باستثناء الفرع الأردني الفلسطيني التي أثبتت فيه القيادة التقليدية سلطتها النافذة. وتمثل هذه المؤتمرات سلسلة مترابطة من المشاهد الانقسامية، أفضت إلى سيطرة الفريق اليساري على الحركة، ومن ثم تصنيفتها شكلاً ومحتوىً واسماً. فما أبرز هذه المشاهد؟

خصائص المشهد الانقسامي وتطورات عام ١٩٦٨ (محاولة توصيف وتحليل):

كان يُفترض بالأمانة العامة التي يقف على رأسها جورج حبش أن تشرف على عقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية لكافة الفروع المرتبطة تنظيمياً بها، على قاعدة "برنامج التطور الديمقراطي" (أقرته اللجنة التنفيذية القومية في مطلع كانون الثاني ١٩٦٨). غير أنه لم ينعقد حتى تموز ١٩٦٨ أي مؤتمر من هذه المؤتمرات، باستثناء المؤتمر القطري اللبناني (كانون الثاني ١٩٦٨) الذي كان من الناحية الفعلية فاتحة هذه المؤتمرات.

يفسر الفريق "اليساري" عدم عقد الأمانة العامة لهذه المؤتمرات بأن موافقة القيادة التقليدية المؤسسة على البرنامج كانت "لفظية وشكلية"^(١٠٣). بهدف احتوائه والالتفاف عليه في الممارسة العملية. ويمثل ذلك جانباً واحداً من الحقيقة، لتبرير

انفراد الفريق "اليساري" بعقد هذه المؤتمرات تحت إشرافه، والتي تمحض عنها في النهاية حلّه لحركة القوميين العرب.

لقد كانت القيادة التقليدية مضطرة بالتأكيد لإقرار هذا "البرنامج" بالشكل الذي صاغه الفريق "اليساري" وقدمه، غير أنها كانت مستعدة لتقبله واستيعابه بهدف تحديد الحركة وإنقاذ وحدتها، فلم يكن إحساسها بالأزمة البنيوية التي تواجه الحركة وتحدى مصيرها، بأقل من إحساس الفريق "اليساري"، في حين أن الفريق "اليساري" انطلق أساساً من إدانة "أسلوب الإقناع الإيديولوجي" ^(١٠٤) و"مطاردة" "الجيوب اليمينية" و"تصفيتها" ^(١٠٥) التي كانت. فقد تخيل الفريق اليساري أنه يخوض في الحركة معركة "الصراع الطبقي والإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة" ^(١٠٦) في الوقت الذي كان يعترف فيه أن هذه "الأفكار والممارسات" ليست مكونة بل مدعوة للتكون، ولتأهيل الاستقطابات اليسارية في الحركة للتحويل إلى فصائل ماركسية-لينينية.

بهذا المعنى لا يمكن تفسير عدم عقد القيادة التقليدية للمؤتمرات الإقليمية بنواياها "الانقلابية" المسبقة ضد "برنامج التطور الديمقراطي"، إذ أثبتت خلال فترة وجيزة مصداقية كبيرة في تبني مبادئه الأساسية، وأخرجت هذه المصادقة الفريق "اليساري" ودفعته للتصريح بأن "اليمين" يتظاهر بالماركسية خلافاً لحقيقته "اليمينية" ^(١٠٧). وحين نتحدث عن القيادة التقليدية هنا فإننا نعني أساساً التيار الذي مثله جورج حبش، إذ كما ووجه هذا التيار من الفريق اليساري المتطرف براديكاليته بتهمة التظاهر اللفظي باليسارية، فإن الوجوه الأكثر تقليدية ومحافظة في الحركة فهمت من يسارية حبش ذلك ^(١٠٨).

لعل تحليل مجرى سير العمليات بتعابير علم الاجتماع، يبرز معرفة أرقى بحركة الظاهرة الانقسامية من خلال المتغيرات الواقعة من تلك التبريرات الإيديولوجية المتقدمة. إذ حدث في آذار ١٩٦٨ طارئ خطير بالنسبة للحركة، وهو مصادرة أجهزة العقيد عبد الكريم الحندي في سورية لشحنة أسلحة خاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ووفق مصادر الحركة كانت الشحنة مرسله إلى الأراضي المحتلة عن طريق سورية، في حين أن أجهزة الحندي التي لم يكن لديها اعتراض على مثل ذلك مبدئياً، ارتابت بهدفها السياسي وربطت على الأرجح ما بين "تحريرها" وبين النشاط المعارض للحركة في سورية، الذي كانت تتابعه تلك الأجهزة عن كثب، وإبان مراجعة الدكتور جورج حبش في ١٩ آذار ١٩٦٨ للحندي بشأن استعادة الأسلحة المصادرة تم اعتقاله مع رفيقه فائز قدورة وعلي بشناق. وبعد ثمانية شهور تقريباً، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ تحديداً، تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة الدكتور وديع حداد عضو الأمانة العامة للحركة من اختطاف حبش وتحريره ونقله إلى بيروت^(١٠٩).

خلال الفترة التي سبقت اعتقال حبش، انخرط فرع الحركة في سورية في الاتصالات القائمة ما بين قوى المعارضة لتشكيل "جبهة وطنية تقدمية" معارضة. وأثمر ذلك عن توقيع الحركة على الميثاق الوطني للجبهة التي تم الإعلان عنها في أيار ١٩٦٨^(١١٠). إلا أن هذا التوقيع أثار في سياق تمزق وحدة المعايير في الحركة أزمة تنظيمية-سياسية حادة ما بين القيادة الإقليمية والقيادة التقليدية المؤسسة. فقد وُقع هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة للحركة وجهاد ضاحي أبرز وجوه هذه القيادة في سورية على ميثاق الجبهة خلافاً لرأي الفريق اليساري في القيادة الإقليمية، الذي كان يضم بشكل أساسي كلاً من أسامة الهندي (وهو شقيق هاني الهندي) وسامي ضاحي (وهو شقيق جهاد ضاحي). فبادرت القيادة الإقليمية ممثلة

بأسامة الهندي وسامي الضاحي إلى نشر خبر باسم الحركة في مجلة "الحرية" يعلن عدم وجود أية علاقة ما بين هاني الهندي وجهاد ضاحي وبين حركة القوميين العرب^(١١١). مما اضطر مجلة "الهدف" التي كان على رأسها غسان كنفاني إلى نفي ما نشرته "الحرية"^(١١٢). وبعد حوالي شهرين أعلن الفريق اليساري في الحركة عن انسحابها من "الجبهة" في سورية.

في الوقت نفسه أخذ تطور الأحداث في اليمن منحىً خطيراً (يجب أن نعرف هنا أن الصلة التنظيمية الرسمية ما بين فرعي الحركة في شمال اليمن وجنوبه -الجبهة القومية- كانت منقطعة، إلا أنها وثيقة للغاية مع الفريق اليساري في الإطار القيادي المركزي للحركة)، فأخفقت حركة ١٤ أيار المسلحة التي خاضها يسار الجبهة القومية ضد ما اعتبر تواطؤاً ما بين حكومة الجبهة القومية وعقلاء الجيش الذين نفذوا انقلاب ٢٠ آذار ١٩٦٨ الفاشل ضد اليسار. كما تمكنت الحكومة "النوفمبرية" في الشمال في آذار-أيار عام ١٩٦٨ من حل لجان "المقاومة الشعبية" التي كانت تحت نفوذ الحركة، ولعبت دوراً أساسياً في الدفاع عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً (ك، ١٩٦٧-أوائل آذار ١٩٦٨). ويعتقد فلاح عبد الله المدريس أن فضل حركة أيار ١٩٦٨ قد دفع فروع الحركة في عُمان الساحل وعُمان الداخل -وهي فروع وثيقة الصلة بيسار الجبهة القومية في جنوب اليمن- إلى عقد مؤتمر استثنائي في تموز عام ١٩٦٨ "تحقق فيه انتصار حاسم على الجناح اليمني"^(١١٣).

إذا كان الحدثان السوري واليمني تظاهرتين أساسيتين من تظاهرات الوحدة التنافسية ما بين "يسار" الحركة و"يمينها"، فإن غياب جورج حبش إبان اعتقاله عن المشهد الانقسام، وتطويق هاني الهندي، إلى حد إعلان الفريق اليساري عن

انعدام علاقته بالحركة، قد ساعد الفريق "اليساري" على التفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية. إذ لم يتبقّ من القيادة التقليدية المؤسسة سوى الدكتور أحمد الخطيب المرابط في "حصنه" في الكويت، ووديع حداد المنهمك في عمله الفدائي. كان الخطيب من الناحية الجغرافية بعيداً عن حدة المنافسة الانقسامية المتمركزة في بيروت، أما وديع حداد فلم يرَ في أطروحات الفريق "اليساري" سوى ثرثرة إيديولوجية لا طائل منها^(١١٤). ويبدو أنه هدّد خلال هذه الأزمة بنسف مجلة "الحرة"^(١١٥) التي اعتبرها مسؤولة عن تفسخات الحركة.

يعني ذلك أن الطريق قد أصبح أمام الفريق "اليساري" خالياً من أصعب وأخطر عنصر يواجهه، وهو جورج حبش. والحقيقة أنه لو كان حبش حاضراً لصعب على الفريق اليساري كثيراً أن ينفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية التي عقدها باسم الحركة، وبالصورة التي عقدها فيها. وقد استثمر الفريق اليساري هذه النقطة جيداً لتطبيق برنامج التطور الديمقراطي باسمه، إذ سبق له أن اكتشف أهميتها عام ١٩٦٣ حين غاب جورج حبش لأسباب اضطرارية عن مؤتمر آذار-نيسان القومي، فطرح وثيقته التي بلورت لأول مرة ملامح انقسام ما بين جيل الصف الثاني في الحركة والقيادة المؤسسة. من هنا كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية في أيار ١٩٦٨ هادئاً ومستقراً بالنسبة للفريق اليساري، فأخذ يعمل بسرعة لإخراج "برنامج التطور الديمقراطي" وفق فهمه له. وفي هذا السياق انفرد هذا الفريق بعقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية باسم الحركة.

المشاهد الانقسامية (مؤتمرات تموز):

كانت المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها "يسار" الحركة في تموز عام ١٩٦٨ في مختلف الفروع، اجتماعات قيادية موسعة أكثر منها مؤتمرات

بالمعنى الذي يمكن أن نفهمه من كلمة المؤتمر، وتمثل هذه المؤتمرات مشهداً انقسامياً نموذجياً^(١٦) انقسمت أطرافه على مستوى الوظائف المتشابهة والمتعارضة في النسق الانقسامى، إلى "قطبين متضادين" إيديولوجياً، هما قطبا "اليمن" و"اليسار".

دفعت الطبيعة الإيديولوجية للموضوعات التي "ناقشتها" هذه المؤتمرات، بالمستوى الإيديولوجي للانقسام إلى مقدمة المشهد، وبشكل برز فيه هذا المستوى كمحدد لسائر المستويات الأخرى. وكان العائق الإيديولوجي بالنسبة لمن تم اعتباره "يمينياً"، يتمثل بالتحفظ على موضوعات "الماركسية-اللينينية" والموقف من الناصرية ومن العلاقة بماضي الحركة وتاريخها. كانت الكوادر اليمينية المتطرفة قد غادرت في معظمها الحركة عند حدود عام ١٩٦٥، ولم يتبقَ منها في الحركة كوادر فعالة، في حين أن الكوادر التي يصفها الفريق "اليساري" بـ"اليمينية" كانت تتقبل "الاشتراكية العلمية" وإن كان على مضض، غير أنها لم تتقبل "الماركسية-اللينينية"، وكانت لها وجهات نظر نقدية بـ"الناصرية" غير أنها لم توافق على عنف الموقف "اليساري" منها، مع أن هذا الموقف كان يتبنى قُبيل النكسة "الالتحام بالناصرية". أما قواعد الحركة فكانت في مجملها "ناصرية" انتسبت إلى الحركة على قاعدة ناصريتها، ولا سيما في المشرق. غير أن الانقسام وإن أخذ شكلاً إيديولوجياً مهيمناً، فإن آلياته الفعلية كانت أكثر تركيياً من العنصر الإيديولوجي بمفرده، فقد تدخلت في الانقسام الإيديولوجي آليات تنظيمية وجيلية وسياسية وعاطفية مركبة، يعود اشتغالها داخل الحركة إلى ما قبل النكسة. وكانت أخطر آلية من هذه الآليات هي الآلية التنظيمية، إذ اعتبرت القيادة التقليدية مسؤولة عن إهمال قرارات مؤتمر شباط القومى ١٩٦٥ التنظيمية، التي تنقل الثقل من المركز إلى الفروع، وترسي قواعد حياة ديمقراطية داخلية على أساس نظرية الديمقراطية

المركزية. والواقع أن القيادة التقليدية لم تبذل أي جهد لتطبيق النظام الداخلي الجديد الذي أقره ذلك المؤتمر^(١١٧). وكان ذلك أخطر مقتل لها لم تكشف نتائجه المرة إلا بشكل متأخر. حين طارت بومة -مينيرفا- إلهة الحكمة كالعادة بعد فوات الأوان.

يفسر ذلك أن آليات المشهد الانقسامى قد اكتسبت بُعد الصراع ما بين "فروع" و"مركز" ما بين جيل ثانٍ في الحركة وجيل القيادة التقليدية المؤسسة. وكانت قيادات الجيل الثاني -تقليدياً- مدفوعة برغبة المساهمة في رسم خطط الحركة المركزية وتقرير سياساتها بقدر رفض القيادة التقليدية أو عجزها في أدنى الأحوال عن إيجاد آلية تنظيمية فعالة ومجدية لتلك. فارتبط الاستبداد التنظيمى بالقيادة التقليدية بقدر ما ارتبطت الديمقراطية الداخلية بالفريق "اليساري"، وهو ما يفسر بالنسبة لنا الأسس الفعلية وليس الموهومة لنفوذ الفريق "اليساري" واستقطابه لـ"الجيل الثاني"، في الحركة ولقياداته. من هنا طرح الفريق اليساري في برنامجه للإصلاح الديمقراطي الذي أقرته القيادة التقليدية رسمياً، إلغاء "الأمانة العامة" كمؤسسة قيادية مركزية، واستبدالها بلجنة تنفيذية موسعة تتمثل فيها كافة الفروع على أساس القاعدة النسبية، وتكون في الآن ذاته نتاجاً لهذه الفروع.

انعقدت هذه "المؤتمرات" خلال شهر تموز، وناقشت برمتها جدول أعمال ثلاثي النقاط، أقرت فيه موضوعات "حزيران وما بعد النكسة، وتبنت تحليلاً طبقياً- سياسياً لأوضاعها القطرية من منطلق ماركسي-لينيني، واتخذت إجراءات تنظيمية من أهمها انتخاب قيادات جديدة ملتزمة بـ"برنامج التطور الديمقراطي" على طريق تأهيل الاستقطابات "اليسارية" للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية، تُصفي التركيبة الطبقيّة والإيديولوجية والسياسية البورجوازية الصغيرة لحركة القوميين

العرب. وكان المؤتمر القطري اللبناني سبّاقاً لجميع هذه المؤتمرات، إذ انعقد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨، وأقر الالتزام المبدئي والرسمي بالماركسية-اللينينية، ووافق على موضوعات ٥ حزيران، وقدّم تحليلاً طبقياً للوضع اللبناني من منظور فهمه للماركسية-اللينينية.

وحوالي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق مؤتمرها القطري في بيروت بحضور محسن إبراهيم كعضو مراقب عن اللجنة التنفيذية. كانت هذه "الحركة" قد تشكلت عام ١٩٦٥ كصيغة تنظيمية عراقية لـ "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" التي طرحها مؤتمر شباط ١٩٦٥ القومي لحركة القوميين العرب. فتألفت من "حركة القوميين العرب" وممن سمته "الحركة" بـ "الحناح الناصري اليساري في سلطة بغداد" في إشارة إلى تيار الدكتور خير الدين حسيب وأديب الجادر وكتلة "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد والبعثيين الناصريين من أمثال فؤاد الركابي الأمين القطري السابق للبعث في العراق حتى عام ١٩٥٩). وإثر نكسة ٥ حزيران، خرج تيار الدكتور حسيب وعمل تحت الاسم نفسه "الحركة الاشتراكية العربية" ثم استقل عنه الضابط القومي صبحي عبد الحميد وشكل حزب "الوحدة"، فاقصر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" على "الحركيين" والبعثيين الناصريين بقيادة فؤاد الركابي (كان قد شكل سابقاً حركة الوجدويين الاشتراكيين الديموقراطيين). وكان الثقل الحركي هنا مهماً، من هنا تم وصف المؤتمر بمؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) تمييزاً لها عن "الحركة الاشتراكية العربية" الناصرية بقيادة الدكتور حسيب والجادر. وقد أقر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً- سياسياً أولاً للوضع العراقي ولمهمات الثورة الوطنية الديموقراطية في العراق،

وأساليب الكفاح المتطابقة معها. ثم حدد فهمه لبرنامج التطور الديمقراطي، بتأهيل الحركة لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم إيديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها.

أما في سورية، فكان الوضع شديد الخصوصية، إذ أن عدداً من أعضاء قيادة الإقليم ومن القيادات الثانوية معتقل بنتائج التوقيع على ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية" المعارضة. فكان ما حدث في سورية هو اجتماع لأطر يسارية أكثر منه اجتماعاً أو مؤتمراً قيادياً موسعاً. وفي هذا الاجتماع طرحت الأطر السياسية بقيادة سامي ضاحي تحليلاً مطولاً تحت عنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية"، تبنت فيه موضوعات ٥ حزيران، وقدمت منظوراً طبقياً- سياسياً للنكسة. وكان المهم في هذا التحليل هو موقف الأطر اليسارية من "الجبهة الوطنية التقدمية" إذ رأى التحليل أنه كان مطلوباً من الحركة بعد الهزيمة أن "تعلن إفلاس طبقة الحكم" وأن تقود "الجماهير لإسقاط هذه الطبقة وإقامة حكم الجماهير الفقيرة بقيادة الطبقة العاملة" إلا أن الحركة بدلاً من ذلك "ساهمت بخلق جبهة ذات طبيعة تأمرية انقلابية قابلة للتفاهم مع الرجعية والاستعمار" و"لا تختلف في شيء عن جبهة الحكم" و"إن الجبهتين من طبيعة واحدة، وتقفان على نفس الأرضية الطبقية والإيديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران" من هنا أعلن التحليل أن "حركة القوميين العرب تدين وتنفذ نفسها بشدة لمساهمتها بخلق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وأن الاشتراك فيها، كان خطوة بورجوازية صغيرة وخاطئة" ولهذا فإنها تعلن "انسحابها من الجبهة" وتدعو "لإقامة حلفها الطبقي لإنقاذ الوطن"^(١٨).

وفي اليمن تحمدت العلاقة التنظيمية ما بين الجبهة القومية (الفرع الجنوبي للحركة) وما بين الأمانة العامة منذ عام ١٩٦٦ إثر ما يعرف بانقلاب يناير ١٩٦٨، وتطور التحميد إلى استقلال تنظيمي وسياسي تام لفرعي الحركة في الشمال

والجنوب عن القيادة المركزية في عام ١٩٦٨، حيث تشكل في الشمال الحزب الديمقراطي الثوري.

وأما في إقليم الخليج والجزيرة العربية الذي كانت الكويت مقر قيادته الإقليمية، فقد عقدت الفروع الخليجية بالتنسيق مع الفريق الراديكالي في الأمانة العامة مؤتمرها الإقليمي الأول في أواخر كانون الأول ١٩٦٧ في بيروت. غير أن الانقسام لم يكتمل إلا من خلال مؤتمر دبي الاستثنائي الذي انعقد في ٢٣ تموز ١٩٦٨ الذي فصل تنظيمياً ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية، وجمد عضوية فرع الحركة في الكويت، وتبنى الماركسية اللينينية واستراتيجية الكفاح المسلح وتحول التنظيم بنتيجته إلى "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي". واعتبر الراديكاليون الكويتيون المنشقون عن القيادة التقليدية الكويتية أنفسهم فرعاً كويتياً لهذه الحركة. وأما في الساحة الأردنية-الفلسطينية، فقد انفجرت الأزمة بين ما سمي بيسار الحركة ويمينها في مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آب ١٩٦٨، وتكرس في مؤتمر شباط ١٩٦٩، ليخرج الفريق اليساري ويعمل تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين التي حملت لاحقاً اسم الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة.

وقد لعب الصراع التنظيمي والإيديولوجي والسياسي ما بين قيادات "الصف الثاني" والقيادة التقليدية المؤسسة خلال مؤتمري ١٩٦٣ و١٩٦٤ القوميين دوراً أساسياً في تحريض الكوادر الخليجية التي تدرس في جامعات بيروت والقاهرة وبغداد على التنسيق فيما بينها، بهدف تشكيل قيادة خاصة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، مستقلة عن القيادة الكويتية، إذ كانت تلك الكوادر على صلة وتنسيق وثيقين مع قيادات "الصف الثاني"^(١١٩). التي أخذت تخرق القواعد التنظيمية وتتوجه

بخطابها إلى الكوادر القاعدية، بهدف استئثارها وإحداث استقطاب داخلها. فبدون ذلك كانت أطروحاتها ستبقى حبيسة جدران القيادة القومية المركزية. وكان البرنامج الديمقراطي الداخلي في الحركة أساساً برنامج قيادات "الصف الثاني". وشكل ذلك أحد أهم أسس اللقاء ما بين الكوادر الخليجية وتلك القيادات.

أدت هذه التحولات في عموم التنظيم القومي إلى عقد الفروع اليسارية في كانون الثاني ١٩٦٩ لاجتماع "اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" الذي أعلن "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحولها إلى منظمات قطرية أو إقليمية يسارية جديدة تنتهج أو تطرح أسلوب الكفاح المسلح. وقد بادرت هيئة قيادية متحلقة حول الدكتور جورج حبش بتشكيل "القيادة المركزية العربية المؤقتة" التي حاولت أن تعيد بناء منظمات الحركة المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم "حزب العمل الاشتراكي العربي"، وكان تشكيل هذا الحزب في البداية رداً على قرار اليساريين بـ "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" إلا أنه أخذ منذ عام ١٩٧٠ يتمركز بدوره ويسير في نفس طريق المنشقين اليساريين، وظل من الناحية الفعلية امتداداً للجهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبذلك تلاشت حركة القوميين العرب، وأخذت المنظمات المنبثقة عن تلاشيها تتطور بشكل مستقل، وهو ما نتوقف عنده حدود هذا البحث.

الأهم أوش:

- (١) مقابلة شخصية في ٢٤ / ٨ / ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي، قارن مع باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادوة العنصيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٨.
- (٢) حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٤، ص ٧٠١-٧٠٧.
- (٣) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاح، دار طلائع، دمشق ١٩٨٣، ص ١٣٥.
- (٤) نصوح بابل، سورية في القرن العشرين، الحلقة ١٠٦، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ١١ / ٦ / ١٩٨٦، ص ٦.
- (٥) حبش، أوره الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.
- (٦) جمال الشاعر، سياسي يتذكر، تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن ١٩٨٧، ص ٤٣-٤٤.
- (٧) مقابلة شخصية في ١١ / ٣ / ١٩٩٦ مع جورج حبش في دمشق.
- (٨) حكيم الثورة، حياة الدكتور جورج حبش (حوار غواد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن ١٩٧٥، ص ٤٠.
- (٩) علي ناصر الدين، الثأر أو محو العار، نشرها في: هكنا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢، ص ٢٧٩-٢٩١.
- (١٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٢. ومقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
- (١١) رسالة شخصية من حمد الفرحان إلى الباحث في ٢ / ٤ / ١٩٩٦.
- (١٢) حكيم الثورة، ص ٥٥. قارن مع الكبيسي، ص ٨٥-٨٦.
- (١٣) بيان الشباب القومي العربي إلى الشعب العربي، الرأي، العدد ١٠١، السنة ٢، ٣١ / ٢، ١٩٥٦، ص ١-٩.

(١٤) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة. وحول أسماء اللجنة القيادية انظر هاني الهندي، أورده حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٤٤.

(١٥) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية، اتحاد بعثات الكويت، ١٩٥٧، القاهرة، ص ١٧١ (لكن دروزة هو الذي كتبه فعلياً) وأما الجبوري فوضع اسمه لتعزيز اسم الحركة في العراق). قارن مع محسن إبراهيم وهاني الهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨، ص ٤.

(١٦) دروزة، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(١٧) دروزة، الشيوعية المحلية ومركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، ط١، بيروت ١٩٦١، ص ١٠.

(١٨) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١٩) دروزة، مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(٢٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ص ١١٢.

(٢١) تجد هذه الأفكار مفصلة في كتاب إبراهيم والهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥.

(٢٣) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ط٢، ص ٢٣.

(٢٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ و ٦٦. قارن مع جورج حبش يتذكر، حوار غسان شربل، مجلة الوسط، العدد ١٩٦، تاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٢٥) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢٦) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.

(٢٧) معنى زيادة، تقوم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة (تلوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٤، ص ٣٤١.

(٢٨) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٣٩) مقابلة شخصية في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي، وفي ١٠/ ١١/ ١٩٩٥ مع عبد الله النباري.

(٣٠) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤ وص ١٢٨.

(٣١) الرأي، العدد ١٥٥، ص ٤، ك ٧، ١٩٥٨، ص ١. قارن مع إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠-٦١. قارن مع جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.

(٣٣) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص ٦٢. قارن مع الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٣٤) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣. قارن مع زيادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٢، ومع الكيسي، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣٥) حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقنا (كراس)، ت ١، ١٩٥٨، ص ١٣-١٤.

(٣٦) مقابلة شخصية في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥ مع طالب شبيب.

(٣٧) عبد الكريم الفرخان، حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق، دار البراق، لندن ١٩٩٤، ص ٦٥.

(٣٨) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥. قارن مع إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص ٤٨٦-٤٨٨.

(٣٩) فلاح عبد الله المديرس، ملاح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ط ١، الكويت ١٩٩٤، ص ٦. قارن مع الدكتور غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٤، ص ٢٠-٢١.

(٤٠) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المزيّف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت ١، ١٩٥٩، ص ٤.

(٤١) المصدر السابق، ص ١١.

(٤٢) سامي الحندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص ٨٧. قارن مع دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٤٣) نضال البعث، ج ٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص ٢٧٤-٢٧٨.

(٤٤) نضال البعث، ج ٦، دار الطليعة، بيروت، أيار ١٩٦٥، ص ١٨-٢٩.

- (٤٥) نضال البعث، ج٧، ص١٨٠ وص٢٨٧.
- (٤٦) نضال البعث، ج٦، ص٣٤.
- (٤٧) المصدر السابق، ص٤٢.
- (٤٨) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص٢ (تعميم داخلي).
- (٤٩) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتفظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت ١٩٦٢، ص٢٣.
- (٥٠) محمد جمال هاروت، حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص١٥٩-١٦٠.
- (٥١) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين عصبة وثمار مرة (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ت٢ ١٩٩٤، ص١٣٧-١٣٨ و٤٣٨.
- (٥٢) محمود سلامة، وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ (نص مكتوب أرسله سلامة إلى الباحث في ٢٠ / ٤ / ١٩٩٦).
- (٥٣) مقابلة شخصية في ٤ / ٤ / ١٩٩٥ مع محمود سلامة في دمشق.
- (٥٤) هاني الفكيكي، أو كار الهزيمة، تحررتي في حزب البعث العراقي، دار الرئيس، لندن ١٩٩٣، ص١٧٥-١٧٦.
- (٥٥) باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٨٩، ص١٢٨.
- (٥٦) حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧. قارن مع الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١-٢٣٧.
- (٥٧) الفكيكي، المصدر السابق، ص١٧٥-١٧٦.
- (٥٨) مقابلة شخصية في ١٨ / ١٢ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق.

(٥٩) مقابلة في ١٩ / ١٢ / ١٩٩٥ مع طالب شبيب في دمشق. قارن مع منيف الرزاز، التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، بيروت ١٩٨٦، ص. ٩٠، حيث يحدد عدد الأعضاء العاملين بـ ٨٠٠ عضواً.

(٦٠) مقابلة شخصية في ٢٠ / ٧ / ١٩٩٦ مع محمود سلامة في دمشق.

(٦١) بيان حركة القوميين العرب في العراق، الطليعة، عدد ٢٣، الأربعاء ١٣ مارس ١٩٦٣، ص ١ و ١١.

(٦٢) نضال البحث، ج ٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٩.

(٦٣) للتفاصيل انظر: باروت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٦٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥.

(٦٥) وليد قزيها، الأسس الاجتماعية-السياسية لنمو الحركة القومية العربية المعاصرة في المشرق العربي، محلة المستقبل العربي، العدد رقم ٦، آذار ١٩٧٩، بيروت، ص ٦٨.

(٦٦) لإبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.

(٦٧) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٦٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٦٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦. قارن مع: لإبراهيم، لماذا منطلقة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٧٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٧١) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧. قارن مع: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص ١٢٦.

(٧٢) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شباط ١٩٦٥)، ص ٩.

(٧٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

(٧٤) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي، المصدر السابق، ص ٤٦-٤٨.

(٧٥) المصدر السابق، ص ١٦.

- (٧٦) قارن مع الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
- (٧٧) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٧.
- (٧٨) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
- (٧٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٨-٩. قارن مع رأي يعكس موقف القيادة التقليدية في: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص ١١-١٣.
- (٨٠) لا تشير الوثائق اليسارية للحركة إلى هذا التقرير إلا بشكل ضمني وعابر من خلال إشارتها إلى اجتماع اللجنة التنفيذية في تموز ١٩٦٧.
- (٨١) قارن: بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص ٦ و ٢١.
- (٨٢) مقابلة مع جورج حبش في ١٥ / ٥ / ١٩٩٦.
- (٨٣) الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص ١٤-١٥-١٦.
- (٨٤) الكيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣. قارن: محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٧.
- (٨٥) مقابلة مع نايف حواتمة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥. قارن مع إبراهيم، المصدر السابق، ص ٧٦. وفي مقابلة شخصية مع حاسم القطامي في ١٦ / ١٢ / ١٩٩٥ في الكويت (أحد ممثلي التيار الناصري التقليدي في الحركة، أشار لنا القطامي إلى أن حواتمة كان منذ ذلك الوقت يطرح تبني الماركسية بعنف وحدة).
- (٨٦) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ في بيروت.
- (٨٧) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.
- (٨٨) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.
- (٨٩) التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧، حركة القوميين العرب، الثورة العربية أمام معركة المصير، ص ١٨.
- (٩٠) المصدر السابق، ص ١٠-١٤.
- (٩١) المصدر السابق، ص ٢٣.

- (٩٦) المصدر السابق، ص ٢٠-٢١.
- (٩٧) المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٩٨) المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.
- (٩٩) المصدر السابق، ص ٢٩-٣١.
- (١٠٠) المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.
- (١٠١) الجبهة وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.
- (١٠٢) إبراهيم، لماذا الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢-١١٣. قارن: بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٤.
- (١٠٣) بيان سياسي تاريخي، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٩.
- (١٠٤) المصدر السابق، ص ٣٠.
- (١٠٥) الجبهة الشعبية وقضية الانشقاق، ص ٥٦-٥٨.
- (١٠٦) الكيسبي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.
- (١٠٧) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- (١٠٨) مقابلة في ٤ / ٤ / ١٩٩٦ مع سامي ضاحي في دمشق.
- (١٠٩) قارن بتواترات هذه التعابير في بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره.
- (١١٠) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤. قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (١١١) قارن بس: هذا ما يدعو إليه جورج حبش، الطليعة، العدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٧٠، ص ١٣.
- (١١٢) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان (تقرير)، بيروت، ٢٠ ك ١٩٨٠، ص ١٢٦. ورد في التقرير أن "بعض عناصر حركة القوميين العرب المعروفة بتخلفها الفكري" رأت في "الترام الماركسية-اللينينية ستاراً للتصوير وإخفاء اليمينية عن العناصر التي رفضت الانشقاق وعارضته" والواقع أن هذه "العناصر" كانت تزوّل حبش وفق منطلقها ووعيتها، في حين أنها كانت مع حبش سواءً كان يمينياً أم يسارياً، وذلك تقديراً لما مثلته مسلكيته من قيمة مثلى.

(١١٤) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن قيام عناصرها باعتطاف الدكتور جورج حبش من معتقله في سورية، نقلاً عن الحرية، العدد ٤٣٨، تاريخ ١١ / ١١ / ١٩٦٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ج٤، ط١، ١٩٧٠، ص٨٦٨.

(١١٥) انظر: نص الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية في سورية، الحرية، العددان ٤١٣ و٤١٤، بيروت ٢٠ و٢٧ / ٥ / ١٩٦٨، نشرته: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠-٣٦٢.

(١١٦) مقابلة شخصية مع أسامة ضاحي.

(١١٧) مقابلة شخصية في ٢٤ / ٨ / ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي.

(١١٨) المدير، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١١٩) مقابلات مع بعض أصدقاء وديع حداد المقربين، ورغبوا عدم ذكر أسمائهم.

(١٢٠) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي في بيروت، حول ما يشبه هذا الأسلوب المنسوب إلى حداد في حمى الصراع قارن بـ: بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت ١٩٧١، ص٦٧. وتشير الوثيقة إلى رسالة منسوبة لوديع حداد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ "بضرورة العمل السريع لتصفية اليسار، تجويع القواعد القواعد الفدائية التقدمية ومحاولة تصفيتهم". وبالطبع فإنه قد تم نسب هذه الرسالة إلى حداد في حمى الصراع الداخلي الدرامية.

(١٢١) حول مفهوم المشهد الانقسامى انظر: د.عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسى في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة ١٩٩٣، ص٨٦-١١٢.

(١٢٢) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(١٢٣) قارن بـ: وجهات نظر حركة القوميين العرب، نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦-١٩٧.

(١٢٤) مقابلة في ١٨ / ١٠ / ١٩٩٥ مع عبد الرحمن نصيمي.

الباب الثاني

الحركة القومية الجماهيرية (الناصرية)

(الناصرية وثورة ٢٣ يوليو)
بروز الناصرية كحركة جماهيرية

محمد جمال باروت

حكم مفهوم الإقليم-القاعدة تصور الحركة القومية العربية في القرن العشرين لتحقيق الوحدة العربية. وقد مثل العراق في وعي هذه الحركة -طيلة الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى أواسط الخمسينات- هذا الإقليم أو المركز الذي راهنت الحركة القومية العربية على أن يضطلع في الوطن العربي بما اضطلعت به "بروسيا" و"يغونست" في تحقيق الوندتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر. وارتبط تحول هذا الإقليم من العراق إلى مصر بنتائج العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي أطلق موجة شعبية عربية جارفة وشاملة، تحولت فيها صورة عبد الناصر من صورة الضابط الانقلابي المغامر إلى صورة البطل القومي التام، وأدخلت المنطقة العربية كلها في "ربيع الشعوب" في "العالم الثالث". وقد أعيد في هذه الموجة التي ستمسى بـ"الناصرية" تحويل الحركة القومية العربية من حركة تقليدية تقوم على المثقفين الذين ينحدر معظم رعيهم الأول من أبناء "العائلات" و"الذوات" إلى حركة قومية جماهيرية أو شعبية ذات مضامين اشتراكية "شعبوية" تعبر بشكل أساسي عن الفئات المدينية الوسطى وقطاعات واسعة من الطبقة العاملة. ولم يتحذر المضمون الاشتراكي "الشعبي" لـ"الناصرية" إلا بعد الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ عن الجمهورية العربية السورية المتحدة، والذي شاع تفسير ناصري "طبقى" لدوافعه يتكشف في رد البورجوازية السورية وكبار الملاك على قوانين تموز ١٩٦١ "الاشتراكية" (قوانين التأميمات)، وقد ساهم هذا التفسير على نحو أساسي بتجذير "الناصرية" اجتماعياً، وإعادة بنائها في "الميثاق" كإيديولوجية قومية لـ"تحالف قوى الشعب العامل".

وشكل تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر (١٩٦٢) الإطار المؤسسي التنظيمي الشعبي لهذه الإيديولوجيا.

إثر إخفاق حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الانقلابية (الناصرية) الفاشلة في سورية دعا عبد الناصر "الجماهير العربية" إلى الإمساك بزمام المبادرة وتوحيد طاقاتها في إطار "الحركة العربية الواحدة" التي تشكل وحدة القوى الوحدوية "الناصرية" في كل قطر مدخلها. وقد أخذت "الحركة" من الناحية الفعلية شكل "توحيد" للمنظمات الناصرية في اتحادات اشتراكية عربية "قطرية". فتشكل في ١٤ تموز ١٩٦٤ الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق من "اندماج" كل من حركة القوميين العرب- إقليم العراق، والحزب العربي الاشتراكي (عبد الرزاق شبيب) والحدويين الاشتراكيين الدبقوقيطين (فؤاد الركابي) وحركة الحدويين الاشتراكيين (إياد سعيد ثابت) وبعض شخصيات حزب الاستقلال "القديم". وقد تم بعد خمسة أيام من ذلك إعلان تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية من "اندماج" كل فرع حركة القوميين العرب في سورية، والجهة العربية المتحدة (نهاد القاسم) والحركة الوحدوية الاشتراكية (محمد الخير وفائز اسماعيل) والاتحاد الاشتراكي العربي (مجموعة حلب)، إلا أن هذا "الاندماج" لم يكن فعلياً، فتلاشى "الاتحاد الاشتراكي العربي" (العراقي) بسرعة ولم يتبق منه سوى لافتة إثر خروج ما عرف بـ "الحركة الاشتراكية العربية" عنه، بعد فشل محاولتين الانقلابيتين "القوميتين" ضد حكم عبد السلام عارف عام ١٩٦٥ وضد حكم شقيقه عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٦، في حين انسحبت حركة القوميين العرب والحركة الوحدوية الاشتراكية من الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية بسين عامي ١٩٦٥- ١٩٦٦^(١). وأما في الجمهورية اليمنية التي نص البيان الأول لها بعد قيام "ثورة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢" على ضرورة تشكيل "تنظيم شعبي موحد" كبديل عن الأحزاب السياسية. فقد شكل المشير عبد الله السلال في ٦ ت ١٩٦٦ بعد إعادته

من "الإجاعة الإجبارية" في القاهرة إلى السلطة في صنعاء نوعاً من اتحاد اشتراكي يعني تحت اسم "الاتحاد الشعبي الثوري" الذي تشكل من حركة القوميين العرب ومجموعة من اتحاد الشباب اليمني الديموقراطي (الماركسية)، ومن المجموعة الناصرية-الوحدوية بقيادة يحيى بهران^(٢)، إلا أن هذا التنظيم تلاشى نهائياً إثر حركة ٥ نوفمبر/ت ١٩٦٧ التي أقصت السلال عن السلطة. انتشرت التنظيمات الناصرية خلال حياة عبد الناصر بشكل خاص على المستوى القومي العربي ككل، واستطاعت أن تقتحم المجال السياسي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي فضلاً عن المشرق، وقد حلول كل من جعفر النميري إثر وصوله إلى السلطة في مايو ١٩٦٩ والعقيد معمر القذافي الذي وصل إلى السلطة في الفاتح من أيلول ١٩٦٩ أن ينظما في كسل من ليبيا والسودان اتحاداً اشتراكياً عربياً بديلاً عن الأحزاب السياسية. وافترض بالاتحادات الاشتراكية العربية وبـ "التنظيم الطليعي" وبحركة أنصار الطليعة (عصمت سيف الدولة) أن تلتقي في عام ١٩٧١ في مؤتمر قومي يقيم التجربة الانتقالية ويعلن قيام "الحركة العربية الموحدة". إلا أن رحيل عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ حال دون ذلك، وسمح للرئيس المصري أنور السادات بالانقلاب على "الناصرية".

حاولت قيادة "التنظيم الطليعي" (فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر) التي عملت في الأساس على مستوى قومي أن تجسد في "الثورة الليبية" مركزاً أو إقليماً-قاعدة للناصرية "بديلاً" عن مركز القاهرة. وتم في هذا الإطار عقد ليبيا في ١٨ آذار ١٩٧٣ لمؤتمر القوى الناصرية الذي قرر إنشاء "الحركة العربية الواحدة" بجل جميع التنظيمات الناصرية واندماجها في اتحادات اشتراكية عربية في الأفطار، وتشكيل لجنة برئاسة الدكتور رفعت عجوب الذي كلن ناصرياً يومئذ للاتصال بالسادات وحثه على تحديد التزام مصر بالناصرية. وقد تشكل

بنتيجة هذا المؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان، واشترطت ليبيا لدعمه تحقيق حل التنظيمات الناصرية "اللبنانية" ودمجها.

كانت التنظيمات "الناصرية" اللبنانية حتى عام ١٩٧٠ "غير محسوس بها على الصعيد الشعبي. ولم تكن أكثر من بؤر منظمة وسط تيار جماهيري كاسح". وبكلام آخر كان التيار "الناصري" أقوى بكثير من تنظيماته، إلا أنه منذ أيلول ١٩٧٠ أخذ يتوضح نفوذ اتحاد قوى الشعب العامل-التنظيم الناصري بقيادة كمال شاتिला ونجاح واكيم، لا سيما إثر تنظيمه لتظاهراته الحاشدة في بيروت يوم وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، ونجاحه في إيصال مرشحه نجاح واكيم عام ١٩٧٢ إلى البرلمان اللبناني في مواجهة منافسه المصري والسياسي اللبناني الأرثوذكسي نسيم مجدلاني. وأدى رفض "الاتحاد" الاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي نتيجة موقفه المؤيد للسادات إلى انشقاق التيار "الليبي" عنه تحت اسم قوات ناصر (اتحاد قوى الشعب العامل-الحركة التصحيحية)، كما رفض القبطاي البيروني الناصري البارز إبراهيم قليات قائد "حركة الناصريين المستقلين" (المرابطون) الاندماج بحكم نزعة العملية الميليشيائية واحتقاره لأساليب العمل السياسي. من هنا وتحت تأثير الضغط "الليبي" اضطرت التنظيمات الناصرية اللبنانية ما عدا الاتحاد و"المرابطون" إلى إعلان "اندماجها" الشكلي في "الاتحاد" الجديد، إلا أنها تعرضت بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى ثلاثة انشقاقات كان أولها في تموز ١٩٧٥ حين انشق الاتحاد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي-الأمانة العامة بقيادة المحامي خليل شهاب وعمل عسكرياً تحت اسم "الأفواج العربية" وإلى الاتحاد الاشتراكي العربي-اللجنة التنفيذية بقيادة كمال يونس وعمل عسكرياً تحت اسم "قوات الثورة"، وتم ثاني انشقاق في كانون الأول ١٩٧٥ بقيادة سمير كبريت تحت اسم الاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم اللبناني الذي اعتبر نفسه امتداداً سياسياً لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (المعارض) في سورية بقيادة جمال الأسد، ثم

تم ثالث انشقاق في ت ١٩٧٦ بقيادة منير الصياد تحت اسم "الاتحاد الاشتراكي العربي-التنظيم الناصري". مما دفع مجموعة شباب البقاع الناصرية بقيادة عبد الرحيم مراد ورابطة الطلبة العرب والحدويين اللتين كانتا قريبتين من التنظيم الطليعي بقيادة فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي بمصر إلى الاندماج مع مجموعة ناصرية تدعمها فتح ويقودها مصطفى الترك تحت اسم حركة "أنصار الثورة"^(٣).

ويمكن القول أن جميع هذه التنظيمات كانت ميليشياتية في إطار تعسكر الحياة السياسية الحزبية اللبنانية، وشكلت مظلات "ناصرية" لبنانية لـ"فتح" أو "الصاعقة" أو "جبهة التحرير العربية"، وكانت لونيتهما بيروتية الجهوية بارزة.

لم تتشكل الحركة العربية الواحدة، بل أخذت التنظيمات الناصرية في معظم الأقطار تنحل وتهاوى باستثناء مصر الذي أعيد فيها التنظيم العربي الناصري وسورية التي حافظت فيها الحركة الناصرية ممثلة بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي حتى أواسط الثمانينات على ديناميكيته الحزبية والسياسية، وتميزت بمعاشتها المباشرة لقيادة عبد الناصر من خلال الجمهورية العربية المتحدة ومقاومة الانفصال والعمل على استعادة الوحدة.

ومن هنا يفرد هذا القسم بعض الفصول المطولة للحركة الناصرية في سورية فضلاً عن الفصول الخاصة بحركة أنصار الطليعة العربية (مجموعة عصمت سيف الدولة) والحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر والحركة الناصرية اليمنية، حيث تحتل بعض تنظيماتها موقعا في الخريطة الحزبية-السياسية المعارضة.

الهوامش:

(١) للتفاصيل انظر، محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ٢٥٧.

(٢) محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى البيمية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠، ص ٢٧٢-٢٨٠.

(٣) للتفاصيل انظر سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، دار المسيرة، بيروت، ص ٢٣٢-٢٥٠ و ٢٦٨-٢٧٩ و ٢٨٠-٢٩٣ قارن مع مقابلات حسام صاغية عن الأحزاب اللبنانية، الحياة، العدد ١٣٣٢٦، الخميس ٢ أيلول ١٩٩٩.

الفصل الأول

الاتحاد الاشتراكي العربي نموذجاً سورية

شمس الدين الكيلاني

الجنور الفكرية والسياسية

أ- فزة ما قبل الوحدة ١٩٥٨

أفضت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ التي قادها تنظيم "الضباط الأحرار" في مصر إلى تكون حقبة نوعية جديدة في التاريخ العربي المعاصر، يمكن تسميتها بحقبة "الحقبة الناصرية"، والتي رأت الحركة الشعبية المنخرطة فيها والملتفة حولها أنها قد وضعت العرب على سكة النهضة، ونقلت قضية الوحدة العربية من الطوى إلى الواقع، ومن الأحلام إلى السياسة اليومية، وجعلت مسألة التقدم والتنمية المستقلة، من الرهانات الواقعية. وبعد فشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر، وفي خضم التصدي لسياسات ملء الفراغ الأميركية والأحلاف العسكرية لا سيما منها حلف بغداد، خرج عبد الناصر قائداً، بغير منازع للعرب^(١)، وأصبحت مصر إقليماً-قاعدة للحركة الوحدةية التحررية العربية. والتقت توجهات عبد الناصر مع الخطوط السياسية للنخب السياسية السورية التي أطاحت بديكتاتورية الشيشكلي عام ١٩٥٤، وأقامت حكماً وطنياً ديمقراطياً معادياً للغرب. خاض، إلى جانب مصر، صراعاً عنيفاً

ضد الأحلاف الغربية. وفي وسط هذه الحرب السياسية المشتركة، طرحت بقوة فكرة الوحدة بين البلدين، وإن بشكل متفاوت. فلقد توجهت مصر نحو الوحدة بروح هادئة وعملية^(٢)، بينما اندفع الشعب السوري، ومعه نخبة السياسة، بمجلس أكبر، فليس لمة اندفاع نحو الوحدة يماثل في قوته - كما يقول سيل - اندفاع السوريين، الذين طالما وضعوا ولاعهم للوطن العربي فوق ولائهم لكيانهم الإقليمي^(٣). فقد افتقدت مصر منذ ثورة عرابي إلى سياسة عربية مبادرة تكون مركزاً لها، ما خلا مساهمتها الأساسية في النصف الأول من الأربعينات بتأسيس جامعة الدول العربية، في حين كان المواطن العربي يعتز بها، ويتعلق بها وجدانياً. وظلت مصر تاريخياً مركز الإشعاع الثقافي العربي، وقوة سياسية يعتد بها، في الوقت الذي كان المشرق، وخاصة سوريا، منبعاً للأحلام القومية، وأكثر اندفاعاً نحو الوحدة^(٤).

أصبح حزب البعث العربي الاشتراكي أول جماعة سياسية مؤثرة، من خسارج مصر، تمنح ثقته كاملة لعبد الناصر^(٥). فقد حصر البعث نشاطه الفكري والسياسي، منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ في الدعوة إلى وحدة مصر وسوريا. إذ طرح في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ شعار "وحدة مصر وسوريا نواة الوحدة العربية الشاملة"^(٦)، وضغط الحزب بكل قواه المؤثرة، إن كان في الجيش، أو في الشارع الشعبي، في البرلمان أو في الحكومة التي اشترك فيها، باتجاه الوحدة مع مصر عبد الناصر. وكتب عفلق في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ "إن أبرز ميزة تتميز بها قيادة عبد الناصر، أنه رفع مصر وسائر الأقطار العربية إلى المستوى الجدي الذي تحول فيه المبادئ إلى حقائق حية"^(٧). أما "حركة القوميين العرب"، التي لم تكن سوى تنظيم صغير غير مؤثر، فقد أعلنت نفسها منذ عام ١٩٥٦ تنظيمًا ملتزمًا بنهج عبد الناصر القومي^(٨).

كانت قمم البرجوازية السورية حذرة تجاه الوحدة مع مصر، فالبرجوازية الحلبية (حزب الشعب) ذات الروابط التجارية مع العراق، كانت تميل إلى وحدة مع

العراق. وانقسمت اليرجوازية الدمشقية، فكان قسم منها (فرع الحزب الوطني الدمشقي) يتجه، ولكن مع بعض التردد إلى وحدة مع العراق، والقسم الآخر، الذي يغلب عليه الطابع التجاري، والممثل سياسياً بحالد العظم، لم يكن متحمساً لأية وحدة، سواء مع العراق أو مع مصر^(٩). عندما أصبحت كل الخطوط السياسية تدفع باتجاه الوحدة، منذ أزمة السويس، أعرب الشيوعيون السوريون عن تأييدهم لفكرة الوحدة، بشكلها الفيدرالي^(١٠). ولم يظهروا ترددهم ثم معارضتهم إلا عندما خرج بكداش من سوريا، دون أن يحضر جلسة المجلس النيابي لإقرار اتفاق الوحدة. كان تعلق الشعب السوري بقيادة عبد الناصر، ومنهجه، يتجاوز التوسطات القطرية القائمة، أحزاباً، وتنظيمات. كانت المسألة في حينها تتعلق بحالة شعبية ملتفة حول عبد الناصر، وحول شعار الوحدة، اخترقت باندفاعها الأطر التنظيمية الحزبية القطرية، والولاءات القطرية الدائمة، وبدأت الكتل الشعبية تنظر إلى عبد الناصر، وتعلق به، من فوق هامات زعاماتها الرسمية أو الشعبية، يذكر المذيع عبد الهادي البكار: "كنت كلما وقفت وراء المايكروفون، أقدم للجماهير المحتشدة شكري القوتلي، أو صبري العسلي، أو خالد العظم، فوجئت بالجماهير تنادي باسم وحياة عبد الناصر، وبأيديها ترفع صورته، دون أن يحثهم أحد على ذلك.. وكان جميع الذين أقابلهم عبر البرنامج الإذاعي يطالبون بإقامة الوحدة مع مصر"^(١١).

لقد وصل النهوض الشعبي الوحدوي إلى حالة يصعب وصفها، وكما يقول دونسون كان هناك جيشان على جميع الصعد، يذكرنا بالفترات الثورية الكبرى، التي ترى فيها الجماهير الواسعة، أن تطلعاتها التي أغفلت مدة طويلة، قد اكتسبت شرعيتها، دفعة واحدة، بفضل زعماء جدد، حُمِلوا بواسطة، أو ممن دونها، إلى السلطة، فاندفعت وراءهم، ودفعتهم معها دفعة واحدة^(١٢).

وبدا يظهر، حتى في أجهزة الدولة المختلفة، الولاء لعبد الناصر وقيادته، على حساب الولاءات الرسمية التي تربطها بالمسؤولين السوريين، فكان باستطاعة أي زائر لمكتب السراج، مدير المخابرات العامة، في عام ١٩٥٧، أن يلحظ على الجدار صورة جمال عبد الناصر وعدنان المالكي، دون أن يرى صورة الرئيس القوتلي، ومما له دلالة في هذا السياق، أنه عندما جرى حادث تضارب بين ضابطين عسكريين من القادة، في كانون الثاني عام ١٩٥٨، فأقما فضلاً تحكيم المشر عبد الحكيم عامر بينهما، متجاوزين قاعدتهما الرسميين في سورية^(١٣).

وقف عبد الناصر متردداً أمام إلحاح "البعث"، والزعماء السوريين الآخرين على الوحدة، وكان يرى أن الجيش السوري تنافسه الكتل المتنافسة، وطموحاته الدائمة في التطاول على المجال السياسي للدولة، يشجعه على ذلك صراع الأحزاب، واضطراب الحياة السياسية السورية، في الوقت الذي شرع فيه عبد الناصر في بناء غمط للدولة، والحكم، يقوم على نظام التخطيط المركزي، ويعتمد على المركزية السياسية، وعلى إمساك نخبة وطنية تقدمية "طلعية" بإدارة السلطة سياسياً واقتصادياً. مستعيراً من الدولة السوفيتية، أو الدولة اليوغسلافية بعض طرائقها - يائساً من التجربة الألمانية، ومن الاقتصاد الحر، طريقاً لتجاوز التأخر التاريخي، ولصنع التقدم والتنمية المستقلة، ومعولاً على قدرة هذه "الطلعية"، في تسخير الدولة، التي تقودها، وعلى الفائض الاقتصادي الذي ستقطعه، لإنجاز سريع لتنمية مستقلة، ولتحسين حياة الطبقات الشعبية، وهو ما عجزت عنه النظم الألمانية السابقة، بروكودها، وصراع كلها الحزبية العميقة. وكان عبد الناصر قد أصدر مرسوماً بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ يقضي بإنشاء "اتحاد قومي" حددت مادته الأولى أهدافه "خلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من جميع مظاهر الاستقلال" وأن يكون إطاراً

لوحدة وطنية، وأن تعبر فيه ومن خلاله كل الفئات الاجتماعية عن مصالحها المتباينة في أسلوب تصالحي. بديلاً عن الأسلوب البرلماني.

لم تكن النخب القومية "التقدمية" السورية والعربية، بشكل عام تختلف مسن حيث الجوهر في تصوراتها لـ "دولتها" المقبلة، القومية التقدمية، التي اصطلاح على تسميتها فيما بعد بـ "الديمقراطية الشعبية"، عن تصورات عبد الناصر تلك، إلا بتشدها على استبعاد "الرجوازية" وممثليها من "الوحدة الوطنية"، هذا ينطبق على النخب القومية ومنها "البعث" والنخب الماركسية ومنها "الحزب الشيوعي السوري"، واستعملت شعار "الديمقراطية" أحياناً، ودخلت اللعبة "البرلمانية" أحياناً أخرى، إما كـ "سلاح سياسي" ضد نظام ديكتاتوري يحجب الحرية عنها، أو كوسيلة لزيادة نفوذها في طريقها للوصول لـ "سلطتها". ونظرت إلى أحزابها باستمرار كحزبين لسلطتها المقبلة، عليها أن تقيمها بالقوة، أو بالأسلوب السلمي. فإذا كانت النخب الرجوازية، التي قادت مرحلة النضال الوطني قد اتخذت مفهوماً ضيقاً للديمقراطية، تعطي الأفضلية فيه لجوانبها الليبرالية: حرية العمل، والإنتاج، والتجارة، والتملك والاستثمار، على حساب تأكيدها على الحقوق السياسية للأفراد والجماعات، وضحت هذه الحقوق كلما وجدت ذلك موائماً لمصالحها، فإن النخب التقدمية، القومية والشيوعية، ماهت بين الرجوازية والحياة البرلمانية ومعها تلك الحقوق السياسية للأفراد والجماعات، وكانت تطمح إلى سلطة (شعبية) تكون هي (= الطليعة) في المركز المقرر أو المشارك الفعال فيها. وبالمختصر لم تكن الديمقراطية أكثر من عنصر ضعيف في وعي الحركات الراديكالية السورية. لذا، فأمس تردد عبد الناصر، واشتراطه لقيام الوحدة أن تكون أشكال الحياة السياسية في الإقليم السوري، مماثلة لما هي عليه في الإقليم المصري (الجنوبي): «انسحاب الجيش من التدخل السياسي، حل الأحزاب، اعتماد صيغة "الاتحاد القومي" بديلاً عن "البرلمان" إطاراً

للوحدة الوطنية وللمشاركة السياسية، تشترك فيه كل التيارات السياسية، وكل الفئات الشعبية، بعد حل الأحزاب، عن طريق الانتخابات المباشرة).

أمام هذا التردد، وتلك الاشتراطات، وإزالة أية مخاوف عند الرئيس ناصر، قام أربعة عشر من القادة العسكريين بالذهاب إلى القاهرة، في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥٨، وعلى رأسهم عفيف البزري رئيس الأركان العامة، وبمشاركة مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، وأحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، وأحمد الحنيدى، وطعمة العودة الله، وحسين حدة، وعبد الغنى قنوت، ومحمد النسر، وياسين فرحاني، وعبد الله حسومة، قادة الوحدات المدرعة. ومصطفى رام حمداني وجادو عز الدين من قادة لواء المشاة، وأكرم الديري قائد الجبهة الفلسطينية، وجمال الصوفي قلند البحرية. وكان هدف زيارتهم إظهار ولائهم لعبد الناصر، وليضعوا أنفسهم تحت إمرته بدون أي تحفظ^(١٤). وكان الهدف الآخر لهذه الزيارة الضغط على حكومة صبري العسلي للاستعجال بعملية الوحدة، ولتنفيذ وعدها التي قطعتها على نفسها عند تشكيلها، وقد تبلفت الحكومة مذكرة من هؤلاء العسكريين بذلك، فور ذهابهم إلى القاهرة عن طريق السراج، والنفوري^(١٥).

أما "البعث"، الذي كان أحد قادته وزيرا للخارجية (صلاح البيطار) فقد كان يدفع بهذا الاتجاه، بدون تحفظ، فلم تكن الديمقراطية، أو الحياة البرلمانية ما يشغل "البعث"، في تنظيم الدولة الجديدة، إنما أن يتحول "الاتحاد القومي" إلى عصبية من التقدميين (الطلائع) وأن يكون لهم دورهم القيادي في تشكيله، على الأقل في الإقليم الشمالي، وإبعاد القوى التقليدية والمحافظنة عنه، وهذا ما عبر عنه علق في مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ "نحن قبلنا سيادة الرئيس، قيام الاتحاد القومي بمضمون، انه كل من هو من الطليعة بدو (يريد) يكون المحور الأساسي، والعمود الفقري"^(١٦). وكان يهون على "البعث" أية صيغة "دستورية" أمام حدث الوحدة الأكبر. ووقفت

الكتلة الأساسية من الشعب، في المدينة والريف، ومعها القواعد الحزبية، مع الوحدة بصرف النظر عن صيغتها الدستورية. وكانت النخب السياسية التقليدية في البرلمان والحكومة، ومعها الحزب الشيوعي السوري، مترددة أمام الصيغة المقترحة للوحدة، إلا أنها أحتت رأسها للعاصفة الشعبية الوحشية الهائلة. ولقد أصدرت جميع الأحزاب بحمل فيها الحزب الشيوعي والهيئات السياسية^(١٧)، نداءات تحث فيها الشعب على التصويت في يوم ٢٢ شباط ١٩٥٨ لصالح وثيقة الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، فتحول هذا اليوم إلى عرس حقيقي على امتداد الأرض السورية، وكذلك المصرية، وشاركهم فيه كل العرب على اتساع الأرض العربية، حتى تلك التي تخضع إلى احتلال أجنبي عسكري.

ب- أيام الجمهورية العربية المتحدة (٢٢ شباط ١٩٥٨ - ٢٨ أيلول ١٩٦١)
كان لولادة "الجمهورية العربية المتحدة" أثر وازن هز ركود الحياة السياسية العربية، ودفعت حركة الشارع الشعبي إلى قلب الأحداث، حينما استقطبت عشرات الملايين من البشر، على امتداد الوطن العربي، وراء منهج عبد الناصر، وتحث لسواء شعارات الجمهورية العربية المتحدة، التي تحولت إلى فيصل تنوع على محاوره الخطوط السياسية العربية، وتتقاطب حوله الاتجاهات، والأفكار، وتقف وراء الكتلة الأساسية من الشعب العربي رجالاً ونساء. فقام القادة المغاربة (تونس، المغرب، الجزائر) بعقد مؤتمر "طنجة"، الذي كان أحد أهدافه وقف جرف تيار الوحدة الاندماجي للمغرب العربي.

كما تداعت اليمن الملكية إلى إعلان الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وهزت أحداث ١٩٥٨ النظام السياسي اللبناني، وبدأ الاضطراب الكبير في السعودية، والخليج العربي، وشاب الاضطراب النظام الأردني، ثم ما لبثت أن انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، فانقلب ميزان القوى في المشرق لصالح خط الوحدة القومية،

وأصبح حلم الوحدة قابلاً للتحقق، لذا كانت ردة الفعل الغربية سريعة وحاسمة، فجرى إنزال عسكري في ١٥ تموز، بعد يوم من قيام "ثورة" العراق، في لبنان، بطلب من شمعون، وأنزل الإنكليز بعدها ييومين قواتهم في الأردن^(١٨). لكن الأحداث في العراق، أخذت اتجاهاً آخر على عكس ما يريده القوميون العرب من اندماج مع الجمهورية المتحدة، بعد ارتداد عبد الكريم قاسم على منهج الثورة الوحدي، وضربه التيار القومي الذي وقف على رأسه يومئذ عبد السلام عارف والبعث وحركة القوميين العرب، وحول العراق إلى نقطة ارتكاز لكل القوى العراقية، وبذل أن يضع العراق في درب الوحدة مع المتحدة، كما أمل القوميون وضعها في مواجهتها في تكسير اندفاعاتها الوحدية. فلم يتم سحب القوات العسكرية الأمريكية والإنكليزية إلا بعد أن تراجعت احتمالات الوحدة، بصعود موجة معادية لها مؤلفة من حلف ضم ثلاثة عناصر رئيسية: قوة قاسم، وقوة الحركة القومية الكردية، وقوة الحزب الشيوعي العراقي^(١٩).

توافق منهج عبد الكريم وحلفاؤه، مع الاستراتيجية الضمنية للغرب في تطويق المتحدة، أو حصر تأثيرها في القطرين: سوريا ومصر تمهيداً لضمها. ولم يكن هذا النهج بعيداً في أحد جوانبه. (تحجيم المد الوحدي) عن السياسة السوفيتية، فالانحسار السوفيتي ذو الجمهوريات الإسلامية الجنوبية كان لا يرغب في قيام مركز عربي-إسلامي جاذب، ويفضل التعامل مع أطراف عربية صديقة في موقعها التفاوضي الأضعف على علاقة متكافئة تفرضها عليه دولة عربية كبرى. وظاهر نوع من الازدواجية في الموقف السوفيتي، فمن جهة دعم بعض وجوه السياسة الناصرية: معاداة الاستعمار، الحياء الإيجابي، الدعوة إلى اقتصاد مستقل، ووقف من جهة أخرى ضد الوجه الوحدي لهذه السياسة، لذا فقد ساند السوفيت "المحور" العراقي، وهو ما عبر عنه خروشوف بوضوح إلى وفد عراقي في آذار/ مارس ١٩٥٩، حين أقيم عبد

الناصر. بمحاولة فرض وحدة على العراق غير الراغب بها، وغمز مهددا "من الناحية الأخرى، فإنه ليس من المعقول ألا يهمننا الوضع الذي ينشأ في منطقة غير بعيدة عن حدودنا"^(٢٠). "أعربت الأنظمة المحافظة وفي مقدمتها الأردن، والسعودية عن عداوتها السافر للجمهورية العربية المتحدة، ووقفت إسرائيل في أشد المواقع عداء، وتخوفا من تطور العملية الحدودية. ولاستقبال ترتيبات الوضع الجديد للإقليم الشمالي، أعلنت الأحزاب السياسية - باستثناء الشيوعيين - عن حل نفسها، بما فيها الإخوان المسلمون"^(٢١)، والبعث، الذي كان يعتقد أن دورا أكبر ينتظره، للإمسك بمقائيد الأمور في الإقليم الشمالي، للعب دور قيادي في "الاتحاد القومي" المزمع تشكيله، وقد برر عفلق أمام المجلس القطري للحزب، بهذا المعنى - قرار حل الحزب: "الاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة، وكقاعدة تشربت هذه العقيدة على طول السنين.. وعندما ندخل الاتحاد القومي سنعمل بنفس الروح."^(٢٢)، ألم يلعب البعث الدور الفاعل والحاسم في الدفع باتجاه الوحدة؟ صحيح أن الشعب متجه بكل قواه، وعواطفه إلى الوحدة، ولكنه كان بحاجة إلى قوة ديناميكية موجهة، وإلى أدوات سياسية، وإلى زعامة تملك الإرادة، والإمكانية لتحول تلك التوجهات الشعبية إلى إنجاز سياسي فعلي. وهذا ما حاول البعث القيام به!

لدى تشكيل الهيكلية السياسية للسلطة في الجمهورية المتحدة، وتأليف الوزارة، ووزارة الإقليمين، كان للبعث، ولحيط أصدقائه نصيب مهم، مع إشراك شخصيات يسارية من حزب الشعب، والوطني مثل: عبد الوهاب حومد، ونهاد القاسم، وعلي بوظو، وقادة عسكريين لإنهاء حالة التنافر في قمة المؤسسة العسكرية السورية، وكان فيهم من "البعث": مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت، ومن المستقلين: أحمد عبيد الكرم، وعبد الحميد السراج، وأمين النفوري^(٢٣). وعين الحسوراني نائبا لرئيس الجمهورية، والبيطار وزيرا مركزيا للإرشاد القومي، واستلم رياض المالكي (البعثي)،

وزارة الإرشاد القومي في الإقليم الشمالي. وتقرر إصدار ثلاث صحف يومية، أسندت رئاسة تحريرها إلى البعثين: سليمان العيسى، وجلال فاروق الشريف، والدكتور جمال الأناسي، الذي أشرف على جريدة الجماهير فكانت الأكثر نجاحاً^(٢٤). ورأينا بعض الضباط البعثيين ينتقلون إلى المخابرات وهي أكثر الأجهزة حساسية^(٢٥).

كان الاقتصاد السوري يعتمد على الزراعة، التي تسهم بـ ٥٠% من الدخل الوطني، ويعمل بها ٧٠% من السكان، وتقدم ٨٠% من الصادرات، ويتسبب اعتماد ٨٧% من الأراضي الصالحة للزراعة على المطر، في تقلب الإنتاج. وأصدر عهد الوحدة في أيلول ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي، والعلاقات الزراعية، وتقرر توزيع الأراضي المصادرة من الملاكين، بالإضافة إلى أملاك الدولة، على الفلاحين. وأقيمت الجمعيات التعاونية، وأدخلت الدورة الزراعية، واعتمدت خطة خمسية أقدمت الحكومة على تنفيذها، وتمتع النشاط التجاري، الذي كان يسهم بـ ١٣% من الدخل الوطني، بحرية نسبية، وتضاعفت التبادلات بين الإقليمين^(٢٦)، لكن صدور قانون التموين، وفرض التسعيرة الإلزامية، وقانون التأمينات الاجتماعية، الذي حمل التجار ١٤% من أجور عمالهم، والحد من استيراد الكماليات، لحساب استيراد الآليات، وتأثر الميزان التجاري بخطة التنمية حيث زادت الواردات بالنسبة للصادرات، أثار قلق الفئات التجارية الكبيرة، وقمم البرجوازية السورية، حيث بدأ الترويج لوجهة نظر سلبية تجاه نظام الوحدة، وقد سهل لها ذلك دخول سوريا في موجة جفاف استمرت حتى عام ١٩٦٥، انخفض بسببها الدخل القومي والصادرات الزراعية، وانخفض متوسط إنتاج الدونم من القمح من ٩٠ كغ عام ١٩٥٨ إلى ٣٥ كغ عام ١٩٥٩^(٢٧)، فاضطرت الحكومة إلى إغاثة المنكوبين، وقد ساهم التوتر السياسي مع العراق -عهد قاسم- ومع الأردن، وتركيسا على سير التجارة الداخلية والخارجية^(٢٨). على الرغم مما حققته الصناعة من تقدم، إذ بلغ حجم الاستثمار فيها

مبلغا يقارب ما حققه طوال عشرات السنين الماضية، فوصل الإنفاق إلى ١١٤ مليون ليرة سورية^(٢٩). وما تم إنجازه في مجال الصحة، والمواصلات، والمجالات السليحية. وفي مجالات الري، والتعليم. وأخذت البرجوازية السورية تترلق تدريجيا إلى مواقع المعارضة، ثم إلى عداء مكشوف، بلغ ذروته إثر صدور تأميمات تموز ١٩٦١، وكانت سابقا قد ضاقت ذرعا بمبدأ التخطيط، وبالإصلاح الزراعي، والتأمينات الاجتماعية^(٣٠).

عززت الوحدة شعبية عبد الناصر في سورية، ووصلت إلى درجة لا يمكن وصفها، وأحاطه الشعب السوري بمحبة عارمة كان يمكن لمسها في كل استقبال له، في زيارته السنوية إلى دمشق وحلب، وإلى المدن الأخرى، حيث يتحول الإقليم الشمالي إلى عرس احتفالي، يعيد فيه هذا الشعب تحديد ولائه له، وثقته به. فلقد استطاع عبد الناصر اختراق الجدار الإقليمي، وكل الأطر الإقليمية من أحزاب وتنظيمات، ليبيّن علاقة مباشرة مع الكتلة الأساسية للشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفيه، وفئاته المتوسطة، ورجاله ونسائه، وقواعد تنظيماته الحزبية القائمة. فكانت الناصرية في تلك الفترة -وهو تعبير لم يستخدم إلا بعد عام ١٩٦٢- تعبيراً عن حالة شعبية عامة ظلت شعبية وفية لعبد الناصر حتى قضي، وأسرت عبد الناصر حتى نهاية عمره. فالناصرية، قياساً على نماذج الحكومات التي سميت تقدمية، لم تكن بالأساس ظاهرة حزبية، إنما مثلت تياراً اجتماعياً تاريخياً، وكانت بمعنى ما صدى لحالة وجدانية عارمة، تطلعت فيها الجماهير السورية، والعربية إلى أن تجتريح لها موقفاً محترماً في التاريخ. فكانت أشبه ما تكون بالضمير الجمعي لمجتمع كبير، ولكنه يملك أن يقاوم أسباب محنته^(٣١).

الحالة الشعبية التي أحاطت عبد الناصر بين ١٩٥٦-١٩٥٨، توطدت وتعززت أيام الوحدة، وظل التيار الشعبي الغالب يقف وراء زعامته التاريخية، متجاوزاً أطر

الأحزاب القائمة ليضرب عمقا في القاع الشعبي، جاذبا إليه قواعد الحزب القائمة من بعث، وإخوان، دون أن يحاول عبد الناصر تأطير تلك القوى في تنظيم حزبي فعال، فخلت الساحة من أحزاب ناصرية باستثناء "حركة القوميين العرب" التي لم تكن سوى تنظيم صغير، تجنبت حل نفسها، عندما جعلت من أعضائها "أدوات طوعية للجمهورية العربية المتحدة"، حينما وجدت نفسها في حالة انسجام مع سياسة المتحدة فتمكن بعض أفرادها من تبوء مناصب عالية في "الاتحاد القومي". فكانت بمثابة الحزب الناصري الوحيد أثناء الوحدة، ولم يتجاوز عددها الخمسين عضوا^(٣٢).

على الرغم من استمرار ولاء الكتلة الأساسية من الشعب السوري لعبد الناصر، فقد بدأ يظهر جليا تباعد النخب السياسية القديمة، ومنها البعث، عن عبد الناصر، منذ بداية السنة الثانية للوحدة. ويذكر سامي الجندي، القيادي البعثي القلم، والذي شغل منصب المدير العام لوكالة الأنباء أيام الوحدة "كان البعثيون يريدون حكم القطر السوري لهم وحدهم يحققون فيه كل أهدافهم، وأن يلعبوا دورا أساسيا في توجيه دفعة دولة الوحدة، ورأى الرئيس أنهم يشتطون، ووجد لدى الآخرين من الطاعة ما لم يجد عندهم"^(٣٣). لقد رأى البعث الذي لعب دورا محوريا في قيام الوحدة، وتوافقا مع الخط القومي التقدمي لعبد الناصر، أن يكون له دور أساسي في حكم الإقليم الشمالي، ودور موجه وقيادي في تنظيم "الاتحاد القومي" على حساب إبعاد القوى الأخرى، لكن عبد الناصر رفض اقتراح عفلق - في السنة الأولى للوحدة - إغلاق الصحف التي لا يشرف عليها البعث^(٣٤)، كما رفض اقتراح عفلق والخوراني بتأليف لجنة سرية، لتحكم القطرين مؤلفة من ستة أعضاء ثلاثة من حزب البعث (عفرلق، والبيطار، والخوراني) وثلاثة من مصر، وأجاب عبد الناصر: ماذا عن بقية القوى، ليس من المعقول أن أجعل الوحدة بين مصر وحزب البعث في سوريا^(٣٥)، فبدأت شقة الخلاف تتسع بين عبد الناصر، وقيادة البعث، التي كانت منقسمة بمجدة

إلى طرفين، الحوراني في طرف، وعفلق والبيطار في الطرف الآخر. وحاول كل منهما أن يستقوي بعبد الناصر على الطرف الآخر.

في صيف عام ١٩٥٩ استاءت قيادة البعث، من طريقة إدارة انتخابات "الاتحاد القومي"، ومن نتائجها، فقد رأى البعثيون المساهمون في الحكم، والذين كانوا يملكون قيادة الاتحاد القومي، أن لا تكون الانتخابات مفتوحة للجميع، وأن تشكل "لجنة شطب" لشطب أعداء التيار القومي التقدمي. وكان رأي بقية شركاء الحكم أن تكون الانتخابات مفتوحة للجميع^(٣٦)، فكان من نتيجة ذلك انسحاب فريق من البعثيين (جماعة الحوراني)، احتجاجاً، واستمر فريق آخر يوالي اتجاه عفلق-البيطار، ولكن نتيجة الانتخابات كانت مخيبة لآمال البعث، الذي لم يحصل إلا على ٣% من الأصوات، فرد هذه النتيجة إلى تأمر أجهزة وزير الداخلية السراج^(٣٧). فعبثت حريدة "الجماهيم" التي كان يشرف عليها الدكتور جمال الأناسي عن وجهة نظر نقدية صريحة، تعكس القلق على "الاتحاد القومي" من أن يتحول إلى جهاز فضفاض، والرغبة في تحويله إلى أداة ثورية فاعلة، والشكوى من إدارة الانتخابات. فما كان من السلطات إلا أن قطعت مساعدتها عن الصحيفة، فتوقفت عن الصدور^(٣٨).

كان من الملاحظ، أنه في الوقت الذي بدأت فيه قيادة البعث بالتباعد عن عبد الناصر، كانت قواعد الحزب قد حولت ولائها إليه^(٣٩)، واخترقت الميول "الناصرية" قيادات الصف الثاني، وحتى الصف الأول للحزب. فعندما عقد المؤتمر القومي الثالث للبعث، بدعوة من عفلق، في بيروت (آب-أيلول) عام ١٩٥٩، أي بعد شهر من انتخابات الاتحاد القومي، برز تيار نصري فعال في قلب المؤتمر، بقيادة عبد الله الريماوي، حمل راية الدفاع عن نهج عبد الناصر، واعترض على وجود عفلق في المؤتمر، لأن حضوره يعبر عن تمرد للجمهورية العربية المتحدة، بعد قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي^(٤٠)، وانسحب ثلث أعضاء المؤتمر (= أربعة وثلاثون عضواً) مع الريماوي وبمجت أبو غربية

بعد أن ألقى الأخير خطاباً أتهم أعضاء المؤتمر بالعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة، وأعرب المنسحبون عن عدم اعترافهم بشرعية المؤتمر وقراراته التي يتخذها، أو بالقيادة التي ينتخبها، وعزمهم على محاربتها^(٤١) معلنين بذلك عن نشوء تيار ناصري في قلب البعث يعبر عن وجهة نظر الأكثرية الساحقة لقواعد البعث. في هذه الأجواء حُجِر المؤتمر ببيان يعلن عن مصادقته على قرار حل الحزب في الإقليم الشمالي، ورغبته في التعاون مع قادة ج.ع.م وتأيلده لها، إلا أنه اتخذ قراراً بفصل الرعماوي من الحزب^(٤٢). وعكس المؤتمر تصاعداً إيقاع الخلاف والصدام الوشيك مع عبد الناصر.

أعقب "الانتخابات" وما صاحبها من مرارة قيادة البعث من نتائجها تصاعداً شكوى المزارعين السوريين من طريقة مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في تطبيق قانون الإصلاح، حيث كان يحجب على المزارعين حقهم في اختيار حصتهم المتبقية وهو ما يبيحه القانون لهم، وعندما شكلت لجنة وزارية برئاسة حمدون وعضوية ثلاثة وزراء للنظر في تلك الشكاوى قدم حمدون استقالته محتجاً، وتضامن معه عبد الغني قنوت (وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذي) وأكرم الحوراني (نائب الرئيس) وصلاح البيطار (وزير مركزي للإرشاد القومي)، فقدموا استقالتهم جميعاً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، واضعين بذلك حداً لتعاون قيادة البعث مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة^(٤٣). أثارت الاستقالة الجماعية الرئيس واعتبرها نوعاً من التحدي التكتلي قبلها بمرارة، وكان في أيلول ١٩٥٩ قد أقال رياض المالكي من وزارة الثقافة والإرشاد القومي بعد الحملة الصحفية على "الاتحاد القومي". حاولت جريدة "الصحافة" البيروتية الناطقة باسم البعث التخفيف من وطأة تلك الاستقالة ومن مغزاها فكبت: "إن الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء المستقيلين هم في مقدمة الطليعة العربية التي قدمت التضحيات الجليلة في سبيل القضية العربية... وحققت قيلم الجمهورية العربية المتحدة.. وقد نفت هذه الأوساط ما يروجه بعض المفرضين عن

نشوء معركة بين البعث وقيادة الجمهورية العربية المتحدة.. فإن اختلافات وجهات النظر بين الرجال المخلصين لا يعني نشوء معركة، فالبعثيون الذين كان لهم شرف المساهمة الفعالة في قيام الوحدة سيقون مخلصين عاملين على حمايتها وترسيخ قواعدها^(٤٤).

بعد استقالة الوزراء البعثيين واجه الحزب في مؤتمره الرابع عام ١٩٦٠ تيارا ناصريا جديدا، بعد خروج كتلة الريمائي، ممثلا بأمين سر البعث في القطر العراقي فؤاد الركابي.. وقد أطلق المؤتمر شعار تصحيح الأخطاء داخل دولة الوحدة، دون الإضرار بالوحدة وبدولة الوحدة^(٤٥). وخلال صيف عام ١٩٦٠، بدأت (جريدة الصحافة) تنشر مقالات متسلسلة بعنوان "دفاعا عن الحزبية"^(٤٦). وفي موازاة محاولة قيادة البعث المدنية، لإعادة ترتيب الوضع الحزبي، بدأ عدة ضباط "بعثيين" يخدمون في مصر، بتكوين (لجنة عسكرية) بعثية سرية، سيكون لها دور حاسم في الأحداث اللاحقة في تاريخ سورية السياسي^(٤٧). قررت فيما بينها إنشاء الحزب من جديد، واعتبرت استمرار القيادة القومية لا معنى له^(٤٨)، وأبعدت نفسها عن قيادة الحزب، وعن عبد الناصر^(٤٩).

بعد استقالة وزراء "البعث" أصبح عبد الحميد السراج الرجل القومي في الإقليم الشمالي وتمركزت جميع السلطات بين يديه. وأساء استخدامها في أحيان كثيرة، وتعلت الشكوى منه، فأرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر لتسوية الأمور، واتخذ في عام ١٩٦١ سلسلة من الإجراءات لحماية الحريات الفردية، وتلطيف الجو السياسي، وعين العقيد راشد القطيبي، في إدارة المكاتب الخاصة بدلا من مروان السباعي، رجل السراج^(٥٠). عندما نصل إلى عام ١٩٦١ السنة الثالثة لقيام دولة الوحدة، تكون قد تكونت في المشهد السياسي للإقليم الشمالي بعض النوى السياسية، ستشكل نقاط استقطاب اجتماعي-سياسي في المرحلة اللاحقة.

القوى الانفصالية:

لقد وضع الحزب الشيوعي نفسه كرأس حربة للزعة الانفصالية، منذ الأيام الأولى للوحدة، وقد أعلن عن موقفه هذا بشكله السافر، بعد ١٤ تموز في العراق، ووضع ثقله ضد الوحدة وضد عبد الناصر، داعيا إلى إعادة النظر بالوحدة، مستقويا بالخور العراقي بقيادة قاسم، وطالب في ١٤ كانون الأول ١٩٥٩ إلى إعادة صياغة العلاقة مع مصر على شكل فيدرالي، ثم مع الوقت اتجه للدعوة إلى الانفصال^(٥١). فكتب خالد بكداش في عام ١٩٦٠ "إن الوحدة قد تمت من أجل استعمار سوريا، طبقا لمشروع البرجوازية المصرية"^(٥٢)، فأكسبته تلك السياسة العزلة الخائفة، وعداء الشارع الشعبي.

بعد قرارات التأميم في تموز عام ١٩٦١، حسمت قمع البرجوازية ترددها فناصربت الوحدة وعبد الناصر العداء. ومعها القوى الاجتماعية التي تضررت من "الإصلاح الزراعي". وبدأت كتلة "أكرم الحوراني"، وهي قوة محلية تركزت في مدينة حماة، أخذت تفقد نسبيا النفوذ الذي كانت تملكه قبل الوحدة، تقترب منذ عام ١٩٦١ إلى نفس المواقع الانفصالية، وهو ما يقال عن التيار البعثي "القطري" وهم أفراد تحلقوا حول رياض المالكي.

التيار وحدوي:

بالإضافة إلى "حركة القوميين العرب"، بدأ يتشكل من دائرة واسعة من النخب، والقيادات البعثية، تيار وحدوي قدم ولاء الأول لعبد الناصر، ولتوجهات الجمهورية المتحدة، وقد لعبت جماعة الرماوي، التي تسمت بعد خروجها من البعث بـ "القيادة القومية الثورية"، دورا رئيسيا في التأثير بهذا التيار، إلا أن ذلك التيار، الذي مثل أكثرية شباب البعث، لم يتأطر بتنظيم، على الرغم من الصلات القائمة بين أبرز قياداته، وبدأ في تنظيم نفسه منذ الأيام الأولى للانفصال وعرف "بالوحدويين

الاشتراكيين"^(٣٦)، أما الكتلة الغالبة للشعب السوري، في المدينة والريف، فحافظت على ارتباطها، وحماسها، وولائها لعبد الناصر، وللجمهورية العربية المتحدة.

وقفت قيادة البعث علق-اليطار في خط يتوسط توجهات هذين التيارين، فهي لم تنتقل للدعوة إلى الانفصال أبدا. إلا أنما بدأت تركز انتقاداتها على طريقة أداء النظام، وعلى تجاهل القوى التقدمية القومية، وبروز دور اليمين في هيكلة الاتحاد القومي، وتجاهل دور الأحزاب التقدمية، والتضييق على الحريات العامة. وظلت متمسكة بقضية الدفاع عن صرح الجمهورية العربية المتحدة، وكان يفهم من انتقادهل تمسكها بدور بارز للبعث لضمان قوة الوحدة، لكن البعث كان قد فقد قاعدته الجماهيرية، خاصة بعد أن ظهرت خلافاته مع عبد الناصر، وتحول إلى مجموعة صغيرة متحلقة حول علق ويطار. برزت في عام ١٩٦٠ الخلافات في أطراف السلطة المشرفة على الإقليم الشمالي، وكان محورها الصراع بين المشير عامر وبين السراج، مما ساعد على تفكك نسي لوحدة السلطة، وترك فجوات وفراغاً استطاعت قوى عسكرية نافذة ويرتبط بعضها بالخارج من استغلالها للانقضاض على الوحدة، مستخدمة المشاعر الإقليمية ضد تواجد ضباط مصريين في مراكز مهمة للمؤسسة العسكرية.

قدمت الحرب المفتوحة بين المشير عامر والسراج، خدمة كسرى إلى مدبري انقلاب ٢٨ أيلول عام ١٩٦١ الانفصالي، الذي وقفت وراءه مجموعة قليلة، وغير متجانسة، من حيث الميول السياسية، تقتصر على ما كان يسمى بـ"كتلة الضباط الشوام": عبد الكريم نغلاوي، وموفق عصاصة، وزهير عقيل، وحيدر الكزبري، وفصيل سري الحسيني، ومحمد منصور، وبدر الدين الأعسر، وعبد الغني دهمان، وفازي الرفاعي، وهشام عيد ربه"^(٣٧)، تكشف فيما بعد ارتباط بعضهم بالرجوازية الدمشقية، وبالأجهزة الأردنية، والسعودية، ولاقت تأييداً من الولايات المتحدة الأمريكية"^(٣٨).

لقد ساعدت عدة عوامل في نجاح الانفصال في ٢٨ أيلول، فعبد الناصر استطاع أن يجذب إليه الكتلة الأساسية من الشعب السوري، بما فيها قواعد الأحزاب، من الإخوان المسلمين إلى البعث، إلا أنه لم يسمح بقيام الأطر السياسية المناسبة لتلك الكتلة الهائلة، بإطلاقه للحريات الديمقراطية للشعب، وفشلت تجربة "الاتحاد القومي" في تعبئة القوى السياسية، وكوعاء للمشاركة السياسية الفعالة، وفي خلق "التوسطات" الحية بين القاع الشعبي والسلطة، ثم ظهر تباعد بين النخب السياسية السورية وبين عبد الناصر، فترك هذا الوضع بمجمله فراغا في الشارع السياسي، لم تستطع القوى الشعبية العريضة المندفعة وراء عبد الناصر ملأه. لعل هذا الفراغ السياسي في الشارع الشعبي، وتباعد النخب السياسية عن عبد الناصر، والصراع الاجتماعي الذي افتتحته تأميمات ١٩٦١، وقصور وعي النخبة المصرية التي لعبت دورا راجحا في قطاعات دولة الإقليم الشمالي، وفي مقدمتها الجيش، قد أتاحت جميعها لشريحة من العسكريين السوريين، كانت موثوقة من قبل النخب المصرية في سوريا، تدعمها القوى المحافظة، لضرب عرى الوحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١، مستغلة الافتقار إلى التواصل الجغرافي بين الإقليمين^(٥٦).

تصاعد الحركة الشعبية الناصرية في مواجهة الانفصال

ولادة التشكيلات التنظيمية الناصرية من (٢٨ أيلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣)

ووجه الانفصال بتظاهرات غير منظمة تحركت في داخلها حركة القوميين العرب في دمشق أساسا، وحركة الوطنيين الاشتراكيين، المنفصلة عن البعث، في حلب أساسا، وبالمقابل قام الشيوعيون بدمشق تحت حماية الأجهزة، بتظاهرات هامشية، مؤيدة للانفصال^(٥٧). منذ ذلك الحين، انقسمت الحياة السياسية السورية حول استعادة الجمهورية العربية المتحدة، أو تكريس الانفصال، وسيئظر إلى كل التناقضات الأخرى بدلالة هذا الانقسام الحاسم. لم يعد أي فرد: رجل كان أو امرأة،

جماعة سياسية أم اجتماعية، خارج الميدان الرئيسي لهذا الصراع المصري، فبالجميع اختار مكانه، ومرماه. فلم تسيس سوريا مقدار تسيسها في ذلك الزمن من أعلى الهرم الاجتماعي إلى أدناه، وكان كل سوري قد عرف كيف يختار مصيره، ومصير بلده إلى الأبد!

وقف في صف الانفصال أقصى اليمين، ممثلاً بتشكيلاته السياسية: حزب الشعب والحزب الوطني، وبقاعدته الاجتماعية: قمع البرجوازية التجارية، والصناعية، والزراعية، المتضررة من دولة الاقتصاد، الذي بدأته دولة الوحدة، واصطف معهم الشيوعيون، وجماعة أكرم الحوراني و"الفطريون" من البعث، وعززه الحذر المسيحي من الاندماج في دولة يغلب عليها الطابع الإسلامي. وأعلنت هذه القوى دعمها لانقلاب ٢٨ أيلول، وشاركهم في التوقيع على وثيقة الانفصال اسمان بارزان للبعث: أكرم الحوراني، وصلاح البيطار، الذي تراجع فيما بعد عن موقفه، إلا أن أحدا لم ينس له^(٥٨).

في مواجهة الانفصال، ولاستعادة الوحدة، نهضت حركة شعبية عارمة اتخذت نقطة ارتكاز لها المدينة السورية، ويعاضدها الريف، وتوسعت أكثر فأكثر في دائرة الأوساط الشعبية، وأحيائها، التي تحولت إلى قلاع لها، وبين الفئات البنية والوسطى، والعمال والفلاحين والطلاب، وشكلت في امتدادها الكاسح تربة غمت في قلبها "الحركة الناصرية" العريضة باتجاهاتها ونزوعاتها المختلفة^(٥٩). إلا أن الحركة الشعبية الناصرية ظلت تمثل حالة شعبية عامة، متعلقة بـ(ج.ع.م) وبرئيسها، يصعب القبض عليها تنظيمياً أو حزبياً، لأن ما يجمعها هو طموحها في أن تستعيد سوريا موقعها كإقليم شمالي للجمهورية العربية المتحدة. وقد راعت التنظيمات الناصرية، هذا الإجماع في برامجها المعلنة لتكسب مصداقيتها أمام هذه الحالة الشعبية العامة.

تنادت الجماعات والنخب البعثية الناصرية، في أول خميس يلي خميس الانفصال إلى الاجتماع، وقررت مقاومة الانفصال، واستعادة الوحدة^(٦١). ورفعت شعار الوحدة الفورية مع ج.ع.م^(٦٢). وشكلت ما يعرف بـ "حركة الوندوين الاشتراكيين". وجذبت إلى صفوفها، خلال فترة قصيرة استثنائية، فئات كثيرة من المثقفين، والأوساط الشعبية، فوصل تنظيمها الأفقي إلى ما يقرب الثلاثين ألف عضو، حتى تموز ١٩٦٣، وظهر لها امتداد في العراق يحمل نفس التسمية^(٦٣). كانت قواعد الحركة، محملها ناصرية، بينما مرت قيادتها، برمتها، بتجربة البعث التنظيمية، ومن أبرز وجوهها: سامي صوفان، وسامي الجندي، وأديب النحوي، ومصطفى الحلاج، وفائز اسماعيل، وأدهم مصطفى. كما برزت، في هذه الأثناء، الجبهة العربية المتحدة، يتصدرها الوزير السابق في الجمهورية العربية المتحدة، الدمشقي (نهاد القاسم)، بالمشاركة مع شخصيات سياسية مخضمة من النواب السابقين لـ "حزب الشعب" في البرلمان السوري، ما قبل الوحدة: علي بوظو (دمشق)، عبد الوهاب حومد (حلب)، عبد الصمد فتوح (دير الزور)، وراتب الحسامي (حمص). وقد شغل حومد، وبوظو مناصب في الحكومة المركزية، وإضافة إلى هؤلاء برز اللواء محمد الجراح (قائد قوى الأمن الداخلي في المتحدة)^(٦٤) كشخصية قيادية للجبهة في دمشق، والأستاذ عبد الرحمن عطية، الشخصية البارزة في الإخوان المسلمين سابقا في حلب. وتصدر "القوميون العرب" قيادة الاتحاد العام لنقابة العمال، واستطاعوا قيادة إضراب ٧ تموز ١٩٦٢، وحاولوا دفعه باتجاه العصيان المدني تمهيدا لحركة انقلابية، كان عتطا لهذا أن تقوم في ٢٩ تموز ١٩٦٢^(٦٥).

تنشظى البعث إلى أربعة تشكيلات سياسية على الأقل، وانعسرت امتداداته التنظيمية، ووزنه الشعبي، فلقد خرج تيار الوندوين الاشتراكيين، ودخل حلبة العمل الناصري، التي دعت إلى الوحدة الفورية مع ج.ع.م، وتباعد عن تشكيل أكبر

الحواراني الانفصالي الذي تمركز موقعه محليا في حماة، وتم تشكيل كتلة "القطريين" الانفصالية بزعامة رياض المالكي، وساندتها مجموعة ديرية (دير الزور). أما تيار "القيادة القومية" وعلى رأسها البيطار وعفلق، فقد دعا إلى تجديد الوحدة مع المتحدة على أسس جديدة^(١٥). إلا أن تيار "القيادة القومية" لم يصل إلى موقفه هذا، إلا بعد ترددات طويلة، ليقف إلى حوار الناصرية، وبشكل مستقل عنها في الوقت نفسه. ويواجه بالخطر والريبة من قبل الجمهور الذي غدا ناصريا، والذي لم ينس توقع بعض قادة البعث على وثيقة الانفصال. لم تصدر القيادة القومية بيانها الأول الذي يشجب الانفصال، إلا بعد سبعة أيام من وقوعه، ولم تقيم معناه وأثره إلا بعد خمسة أشهر بمناسبة عيد الوحدة.. فرقت فيه بين أخطاء نظام الوحدة، وجريمة الانفصال^(١٦).

في أيار/ مايو ١٩٦٢، عقد البعث مؤتمره الخامس في حمص، وأبعد أكرم الحوراني وأنصاره عن الحزب. وبرز في هذا المؤتمر ثلاثة اتجاهات: الأول يتصدره الأردنيون، ويدعو مثل الناصريين، إلى إعادة سوريا لموقعها السابق في الجمهورية المتحدة، بدون شروط مسبقة، أي إلى الوحدة الفورية. والثاني يضم البعثيين اللبنانيين، ويرفض الحوار مع عبد الناصر، ويرفض الوحدة مع المتحدة. والثالث اتجه عفلق والقيادة القومية، يسانده العراقيون، ودعا إلى "وحدة اتحادية على أسس صحيحة" مع المتحدة، عكس آراءه على قرارات المؤتمر. إلا أن تعميم القيادة القومية الصادر بتلويخ ١٨ حزيران ١٩٦٢، يظهر أن الحزب يشترط قيام "الوحدة الاتحادية" مع المتحدة بأن يكون للبعث دور قيادي فيها، بل يرى أن نظام المتحدة غير مؤهل للوحدة، فيذكر في هذا التعميم "إن الحزب إذ يدعو للوحدة بين مصر وسوريا لا يرى في نظام الحكم القائم في سوريا، كما لا يرى في نظام الحكم القائم اليوم في مصر أداة صالحة لتجديد الوحدة وتجسيدها.. مما يجعل الحزب يرى في الدعوة إلى التفاف الجماهير حوله، وتأييدها له، في نضاله من أجل تجديد الوحدة، الضمان الوحيد على أن الحزب

سيكون هو باني الوحدة وحامي نظامها^(٦٧). وانتقد هذا التيار الحركة الناصرية بشدة، ففي بيانه الصادر في أيار ١٩٦٢ ينوه "هناك فريق (= الناصريون) ليس أقل تشويها لقضية الوحدة من الرجعيين والانفصاليين، هو ذلك الذي يندفع اندفاعا أعمى في طريق الوحدة، متجاهلا جميع دروس التجربة السابقة للوحدة بنظرة سطحية، رافعا شعار تقديس الفرد (يقصد عبد الناصر)، جارا في طريقه المندفعين بسطحية وانفعال في طريق الوحدة، تغذيههم وتدفعهم فئات من الانتهازين والمشبهين والمتفعين ممن الحكم الفردي"^(٦٨).

في مقابل المؤتمر القومي، عقدت كتلة "البعثيين القطريين" الانفصالية، بقيادة رياض المالكي مؤتمرها الخاص في حزيران ١٩٦٢، فرفضت قرارات المؤتمر القومي الخامس، خاصة فيما يتعلق بشعار "الوحدة الاتحادية" انطلاقا من اعتقادها بأن تحقيق الوحدة بين قطريين مشروط ببناء الاشتراكية في كل منهما. وشكلت قيادة قطرية مؤقتة: رياض المالكي، مصلح سالم، منير عبد الله، خالد الجندي، وفايز الجاسم، وسليمان الخش^(٦٩)، مما دفع القيادة القومية إلى تشكيل قيادة قطرية مؤقتة، تمثل توجهاتها أو هكنا تعتقد، تضم: حمود الشوفي، ووليد طالب، وسليمان علي، وشبلي العيسمي، وراتب نشواتي، ويتحلق حولها أمثال الدكتور جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، عكست توجهاتها جريدة "البعث" التي بدأت بالصدور منذ ٢١ تموز ١٩٦٢. تلك التوجهات التي كانت متعارضة مع الخط الانفصالي من جهة، ومع الاتجاه الناصري من جهة أخرى^(٧٠).

وقف البعث إلى حوار الحركة الناصرية، دون أن يندمج فيها، متميزا عنها دون أن يضع نفسه في تصادم معها، في ظروف تجاذب عنيف للخطوط السياسية، واستقطاب حاد للقوى، مما أضعف دور القوى التي تنحو إلى مواقف وسط، في منتصف التيلوات المتلاطمة بقوة. وهذا ما ينطبق على "البعث" الذي ظل امتداده التنظيمي ضئيلا

بالقياس إلى الامتداد الهائل للتنظيمات الناصرية، كـالوحدويين الاشتراكيين، فلم يتجاوز حجم عضويته حتى عشية ٨ آذار ١٩٦٣ الأربعمائة عضو^(٧١)، وفي أحسن التقديرات، حسب الرزاز الثمانمائة عضو^(٧٢). ولم ينضم الكثير من البعثيين القدامى إلى الحزب، بل انضموا إلى الحركات الناصرية^(٧٣). وإذا كان قد غلب على البعث عضوية مثقف الريف وأطراف المدينة، وبقي حزبا نخويا (طليعيا)، فإن الحركة الناصرية اتسمت بالطابع المدني، يعاضدها الريف في إطار حركة الشارع الشعبي. بالنسبة للإخوان المسلمين، الذين أعادوا تنظيم أنفسهم من جديد في عهد الانفصال. فقد حرصوا على أن لا يظهروا من جانبهم أي تأييد للانفصال، فرفضوا التوقيع على وثيقة الانفصال، وأظهروا حرصهم، خاصة في سلوكهم الميداني العملياتي، في مواقع النشيط الجماهيري، على ألا يصطدموا بالحركة الناصرية^(٧٤).

توزعت القوى في الجيش إلى اتجاهات عدة، فهناك مجموعات صغيرة من الضباط تحملت حول قيادات عسكرية نافذة، عارضت الانفصال، دون أن تكون من أنصار وحدة غير مشروطة مع ج.ع.م، وهناك كتلة الضباط البعثيين المتحلقين حول "اللجنة العسكرية" يشكلون تجمعا صغيرا، إلا أنهم يتميزون بأواصر تنظيمية قوية، شكلت نقطة قوتهم^(٧٥)، كانت أقرب إلى اللقاء مع جناح القطريين^(٧٦). أما كتلة الضباط الناصريين، فكانت الأكثر عددا في الجيش، لكنها افتقدت إلى الروابط التنظيمية، والإرادة الموحدة، مما أضعف فاعليتها^(٧٧).

أعقب ٢٨ أيلول اضطراب سياسي كبير هز الشارع السياسي، ارتج لرجعه تماسك الانقلابيين أنفسهم، فظهر الانشقاق بين صفوفهم، فألقي القبض على المقدم حيدر الكزبري، والعميد فيصل سري الحسيني بتهمة ضلوعهم مع الأردن في فك عرى الوحدة، واتهم رئيس الوزراء مأمون الكزبري بقبض أموال من الأردن. واحتدم الخلاف بين مجموعة النحلوي وجماعة عصاصة والدمان. في هذا الظرف من

التصدع السياسي، الذي طال قمة السلطة والمجتمع السياسي، جرت انتخابات كلنون الأول ١٩٦١ في ظل تزوير مارسه الكتلة العسكرية، وبغياب الناصريين عن انتخابات اعتبروا الاشتراك فيها نوعاً من الاعتراف بشرعية الأمر الواقع. نال فيها حزب الشعب، والحزب الوطني، حصة الأسد في المجلس النيابي، فنصب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، ومأمون الكزبري رئيساً للمجلس، ومعروف الدواليبي رئيساً للوزراء. وكان أول قرار دشنه، إلغاء قرارات التأميم، وقانون التأمينات الاجتماعية، وأجرى تعديلات جذرية على قانون الإصلاح الزراعي^(٧٨).

بموازاة ما كان يحصل من ترتيب لهيكلية السلطة، كانت تنمو حركة شعبية عميقة الجذور، في المدينة أولاً وفي الريف ثانياً، اتخذت صبغة ناصرية، وقفت في وجه حكومة الدواليبي، وضد إلغاء الإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية لعهد الوحدة، فافتقرن التضال من أجل استرجاع الوحدة في الأذهان بالتضال لإعادة تلك الإصلاحات. فعاشت البلاد أزمة سياسية عميقة، ولم يعد المجتمع الشعبي يطبق تحمل قادته الذين غدوا بالنسبة له رمزا للانفصال، وافتقاد الوحدة، وعلامة ضياع حقوقهم الاجتماعية الشرعية، فلم يعد هؤلاء القادة الذين تربعوا على هرم السلطة، قادرين على إدارة البلاد، وعلى ضبط حركة الشارع الغاضب. ولقد وصل هذا المد الغلظب إلى قادة الانقلاب أنفسهم، فقد زار ثلاثة منهم (زهير عقيل، ومحمد منصور، وفايز الرفاعي) بدون استشارة الحكومة، جمال عبد الناصر، في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٦٢، أي بعد ثلاثة أشهر من الانقلاب، وبعد شهر من الانتخابات، مظهرين له أنه لم يكن في نيتهم فك عرى الوحدة. وبعد ستة أشهر من الانفصال، قام عبد الكريم النحلاوي، وجماعة "الضباط الشوام" بانقلاب أعلنوا فيه تمسكهم بالوحدة العربية، ورغبتهم في اللقاء مع عبد الناصر من أجل العودة إلى الجمهورية العربية المتحدة. وتذكر بعض المصادر أن "حركة القوميين للعرب" الناصرية، آتخذ، لعبت دور الوسيط

بين عبد الناصر ووفد الضباط الذي زاره، ومهد لانقلاب ٢٨ آذار، وأيضاً مع قيادة هذا الانقلاب نفسه^(٧٩).

إلا أن عدم ثقة الضباط الناصريين بالتحلاوي، وفقدان الأخير السيطرة على الموقف، دفع بالقوى الناصرية، بقيادة جاسم علوان للمبادرة لفرض وقائع جديدة، فسيطروا فجر ٣١ آذار على اللواء الخامس في حمص، وجاءهم التأييد من حلب (الرائد حمد عبيد)، ودير الزور (العقيد لؤي الأتاسي)، لكن زمام الأمور بدأ يفلت من أيدي الوحدويين، فحسروا حمص نتيجة الخلاف البعثي الناصري، ووقوف كتلة أكّرم الحوراني والعميد بدر الأعسر ضدهم خوفاً من نجاح علوان في ضم سوريا فوراً إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وكان الاضطراب الكبير قد عم المدن السورية منذ ٣٠ آذار، وتدفقت فيه المظاهرات الحاشدة التي كادت أن تتحول إلى انتفاضة جماهيرية عامة، وانتشرت صور الرئيس عبد الناصر، وأعلام الجمهورية العربية المتحدة، في كل مكان^(٨٠). في هذا الخضم انتقل جاسم علوان إلى حلب، وأعلن من هناك عودة الجمهورية العربية المتحدة، وصرح الضابط الشاب عبد الله عمرايا من إذاعة حلب "نحن جنودك يا جمال، هنا إذاعة الجمهورية العربية المتحدة"^(٨١)، وهو أمر لم يكن يريده البعثيون المشاركون بالثورة، التي سميت بـ "ثورة حلب"، فكان هذا الخلاف إيذاناً بفشلها قبل أن يسأتي اللواء الخامس، يعاضده الطيران لضربها، وكما يقول الرزاز "لما أعلنت إذاعة حلب أن سوريا هي الإقليم الشمالي في دولة الوحدة، تخلت الفئة الأولى (= البعثية) عن الحركة"^(٨٢).

كان قد عقد في ١ نيسان "مؤتمر حمص" الذي جمع قادة كافة التشكيلات العسكرية، وحضره العقيد لؤي الأتاسي عن دير الزور، وإبراهيم العلي عن حلب، والذي قرر تسفير سبعة ضباط، اعتبروا مسؤولين رئيسيين عن الانفصال، وفي

مقدمتهم عبد الكريم النحلاوي. ودراسة موضوع الوحدة، وتأليف وزارة لهذا الشأن. إلا أن الناصريين بقيادة علوان لم يرضوا بقرارات هذا المؤتمر، فكانت "ثورة حلب" الفاشلة. لم تكن "ثورة حلب" وما سبقها، سوى محطة في تعالي الموج الشعبي المناهض لعزل سوريا عن موقعها الشرعي في المنظور الناصري في إطار ج.ع.م، وأخذ موقع التنظيمات الناصرية بالتبلور الواضح في عام ١٩٦٢ من خلال الأطر التي ينوفا، وعبر دورهم الموجه للتظاهرات الشعبية العارمة في نهاية شهر آذار، والتي بلغت ذروتها أثناء "ثورة حلب"، إذ اتسعت دائرة عضوية كل من الوجدويين الاشتراكيين، والقوميين العرب، والجبهة العربية المتحدة، وظهر نواة ما يسمى بـ "الاتحاد الاشتراكي" الذي بادر إلى تأسيسه عدة رموز ناصرية، اقتداء بتجربة الاتحاد الاشتراكي بمصر، أبرزهم: عبد الله جسومة، والحامي أحمد اسماعيل عبد العظيم شقيق الأستاذ حسن عبد العظيم. إلا أن حركة الوجدويين الاشتراكيين كانت التنظيم الأكثر انتشارا ونفوذاً، وحركة القوميين العرب الأكثر تنظيماً وتوجيهاً، ولها امتدادها القومي^(٨٣).

إثر فشل حركة ٢٨ آذار، وما أعقبها من اضطراب وعصيان، وانعقاد (مؤتمر حمص) وما حمل من توصيات، تم تشكيل حكومة برئاسة بشير العظمة، التي أعلنت عن محاولة التقرب من القاهرة، ولقد أبدى صلاح البيطار إمكانية التعاون، إلا أن القاهرة ومعها القوى الناصرية السورية لم تعر مبادرة هذه الوزارة أية أهمية. حاولت القوى الناصرية، التي كانت إحدى فصائلها (حركة القوميين العرب)، السيطرة على قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، استخدام الإضراب العمالي الذي بدأ في ٧ تموز ١٩٦٢ للانقضاض على النظام السياسي، أو للتمهيد لانقلاب. فجمعت أجهزة مطيع السمان الإضراب بقسوة، وسط معركة حقيقية قامت ما بين عمال الشركة الخمامية ورجال الشرطة، سقط من جرائها أحد عمال النسيج في حلب، وكان ممن أبرز

الناصرين المشاركين اللواء محمد الجراح، ويوسف مزاحم، في تظاهرات تضامنا مع الإضراب العمالي^(٨٤).

بدأ الجميع، وعلى الأقل القوى المعارضة، ينظر إلى ما هو قائم كوضع انتقالي، لا بد أن يتغير أمام ضغط الحركة الجماهيرية، الآخذة بالتوسع باستمرار، فتدافع الجميع لملاقاة التغيرات، وليكون له الدور الراجح في التغير، ليتحكم بسير الأحداث، ويمستقبل البلد. فإذا كان الناصريون هم القوى المسيطرة على الشارع بدون منازع، ولهم الكثرة العددية في الجيش، إلا أنهم يفتقرون إلى التنظيم الفاعل هنا، فإن البعث رغم قلة فاعليته في الشارع، إلا أن فاعليته في الجيش المتأتية من صلابة تنظيمه حولته إلى قوة يحسب لها الحساب، وبرزت في هذه الأثناء إلى جانب الضباط الناصريين والبعثيين، كتلة مستقلة تتمحور حول المقدم زياد الحريري قائد قوات الجبهة.

تشاورت تلك القوى الثلاث في عام ١٩٦٢ حول القيام بعمل مشترك للإطاحة بعهد الانفصال^(٨٥). في هذه الأثناء عين بعض الضباط الناصريين في مراكز هامة في الجيش: اللواء راشد القطبي رئيسا لشعبة المخابرات، واللواء الصوفي قائدا للواء الخامس في حمص. هذا التبدل بالمواقع جعل الناصريين يبدلون تكتيكهم، فبعد أن اتفقوا مع الكتل الأخرى (البعث، الحريري) على ٨ آذار توقيتا للانقلاب، حاولوا إقناع الآخرين بتأجيله، يحذوهم الأمل بعمل متفرد في ١١ آذار، خوفا من تكرار شراكتهم السابقة مع البعث، وخلافهم حول مسألة الوحدة الاندماجية^(٨٦).

كانت حركة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق ضربة قاصمة للنظام السوري، زادت من ثقل أزمته، ودفعت قوى التغير إلى حلبة السباق مع الزمن، للإمساك باتجاه الأحداث. إن استنكاف الناصريين عن العمل مع البعث، وميلهم إلى تأجيل نقطة الحسم بشكل مستقل، أفقدهم ميزة السبق في المبادرة، وأكسبها للبعث ولجماعة زياد

الحريري، الذين تحركوا في ٨ آذار، مما اضطر الناصريين للحاق بهم، من موقع الشريك الأضعف، وهذا ما انعكس في ترتيب وزعم في "مجلس قيادة الثورة" والوزارة التي شكلت بعد حركة ٨ آذار، وبالتالي على السير التالي للأحداث.

الشراكة الصعبة مع البعث في الثورة والسلطة

توجت حركة ٨ آذار نضال الشعب السوري ضد الانفصال، ووضعت سوريا مجددا على طريق الوحدة مع مصر، مع احتمال مشاركة العراق هذه المرة، ولقد نفذت هذه الحركة لواءان في الجبهة بإمرة زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، يعاونه علي حماد، وعادل مراد. وحسم الأمر مشاركة العميد راشد القطيبي رئيس شعبة المخابرات، والعميد الصوفي أمر اللواء الخامس في حمص، والمبادرة المنظمة لـ "اللجنة العسكرية" البغنية، التي استطاعت بحكم فعاليتها التنظيمية وسرعة تحركها، أن تحسم الأمر لصالحها، وأن تشكل الأكثرية في المجلس الوطني وفي الوزارة، وأن تفرض تصوراتها على تحرك السلطة الجديدة. مستوية بصعود البعث العراقي السلطة في ٨ شباط عام ١٩٦٣^(٨٧).

عكس البيان (رقم ١) لحركة ٨ آذار وجهة نظر "اللجنة العسكرية" الحسنة تجاه مصر وعبد الناصر، فهو لم يذكر مصر، واقتصر على ذكر العراق، إلى أن صحح ذلك في بيان ثان، ذكر فيه العراق الشقيق ومصر الصديقة^(٨٨). وشكلت وزارة في ٩ آذار من عشرين وزيرا، منهم عشرة بعثيين شغلوا الوزارات الحساسة: صلاح البيطار رئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للخارجية. وأمين الحافظ وزيرا للداخلية. عبد الكريم زهور للاقتصاد. جمال الأتاسي للإعلام. منصور الأطرش، وليد طالب، شبلي العيسمي، ابراهيم مائوس، سامي الجندي، سامي الدروبي. أما العشرة الباقون فيمثلون سائر الاتجاهات الأخرى: أربعة من الوجوديين الاشتراكيين: سامي صوفلان، أحمد أبو صالح، عبد الحليم سويدان، ضياء العلواني. واثنان من حركة القوميين

العرب: هاني المندي، جهاد ضاحي. واثنان من الجبهة العربية المتحدة: نهاد القاسم، عبد الوهاب حومد. واثنان من المستقلين: محمد الصوفي، طالب ضماد^(٩٩).

وكانت القيادة السياسية بيد "الجلس الوطني لقيادة الثورة" الذي لم يرض الناصريين الذين رأوه منقولاً عن النموذج البعثي العراقي، وتقارباً معه على حساب الجمهورية العربية المتحدة^(١٠٠). وسيطرت عليه عناصر "اللجنة العسكرية". بمشاركة مدنية من البعث والقوى الناصرية، برئاسة اللواء لؤي الأتاسي "المستقل"، وظلّت "اللجنة العسكرية" تمارس سلطتها في الظل، وتثبت مواقعها في المؤسسة العسكرية^(١٠١). بموازاة لعبة توازنات القوى في أجهزة الحكم والدولة، سيطرت الناصرية على حركة الشارع الشعبي، فلم تظهر بموازاته أو أطرافه أية قوى شعبية تعكس رأي البعث.

كان الائتلاف الحكومي مستقطباً بين موقفين حول مسألة الوحدة، فطرح البيطار مشروع "وحدة اتحادية" بين مصر وسوريا والعراق، على أسس "ديمقراطية شعبية" في حين ألحت القوى الناصرية المشاركة في الحكم، على طلب وحدة مع ج.ع.م، يتم بعد إعلانها بحث أمر الاتحاد أو الوحدة مع العراق، لم يعكس ترتيب القوى في السلطة، بين البعث الذي يرفع شعار "الاتحاد" والقوى الناصرية التي تدعو إلى الوحدة الفورية، حقيقة نبض الشارع الشعبي، الذي رفع بشكل جارف شعار: الوحدة، باكر، باكر مع الأسمر عبد الناصر^(٩٢).

عمل البعث وبالأخص "اللجنة العسكرية" على تعويض ضعف موقعه في الشارع، بتقوية نفوذه في الوحدات العسكرية، وبالاتقاء بالعراق، بينما ارتكزت القوى الناصرية على ثقلها في الشارع الشعبي، وعلى وزن عبد الناصر كي لا تترك مهلة للبعث في تمكين موقعه في الحكم، وإجباره على الدخول في أسرع وقت في محادثات الوحدة مع ج.ع.م.

زار علي صالح السعدي دمشق في ١٠ آذار وأعلن مشروعاً لـ "التعاون بين الدول العربية المتحررة"، ويعني بها الدول الخمس: مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن، تمييزاً لشعار "وحدة سوريا ومصر أولاً ثم العراق"، وقد رفضته القاهرة، إلا أنه لاقى قبولاً سريعاً لدى صلاح البيطار الذي أعلن في اليوم نفسه بأنه يتلاءم مع أفكار أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا^(٩٣). فقدت القيادات الناصرية المشتركة في الوزارة اجتماعاً في اليوم نفسه، طالبت فيه الحكومة بـ "ضرورة المزيد من الوضوح في الخط الوحدوي" أي تحديد موقف واضح من شعار الوحدة الفورية، وبدء المباحثات من أجلها. وهدد نهاد القاسم (الجبهة العربية المتحدة) بالاستقالة، وعاضده في ذلك الوزراء الناصريون الآخرون. مما دفع مجلس قيادة الثورة إلى الموافقة على تأليف وفد للباحث مع المتحدة بمشاركة وفد عراقي، من أجل دراسة مشروع الوحدة الاتحادية، وجرى اجتماع وزاري تم الاتفاق فيه على أن تكون الوحدة بين الأطراف الثلاثة: سوريا ومصر والعراق، وفي حال تعذر دخول العراق يمكن الشروع بالوحدة مع مصر^(٩٤). وصدر بيان وزاري بتاريخ ١٤ آذار اعترف بأن "ثورة آذار" قامت على أساس الوحدة الوطنية، وتضم كافة القوى الوحدوية-الاشتراكية التي قاومت الانفصال. ولم يشر البيان إلى البعث أو إلى شعاراته، وأكد أن مهمة الحكومة إعادة سورية إلى الطريق الذي يقود الدول العربية الثلاثة (ج.ع.م والعراق وسوريا) إلى وحدة مدروسة بعناية^(٩٥).

وعلى ضوء البيان الوزاري، وضغط المظاهرات التي عمت المدن السورية يومى ١٢-١٣ آذار، أرسلت الحكومة السورية وفداً رسمياً إلى القاهرة للباحث مع الوفدين الرسميين العراقي والمصري، للإعداد للجان حكومية مشتركة، تبدأ بالمفاوضات لدراسة الأسس الموضوعية لـ (وحدة-اتحادية) بين الأقطار الثلاثة. ومن المفارقات الكبرى التي حدثت، أنه في اليوم الذي سافر فيه الوفد السوري إلى القاهرة، وعاد فيه

السوريون والحدويون والموجودون في القاهرة منذ الانفصال: أكرم ديسري، جمال الصوفي، أحمد حنيدى، طعمة العودة الله، جادو عز الدين (الذين كانوا وزراء للإقليم الشمالي أثناء الوحدة)، والسفيران السابقان: وفيق اسماعيل وتوفيق شاتيل، والضباط أكرم الصفدي، طلعت صلفي، رباح الشريف، والمذيعان عبد الهادي البكار وتوفيق حسن. فإن السلطات السورية طلبت منهم العودة إلى القاهرة في نفس الطائرة التي أقلتهم، أمام دهشة الجميع. مما أثار الشكوك وعلامات الاستفهام حول النيات الحقيقية للمسؤولين السوريين، يضاف إلى هذا، منع صحف القاهرة من الدخول إلى سوريا بحجة أنها تركز على المظاهرات المؤيدة لعبد الناصر! هذا ما دفع ساطع الحصري لأن يعتبر منع عودة هؤلاء القادة السوريين مخالفا لأولويات حقوق الإنسان^(٩٦).

أوحى الجلسة الأولى لمباحثات الوحدة، أن البعث كان يستعجل إصدار بيان مشترك يعرب فيه عن تصميم الدول الثلاثة على قيام الوحدة، وذلك كسبا للوقت ولواجهة غليان الشارع المطالب بالوحدة، وهو ما عبر عنه علي صالح السعدي رئيس وفد العراق: "إننا فعلا لم نحضر إلا لتقييم وحدة لا تنفصم، وطلبنا الآن هو أن تعلن الدول الثلاثة أنها في سبيل تحقيق وحدة اتحادية.. لكن قد تطول الدراسة سنة أو سنتين أو ثلاثة، لكن المهم أن نعلن ذلك فورا، وأن نباشر الدراسة بنفس الوقت"، وقد أدهش هذا التصريح (الرأي) الناصريين في الوفد السوري، الذين أعلنوا على لسان نهاد القاسم "أن ما صرح به الأخ صالح السعدي يعتبر عملية تخدير لمطلب الوحدة، وللرأي العام في سوريا"^(٩٧). ويذكر سامي الجندى، لم يكن الجو العام مخلصا بل لم يكن وحدويا، كان العراق يريد وحدة بلا وحدة، شبيهة بوحدة الجامعة العربية، وكان الوفد السوري ثلاثة أقسام، قسم يريد وحدة مباشرة مع المتحدة تعود فيها الشرعية، وثان لا يريد وحدة أبدا، وثالث مؤمن بضرورة الوحدة الثلاثية^(٩٨).

استقر الأمر بين المتباحثين -أخيراً- على دراسة صيغة اتحادية تفسم الأقطار الثلاثة، وهي وجهة النظر البعثية (الصيغة الاتحادية) التي رجحت في النهاية. وبعد عدة جلسات وصلت الوفود إلى اتفاق ما سمي بأنذ بـ "ميثاق القاهرة" أو ميثاق ١٧ نيسان، حيث تم الاتفاق على قيام "جبهة قومية" في كل قطر، تفضي إلى تكوين حركة سياسية واحدة على مستوى الدولة الاتحادية، تشرف على قيادة الدولة الجديدة لتفويب الخلافات الحزبية، ولتعزيز وحدة الإرادة السياسية على قاعدة الأهداف المشتركة لتلك القوى القومية التقدمية، وأن تقوم دولة اتحادية بقيادة جماعية، خلال فترة انتقالية لا تزيد عن ستة أشهر، تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" عاصمتها القاهرة، تتضمن وحدة جيوش الأقطار الثلاثة، وأن يحتفظ كل من هذه الأقطار بمؤسسات إقليمية مستقلة تسير القضايا الداخلية باستقلالية كبيرة، وأن يكون هناك برلمان اتحادي وبرلمان لكل قطر، ووزارة مركزية، ووزارات إقليمية.

إلا أنه ظهر في اللحظات الأخيرة التباين بشأن مدة الفترة الانتقالية، فالعراقيون ميلون إلى تمديدتها بثلاث سنوات، يسايرهم في ذلك أعضاء الوفد السوري من البعثيين^(٩٩). كان الغرض أو الذريعة هو إعطاء فرصة لترتيب السلطة (الثورية) أوضاعها، وكان عبد الناصر ميالا لتوحيد القوى السياسية التقدمية القومية في حركة واحدة، وتجنسب الخلافات بين التيارات الحزبية، وإغلاق الطريق أمام الحزب الواحد، وترك نوع من الاستقلالية للتنظيمات الشعبية النقاية، بينما كان البعث، في العراق وسوريا، يدفع باتجاه مفهوم "الحزب القائد" وأن تكون التنظيمات الشعبية تابعة لهذا الحزب. إلا أن الجميع كان ينطلق من موقف مشترك حول مفهوم العمل السياسي، وحول مفسهوم الديمقراطية، واستبعاد ما سموه بـ "أعداء الشعب" من العملية السياسية، وكان الخلاف متصبأ حول مفهوم "الشعب" ومفهوم "مثليه" أو "طليعته"، فكان كل تيار سياسي يحتر نفسه الممثل الحقيقي للشعب، وأنه طليعته. لكن عبد الناصر تميز عن الجميع

بامتلاكه الزعامة الحقيقية للأكثرية الساحقة للشعب العربي وحظي بثقة لا لبس فيها، ليس في تلك الأقطار الثلاثة فحسب، بل في مختلف الأقطار العربية، وامتلك الإرادة السياسية المناسبة للعمل القومي، وعزز مصداقيته وفاعلية كونه رئيساً لمصر بكل ثقلها السياسي والثقافي ووزعها البشري المؤثر. من هنا كان أي ابتعاد عن عبد الناصر يبدو ابتعاداً عن خط الوحدة، وعن الإرادة العربية الشعبية، وبحكم على أي محور منافس حتى لو كان باسم الأهداف نفسها التي يحملها عبد الناصر بالشبهة والتهميش.

اتفقت جميع الأطراف على حرمان الفئات غير الوحدوية-الاشتراكية من حرية العمل السياسي، وعلى حصر هذا العمل بالنتخب الوحدوية-الاشتراكية فقط. كان البعث في سوريا يميل إلى الاستئثار بدور العنصر الأول في تقرير التوجهات السياسية-الاجتماعية للقطر، وقبل على مضض مشاركة القوى الناصرية في الجبهة معاولاً حصر دورها في الأدوار الثانوية، بالمقابل حاول عبد الناصر الوصول إلى صيغة توحد تلك القوى في تنظيم مشترك، لقطع الطريق أمام احتمال صراع القوى الوحدوية داخل القطر الواحد، بين البعث/الناصرين وبين القيادات "الثورية" الحاكمة في الدول الثلاث، فتساءل في المرحلة الثانية لمباحثات الوحدة "أزاي يجمع التنظيمات السياسية في البلاد الثلاث.. أزاي نخلق وحدة التنظيم السياسي في البلاد الثلاثة، بما لا يوجد مجالاً للتناقض والتصادم والانفصال" ثم يقول "أنا متصور بعد قيام الحركة القومية الواحدة سيكون فيه وحدة سياسية موحدة تجمع الدولة الاتحادية كلها.. ما يبقاش فيه فرق بين العراقي والسوري والمصري.. الكل يمثل الدولة أو الحركة العربية.."^(١٠٠)، ولم يعارض غلق هذا التصور، إذ قال "بتصوري أن القيادة السياسية حاقق الظيروف الموضوعية داخل سوريا بين الاتجاهات للدمج في الجبهة الوحدوية.. تؤدي بعد فترة من الزمن لأن تشكل كياناً واحداً". وقد وضع لؤي الأتاسي (رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة) الطريقة للوصول هذه القوى إلى تنظيم مشترك، بإيجاد جبهة وحدوية

ينشئ عنها القيادة السياسية، وتحقيق الانسجام والدمج للحركات السياسية الموجودة في الجبهة^(١٠١). فانتهت المرحلة الثانية للمباحثات بإعلان أذيع في ٢١ آذار ١٩٦٣ حول "اتفاق الأطراف على ضرورة توحيد القوى الوندوية الثورية في ج.ع.م والعراق، وسوريا، وتحمل مسؤولية تكوين قيادة واحدة ثورية"^(١٠٢)، وهذا يفترض إقامة جهات في كل قطر تجمع القوى الوندوية، تمهيدا لقيام لجنة مركزية واحدة تقود العمل السياسي على مستوى الاتحاد.

على الرغم من الاتفاق في القاهرة على إقامة "جهة قومية" في سوريا تمهيدا لقيام حركة تنظيمية واحدة تضم جميع القوى الوندوية، إلا أن الواقع كان يذهب باتجاه مغاير، فمنذ عودة الوفد من القاهرة بدأ الخلاف يظهر على السطح، بين القوى الناصرية والبعث حول مسألتين، المسألة الأولى متعلقة بتحديد الحصص بين أطراف الائتلاف الحاكم في الحكومة وفي المجلس الوطني، فطالبت المنظمات الناصرية بتوزيع المناصب الحكومية على قاعدة المساواة، أي أن يحتل البعث ربع مقاعد المجلس الوطني، وأن تحتل المنظمات الناصرية الثلاث باقي المقاعد، وأن تطبق النسبة نفسها على المقاعد الوزارية. إلا أن البعث الذي وجد نفسه ضعيفا في الشارع الشعبي رأى في مبدأ توزيع المقاعد بالتساوي في الحكومة وخاصة في الجيش تهديدا له، ويتعارض مع طموحه إلى تركيز السلطة جميعها بين يديه. أما المسألة الأخرى فتعلقت بما أثارته جريدة "البعث" من تعليق على التظاهرات الناصرية التي واكبت عودة الوفد من القاهرة، والتي طلبت الاستعجال بالوحدة القورية مع المتحدة، بتأييد من المنظمات الناصرية، ونقدها لمحاولة البعث. ففي مواجهة الشارع الضاغط بطلب الوحدة عشية الانتهاء من المرحلة الثانية لمباحثات الوحدة في ٢١ آذار، نشرت "البعث" في ٢٣ آذار افتتاحيتها الشهيرة "ملكيون أكثر من الملك" تغمز من الناصريين الذين يصرون على الوحدة القورية، بينما عبد الناصر يقبل فكرة الوحدة الاتحادية. وتصف التنظيم السياسي في المتحدة

بأنه "اللمة من الفلاحين والعمال والتقدميين في إطار سياسي"، وأتى نقدها هذا لحساب مفهوم ضيق للسلطة يمحصر قيادتها بحزب عقائدي هو في هذه الحالة البعث، يمسك بالدولة والمجتمع ومنظوماته الشعبية النفاية المتأثرة بنموذج الدولة السوفيتية، وما سمي بدول الديمقراطية الشعبية. فرد هيكلم بمقالته الشهيرة "إني أعترض" بتلويخ ٣١ آذار، التي اهتز لها الشارع الشعبي السوري، كادت أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة حسب تصريح البيطار في الجلسة الأولى بمباحثات المرحلة الثالثة للوحدة، وقد وضع هيكلم في هذا المقال: أن البعث يذهب بمنطقه إلى مخاطبة القوى الوجدوية، طالما عبد الناصر وافق على التفاوض على إقامة وحدة اتحادية ثلاثية جديدة، فلماذا تتدخلون أنتم في هذه القضية^(١٠٣).

في هذا المناخ الصاخب انفجرت أزمة سياسية بين البعث والقوى الناصرية، حول الاشتراك بنسب متساوية للقوى في المجلس الوطني والوزارة، وأمام رفض البعث لهذه الصيغة، تقدم ستة من أعضاء هذه القوى بالاستقالة وهم: نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد (الجهة العربية المتحدة). سامي صوفان وسامي الجندي (حركة الوجدويين الاشتراكيين). هاني المهدي وجهاد ضاحي (حركة القوميون العرب). وفي اليوم التالي للاستقالة ٤ نيسان أعلن جهاد ضاحي بأن السيطرة غير العادية للبعثيين على الحكومة يمكن "أن يحول دون تحقيق الوحدة، وإذا أصر البعثيون على رفض القبول بمنطق العدل والحقيقة، سنسحب تاركين الإقليمية البعثية تستمر في حكم سوريا بمفردها"^(١٠٤).

بأدر البعث في ٥ نيسان إلى عقد اتفاق مع الحركات الناصرية على:

أ- تمثيل جميع القوى الوجدوية في المجلس الوطني بمندوبين.

ب- تأجيل التغيير الوزاري إلى حين عودة الوفود من مباحثات الوحدة للمرحلة الثالثة من القاهرة.

ج- موافقة هذه الحركات على قبول ميثاق وطني يتضمن مشروع الوحدة الثلاثية، في مرحلة انتقالية لمدة ثلاثة أشهر، يتم خلالها نشر دستور الدولة الموحدة وإجراء استفتاء.

وجرى الاتفاق على تشكيل وفد يمثل الحركات القومية الأربعة لمتابعة مباحثات الوحدة^(١٠٥). في الجولة الثالثة لمباحثات الوحدة التي بدأت في ٦ نيسان ١٩٦٣، شدد عبد الناصر مجدداً على توحيد القوى الوحدوية في إطار جبهات قطرية تفضي إلى وحدتها على المستوى القطري، وبالتالي على مستوى قيادة الدولة الاتحادية، وتكون ضمناً لوحدة القيادة السياسية في الدولة الجديدة. إذ قال: "الحل سيكون قيادة قومية لكل تمثل فيها جميع الأطراف، ويمثل فيها جميع الأقطار، إن هذه القيادة القومية هي القيادة القومية الوحيدة، تشمل قادة البعث وقيادة القوميين العرب وقيادة الوحدويين الاشتراكيين والجبهة العربية المتحدة والاتحاد الاشتراكي العربي.. تبقى مسؤولية عن تنظيم العمل السياسي داخل الاتحاد، ومسئولة عن العمل السياسي بالنسبة للوطن العربي"، وبضيف "للوصول إلى الاتحاد ينبغي أن يقوم في كل إقليم جبهة وحدوية، وفي الأقاليم الثلاثة يجمعها جبهة، واتحاد هذه الجبهات يتحول إلى نوع من الاندماج.. وقرارها ملزم للجميع"^(١٠٦). مقابل ذلك طرح العراقيون (طالب شبيب): "لا بد أن يكون هناك ضمان مراكز توجه ثلاثة مختلفة.. ويتم حل المسائل بالإجماع وليس بالأكثرية، الزمن سيكون عاملاً توحيداً"^(١٠٧). وطرح عفلق فكرة "كل يحكم فيما يخصه ولا يتدخل في شؤون الآخرين"، فرد عبد الناصر على أطروحات البعث "إن الدولة المقترحة من البعث لن تكون دولة اتحادية، ولا دولة حتى تعاهدية.. الجامعة العربية أجدى منها.. وأن مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات يقود إلى دولة مهلهلة، مريضة، تجمع أمراض الشيوعية" وشدد "لا ينبغي أن يكون هناك مناطق نفوذ، وإلا ستكون الوحدة شكلية"^(١٠٨).

أمام إصرار الوفد العراقي (وموافقة أعضاء الوفد السوري من البعثيين) على إعطاء فترة انتقالية كافية ليثبت البعث العراقي دعائم سلطته، إذ كانوا قد طلبوا جلسة مغلقة مع عبد الناصر شرحوا فيها الظروف المعقدة التي تحول الآن دون انضمامهم، ولإعطائهم مهلة كافية، مؤكدين على صدق نياهم وإخلاصهم لقضية الوحدة. وإزاء ذلك، اقترح عبد الناصر ثلاثة خيارات: إرجاء الوحدة ثلاث سنوات، أو اتباع صيغة تدريجية للوحدة تبدأ ضعيفة ثم تقوى، أو صيغة دستور اتحادي متفق عليه "وكل قطر يشوف ظروفه، واللي عايز يطبق الميثاق بعد ثلاث سنين يطبق، واللي عايز بعد خمس سنين لا نعارض، مالحناش عايزين نخرج حد"، ولكنه بالمقابل أصر على "إن وحدة القيادة السياسية تبدأ دلوقت، على أساس انه فيه فترة حانكون نبني الوحدة، وإلا مش حاتقوم أبدا وحدة، وإذا ضاعت فرصة الوحدة في هذه الأيام، فسيكون الإمساك بها صعبا في المستقبل"^(١٠٩).

فوجئت القوى الناصرية بأطروحات البعثيين العراقيين والسوريين، فقال هاني الهندسي: "الواحد يفاجأ بالنتائج التي توصلنا إليها بعد أسبوع..". واعترض نهاد القاسم: "نصر على أن يكون العمل جديا، وأن يكون الإسراع هو هدفنا، أما من أجل ثلاث سنوات، ومن أجل أربع سنوات، نحن.. نعتقد أن الرأي العام في سوريا سيتعامل مع هذا الإعلان بشيء من الاستنكار والاستهجان"، وكشف على أنه جرى اتفاق في مجلس الوزراء السوري، على أنه "إذا تعذر إقامة الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار الثلاثة، لسبب من الأسباب، في أحد الأقطار (يقصد العراق) فإن هذا يجب أن لا يمنع اتحاد القطرين الآخرين (يقصد سوريا ومصر)، بانتظار أن تساعد الظروف الإقليم الآخر على الانضمام إلى الوحدة"^(١١٠).

والحال، أن القوى الوحديّة الناصرية كانت ميالة منذ البدء لعودة سوريا إلى الجمهورية المتحدة، ثم يتم بعد ذلك دراسة انضمام العراق إلى هذه الوحدة، ولم يقبل

بالصيغة "الاتحادية" إلا تحت ثقل البعث في هرم السلطة السورية، ولتفرد البعث بقيادة العراق، وما لاحظته من مرونة عبد الناصر، الذي أراد ألا يفوت الفرصة أمام احتمال الوحدة، وإن كانت فضفاضة في بدايتها، على أمل أن تتولد تدريجياً، وهو الذي شدد في "الميثاق" (١٩٦٢) كدستور للاتحاد الاشتراكي في مصر) على وحدة الهدف، وعلى ضرورة مرحلة العمل الوحدوي للقضاء على الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية المعرقة للوحدة، وإمكانية قيام تجارب وحدوية جزئية معبرة عن إرادة شعبين أو أكثر كخطوة تقدمية باتجاه الوحدة الشاملة، ورفضاً الوحدة التي تقوم بفعل عمل عسكري، ومحددات شروط الوحدة بالدعوة السلمية والإجماع الشعبي^(١١١). وكان الناصريون يشعرون -على الرغم من المرونة التي أبدوها حيال الصيغة "الاتحادية" التي تتعارض مع المطلب المعلن للأكثرية الساحقة للشعب السوري- أن البعثيين يستعجلون أن تنتهي الاجتماعات بالإعلان عن اتحاد فضفاض، يحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة، لكسب الوقت ولتهدئة الحشد الجماهيري، وليستقروا بهذا الاتفاق، الذي وافق عليه عبد الناصر لإجراء إضعاف منهجي لشركائهم الناصريين^(١١٢).

أخيراً، وافق عبد الناصر على تلك الصيغة الفضفاضة للاتحاد، التي انتهت الوفود من صياغتها في ١٤ نيسان ١٩٦٣، ووافق على فترة انتقالية مدتها عشرون شهراً، على الرغم من شكوكه في نوايا البعث، مراهناتاً على ضغط الشارع العربي المؤيد للوحدة، وعلى الإرادة السياسية للمشاركين في هذا الاتفاق، وتوصل القسوى المتعاقدة على التقارب والوحدة، إلى الاندراج في إطار حركة قومية واحدة، تقضي على الخلافات، وتقود الدولة الاتحادية، ومحاولة الارتقاء بالإرادة السياسية إلى مستوى حدث الوحدة، لكنه لم يخف تخوفه من قدرة هذه الصيغة الاتحادية الهشة على الصمود، فقال في الجلسة قبل الأخيرة "نحن نعتقد أن الاتحاد الذي إحنا واصلين إليه في

منتهى الضعف.. ليس وحدة اتحادية، إنما دولة ائتلافية، أضعف أنواع الدول، وبذلك سيكون البناء هش، وفي رأبي أن هذا الاتحاد ضعيف ولا يتحمل أبداً^(١١٣).

لقد صدقت نبوءة عبد الناصر، والتيار الناصري، إذ ما لبثت الأحداث أن زادت الشكوك، ثم التخاصم فالافتراق الدامي، ففي اليوم الذي أعلن فيه نبأ اتفاق الوفود، في ١٤ نيسان، على تسمية الدولة المرتقبة باسم "الجمهورية العربية المتحدة"، تصدت قوات الأمن السورية بشراسة للمظاهرات الشعبية العارمة المؤيدة لهذا الإعلان^(١١٤). وصدر أمر عسكري بمنع التحول في أنحاء البلاد، وأغلقت المدارس والجامعات، التي كانت مركز انطلاق التظاهرات الناصرية^(١١٥). زاد هذا القمع العنيف للمتظاهرين من شكوك القوى الناصرية في مصداقية الترويع الوجودي للبعث، وجعل عبد الناصر متردداً في توقيع ميثاق القاهرة، خلال يومي ١٥ و١٦ نيسان، إلى أن حضر وفد رسمي بقيادة زياد الحريري رئيس الأركان المسلحة السورية، لإقناع عبد الناصر بذلك، ونجح الوفد في ذلك^(١١٦)، وهكذا، وقع رؤساء الوفود الثلاثة: جمال عبد الناصر، أحمد حسن البكر، لؤي الأتاسي ومعهم أعضاء الوفود على ما سمي بـ "ميثاق ١٧ نيسان"^(١١٧).

من التحالف إلى القطيعة (من ميثاق ١٧ نيسان إلى حركة ١٨ تموز)

لم يقد التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان إلى تهدئة الصراع السياسي، بل زاده احتداماً، لأن هذا الميثاق فرض متطلبات كان من المفترض تلبيتها لتهيئة الظروف السياسية للدخول في عملية الوحدة. فتمحور الصراع حول الوحدة، وحول ترتيب الصيغة التحالفية بين القوى المشاركة في السلطة، وبمعنى آخر حول جدية تطبيق الميثاق، والجدية اللازمة لتكوين "الجهة القومية" التي أقرها ذلك الميثاق. وقفت في هذا الصراع قوى البعث في طرف آخر، والقوى الوجودية في طرف، مما دفع الاختلافات

الثانوية لدى كل من الطرفين للتراجع إلى الوراء لحساب الصراع الرئيسي الحاسم بينهما.

كانت قوى البعث تتنازعها ثلاثة اتجاهات رئيسية. فالكتلة الأولى تتحلق حول "اللجنة العسكرية" البعثية، التي تصرفت كحزب داخل حزب، وكانت السلطة الفعلية في قبضتها، من خلال إمساكها بالجيش، والمجلس الوطني لقيادة الثورة^(١١٨)، وهي أقرب سياسيا وفكريا إلى البعثيين "القطريين". والتيار الثاني تمثله "القيادة القومية" (القوميون)، التي كانت تريد أن تلتقي مع القوى الوحدوية، ومع عبد الناصر، في منتصف الطريق، وترغب بنوع من الاتحاد مع ج.ع.م، على أن يكون للبعث دور رئيسي بل وقيادي في إدارة سوريا، لكن احتدام الأحداث وضع هذا التيار بين نارين، نار تشهير القاهرة الدائم به، والذي حمله مسؤولية الانفصال والتفكك في إعادة الوحدة، ونار "اللجنة العسكرية" التي اتهمت البيطار وعفلق بـ "الناصرية" وبيع الحزب لعبد الناصر، حتى أن أول مؤتمر قطري عقد بعد ٨ آذار أسقط صلاح البيطار من القيادة القطرية^(١١٩). أما الفعة الثالثة فهي التي كانت منفتحة على القوى الناصرية وعلى عبد الناصر، و متمسكة بالوحدة مع المتحدة، وكان من أبرز وجوهها عبد الكريم زهور، ود. جمال الأتاسي، ود. سامي الدروبي.

في أيار تفجر الصراع بين البعث والقوى الناصرية حول مبدأ المساواة ضمن جميع المؤسسات الحاكمة، وحول مسألة رئاسة الأركان، والتسريجات والترقيات والنقل. أصر البعث على رجحان كفته في المجلس الوطني، وفي المقاعد الوزارية، وعلى إطلاق يده في الجيش. وفسر المساواة بينه وبين القوى الناصرية على أن تكون كفته في الوزارة والمجلس الوطني تساوي كافة حصص القوى الناصرية، بينما طالبت التنظيمات الناصرية أن تكون حصة البعث تساوي حصة أي قوة مشاركة في الحكم^(١٢٠). في أول أيار وصل الأمر إلى حد القطيعة بين الطرفين، إثر تسريح أكثر من مائة ضابط

ناصرى من الجيش، ومن بينهم المقدم حسين القاضي رئيس الشعبة الثانية، والمقدم جميل فياض قائد قوى الأمن الداخلي، والمقدم مدوح حبال، والعقيد مأمون تحسين^(١٢١). فقدّم خمسة وزراء ناصريين باستقالتهم في ٢ أيار، وهم نهاد القاسم (نائب رئيس مجلس الوزراء)، عبد الوهاب حومد (وزير المالية)، سامي صوفان (وزير التموين)، جهاد ضاحي (وزير المواصلات)، هاني الهندي (وزير التخطيط)^(١٢٢). كمل قدم استقالته من المجلس الوطني كل من اللواء محمد الصوفي (وزير الدفاع)، وراشد القطيني (معاون رئيس الأركان) تضامنا مع الوزراء الناصريين، واحتجاجا على تسريح الضباط الناصريين^(١٢٣). وأصدر هاني الهندي وجهاد ضاحي (حركة القوميين العرب) بياناً، شرحا فيه أسباب استقالتهما، وأظهرا أن البعث يريد إحكام قبضته على "الجهة القومية"، وعلى أن الوضع في سوريا مشابه لما يجري في العراق، خاصة فيما يتعلق بعزل الضباط الوجدويين^(١٢٤).

إثر تلك الاستقالات، والتسريحات، قامت مظاهرات شعبية عارمة نظهر احتجاجها، واجهتها السلطات بقبضة حديدية، وتم على إثرها سحب امتياز صحيفة "الوحدة العربية" الناطقة بلسان الوجدويين الاشتراكيين، ومنع "صوت الجماهير" الناطقة بلسان حركة القوميين العرب من الصدور، وفي مواجهة هذه الأحداث قطع الرئيس عبد الناصر زيارته للجزائر، وطلبت القاهرة في ٣ أيار تأجيل الاجتماع الثلاثي الذي كان من المقرر عقده في ١٢ أيار لمناقشة توحيد القيادات العسكرية. عقب هذه الأحداث، تقدم في ٦ أيار ثلاثة من أعضاء البعث باستقالاتهم من الحكومة، تضامنا مع الناصريين، واحتجاجا على سلوك السلطة وهم: عبد الكريم زهور (الاقتصاد)، ود. جمال الأتاسي (الإعلام)، ود. سامي الدروبي (التربية)^(١٢٥). ويذكر سامي الجندي أنه بعد مناقشة قصيرة في مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١١ أيار ١٩٦٣، قال عبد الكريم زهور: اعتقد أننا نتقدم نحو الانفصال. واستقال من الحكومة والحزب^(١٢٦).

لمواجهة الوضع الجديد، اجتمع المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١٢ أيار مع ممثلي القوى الناصرية: نجاد القاسم، سامي صوفان، هاني الهندي. وأعلن ممثلو القوى الناصرية أن حل الأزمة يقتضي:

- ١- تشكيل "جبهة وطنية" من جميع القوى الوندوية التي وقعت ميثاق القاهرة.
- ٢- تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة يضم عسكريين ومدنيين من القوى الوندوية على قدم المساواة.
- ٣- عودة جميع الضباط الوندويين المسرحين.
- ٤- تشكيل لجنة عسكرية من القوى الوندوية لمناقشة تحقيق وحدة الجيش والشعب.
- ٥- على الجبهة الوطنية تنفيذ مضمون اتفاق ١٧ نيسان.

لكن المجلس الوطني رفض تلك الاقتراحات، وكلف صلاح البيطار في ١٣ أيار بتشكيل حكومة بعثية، وإشراك بعض المستقلين. وإثر تشكيل هذه الحكومة، أكدت "الأهرام" القاهرة، بأن مصر ترفض الاعتراف بالأمر الواقع في سوريا، نتيجة "الانقلاب العسكري" ووصف هيكمل في ١٧ أيار، ما يجري في سوريا، بأنه انقلاب بارد^(١٢٧). شكلت المنظمات الناصرية فيما بينها جبهة في ١٧ أيار، وتقدمت في ٢١ أيار ١٩٦٣ بمذكرة إلى "المجلس الوطني لقيادة الثورة"، أهتمت فيه البعث بأنه يرأس إقامة دكتاتورية الحرب الواحد، وبالخروج على ميثاق ١٧ نيسان، وتشير إلى أنه لم تجر أية مفاوضات مع القاهرة طوال هذه الفترة، لتشكيل الأجهزة الاتحادية، وخلصت إلى أن الأزمة السياسية ينبغي أن تعالج من جذورها إذا أريد إنقاذ الوجه الوندوي لثورة آذار^(١٢٨).

ردت السلطات الحاكمة على هذه المذكرة، بأن اعتقلت في ٢١ أيار المسؤولين عن توقيع هذه المذكرة وهم: هاني الهندي (حركة القوميين العرب)، وراتب الحسلي (الجبهة العربية المتحدة)، وحسن هلال (الوندويون الاشتراكيون). وفي اليوم التالي

استقبل الرئيس عبد الناصر نجاد القاسم وبعض أعضاء الحركة الناصرية، حيث قدم له الوفد صورة عما آل إليه الوضع السياسي في سورية. في ٢٥ حزيران سار البعث خطوات أخرى نحو التفرد بالسلطة، حيث استغلت "اللجنة العسكرية" وجود اللواء زياد الحريري مع صلاح البيطار في زيارة إلى الجزائر، فسرحته ٣٠ ضابطاً من مؤيديه. وسلمت اللواء الحريري أمراً من المجلس الوطني للاتحاق بالسفارة السورية في الولايات المتحدة، كملحق عسكري، لكن الحريري عاد إلى دمشق تحت ضغط مؤيديه الذين اعتصموا بشكائهم، وأعلن عن تشكيل حزب جديد دعا إلى استبدال دكتاتورية البعث بنظام وحدة وطنية، ووجه في ٢ تموز ١٩٦٣ إنذاراً إلى المجلس الوطني يدعو إلى:

أ- عزل الفريق الأناسي عن رئاسة المجلس، وأمين الحافظ من وزارة الداخلية.

ب- تعيين الحريري نفسه رئيساً للمجلس.

ج- والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

د- وتحقيق الوفاق الوطني في إطار جبهة مشتركة تضم القوى التقدمية الوحدوية.

لكن السلطة ما لبثت أن احتوت حركة الحريري، وحردته من جميع مناصبه وتم تسفيره إلى باريس^(١٢٩).

بعد أن ظهر للجميع إمساك البعث بالسلطة، والقطيعة الحاصلة بين السلطات السورية وعبد الناصر، وبالتالي الانهيار الفعلي لميثاق ١٧ نيسان، توسط المناضل المغربي (المهدي بن بركة) رئيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب وهو الجناح اليساري لحزب الاستقلال، بين البعث وعبد الناصر، لإنقاذ الميثاق والاتحاد المقترح، ففقد لهذا الغرض في ١٦ تموز اجتماعاً مع وفد بعثي سوري في بغداد، بحضور بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة في العراق، اتفق فيه على:

أ- عودة الضباط الناصريين إلى الجيش السوري.

ب- تشكيل جبهة قومية موحدة تضم كل القوى الوحدوية العربية.

ج- عقد قمة بين مصر وسوريا والعراق في ٢٣ تموز ١٩٦٣^(١٣٠).

لكن هذا الاتفاق أتى في ظرف لم يعد فيه بالإمكان إرجاع الزمن إلى الوراء، وكان كل طرف يبحث عن تحسين قواه للمواجهة الحاسمة، فالناصريون يريدون السيطرة على الجيش بعد أن كسبوا الشارع، والبعث يريد تقوية موقفه السياسي بعد أن سيطر على الجيش، فكان كل طرف يبحث عما ينقصه، ولا يثق بنية الطرف الآخر، لذا لم يغير الناصريون من خططهم للقيام بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣، بينما كان وفد رسمي سوري، في طريقه إلى القاهرة برئاسة اللواء لؤي الأتاسي وعضوية محمد عمران، وفهد الشاعر، وسامي الجندي للتباحث مع عبد الناصر، طالما اعتبروا أن هذه الزيارة لا تتعدى أن تكون مناورة جديدة من البعث! فقامت الحركة في دمشق بقيادة حاسم علوان. وبدأت بالهجوم في وضع النهار على مبنى القيادة العامة، ومبنى الإذاعة وقيلدة الأركان، إلا أن السلطات التي يبدو أنها كانت على علم مسبق بالحركة عن طريق عيون لها فيها^(١٣١)، تصدت بقسوة إلى الحركة فسقط المئات بين جريح وقتيل، وأعدم عشرون من الانقلابيين فوراً، وحوكم الباقون^(١٣٢)، وكان من جملة من قبض عليهم حاسم علوان، الذي حكم عليه بالإعدام، وصدر عفو عنه عام ١٩٦٤، فتوجه علوان إلى مصر^(١٣٣).

أنت رسائل التأييد فوراً من العراق على لسان علي صالح السعدي، الذي بعث برقية يقول فيها "اسحقوا عظام المرتزقة الخسيسة والذين يتاجرون بالشعارات"^(١٣٤). قضى على حركة ١٨ تموز، بفصل دام لم تتعده سوريا من قبل، فوضع الحدث العنيف، والرد عليه، قطيعة نهائية بين البعث والقوى الناصرية، ووضعت البعث في سكة التفرد بالسلطة، وأطلقت هذه الأحداث العنان لسياسة صلاح جديد المعادية لعبد الناصر إلى مداها الأخير^(١٣٥)، مغلفة الباب أمام مشروع الوحدة.

لقد وضع قادة حركة ١٨ تموز الفاشلة سيناريو يبدأ بتشكيل وزارة وحدوية برئاسة عبد الحليم سويدان، أو نهاد القاسم، وباشتراك محمد الفاضل وراتب الحسامي، وعبد الكريم زهور، وجمال الأتاسي، وسامي صوفان، وهاني المندي، وأن يتولى جاسم علوان قيادة الجيش، وراشد القطيبي رئاسة الأركان العامة، تمهيد مباشرة للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة^(١٣٦). وقدم الفريق لؤي الأتاسي استقالته احتجاجاً على الإعدامات التي حصلت، وحل محله أمين الحافظ بعد أن رقي إلى رتبة فريق، في ٢٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٦٣. كما أعلن عبد الناصر في مدينة الاسكندرية، وفي خطاب مطول، تحميل البعث مسؤولية سقوط ميثاق ١٧ نيسان، وكشف أنه استطاع الإطلاع على برقية الملحق العسكري العراقي بدمشق إلى علي صالح السعدي، يخبره -بعد التوقيع على الميثاق بثلاثة أيام- أن الرفاق قد استقر رأيهم على تصفية الناصريين في الجيش، ويطلبون أن تكونوا مستعدين^(١٣٧). أما المهدي بن بركة، الذي لعب دوراً وسيطاً لتجنب انهيار الاتحاد، فقد أعلن في مؤتمر صحفي في ٣٠ تموز، أن البعث يتحمل مسؤولية فشل ميثاق ١٧ نيسان، وفشل الاتفاق الذي نتج عن الوساطة التي قام بها في ١٦ تموز^(١٣٨).

الحركة الناصرية بين الوحدة والاختلاف (تجربة الاتحاد الاشتراكي)

(من شعار إسقاط الانفصال وعودة الوحدة إلى شعار إزالة آثار العدوان ١٩٦٤-١٩٦٨)

أ- الاستقطاب السياسي:

اتسم المشهد السياسي السوري بعد ١٨ تموز بتقاطب حاد وصراعي للقوى، بين الحركة الناصرية التي استندت بقوتها على تأييد المجتمع الأهلي، والبعث الذي تمترس بالسلطة وأجهزتها، واستحدث "الحرس القومي" لمواجهة خصومه في الميدان الشعبي، وترأسه المقدم حمد عبيد فحولته إلى منظمة شبه عسكرية، بدأت تتحلق حوله منظمات البعث، التي بدأت تكسب عناصر جديدة، مما ضاعف عضوية الحزب بمقدار

خمس مرات حتى نهاية عام ١٩٦٣^(١٣٩). وبما ساعد على تقاطب هذا الصراع تدهور سمعة ووزن القوى السياسية الأخرى مثل الأحزاب الليبرالية التقليدية (حزب الشعب، الحزب الوطني) وجماعة الحوراني والحزب الشيوعي السوري، تلبستها قفزة الانفصالية المقيتة.

وعلى قاعدة الصراع مع الحركة الناصرية، والتنافس مع عبد الناصر، عملت السلطة التي بدت خاضعة لسياسة (صلاح الجديد)، على ثلاثة خطوط:
أولاً: التشديد على الوحدة مع العراق، وذلك (قبل أن تسقط سلطة البعث هناك إثر حركة عارف ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣).
ثانياً: التركيز على الاشتراكية في بلد واحد.
ثالثاً: طرح شعارات متطرفة بشأن القضية الفلسطينية.

بعد حركة عارف ١٨ تشرين الثاني، محورت السلطة السورية جهودها على تسريع الإجراءات الاشتراكية، بهدف خلق قاعدة اجتماعية للحكم لسحب البساط من تحت الحركة الناصرية. فامتألت نشراتها وصحفها بإظهار المفاضلة بين خطواتها الجذرية في مجال الإصلاح الزراعي والتأميمات، وبين الخطوات التي طبقت في سوريا أيام الوحدة^(١٤٠). ويذكر سامي الجندي، الذي كان وزيراً آنذاك "كان شعار التأميم والإصلاح الزراعي دائماً: يجب أن نسبق عبد الناصر، أما الواقع الاقتصادي فقليلون هم الذين فكروا به"^(١٤١)، ومن ناحية أخرى فقد شن البعث حملة مركزة على سياسة عبد الناصر تجاه القضية الفلسطينية، وعلى قبوله وجود قوات طوارئ دولية تفصله عن إسرائيل، وحول مسألة تحرير فلسطين إلى مادة رئيسية في معركته الإعلامية ضد عبد الناصر. وفي ٢٨ أيلول ١٩٦٤ أطلق الإعلام السوري تغير المعركة ضد عبد الناصر، واتهمه بأنه يقبض من الغرب المعونات كي يؤجل تحرير فلسطين، واستمرت القاهرة تدافع عن شعار الوحدة العربية كـ "طريق لتحرير فلسطين"، في حين قلبت دمشق

الشعار واستبدلته بشعار "تحرير فلسطين طريق الوحدة"^(١٤٢)، ووصل الأمر أنه في مؤتمر القمة المنعقد في كانون الأول ١٩٦٤، بناء على طلب عبد الناصر لمناقشة تهديدات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، فاجأ رئيس الوفد السوري (أمين الحافظ) الجميع بأنه يملك خطة لتحرير فلسطين خلال ثلاثة أيام^(١٤٣).

لقد تكرست تلك السياسة الراديكالية المتطرفة في الوثائق التي صدرت عن المؤتمر القومي السادس (٥-٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣)، فربطت تلك الوثائق بين الوحدة وبين تقدم بناء الاشتراكية في الأقطار العربية، وقدمت "المنطلقات النظرية" للمؤتمر ثوبا إيديولوجيا مشبعا بالمفاهيم الماركسية الطباقية، وأعطت التسويغ النظري لتفرد (الطلعية)، أي البعث، بالسلطة، متأثرة بمفاهيم الماركسية السوفياتية عن السلطة الاشتراكية، وتجربة بلدان "الديمقراطية الشعبية" التي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، وقدمت صيغة "الديمقراطية الشعبية" ضدا وبديلا عن "الديمقراطية البرلمانية" والتعددية السياسية وتداول السلطة، وأعطت للبعث دور القائد المنظم لهذه (الديمقراطية) وأقر المؤتمر لأول مرة مبدأ الحزب القائد، واتخذ قرارا بتحقيق الوحدة مع العراق خلال شهرين، يكون اسمها "الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية" التي لم تقم أبدا^(١٤٤). وكان الواضع الأساسي لهذه الوثيقة الراديكالية هو ياسين الحافظ الذي سيرتبط اسمه باليسار البعثي ثم بحزب العمال الثوري لاحقا.

قادت تلك السياسة الراديكالية اليسارية وما صاحبها من إجراءات اقتصادية على مستوى الإصلاح الزراعي والتأميمات، الرأسماليين إلى تهريب أموالهم، فارتفعت الأسعار، واضطرت مشاريع كبيرة للتوقف عن العمل، مما خلق وضعاً أدخل على لوحة التناقض الرئيسي حول الوحدة/الانفصال بين الناصريين والبعثيين صراعات جديدة، فشهدت حماة في نيسان ١٩٦٤ حوادث عنيفة قام بها الإخوان المسلمون، وفي ٢٦ نيسان ١٩٦٤ أعلن تجار دمشق إضرابا عاما ففتح "الحرس القومي" المتاجر

عنوة، وصدر مرسوم يعتبر إغلاق المحل بقصد الإضراب جريمة يعاقب عليها بعشرين عاما من السجن، مع مصادرة المحل، ومما سهل بروز هذه الحوادث وظهور تلك القوى وراءها، انكفاء الحركة الناصرية بعد الضربات المنظمة التي تلقتها، وخاصة بعد بحثها بعيد حوادث ١٨ تموز ١٩٦٣.

ب- تأسيس الاتحاد الاشتراكي:

بعد أحداث ١٨ تموز ١٩٦٣، تعاملت الحركة الناصرية مع سلطة حزب البعث كامتداد للانفصال، ووصلت العلاقة بين الطرفين إلى مجاهرة شاملة، في وقت مرت فيه "الناصرية" بظروف صعبة انحسر فيها زخم الحركة الشعبية، فتداعت المنظمات الناصرية إلى عمل مشترك متلاحم، يتفق مع ظروف المجاهرة ومع ما اقترحه عبد الناصر في ٢٢ تموز ١٩٦٣ على أثر فشل ميثاق ١٧ نيسان، بإقامة "الحركة العربية الواحدة" التي اعتبرها مسؤولية الجماهير العربية، وليست مسؤولية قطر بعينه^(١٤٥). وكان قد قام في سوريا نوع من الائتلاف، بين حركة الوجدانيين الاشتراكيين في دمشق والجهة العربية المتحدة، والاتحاد الاشتراكي العربي، والذي عرف باسم ائتلاف "اتحاد القوى الوجدانية"^(١٤٦).

وفي ربيع عام ١٩٦٤ خرجت قيادات ناصرية من سورية إلى بيروت ثم إلى القاهرة، لتنضم إلى المجموعات الناصرية الأخرى التي التحأت إلى القاهرة منذ أيام الوحدة، ليضغطوا على الرئيس عبد الناصر باتجاه عمل ما^(١٤٧)، وقد توافق وجودهم وضغطهم هذا مع زيارة أحمد بن بلا إلى القاهرة، فقابلهم على حدة ونصحهم بالكف عن إخراج عبد الناصر، وأن لا ينتظروا من عبد الناصر أن يقوم بثورة في سوريا بدلا عنهم، وعليهم أن يعتمدوا على تنظيم أنفسهم لتهيئة التغيير في سوريا^(١٤٨). وقد انعكس رأي (بن بلا) على المناقشات التالية التي دارت بين السوريين وعبد الناصر الذي صارحهم: لو سلمنا بقدرتكم على إزاحة البعث، فما أظنكم قادرين على إعادة

الوحدة وأنتم على هذه الصورة من الانقسام، بل ستقعون فيما وقع فيه "البعث" للسيطرة على السلطة، وستقيمون انفصالا آخر. فيجب أن يسود بينكم التفكير السياسي، وتبتعدوا عن العقلية الانقلابية، فلا بد من أن توحّدوا تنظيماتكم وقواكم الشعبية.

انطلاقاً من توجهات عبد الناصر تلك، ولدت فكرة "الاتحاد الاشتراكي العربي السوري" الذي أراده عبد الناصر منذ البداية، مستقلاً عن نظام حكمه، ورفض أن يكون فرعاً للاتحاد الاشتراكي في مصر، وملتزماً بالتكتيكات السياسية لنظام حكمه^(١٤٩). ولقد فتح انقلاب عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ على سلطة البعث في العراق، إبان الانقسام الدرامي لهذه السلطة، الطريق لتطبيق فكرة عبد الناصر حول الحركة العربية الواحدة، وفي ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ قامت في العراق أربع منظمات وحدوية وهي: حركة القوميين العرب، الحزب الاشتراكي العربي، حركة الوحدويين الاشتراكيين، والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون. بإعلان حل تنظيماتها، واندماجها في الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق^(١٥٠). وبعد أربعة أيام من هذا التاريخ، دعت القيادات الناصرية السورية بمباركة عبد الناصر إلى مؤتمر تأسيسي للاتحاد الاشتراكي، وتم اختيار أعضائه من ممثلي قيادات التنظيمات الناصرية السورية، ومن بعض الشخصيات الناصرية المستقلة، وعقد هذا المؤتمر اجتماعاته في الفترة الواقعة ما بين ١٤-١٨ تموز ١٩٦٤، وتمخض عنه إصدار بيان تأسيسي في ١٩ تموز بمناسبة الذكرى الأولى لإعدام قادة حركة ١٨ تموز عام ١٩٦٣، وأذاعت إذاعة القاهرة هذا البيان^(١٥١).

شدد البيان على "أن التلاحم العضوي الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها، هو المدخل الوحيد لأي توجه وحدوي اشتراكي حقيقي"^(١٥٢)، ويشدد على فكرة الحركة العربية الواحدة كأداة للثورة العربية، وعلى أن الاتحاد الاشتراكي في

سوريا خطوة باتجاهها "فإن الوحدة العربية تتطلب أداة ثورية واحدة تشكل أساس تكوينها السياسي والاجتماعي، وتضم أطرافها، وتدعم كفاحها وتطوره"^(١٥٣). أما في الشأن السوري فيعبر البيان عن أن "نكسة الانفصال الثاني التي يقودها البعث" أخطر من الانفصال الأول، وحدد المؤتمر الهدف الاستراتيجي للاتحاد الاشتراكي بـ "مواصلة النضال لإعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة"^(١٥٤). وانتخب المؤتمر التأسيسي مكتباً سياسياً يمثل المجموعات المشتركة فيه، وتشكل من:

- ١- الأستاذ نهاد القاسم (أميناً عاماً) - عن الجبهة العربية المتحدة
 - ٢- الأستاذ سامي صوفان (عضواً) - عن حركة الوجدوين الاشتراكيين
 - ٣- الأستاذ محمد الخير (عضواً) - عن حركة الوجدوين الاشتراكيين
 - ٤- الأستاذ هاني المهدي (عضواً) - عن حركة القوميين العرب
 - ٥- عادل طيفور (عضواً) - عن الاتحاد الاشتراكي العربي
 - ٦- عبد الكريم زهور (عضواً) - عن البعثيين المستقلين^(١٥٥).
- وانتخب نهاد القاسم أميناً عاماً له. كان الاتحاد الاشتراكي يأمل أن ينضم إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، تطبيقاً لفكرة الحركة العربية الواحدة، إلا أن القاهرة لم تقبل ذلك^(١٥٦). إذ أعلنت التنظيمات الناصرية السورية إثر المؤتمر التأسيسي للاتحاد وهي: (حركة القوميين العرب، حركة الوجدوين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي الذي بدأ تأسيسه عبد الله حسومة وأحمد اسماعيل من قبل) حل تنظيماتها واندماجها في إطار الاتحاد العربي الاشتراكي.

تولى "المكتب السياسي" بقيادة نهاد القاسم -المقيم في القاهرة- مهام القيادة المركزية، وأوكل في شروط عدم تمكنه من الإشراف على العمل التنظيمي في الداخل، إلى قيادات الفروع، إنجاز عملية الدمج التنظيمي. وبرز خلال ذلك في الداخل الدور القيادي المميز للواء المتقاعد محمد الجراح والدكتور جمال الأناسي. لقد اصطدمت

محاولة دمج المجموعات الناصرية وقواعدها بصعوبات كبيرة، تقف في مقدمتها الشللية الحزبية والتكتلات، في ظروف انحسار الحركة الشعبية أمام ضربات السلطة المنهجة، فضلا عن حركة القوميين العرب التي لم تحل تنظيمها فعليا، أما بالنسبة لحركة الوجدانيين الاشتراكيين، فباستثناء فرعها في دمشق الذي كان يقوده حسن عبد العظيم، الذي اندمج فعليا في الاتحاد الاشتراكي، فإن تنظيماتها الأخرى في المحافظات حافظت على هيكلتها التنظيمية، بتأثير من قيادتها في الداخل والمتمركزة حول فائز اسماعيل، وأدهم مصطفى^(١٥٧). كما امتنعت عدة مجموعات عسكرية ومدنية عن الانضمام تحت راية الاتحاد، متمسكة بخطها الانقلابي، كما أن بعض المجموعات كانت تلقي مساعدة من بعض الأجهزة المصرية^(١٥٨). وتذكر بعض المصادر أن طعنة عودة الله أسس بدعم من بعض مراكز القوى المتصلة بالمشير عامر في القاهرة، تنظيم "طلبة الاشتراكيين العرب" كتنظيم عسكري مسلح^(١٥٩). كل هذه العوامل لعبت دورا معيقا في توحيد القوى الناصرية داخل التنظيم الجديد، وخلق آلية تنظيمية ملائمة له.

ج- انسحاب حركة الوجدانيين الاشتراكيين:

رفعت الجمهورية العربية المتحدة شعار "وحدة الصف" منذ عام ١٩٦٤ لجمع الصف العربي الرسمي في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بشأن تحويل مياه نهر الأردن، وفتح الطريق أمام المصالحة بين مصر والسعودية لإنهاء حرب الاستنزاف بينهما حول اليمن، وتأمين بقاء الجمهورية اليمنية، ولمواجهة استحقاقات استقلال اليمن الجنوبي عن الاستعمار الإنكليزي. إذ رفع عبد الناصر شعار العمل العربي المشترك، واعتمد سياسة مؤتمرات القمة، فدعا إلى مؤتمر قمة في القاهرة حضره وفد سوري برئاسة أمين الحافظ في نهاية عام ١٩٦٤، مما أعطى انطباعا أن عبد الناصر بدأ يتعامل مع السلطة السورية كأمر واقع يفترض التنسيق والتعاون معها، في إطار السياسة الجديدة التي

أطلقها. فأربكت سياسته هذه الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي أخذ يأمل بالألا
تؤدي إلى الاعتراف الرسمي بالوضع السوري، مما جعله حائرا بين سياسته الاستراتيجية
المتحركة على إعادة الوحدة وضرب الانفصال، وبين تعامل عبد الناصر معه!

في هذه المرحلة بدأت قيادة حركة الوجدوين الاشتراكيين وعلى رأسها في
الداخل فايز اسماعيل، وأدهم مصطفى، ذات الأصول البعثية، تدعو إلى إعادة النظر في
سياسة المجاهدة مع البعث، متخذة من سياسة عبد الناصر تلك مررا للدعوة إلى الحوار
والتعاون مع السلطة مستغلة وجود القيادة في الخارج: سامي صوفان ومحمد الخبير،
ومرأنة على بروز محور محمد عمران، وإبراهيم العلي، ومعهما البيطار وعفلق، قبالة
محور صلاح جديد المعادي لعبد الناصر. فرأوا أنه بالإمكان تطويع موقف السلطة -
عبر التعاون- لتتلاقى مع خط عبد الناصر. فعقد فايز اسماعيل وأدهم مصطفى (قيادة
للداخل)، اجتماعا لقيادة الحركة بعد أربعة أشهر من تأسيس الاتحاد الاشتراكي،
وأعلنوا على إثره انسحاب الحركة من الاتحاد الاشتراكي، وتشكلت قيادة أمر واقع
جديدة، من: فايز اسماعيل أمينا عاما، وأدهم مصطفى مساعدا للأمين العام، ومن
الدكتور نزار حمصي وزهير عقاد (حلب)، ومحمود قنباز والدكتور توفيق بفسادي
(حماء)، ومحرم طيارة (اللاذقية)، وعبد الرزاق عبد الباقي وضياء الدين ملوحي
(حمص)^(١٦). انسحبت قيادة الوجدوين الاشتراكيين من الاتحاد الاشتراكي، الذي
شجب توجهاتها السياسية، وبدأت مسيرة تعاونها مع السلطة منذ نهاية عام ١٩٦٤
وبداية عام ١٩٦٥، فاشتركت بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في الوزارة، إلا أن
قواعد الحركة بأغليتها الساحقة ظلت مندبجة في جسم الاتحاد الاشتراكي، وتعاملت
مع القيادة المنسحبة كعناصر "منحرفة" عن الخط الناصري.

د- المؤتمر الثاني، والتأكيد على المبادئ (أيار ١٩٦٥):

لم يؤثر انسحاب قيادة الوجدويين الاشتراكيين على الجسم التنظيمي للاتحاد، فلم يتبع القيادة عدد كبير من الأعضاء، لكن خروجها خلق بلبلة في قلب التنظيم خصوصا، وفي الحالة الناصرية عموما، وبقي سؤالها الذي طرحته: كيف يمكن التوفيق بين سياسة الاتحاد الذي يدعو إلى إسقاط السلطة للاندماج مع ج.ع.م، وبين سياسة عبد الناصر المتعاونة مع البعث؟ وبقي هذا السؤال في الجو ينتظر الإجابة الوافية. أحاطت قيادة الاتحاد في الخارج -في هذه الأثناء- قيادات الداخل بالمتغيرات السياسية العربية ونجح عبد الناصر الجديد (وحدة الصف، والعمل العربي المشترك، وسياسته في مؤتمرات القمة) وما تقتضيه تلك السياسة من تلاق مع السلطة السورية، وفتح الخطوط معها، وتطلب من قيادات الداخل الإفصاح عن رأيها بتلك التطورات، وعن السياسة الواجب اتخاذها للتلاؤم معها. فعقدت قيادات الداخل -إثر ذلك الخطاب- اجتماعا عاما ضم أكثر العناصر فاعلية من ممثلي التيارات المختلفة، فأظهرت إجماعها على ضرورة إنحاز دمج القوى الناصرية في إطار الاتحاد، وعلى استمرار تعاملها مع البعث كحكم انفصالي وعقبة أمام الوحدة، وعدم جواز الانتقال إلى التعاون معه مثلما فعل قادة الوجدويين الاشتراكيين، كما أجمعوا على ضرورة تشكيل قيادة داخل سوريا تدير نشاط الاتحاد، وأن لا يبقى هذا النشاط مناطا بقيادة الخارج، واقترحوا تسمية ممثل عنهم هو الدكتور جمال الأتاسي^(١٦) ليعبر عن تصوراتهم ومطالبهم لرفعها إلى المؤتمر المقبل، وفوضوه باختيار مساعدين له دون العودة إلى هيئات الاتحاد، حفاظا على السرية. وارتأوا أن توجه اقتراحاتهم تلك إلى الرئيس عبد الناصر مباشرة باعتباره المرجعية العليا القومية للعمل الناصري، ليمارس تأثيره المعنوي على القيادات الناصرية في الخارج لدفعها للتوحيد والاندماج. ووجهوا فعلا رسالة باقتراحاتهم وتوصيلهم إلى الرئيس عبد الناصر عن طريق المكتب السياسي، التي نقلها رئيسه نهاد القاسم (مع أنه كان بوضع المستقيل) إلى عبد الناصر، والتقى هذا الأخير إثر ذلك بالقيادات الناصرية

الموجودة في القاهرة لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد، فقدم بعض الملاحظات والتوجيهات التي يمكن تكيفها بما يلي:

أ- إن الاتحاد الاشتراكي عمل وطني مستقل، وإنه لا يريد أن يتدخل في مشاكله التنظيمية، إلا أنه ينصح برفد المؤتمر الثاني بعناصر جديدة لم تشارك في المؤتمر التأسيسي، وتجنب الخلافات الثانوية، والتمركز على ما يجمعهم من وحدة القضية والمصير.

ب- أعرب عن تأييده لاقتراحات قيادات الداخل، في أن تكون لهم مبادراتهم الذاتية السياسية والتنظيمية، وأن تكون لهم قيادة مسؤولة في الداخل، على أن تبقى القيادة العليا -لظروف الأمانة- في الخارج، مع إيجاد صيغة ملائمة تترك للقيادة الداخلية مساحة أكبر لحرية التحرك والتصرف والمبادرة. وفاجأ الحضور (حسب رواية الاتحاد الاشتراكي-الأتاسي) باستعماله تعبير (حزب) في حديثه عن الاتحاد الاشتراكي السوري، ميمزاً بين ظروف تأسيس الاتحاد الاشتراكي في مصر وظروف نشأته في سورية، التي تتميز بواقعها الحزبي السياسي التعددي والمتصارع، مما يفرض على الوحدويين واجب أن يكون لهم (حزبهم) وأن يسموه ما شاؤوا.

ج- وفيما يخص التوجهات الداخلية السورية للاتحاد، كان تقدير عبد الناصر أن نظام البعث قد أصبح مسيطراً، وأن عملية التغيير الوحدوي تحتاج إلى زمن طويل، ونصح باستبعاد الطريقة "الانقلابية" والتأمرية في التغيير، والارتكاز على الأساليب السياسية الشعبية الواسعة. وارتأى أن الظروف الراهنة تقتضي إيجاد صيغ من التعاون بين القوى الوطنية التي تلتقي على وحدة الهدف^(١٦٢).

عقد المؤتمر الثاني للاتحاد جلساته في أيار ١٩٦٥، وأصدر ميثاقاً سماه (المنهج المرحلي) احتفظ فيه بالتوجهات الأساسية للمؤتمر التأسيسي، واعتبر فيها أن "المعركة السياسية التي تدور في الساحة السورية ما هي إلا صراع تاريخي، صراع من أجل

الوحدة ضد الانفصال الذي يمثلته الحكم القائم الآن بعد ٨ آذار^(١٦٣)، وشدد على أن المهمة الأساسية للاتحاد الاشتراكي تتحدد في "مواصلة معركة إعادة الوحدة، وتوحيد الطاقات النضالية ضد الانفصال الجديد.. ولكون النواة للحركة العربية الاشتراكية في الإقليم السوري"^(١٦٤). وأعرب المنهاج عن تأييده لخطوات التأميم، إلا أنه رأى "أن كل الدلائل تشير إلى أن السلطة القائمة تعمل على تحويل تلك الخطوات التقدمية إلى سلاح يخدم التجزئة والانفصال وأداة لمواصلة معركتها ضد الوحدة وجماهيرها"^(١٦٥). وصور الميثاق العلاقة السببية التي تربط التجزئة بالاستعمار، والاحتصاب الصهيوني لفلسطين، كما حدد بالمقابل العلاقة الوثيقة ما بين الوحدة والتحرر العربي.. هذه الوحدة التي تفترض "قيام حركة اشتراكية عربية واحدة متصلة، تشكل الهيكل العظمي المتماسك للبناء الدستوري لدولة الوحدة"^(١٦٦).

ولاحظ الميثاق في نظرته إلى تجربته وحدة ١٩٥٨ "كان البناء السياسي لدولة الوحدة يجابه ثغرات خطيرة، إذ لم تعبأ الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في التحولات الجذرية في تنظيم سياسي.. وكان تنظيم الاتحاد القومي قد أصبح يشكل مرحلة متخلفة، بعد صدور الإجراءات الاشتراكية"^(١٦٧). فيلاحظ أن لغة التحليل هنا تذهب باتجاه ما ذهب إليه البعث سابقا، أي التركيز على مسألة التنظيم الشعبي، كما يتفق الطرفان كل من موقعه على تغييب الديمقراطية والتقليل من قيمتها باعتبار أنها جهاز برجوازي، وهو ما كان متفقاً عليه بين النخب الراديكالية في العالم الثالث ما بين الخمسينات والسبعينات. وبالنسبة للاشتراكية يشير المنهاج متأثراً بـ"ميثاق" الاتحاد الاشتراكي في مصر "إلى أن الاشتراكية العلمية المفتوحة على روح العصر وتطوراتها الفكرية والعلمية والسياسية والاجتماعية، المنظورة من القوالب المذهبية (إشارة إلى الماركسية) المتلازمة مع الظروف القومية الموضوعية الخاصة لكل مجتمع، هي المنهج الثوري للتقدم الاجتماعي السياسي"^(١٦٨)، ليصل بعد ذلك إلى تحديد مفهومه عن

الديمقراطية، التي تختلف من حيث الجوهر عن مفهوم البعث عنها والنخب التقدمية الأخرى، ومنهم الشيوعيون "إن الديمقراطية في المجتمع الطبقي المستغل هي حرية الطبقات المستغلة في صياغة وتوحيد جميع مؤسسات المجتمع وسلطاته وفقا لمصالحها وامتيازاتها، والديمقراطية في المجتمع الاشتراكي هي حرية الطبقات العاملة، الطبقات المنتجة في صياغة وتوجيه مؤسسات المجتمع وفق مصالح الغالبية الشعبية الساحقة" (١٦٩).

انتخب المؤتمر جاسم علوان أمينا عاما، وأمينين مساعدين للشأن الخارجي (جادو عز الدين)، وللشأن الداخلي (هاني الهندي)، وتشكلت قيادة للداخل مستقلة نسبيا عن قيادة الخارج، مع إبقاء نوع من التنسيق بينهما، وتألفت هذه القيادة من اللواء السابق عماد الجراح والدكتور جمال الأتاسي، ومن ناجي الضللي أحد قدامى أعضاء حركة القوميين العرب بدلا عن أسامة الهندي -وهو شقيق هاني الهندي- الذي كان معتقلا (١٧٠). كما تقرر تشكيل "مكتب أمانة" مرتبط بهم.

سارت الأمور في الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ سيرا منظما قامت فيه قيادة للداخل وشكلت قيادات الفروع والمناطق، وبدأت آلية العمل التنظيمي تأخذ مجراها الطبيعي، وأقيمت علاقات تنسيق مع مسؤول مكتب الأمانة العامة عن شؤون الداخل الذي أقام في بيروت (هاني الهندي). وبدأ يتشكل تيار سياسي فكري وتنظيمي مهم داخل الاتحاد، شكل قاعدته التنظيمية المستقرة والموحدة نسبيا، وأصبح أساسا لنموه المقبل، ولتحلق بالجمهورية الناصري الواسع حوله. وعلى الرغم من الخلافات التي قامت في الصف الأول والثاني في الاتحاد حافظت هذه الكتلة على وحدتها حتى التحلل الكبير الذي أصاب الاتحاد بعد ١٩٧٣، خاصة بعد وفاة عبد الناصر وصعود السادات الذي أدار ظهره للتيار القومي الناصري، والخلاف حول مسألة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية. لقد بلغت عضوية الاتحاد عشرات الألوف، وكمثال على ذلك فإن

عضوية الاتحاد بلغت حدود ١٢٠٠ عضوا من أصل ٢٥ ألف طالب في جامعة حلب، ما عدا الأنصار والجمهور المحيط بالتنظيم^(١٧١). فكان الجمهور الناصري المحيط بالاتحاد يشكل الجسم الأساسي للحركة الطلابية والعمالية، بالإضافة إلى اكتساحه للأحياء الشعبية.

هـ- انسحاب حركة القوميين العرب، والمؤتمر الثالث ١٩٦٦:

كان لاندماج حركة القوميين العرب في الاتحاد عند تأسيسه دور إيجابي، فامتداد الحركة القومي في لبنان وفلسطين وامتلاكها لصحافة ومنابر إعلامية، ويتوفر لديها من تجربة حزبية وكفاءات على صعيد النشر والتنظيم والعمل الجماهيري، قد لعب دورا إيجابيا في حياة الاتحاد. لكن التغيرات التي عصفت بقيادات الحركة عكسي الصعيد القومي والقطري من جهة الاتجاه نحو اليسار، والانحياز نحو ماركسية جديدة غير مسفينة، وانتصار الثورة الكويتية، ووزن الكتلة السوفياتية في العلاقات الدولية، تأثير تجربة علاقاتها وتحالفاتها مع التنظيمات الناصرية في العراق واليمن والجنوب اليمني والخليج، أدى إلى خلق إرباكات داخلية في الحياة التنظيمية للاتحاد، فوضعت الحركة أو قياداتها "اليسارية" نفسها على يسار الحركة الناصرية، باعتبار أنها امتلكت "النظرية العلمية" البروليتارية! واجه الاتحاد مظاهر الموقف الكتلوي لـ "الحركة" حيث اتضح أن الحركة لم تحل نفسها فعليا، واستمرت كوادرها في تنظيم اجتماعات مزدوجة داخل الاتحاد وخارجه، وقد ظهرت منشورات وزعت باسم الاتحاد بعد فشل حركة عارف عبد الرزاق (الحركي) ضد عبد السلام عارف، فهاجم الأخير وتعكس وجهة نظر "الحركة" بدون موافقة قيادة الاتحاد واطلاعها، وقد تبين للجميع أن الحركة كانت وراء تلك البيانات^(١٧٢).

وضع اجتماع اللجنة التنفيذية للحركة في تموز ١٩٦٦ خطوط القطيعة مع الحركة الناصرية، حيث راجعت الحركة في اجتماعها هذا شعار الالتحام بالناصرية،

وميزت بين يمين الناصرية ممثلاً بالأجهزة البرقراطية الرجوازية وامتداداتها الإيديولوجية على الساحة العربية وبين يسارها ممثلاً بعبد الناصر، ودعت إلى انتهاج خط يساري استقلالي تنظيمي وسياسي وإيديولوجي يرتبط بقيادة عبد الناصر. وترتب على هذا الاستنتاج دعوة فروع الحركة التي اندمجت في الاتحاد الاشتراكي في سوريا والعراق إلى الخروج والاستقلال عنه^(١٧٣). وهو ما فتح الطريق لانسحاب حركة القوميين العرب رسمياً من الاتحاد الاشتراكي في سوريا والعراق، وانسحب الأمين العام المساعد المسؤول عن شؤون الداخل (هاني الهندي) من الأمانة العامة للاتحاد في الخارج، كما انسحب الضلعي من القيادة الثلاثية في الداخل، وبما أن أعضاء الحركة كانوا بأغليبيتهم الساحقة ناصريين وانضموا إليها على خلفية الموقف من الانفصال والوحدة، فإن القيادة المنسحبة خسرت جزءاً مهماً من قاعدتها التي بقيت أمانة للخطط الناصري، ولالتزامها بعضويتها في الاتحاد الاشتراكي، على الرغم من البلبلية والتساؤلات الاستكبارية التي صاحبت هذا الانقسام الجديد. وقد جرى هذا في ظروف كانت فيها قيادة الاتحاد تهيء لعقد المؤتمر الثالث، تطبيقاً لنصوص الأحكام الانتقالية التي رسمها المؤتمر الثاني، ولمواجهة الحالة التي خلقها انسحاب الحركة مما أعصر انعقاد المؤتمر حتى أيلول ١٩٦٦ حيث انعقد بدعوة من الأمانة العامة (الخارج)، وكرس نشاطه لدراسة الأزمة الناشئة عن هذا الانسحاب. لم يكن هذا المؤتمر منتخباً بل جاء ممثلاً القيادات الفعلية التي كانت تقود العمل التنظيمي آنئذ بعد إضافة بعض العناصر عن طريق الانثناء لتمثل العمال والطلاب والفلاحين^(١٧٤).

وضع المؤتمر الثالث صيغة انتقالية للاتحاد تمتد إلى ستة أشهر، يجري خلالها انتخاب القيادات، وهيء لمؤتمر منتخب وصوت إجماعياً على الثقة بالأمين العام (حاسم علوان)، وبالأمين العام المساعد لشؤون التنظيم في الخارج (جادو عز الدين)، وأقر تجديد العمل بـ (المنهاج المرحلي)، وانتخب لجنة مركزية من تسعة أعضاء: محمد

الجراح، د. جمال الأتاسي، حسن اسماعيل، صالح علوان، د. ليلى الصباغ، عبد الرحمن عطية، أديب النحوي، عمر الشيشكلي، وروحي ضافي، وفيصل تركاوي، وعدنان عثمان، وحمود بكفاني، ونايف طعاني. وفوض هذه اللجنة بإضافة أعضاء جدد دون الرجوع للأمانة العامة، وكلفها بصياغة نظام داخلي، وأوصى بدمج القوى الناصرية بصورة إفرادية واستثنى ما سمي بـ "المجموعات الناصرية" (١٧٥). واجتمعت اللجنة المركزية المنتخبة وانتخبت قيادة من ثلاثة أعضاء أسمتهم أمناء مساعدين (محمد الجراح، د. جمال الأتاسي، أسامة الهندي) التي انتخبت بدورها الدكتور جمال الأتاسي رئيساً لمكتب الأمانة العامة، على أن المؤتمر أخضع اللجنة المركزية ومكتب الأمانة العامة ورئيسها في الداخل للأمانة العامة (في الخارج) لضمان وحدة التنظيم، لأن قيادات الداخل لم تصل إلى وحدة الفكر والتنظيم والسياسة، ولأن الأمانة لها صلات مباشرة مع ج.ع.م. وتستطيع إيجاد الصيغة الملائمة للتنسيق معها (١٧٦).

وأصدر المؤتمر بياناً عن أعماله يذكر فيه "بحث المؤتمر بخاصة الأزمة المفتعلة التي خلقها بعض قياديي حركة القوميين العرب، وانتهت بخروجهم من الاتحاد بعد أن حاولوا تهديبه.. واطلع على التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية للحركة بين ٦ و ١١ تموز ١٩٦٦ في بيروت.. الذي يتعارض مع بيان مؤتمر الاتحاد التأسيسي والمنهاج المرحلي.. (١٧٧)"، وأشار البيان إلى أن القيادة الثورية للمتحدة هي المؤهلة لأن تضع استراتيجية النضال العربي، وأن الاتحاد يجب أن يؤسس مواقفه بانسجام مع خط المتحدة.. وأن يجد صلات مباشرة تتأكد بها رابطة العمل الثوري الواحد، فإن الاتحاد قام على أسس أن يكون نواة الحركة العربية الواحدة في الإقليم السوري، وأن قيادة للمتحدة هي المؤهلة لوضع منهاج هذه الحركة وتحديد معالمها على الصعيد العربي (١٧٨).

لقد انعقد المؤتمر بعد قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، فكان لا بد أن يلاحظ التطورات الحاصلة بعد هذه الحركة، وخاصة اللقاءات التي جرت بين قيادة هذه

الحركة وعبد الناصر، وما كان يجري من حديث حول التهديدات الإسرائيلية لسوريا، فوجد الاتحاد نفسه مجبرا على التوفيق بين سياسته الاستراتيجية التي وضعت هدفها ضرب الانفصال (أي إسقاط حكم البعث) واستعادة الوحدة مع المتحدة، وبين سياسة عبد الناصر تجاه قادة ٢٣ شباط، كما استعرض المؤتمر التقارير حول الوضع داخل الإقليم السوري، والمواقف الرسمية للمتحدة في لقاءاتها مع الحكم القائم، وفي تقريرها الدفاع عن سوريا ضد التهديدات الإسرائيلية.. وأكد المؤتمر من جهة على استمرار استراتيجيته بـ: إسقاط الانفصال وعودة الجمهورية العربية المتحدة، وأكد بالمقابل "لكن سوريا معرضة اليوم لخطر هجوم صهيوني-رجعي (إشارة إلى حوادث حماة الإخوانية، وإلى إضرابات تجار دمشق) ولا بد من التصدي أولا لمواجهة هذا الخطر الداهم بوجه خاص، وإن على الاتحاد أن يعدد كل خطوة من خطواته على ضوء تلك الالتزامات جميعا، دون إهمال أي منها"^(١٧٩).

هزيمة حزيران والانقسام الكبير بين تيارين "الحفاظ على المواقف، أو بناء حزب من النمط اللينيني؟"

أ- العوامل التاريخية المحيطة بالانقسام الكبير:

١- بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي حسمت الصراع بين أطراف البعث لصالح التيار الذي تقوده "اللجنة العسكرية" على حساب فريق عفلق والبيطار، اللذين كانا مصدر عدم ثقة عبد الناصر، وحملهما مسؤولية الانفصال، وفشل ميشاق ١٧ نيسان، والصراع البعثي الناصري، انفتحت الخطوط بين الرئيس عبد الناصر والقيادة الجديدة، إلا أن حركة ٢٣ شباط التي سيطر عليها خط صلاح الجديد المتطرف، حافظت على رفع شعار تحرير فلسطين طريق الوحدة، واعتبرت أن تحرير فلسطين مهمة ناضجة اليوم، وأضافت شعارا جديدا آخر: "الجيش لحماية الثورة، وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين" ثم تدافعت الأحداث بعدها وصولا إلى هزيمة ٥

حزيران^(١٨٠)، وكانت سياسة عبد الناصر تجاه فلسطين، توجهها قناعة فعلية، ترى أن هزيمة إسرائيل ليست ممكنة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية مع تفوق عسكري عربي واضح تساندها تنمية مستقلة وفعالة^(١٨١). كانت أمريكا تضغط على القاهرة، إذ أوقفت شحنات القمح إليها عام ١٩٦٦، وقدمت إلى إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية تمكنها من ضرب القواعد الجوية للعرب، وبخاصة القواعد الجوية للجمهورية العربية المتحدة. في هذه الأثناء وأمام الضغط النفسي الذي تركته اتهاملت البعث لعبد الناصر بالتقصير عن مواجهة إسرائيل، وأمام تأكيدات قوية من الحكومتين السوفياتية والسورية في ١٩٦٧ عن حشود إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية، انزلت خطوات عبد الناصر نحو الخطر، بإعلانه عن حالة حرب مع إسرائيل، وإغلاق خليج العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية، وهو ما اعتبر من قبل أمريكا وإسرائيل إجراء كافياً لتبرير عدوان في ٥ حزيران ١٩٦٧^(١٨٢).

٢- هزت هزيمة حزيران البنيان السياسي-الاجتماعي العربي، الذننيات والإيديولوجيات السائدة، ودفعت كل النظم والتنظيمات السياسية إلى تفحص مواقعها وآلية عملها، وفتحت الطريق أمام مراجعات لانزال نحصد آثارها إلى الآن. كان من أول آثار هذه الهزيمة المرة أنها وضعت النظام الناصري الذي كان يحتل موقع المركز في العمل القومي العربي، ومركزاً لمحاولة العرب الثانية للنهضة، في موقع دفلعي حصر فيها جهوده كلها باتجاه هدف لا محيد عنه، لخصه شعار: "إزالة آثار العدوان الإسرائيلي". على قاعدة هذا الشعار الكبير نسق عبد الناصر خطوط تعامله داخلياً وعربياً. وإذا كان بإمكاننا التمييز بين الخطاب الناصري القومي وطريقة إدارته للدولة والجمع فإنه بإمكاننا القول: إن ذلك الخطاب بما تضمنه من مبادئ كبرى (التحرر، الوحدة، التنمية المستقلة، مقاومة الهيمنة الغربية، الحياد الإيجابي) أيقظ طاقات شعبية وآمال عريضة على امتداد الأرض العربية، تحلقت فيها الجماهير العربية حول القيادة

التاريخية الكاريزمية التي جسدها عبد الناصر، إلا أن الطريقة التي اعتمدها عبد الناصر في إدارة الدولة والمجتمع -على الرغم من الإنجازات المحققة: الجلاء، رد العدوان الثلاثي، تحرير الفلاح، تأميم الرأسمال الأجنبي، ومحاولة الإقلاع في التنمية- قادت في النهاية إلى احتكار فعال لمصادر القوة والسلطة من قبل النخبة الحاكمة، وإلى مأسسة العنف، وإلى إلغاء الضمانات الدستورية الفعالة^(١٨٦). ذهب عبد الناصر بعد الهزيمة نحو الإصلاح الداخلي باتجاهين: الأول يذهب باتجاه توسيع دائرة المشاركة الشعبية وإرساء سلطة القانون، وهو ما عكسه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، والثاني اتجه نحو بناء الحزب الطليعي الذي سيقود الاتحاد الاشتراكي ويبعث الفاعلية فيه، فيذكر في إحدى خطبه "إن أماننا ههنا: إحياء الاتحاد الاشتراكي وفي نفس الوقت تكوين حزب اشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي.. معنى ذلك أن يكون عندنا تنظيمان النظام العام وهو الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم الخاص وهو الجهاز السياسي.. وبدون هذا الجهاز السياسي لن نستطيع أن نقود الجماهير.." ^(١٨٧)، مطوراً بذلك ما جاء في "ميثاق" عام ١٩٦٢ "أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، يحدد العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها، ليطور الحوافز القومية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات"^(١٨٨). غير أن القيادات النافذة في الاتحاد الاشتراكي في سوريا ستقرأ ذلك بطرق متباينة.

أما على الصعيد العربي فقد ركز عبد الناصر جهوده بعد الهزيمة، على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، ووظف كل خطته السياسية لتدعيم هذا التوجه، فنأدى بتعزيز العمل العربي المشترك، وبوحدة الصف العربي، وصرف جهوده لترتيب البيت العربي، كي تساهم كل الأطراف العربية في المعركة، ولتقدم الدول البترولية مساعداتها المالية لدول المواجهة، ولتعوّض مصر عن خسائرها لعائدات السويس. وفي مقدمة المهموم

"العربية" التي شغلت عبد الناصر كان هناك هم إعداد الجبهة الشرقية التي افترض بسورية أن تشكل قلبها، فمدّ جسور التعاون مع السلطة السورية، على أمل إقامة تنسيق بين الجبهة الجنوبية المصرية والجبهة الشرقية، للوصول إلى قيادة عسكرية مشتركة، وهو ما تم التوصل إليه فعلاً، وجرى اعتراف متبادل بين شقي الجمهورية العربية المتحدة سابقاً: مصر وسوريا، فكان لهذه الخطوة، ولحادثة ذهاب سامي الدروبي إلى القاهرة كقاتم بالأعمال أثر مؤلم على الحركة الناصرية وجماهيرها. خلق هذا التنسيق والتعاون بين قيادة المتحدة والقيادة السورية نوعاً من البلبلة في صفوف قيادة الاتحاد الاشتراكي حول كيفية التوفيق بين الهدف (الأصل) لقيام الاتحاد، وهو استعادة الوحدة مع المتحدة، والتعامل مع الوضع السياسي السوري كحالة لاشعرية انفصالية، وبين اعتراف قيادة عبد الناصر بهذا الوضع وتعاونها معه، فكانت هناك إجابات مختلفة على هذا السؤال في الأوساط القيادية للاتحاد، ولم يستطع القائد الناصري البارز نهاد القاسم التلاؤم مع التوجه الجديد ففضل التنحي عن مواقع المسؤولية التنظيمية.

٣- قامت بحوار مصر الناصرية أنظمة "تقدمية" عربية، لكن دون أن تملك العمق الوحدوي لمصر، وميزات إقليمها-القاعدة، وتأثير شخصية عبد الناصر القيادية في العمل القومي العربي الشامل، التي حولته إلى شخصية فريدة، وجعلت منه محط ثقة الجماهير العربية التي نظرت إلى مصر كإقليم-قاعدة للوحدة العربية الشاملة. وبالمقارنة لم تكن السلطة التي شرعت حركة ٢٣ شباط بينائها في سورية إلا نموذجاً لتلك الدولة "الديمقراطية الشعبية" والتي لم تزدها هزيمة حزيران إلا تصلباً وانغلاقاً عن المجتمع، وقواه السياسية، مع أنها أشركت شيوعيين، ووحديين اشتراكيين في الوزارة بصفتهم الشخصية وليس باعتبارهم ممثلين عن أحزاب، من دون أن تقر أو أن تعمل على تشكيل جبهة تقدمية قطرية تؤسس وحدة العمل والمشاركة في السلطة.

٤- لم تسلم الأحزاب والنخب المثقفة في سوريا أو خارجها، إن كانت في السلطة أو في صفوف المعارضة، من تلك التصورات عن الدولة (الديمقراطية الشعبية) وعن نموذج الحزب "كطليعة" كفاحية تملك سر معرفة قوانين التاريخ، وتحمل ما بين ثناياها جنين الدولة المقبلة، أي دولتها هي كقائدة للمجتمع والدولة. وهكذا نضج الجميع من تربة إيديولوجية واحدة على الرغم من تباین مواقفهم أو حتى اختلافاتهم! لقد خلق مناخ الهزيمة الحزبانية وما رافقها من مراجعات جذرية، ومن حدة للصراع السياسي، وانتشار للماركسية الجديدة من كل لون: ماوية وغيفارية وفيتنامية وتروتسكية، وبروز ظاهرة الكفاح الفلسطيني المسلح، حالة استقطاب سياسي وتمزقات وانشقاقات، لم يسلم منها أي من التيارات السياسية-الحزبية، دينية كانت أو ماركسية أو قومية، في السلطة أو خارج السلطة، فبدلاً من أن تدفع الهزيمة إلى وحدة هذه القوى وتواصلها قادت إلى التمزق والانقسام!

ب- الانقسام الكبير:

كل هذه العوامل كان لها حضورها في إظهار التباينات، ثم الخلاف والانقسام داخل الصف القيادي للاتحاد الاشتراكي، وأدت مجتمعة إلى انشطاره العمودي، إلا أن العامل الحاسم الذي وقف وراء هذا التمزق هو القراءة المختلفة لكيفية التعامل مع الوقائع الجديدة التي أبرزتها الهزيمة، وبالأخص مع الاستراتيجية الجديدة التي طرحها عبد الناصر: "إزالة آثار العدوان"، وما ترتب عليها من تعاون مع السلطات السورية للتنسيق معها حول المعركة المقبلة، وإقامة الجبهة الشرقية، وتأجيل النظر في مسألة الوحدة كي لا يؤثر هذا على نتائج جهود عبد الناصر لدفع السلطات السورية نحو التنسيق والتعاون المشترك في معركة إزالة آثار العدوان. لكن عندما غاب الهدف (-) الوحدة) من مرمى الحركة الناصرية، والذي ما قام الاتحاد إلا ليكون "أداة ثورية" لإيجازه، وعندما غاب الرمي الثاني المرتبط بالأول أي ضرب الانفصال، دخل الاتحاد

في مرحلة مراجعة داخلية لترتيب المواقف، فانفجر الاختلاف والتمزق ثم الانشقاق^(١٨٦).

في هذا المناخ السياسي العام تفجر الخلاف داخل الاتحاد الاشتراكي وانقسم أخيراً إلى تيارين رئيسيين، مثل شطره الأول اللواء السابق محمد الجراح، ومثل شطره الثاني الدكتور جمال الأناسي، توزعهما مواقف متباينة ومتعارضة بشأن التنظيم والسياسة والفكر، بالإضافة إلى التعارضات الشخصية، أو حول أسلوب العمل القيادي. إلا أننا إذا قمنا بتلك التباينات وما هو مشترك وجوهري فإننا نجد أنه كان بإمكان هذين الفريقين أن يتعايشا في تنظيم مشترك منفتح على تنوع الآراء وتعددها، طالما يوحدهما هدف مشترك أكبر: الوحدة، التحرر، ومفهوم الديمقراطية الشعبية. لكن سيادة مفهوم ضيق على العمل التنظيمي/ الحزبي، في تلك الأثناء دفع الفريقين إلى الافتراق!

ج- الاتحاد الاشتراكي/ محمد الجراح (الحفاظ على النهج القديم)
يذكر محمد الجراح أن البوادر الأولى للخلافات، قد ظهرت عشية هزيمة حزيران، وكانت متعلقة بطريقة أداء (الأناسي) لدوره القيادي بعد أن أصبح منذ المؤتمر الثالث أميناً مساعداً للاتحاد، ويعبر الجراح عن ذلك قائلاً: "اتخذنا موقفاً سلبياً من تصرفاته وسلوكه، فقبل حرب ١٩٦٧ بقليل.. حولته اللجنة المركزية بأعضائها العشرة صلاحيات استثنائية.. وقررنا توجيه مذكرة علنية للسطة.. قبل ١٢ يوماً من بداية حرب حزيران، طلبنا إدخال العناصر الفعالة في المواجهة.. وأحضرت المذكرة إلى الدكتور موقعة من ٢٥ شخصاً، وأنا منهم، ليسلمها إلى قيادة الحكم، لكنه اختفى بعدها ولم يظهر إلا في اليوم الثالث بعد الحرب، وأخبرنا أنه لم يقدم المذكرة لأن لوي الأناسي لم يوافق عليها، فقلنا له إن لوي ليس هو مرجعنا، واختلفنا حول هذه النقطة"^(١٨٧).

بعد ٥ حزيران/ اتم فريق (الجراح) الدكتور الأتاسي بالتقصير، لأنه لم يرسل بريقة تأييد إلى الرئيس عبد الناصر إثر عدوان ٥ حزيران^(١٨٨). ونشأ خلاف آخر تنظيمي يتعلق بانضمام مجموعة ثابت المهاني الذي انشق عن حركة القوميين العرب أيام الوحدة، إذ أبلغ الأتاسي الجراح أنه يرفض الجلوس مع ثابت المهاني عضو اللجنة المركزية..^(١٨٩)، ويذكر الجراح أنه إثر ذلك "جرى اجتماع للجنة المركزية، انقسمنا ٦ ضد ٤ مع الأتاسي، فأنتهى الأمر إلى الانقسام في أوائل ١٩٦٨، واستقال على أثرها جاسم علوان من الأمانة العامة، وبعد عشرين يوماً عقد الأتاسي مؤمراً وانتخبوه أميناً عاماً للاتحاد... وعقدنا مؤمراً وانتخبنا علوان أميناً عاماً، وأنا كنت نائباً للأمين العام، ورفض علوان هذا المنصب"^(١٩٠). لكن خلف هذه اللوحة من الخلافات الشخصية والتنظيمية التي قدمها الجراح كانت ترقد خلافات أعمق تتعلق بللتصورات التنظيمية والسياسية والفكرية التي يجب اتخاذها لمواجهة استحقاقات مرحلة ما بعد ٥ حزيران، والمربطة باستراتيجية عبد الناصر الجديدة: إزالة آثار العدوان. لقد ظل اتحمله الجراح متمسكاً بالهدف الاستراتيجي الذي حددته وثائق الاتحاد الاشتراكي السابقة، إن كان في بيان مؤمره التأسيسي، أو بوثيقة (البرنامج المرحلي) التي صاغها المؤتمر الثاني، وأكد عليه مؤمره الثالث، ألا وهو استعادة سورية لموقعها في كنف الجمهورية العربية المتحدة وإزالة الانفصال. ورأى أن هزيمة حزيران والأوضاع التي نشأت عنها يجب ألا تؤثر على ذلك الخط الاستراتيجي للاتحاد، وإذا كان عبد الناصر قد أطلق على الصعيد العربي استراتيجية "إزالة آثار العدوان"، فإن عمل الناصريين في سوريا يجب أن يستمر في التأكيد على هدف إزالة الانفصال، الذي يشكل أهم عقبة أمام مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإزالة آثار عدوانه، وأن الوحدة تقدم الشروط المناسبة لإنجاز هذا الهدف.

وإذا كان الأناسي قد طرح فكرة "الجهة الوطنية التقدمية" كصيغة جديدة لترجمة فكرة "الحركة العربية" قطعياً، فإن فريق الجراح رأى -على ضوء ما تطرحه الأحزاب السورية- خارج الحركة الناصرية، أن يقتصر مفهوم الحركة العربية الواحدة على الناصريين وحدهم، طالما أن توجهات الأحزاب السورية الأخرى المعارضة تنضج بالزعة الانفصالية، وهذا ينطبق على الشيوعيين والاشتراكيين العرب (الحورياني)، والبعث الذي صارت أفعاله "الانفصالية" تتعارض مع أقواله "الوحدوية" مذكراً بأصول الأناسي البعثية، وتوجهاته الماركسية لتفسير طرحه لفكرة "الجهة". وتمسك فريق الجراح (الاتحاد الاشتراكي) بثوابت البناء الداخلي للاتحاد الاشتراكي باعتباره صيغة تنظيمية (لتحالف قوى الشعب العامل) كما نص عليها "الميثاق" في عام ١٩٦٢، لذا فقد رفض هذا الفريق أية صيغة تنظيمية تحول الاتحاد إلى حزب يمثل طبقة لوحدها، أو أية صيغة تنظيمية تقترب به من مفهوم التنظيم اللبيني وهو ما اتهم به اتجاه الأناسي. وشدد (الاتحاد الاشتراكي/ الجراح) على مفهوم قومي للاشتراكية سماه بـ "الاشتراكية العربية"، وفسر صيغة "الاشتراكية العلمية" التي وردت في "الميثاق" الذي قدمه عبد الناصر، على أنها إحدى مميزات "الاشتراكية العربية"، حيث تعني العلمية هنا أن الاشتراكية العربية ستأخذ في تطبيقها وإجراءها وخططها المعايير العلمية الدقيقة^(١١). واتهم الأناسي بتفسيراته الماركسية لمفهوم "الاشتراكية العلمية".

واهتم فريق الجراح بواقع الارتباط العربي بالدائرة الإسلامية التي نوه بها "الميثاق" و"فلسفة الثورة" لعبد الناصر، وبمسألة "الهوية القومية والحضارية" للعرب، مستنداً في ذلك على الوثائق النظرية التي صاغها عبد الناصر وعلى بعض خطبه، وعلى توجهات عبد الناصر العامة التي ظلت ملتصقة بالثقافة الشعبية، فلقد أكد عبد الناصر في "الميثاق" على "الجوهر التقدمي للرسالات السماوية التي عثرت عن ثورات الإنسانية واستهدفت كرامة الإنسان، وأن قيمتها الروحية تمثل قوة محررة نحو قيم

الحق والعدل والحقبة" (١٩٢). وأشار في خطبه إلى أن "العصرية لا تعني الانقطاع عن الماضي، والحرص على التقاليد لا يعني الانقطاع عن المستقبل. المسألة مش مسألة أشكال ومظاهر سطحية، العصرية الحقيقية هي التجديد بالأصالة، وفيه عندنا مثل في الريف يقول: (الشجرة اللي ما لهاش جذر ما تظللش) وإحنا لينا جذور في الحضارة في الماضي، ونتقل ونتطور، وكل واحد فينا عليه يؤدي دوره" (١٩٣). وفي مقابل تأكيدهم -كوادر الجراح- على الهوية الإسلامية للحضارة العربية، كانوا يسرون أن جمال الأناسي مبال أكثر نحو علمانية لا تكثرث بالهوية ولا بالتراث (١٩٤)، واهتموا في برامجهم التثقيفية بالوثائق الصادرة عن ثورة ٢٣ يوليو/ تموز، وبكتاب "الاشتراكية العربية" لعصمت سيف الدولة، ومؤلفات عبد الله الريمائي، وأيضاً بـ "اشتراكية الإسلام" لمصطفى السباعي، وكانوا يرون أن جمال الأناسي ركز على قراءة "عند الله الإمام" اليسارية للناصرية (١٩٥).

كان لاتجاه الجراح حضوره ووزنه في جميع مستويات القيادة والتنظيم في الاتحاد الاشتراكي، إن كان في مكتب الأمانة واللجنة المركزية والإدارة، أو في لجنة العمال ولجنة التوعية، وسيطر على قيادة فرع دمشق (١٩٦). ووقف مع محمد الجراح قياديون بارزون في الاتحاد، ولهم تاريخ نضالي مهم في الحركة الناصرية، وفي مقدمتهم عبد الرحمن عطية وراتب الحسامي وعبد الحليم سويدان وظافر خير الله وصالح علوان وعمر دباغ وأحمد محاميد. وعندما تفجر الخلاف بين الطرفين اجتمع ممثلون عنهما (محمد الجراح وجمال الأناسي) مع "هاد القاسم وحاسم علوان" في بيروت، وتم التوصل إلى اتفاق، عينت بموجبه الأمانة العامة "قيادة مؤقتة" جديدة للاتحاد لتشرف على انعقاد المؤتمر الرابع ليحل الخلافات، إلا أن فريق الجراح كما تصرح بذلك أوساط حزب الاتحاد الاشتراكي (الأناسي)، لم يعترف بشرعية القيادة المؤقتة (جمال سالم، راغب قيطاز، حسن اسماعيل)، اتصل بالقاهرة وعرض موقفه، وطالب المتحدة

لتكون حكماً في الخلاف. وأبلغت قيادة الجراح أوساطها أن عبد الناصر يتعاطف مع أطروحاته ومواقفه^(١٧). لكن يمكن الاستنتاج في ضوء الموقف الحيادي الذي اتخذته قيادة الاتحاد في الخارج (الأمانة العامة) وعلى رأسها جاسم علوان من طرفي الاتحاد، إن عبد الناصر اقترب من الطرفين بنفس المسافة، ولم يقبل أن يضع ثقله مع أي طرف.

كرس الفريقان انشقاقهما، بعقدتهما مؤتمرين منفصلين في نهاية عام ١٩٦٨. ظل فريق الجراح محتفظاً باسم "الاتحاد الاشتراكي-مكتب الأمانة العامة"، بينما اتخذ الطرف الآخر اسم "حزب الاتحاد الاشتراكي" تعبيراً عن توجهاته الجديدة التنظيمية، ومتأثراً بنمط التنظيم اللينيني. لم يكن الانقسام الجديد يشبه ما سبقه من انشقاقات في الاتحاد الاشتراكي، فإذا كان قد نجح سابقاً في احتواء آثار الانشقاقين السابقين اللذين قام بهما الودويون الاشتراكيون أولاً، ثم القوميون العرب ثانياً، ولم يتأثر جسم عضويته العام إلا بشكل محدود، واعتبر الطرفين خارجين على الخط الناصري، إلا أن الانقسام الجديد ضرب عميقاً في جسم الاتحاد، وشطره عمودياً إلى قسمين. ورغم الشهرة المتبادلة إلا أن أحداً لم يستطع أن ينال بشكل عميق من صديق تمثيلهما للخط الناصري، فتوزعت عضوية الاتحاد بين الطرفين، وتحكمت بها الولاءات التنظيمية المحلية أو الولاءات الشخصية، وإذا كان تنظيم مدينة دمشق بأكثريته قد انحاز إلى فريق الجراح فإن تنظيم حلب المديني انحاز إلى صف الأتاسي. حيث لعبت شخصيات من أمثال أديب النحوي وعبد المجيد منجونة وجلال حج نجيب دوراً واضحاً هنا. وأما في تنظيم اللاذقية فقد لعبت شخصيات من أمثال الدكتور برهان زريق وعبد العزيز عثمان دورها في ولاء التنظيم المحلي لخط الجراح. وفي حماة كان لقيادة (راغب قيطلز وعمر الشيشكلي) دور أساسي في انحياز أكثرية تنظيم حماة إلى فريق الأتاسي. ولم تكن الولاءات للخطوط السياسية-الفكرية هي الحاسمة دائماً في توزيع العضوية لدى

الطرفين، فبالإضافة إلى العوامل المذكورة لعب شعور الأعضاء بأن هذا الفريق أو ذاك أكثر قرباً وولاء لعبد الناصر دوره في تحديد المواقف.

د- حزب الاتحاد الاشتراكي (الأتاسي):

"التحديد باتجاه الماركسية مع الاحتفاظ بالخط القومي الناصري"

تكريس واقع الانقسام: بعد أن تكرر واقع الانقسام عقد فريق الأتاسي مؤتمره الرابع في النصف الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٨، ودرس وناقش التقارير التنظيمية والسياسية والفكرية التي تقدمت بها "القيادة المؤقتة" واللجنة التحضيرية، عالجت الأزمة داخل الاتحاد^(١٩٨)، ووصف المؤتمر جماعة الجراح بـ "اليمنية" والتأثر بأفكار الإخوان المسلمين، وبالتدخل الفكري، بوقوفها عند مراحل فكرية وتنظيمية من الناصرية تجاوزتها تجربة عبد الناصر وبأنها ضد مفهوم الحزب الثوري، وبحمل عقليّة شللية وعفوية في العمل التنظيمي، وبالتنكر للفكر العلمي، والخروج على قرارات الأمانة العامة وعلى القيادة المؤقتة الشرعية^(١٩٩).

أعاد المؤتمر النظر في "المنهاج المرحلي"، على ضوء التطورات التي أحدثتها هزيمة حزيران، مشيراً إلى حقيقة أن "أماننا اليوم هدف مرحلي محدد: هو الذي فرضته علينا النكسة وظروف العدوان: هدف دحر العدوان وإزالة آثاره، وعلى أساس هذا الهدف يجب أن تتحدد استراتيجيتنا"^(٢٠٠)، وعلى ضوء ذلك حدد المؤتمر عدداً من المنطلقات لتكون أساساً لمنهج مرحلي جديد بعد أن لاحظ أن عدداً من الشعارات المرحلية التي رفعها الاتحاد سابقاً صارت بحاجة لتطوير وتعديل، انسجاماً مع الشعار المرحلي الأساسي المرفوع اليوم: إزالة آثار العدوان، وتحرير الأراضي، وشعار الوحدة الوطنية طريقاً للكفاح وطريقاً إلى الوحدة^(٢٠١).

حزب ناصري من غط جديد: شدد المؤتمر الرابع على أن "الاتحاد الاشتراكي" تحول إلى "حزب سياسي" طليعي باسم "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي". تتحدد طبيعته الطبقية وبنية التنظيمية وبجالة السياسي، على ضوء الأهداف الكبرى التي يرفعها: تحقيق المجتمع الاشتراكي العربي الموحد تحت شعار (الحرية والاشتراكية والوحدة) وتحقيق "الديمقراطية الشعبية" كإطار للعمل الوطني، ولنظام الحكم الذي يرغب فيه، فإذا كانت أهدافه القومية والوحدية تحدد إطاره وطابعه القومي، فإن هدفه الثاني "الديمقراطية الشعبية" يحدد طبيعته الطبقية الشعبية^(٢٠٢). وأكد المؤتمر أن حزب الاتحاد الاشتراكي حزب طليعي يستند على مفهوم تحالف قوى الشعب العامل، الذي يعني في سوريا صيغة الوحدة الوطنية الجبهوية، التي كان يعرف قوامها الجناح اليميني (ويقصد جناح الجراح)^(٢٠٣)، مطوراً بذلك مفهوم عبد الناصر عن الحزب الطليعي الذي افترض به أن يقود الاتحاد الاشتراكي في مصر، مقترباً من المفاهيم اللينينية عن الحزب، التي غدت شائعة في الأوساط اليسارية العربية وخاصة بعد حزيران. وصاغ الحزب بعد المؤتمر نظاماً داخلياً أقرته اللجنة المركزية، اقتبس فيه الهيكلية العامة التي يقوم عليها البناء الداخلي للحزب اللينيني بتراتبية، وصلاحيات، والمبادئ العامة التي تحكم أنساقه الداخلية. فيؤكد على مفهوم "المركزية الديمقراطية" وخضوع الهيئات الدنيا للعليا، وخضوع الأقلية للأكثرية ويحظر قيام تكتلات أو منابر داخل الحزب، ويضع ترسيمة لهيئاته من الأعلى إلى الأدنى توازي ما يقابلها في ترسيمة الأحزاب الماركسية وإن اختلفت التسميات، فتبدأ من الأدنى إلى الأعلى: الحلقة، الخلية، الرابطة، الشعبة، الفرع، اللجنة المركزية، اللجنة التنفيذية، المؤتمر العام، الأمين العام^(٢٠٤). وقد أكد النظام الداخلي لحزب الاتحاد المعدل في المؤتمر السادس عام ١٩٧٢-١٩٧٣ على نفس المبادئ التنظيمية، وإن اختلفت دياجنة مقدمته السياسية^(٢٠٥). إلا أن الحزب ظل متمسكاً بقوة بالنهج القومي وبارتباطه

العميق بخطاب عبد الناصر القومي. وركز المؤتمر الرابع على أن مسؤولية العمل التنظيمي والسياسي للحزب تقع كلها على قيادته بالداخل فانتخب لذلك قياداته من الداخل، إذ انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من كل من: جمال الأتاسي، حسن اسماعيل، راغب قيطاز، فوزي كيالي، جلال حاج نجيب. ولجنته المركزية في الساحة السورية الداخلية من: الدكتور جمال الأتاسي الأمين العام للحزب (حمص)، فوزي كيالي (إدلب-حلب)، حسن اسماعيل (دمشق). ومخلص صيادي ورجاء الناصر (حلب). عمر الشيشكلي، راغب قيطاز (حمّة). أبو جمال كرباح (جبل العرب). جمال سالم (درعا)^(٢٠٦). وحافظ الحزب على تنظيمه السوري في القاهرة، للإبقاء على علاقة مميزة وصلات مباشرة مع قيادة عبد الناصر، وللإبقاء على قناة اتصال مع القيادات للاتحاد، إذ بقي للحزب (مكتب دائم) في القاهرة يعزز تلك الروابط ويهتم بشؤون الطلبة الناصريين وأعضاء الحزب المقيمين هناك إلى أن أغلقه السادات^(٢٠٧).

الالتزام بنهج عبد الناصر القومي، مع نقد نظامه:

لأول مرة يميز الاتحاد بين النهج القومي لعبد الناصر ونظامه، ويعلن التزامه بالأول ونقده لثغرات الثاني، معلناً التزامه بالنهج الاستراتيجي العام وبالمبادئ والأهداف التي تأخذ بها الثورة الناصرية بقيادة عبد الناصر الذي تلقى عنده الحركة الثورية لجماهير الأمة، وتتوحد بوجوده على رأسها، وينتقد نظام حكمه الذي يعتبره قصور في الديمقراطية، وتسلب الجهاز البيروقراطي^(٢٠٨). لقد شدد المؤتمر من جهة "على أن قيادة عبد الناصر هي قيادة متقدمة على جميع القيادات السياسية في الوطن العربي، وهي وحدها المؤهلة لقيادة النضال العربي، لذا نلتزم بالاستراتيجية التي تسمي عليها، ونعمل دائماً على التوفيق بين استراتيجيتنا ومواقفنا، وبين قيادة المتحدة الثورية منطلقين بذلك من خلال الالتزام الحر، لا المقيّد أو المشروط"^(٢٠٩). ولأحظ من جهة أخرى أن عبد الناصر سلك طريق الديمقراطية المباشرة مع الجماهير، إلا أنه أبقى بينه

وبين الجماهير ذلك السد من الأجهزة البيروقراطية والعسكرية والإدارية والبوليسية، واستخدمت هذه الأجهزة كقناة للتعاون مع القوى الوطنية والحركات النضالية في الوطن العربي. وبعد الهزيمة نزلت الجماهير في زحف كبير في ٩-١٠ حزيران لسد الشرخ وحماية الثورة، ولترفع عبد الناصر من جديد منتصرة بذلك على دولة الأجهزة والمخابرات، وأعلنت إرادتها في التجديد، ولقد خطا عبد الناصر بعدها خطوات كبيرة في طريق التجديد وضرب دولة المخابرات، وأعاد بناء الجيش الوطني الفعال لتجاوز الهزيمة^(٢١٠).

المواقف الفكرية الجديدة: اقتراب انتقائي من الماركسية (الاشتراكية-الديمقراطية الشعبية):
اقرب المؤرخ اقتراباً انتقائياً من الماركسية، فهو مع رفضه الالتزام بالماركسية كعقيدة شمولية أو اعتناق فلسفتها المادية فإنه يعتبرها أحد المصادر الأساسية للفكر الثوري، على ألا تتعارض مع القيم الروحية والأخلاقية العميقة الجذور في حياة شعبنا، بل أن تأتي مكملة لها مؤكداً اختلافه عن الماركسية، لأن منطلق الحزب قومي بينما هي منطلقها أممي، وثورته الاشتراكية تقوم في إطار عربي، بينما اشتراكيها إطارها أممي. إلا أن الاتحاد أعلن عن استعداداته للتعاون مع القوى الماركسية والشيوعية مادامت تسير معنا على طريق التحرر الوطني، وعلى طريق وحدتنا القومية^(٢١١). لكن الحزب اقتراب من منظورات الماركسية السائدة، عندما تبنى تفسيرها لمفهوم "الاشتراكية العلمية" فقد شدد على أن قوانين الاشتراكية في العالم واحدة، وأن هناك طريقاً عربياً خاصاً للاشتراكية معتبراً أن الاشتراكية واحدة من حيث "القوانين والأهداف" وإن كان لها طرقها المتعددة حسب التطبيق وتبعاً للظروف التاريخية^(٢١٢). وكان في مفهوم "الطريق العربي" يقترب كثيراً من مفهوم اليسار البعث له عام ١٩٦٣. ولقد تبني المؤتمر موضوعه "الديمقراطية الشعبية" التي روجت لها الكتلة السوفيتية وتبنتها "الأنظمة التقدمية" وأحزاب اليسار العربي، ماركسية كانت أم قومية، تلك

الموضوعة التي حصرت الديمقراطية بالنخب "التقدمية" والأطر النقابية التي تدور في فلكها^(٢١٣)، أي بكتلة بيروقراطية-حزبية حين تغدو في السلطة.

من شعار وحدة الحركة الناصرية كوعاء للحركة العربية الواحدة إلى شعار الجبهة الوطنية كطريق لهذه الحركة:

لقد بدل المؤتمر المنظورات السابقة لفكرة "الحركة العربية الواحدة" التي كلنت تتماهى أو تتساوى مع وحدة الحركة الناصرية على الصعيد القومي تحت قيادة عبد الناصر، فمنذ المؤتمر الرابع غدا حزب الاتحاد يتطلع إلى "الحركة العربية الواحدة" وإلى وحدة الحركة الناصرية نفسها أيضاً، على أفهاما سيائتيان من الزاوية نفسها التي تأتي منها وحدة العمل التقدمي العربي، أي عبر الالتزام باستراتيجية تتناسب وأغراض كل مرحلة يتم من خلالها عمل جبهوي في كل قطر عربي يجمع القوى التي تحمل الهدف نفسه، وصولاً إلى عمل تنظيمي قومي. فلم تعد فكرة الحركة العربية الواحدة تقتصر على الأطراف الناصرية -وهي الفكرة التي تمسك بها الجراح- بل استخلص الأتاسي ضرورة جبهة وطنية بعد ١٩٦٧ تستجيب للشروط الدنيا التي يفرضها شعار إزالة آثار العدوان. ومنذ ذلك الحين حافظ حزب الاتحاد على فكرة أن "الحركة العربية الواحدة" يجب أن تتوَّج إنجاز جبهات وطنية قطرية من التيارات السياسية-الثقافية العربية التقدمية الوحلوية: (الناصرية والبعثية والماركسية) لترتقي بعدها لتكون هيئة قومية يمكن أن تعبر عن الحركة العربية الواحدة لتكون الأداة المناسبة لتحقيق الوحدة والأهداف القومية الأخرى. ولكن عندما طُرحت الصيغة الجديدة للحركة العربية الواحدة التي تضم في سوريا كل التيارات السياسية حتى السلطة القائمة، على قاعدة الهدف المشترك: إزالة آثار العدوان وكان هذا يعني في جملة ما يعني أن هدف الوحدة كعمل مباشر هدف لا يعلو عليه هدف وكهمة ممكنة في اللحظة الراهنة قد تراجع

ليوضع في إطار خط استراتيجي جديد تدفع إليه وحدة العمل الوطني، في سياق المواجهة لآثار العدوان الإسرائيلي^(٢١٤).

عبر النضال لإزالة آثار العدوان

واستناداً على الجبهة الوطنية التقدمية نحو الوحدة:

منذ المؤتمر الرابع بدأ حزب الاتحاد يطرح فكرة "تجديد الوحدة" بدل شعار الوحدة الفورية مع المتحدة انطلاقاً من الظروف الجديدة الناشئة عن هزيمة حزيران. "ففي عام ١٩٦٤-١٩٦٥ كان أمام الاتحاد مهمة محددة وهدف مرحلي. مهمة تعبئة القوى الوحدوية تحت قيادته بهدف إسقاط الانفصال وإعادة الوحدة ولكن الواقع الآن تغير... وأمامنا الآن هدف دحر العدوان"^(٢١٥). بعد أن يؤكد المؤتمر الرابع "إن معركة إزالة آثار العدوان لا يمكن أن تكون إلا عن طريق الوحدة في إطار الجمهورية العربية المتحدة" يستدرك "لكن خطوات تلك الوحدة إنما ترسم اليوم بالضرورة من خلال معركة إزالة آثار العدوان"^(٢١٦). وبدل الوحدة الفورية يطالب بتعاون متدرج مع المتحدة "يجب أن تقوم السياسة السورية على أساس التنسيق الكامل مع المتحدة، وأن يتجاوز التنسيق مسألة توحيد الجيش إلى إنشاء قيادة سياسية موحدة لصد العدوان، والعمل على توحيد الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل، بأن تضع خططاً موحدة، مع الاستفادة من الجهد العربي المشترك عسكرياً ومالياً"^(٢١٧). ويرجع المؤتمر إلى مواقف عبد الناصر العملية من حكم البعث ومواقفه النظرية من الوحدة كما سطرها في "الميثاق"، ليعطي لمواقفه الجديدة من الوحدة ومن توجهه "الجهوي" سنداً مرجعياً حاسماً، فيشير "نحن لم نعترف بالانفصال، وتصرفنا وكأن عودة الوحدة قريبة وعاجلة، يمكن أن تأتي بغتة أو بانقلاب.. أما قيادة المتحدة فتعاملت مع الانفصال (يقصد سلطة ٢٣ شباط) أمراً واقعاً، وقدمت تصوراً جديداً للوحدة في ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ أكدت فيه: لا وحدة بدون اشتراكية، ولا وحدة بدون حرية وبدون إرادة

حرة للجماهير، وبدون أن تلقى هذه الآراء الحرة تعبيرها في تنظيم سياسي موحد، بعدها طرح عبد الناصر شعار الحركة العربية الواحدة، وقدم فيما بعد تصوراً أكثر وضوحاً حين افترض قبل أي شيء أن تقوم وحدة وطنية بين القوى التقدمية في إطار كل قطر، وهو ما نطالب به أنفسنا به اليوم، أن نجتمع الطاقات الوطنية وفق التطورات التي نعيشها في سوريا، ومن هنا نبداً^(٢١٨).

يشدد المؤرخ، على مواجهة العدوان الإسرائيلي، ورغد قوة الجمهورية العربية المتحدة، وكى تأخذ سوريا دورها في هذا المجال يجب "أن تقوم جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والفئات الوطنية والتقدمية، والمنظمات الشعبية، وكل من يريد أن يشارك جدياً في معركة المصير، ولا يبعد عنها إلا غلاة الرجعيين ودعاة الهزيمة"^(٢١٩). فإذا كان إطار الوحدة الوطنية في المتحدة هو "الاتحاد الاشتراكي، فإن الوحدة الوطنية في سوريا لا يمكن أن تكون إلا على أساس جبهة قوى وأحزاب ومنظمات متعددة موحدة بينها. عيشاق عمل مشترك... ولا بد لكي يصبح لقاء البعث مع المتحدة لقاءً ثورياً من أن يركز على أساس بناء وحدة وطنية سورية"^(٢٢٠). وينوه المؤتمر إلى أن الأساس الذي فُرزت فيه القوى السياسية في سورية بعد الانفصال في ٢٨ أيلول إلى انفصالية أو وحدوية قد تغير، لذا فهذا التقييم يجب أن يتغير "فالأمور تطورت ومواقع القوى وظروف العمل القومي تبدلت أيضاً، وتبدل معها شعار إسقاط الانفصال وإعادة الوحدة"^(٢٢١)، وأقر المؤتمر فكرة "الجبهة" رغم المعارضة التي واجهتها داخل المؤتمر وفي قواعد الحزب.

مآل جهود حزب الاتحاد لتشكيل الجبهة:

تذكر أوساط حزب الاتحاد أن عبد الناصر بعد هزيمة حزيران كان حريصاً على أن تبقى سورية إلى جانبه، وأن لا يقوم صراع على السلطة في سورية يبعدها عن تحمل مسؤولياتها، وكان يبعد القادة البعثيين السوريين الذين يزورون القاهرة عن بحث

مسألة الوحدة، ويركز على العمل المشترك لصد العدوان، ويحرص على عدم إثارة حساسيتهم بالخوض في الظروف الداخلية السورية، على الرغم من أنه كان يشدد على ضرورة الوحدة الوطنية السورية^(٢٢٢). وعندما زار وفد رسمي سوري برئاسة نور الدين الأتاسي القاهرة، اشتكى لعبد الناصر من القوى الناصرية، فكان رد عبد الناصر أنه ليس له جماعة في سورية ولكن هناك قوى وحلوية، ومن المفيد التعاون معها^(٢٢٣). بناء على توجهات عبد الناصر تلك وعلى قرارات المؤتمر الرابع، أجرى حزب الاتحاد مفاوضات مع عدة أحزاب: حركة الاشتراكيين العرب (الحواراني)، بقايا حركة القوميين، حزب العمال الثوري (ياسين الحافظ)، الحزب الشيوعي، والبعث القومي (الذي لم يصل إلى السلطة في العراق بعد)، ومع عدد من المستقلين، وكلف المتحاورون (خالد بكداش) بنقل مواقف المتحاورين إلى السلطة التي كانت تسيطر عليها توجهات صلاح الجديدي، فكان رد السلطة أنها مستعدة للتعاون مع مثلي هذه الأحزاب كأشخاص لا كتنظيمات، مثلما تعاملت مع الوندوين الاشتراكيين والشيوعيين تحت شعار: وحدة القيادة السياسية في المعركة. على أثرها انسحب الشيوعيون من لجنة الحوار، وتوصلت الأطراف الأخرى التي وجدت نفسها في موقع اعتبرته السلطة في المعارضة إلى صياغة ميثاق عمل وطني سمته "الميثاق الوطني لجهة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا"^(٢٢٤) في عام ١٩٦٨، وعكس هذا الميثاق توجهات المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد في خطوطها العامة، وشكلت الجبهة قيادة سياسية فيما بينها كان أمينها العام جمال الأتاسي^(٢٢٥).

لكن قبل أن تعلن تلك الجبهة عن نفسها، وتصدر بيانها الأول، اعتقلت السلطة نشطاء تلك القوى وغالبية قياداتها، وتذكر بعض المصادر أن صدور بيان لحركة القوميين العرب يدعو لمجابهة السلطة قد ساهم في التعجيل بهذه الاعتقالات^(٢٢٦). كانت موضوعات الحوار التي ناقشتها الأحزاب، وانعكست في "ميثاقها" تتركز حول

ضرورة صمود سوريا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وعلى الترابط الاستراتيجي بين سورية ومصر في المعركة، ووضع هدف تحرير الأرض فوق أي اعتبار، وأن تساهم الأطراف الوطنية والتقدمية في بلورة وصياغة القرار السياسي الذي يبلور الإرادة الشعبية^(٢٢٧). ولقد حذر الرئيس عبد الناصر قيادة حزب الاتحاد من أن لا تستدرجه إلى مجاهمة في الظروف الدقيقة والصعبة مع السلطات السورية، وعمر عن ارتياحه لما جاء في نصوص ميثاق الجبهة من توجهات عامة ومن التزامات استراتيجية، إلا أنه أظهر عدم قناعته بوفاء أطراف الجبهة لهذا الميثاق والنهج، وحذر الاتحاد من أن لا يعطي ذريعة لتصطدم به السلطة في تلك الظروف الحرجة^(٢٢٨). ويبدو أن ملاحظات عبد الناصر تلك قد أتت في آب عام ١٩٦٩ في لقاءه مع جمال الأناسي، حيث "كلن موضوع اللقاء: تعاون سوريا ومصر في المعركة المصرية، معركة إزالة آثار العدوان، وما هو مطلوب من القوى الوحدوية في سورية من مواقف إيجابية لتعزيز هذا التعلون لصالح المعركة"^(٢٢٩). لقد أتت تحذيرات عبد الناصر بعد أن حصلت الاعتقالات التي أثرت نسبياً على نشاطات الحزب الجماهيرية، وعلى آلية عمله التنظيمية، وأثرت على جهازه الإعلامي ونشره، في وقت لم ترسخ فيه بعد في أوساط قواعده وجماهيره توجهات المؤتمر الرابع.

من المؤتمر الرابع ١٩٦٨ إلى المؤتمر السادس ١٩٧٣

"الجبهة الوطنية للتقدمية"

أ- المؤتمر الخامس والظروف المحيطة بانعقاده:

منذ عام ١٩٦٨ برزت ازدواجية في السلطة السورية، توزعت بين تيارين يتزعم الأول صلاح الجديدي/ الأمين القطري، انساق إلى سياسة يسارية انعرالية في النطاق الداخلي والعربي والدولي، ووقف ضد سياسة مؤتمرات القمة والعمل العربي المشترك، وطرح شعار حرب التحرير الشعبية على حساب دور الجيوش النظامية في

التحرير، وأكد على ضرورة تعميق الاشتراكية والصراع الطبقي في الداخل، ويبدو أن هذا التيار كان وراء انتقالات أطراف "الجبهة" إذ تم الإفراج عنهم مع ظهور الأزمة بين الطرفين (شباط ١٩٦٩). وترغم التيار الثاني الفريق حافظ أسد/ وزير الدفاع، ودافع عن الرأي القائل أن المعركة مع إسرائيل هي معركة قومية عربية، وأن عسب المعركة يعتمد بشكل رئيسي على الجيوش العربية خاصة مصر وسوريا. لذا أعطى أهمية كبرى للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص على النطاق السياسي والعسكري، ودعا إلى العمل مع كل الأنظمة العربية دون استثناء في إطار عمل عربي مشترك، وإلى الاشتراك في مؤتمرات القمة وإقامة الجبهة الشرقية، أما على الصعيد الداخلي فكان يدعو إلى جبهة وطنية تضم كل القوى السياسية، ناصرين وشيوعيين.. وغيرهم من القوى^(٢٣٠)، وقد أجرى اتصالات مع قيادة حزب الاتحاد عن طريق سامي صوفان ومصطفى الحلاج، المحسوبين على التيار الناصري^(٢٣١).

في ظل الانفراج النسبي الداخلي الذي نتج عن تغير المواقع في قمة السلطة وعشية قبول عبد الناصر لمشروع روجرز، لإتاحة فرصة أمام الحل السياسي وإعطاء فرصة للجيش المصري لتقوية مواقعه الخط الأول، عقد حزب الاتحاد مؤتمره الخامس في آب عام ١٩٧٠، وكانت تواجهه مهمة ترتيب الوضع التنظيمي للحزب في ظل بروز ظاهرة التسبب التنظيمي التي شهدتها فترة الستين الماضيتين، وظهور مجموعة من كوادر الحزب النشطة تطلق على نفسها "الجهاز السياسي" مقبسة هذه التسمية من تجربة عبد الناصر في بء "الاتحاد الاشتراكي العربي" في مصر، حيث وضع لهذا الجهاز دوراً في قيادة الاتحاد في مصر.

رجع الحزب في مؤتمره الخامس ليؤكد من جديد على الروابط التي تشده إلى الاتحاد الاشتراكي في مصر، وعلى ضرورة توحيد الحركة الناصرية في منظمة ثورية واحدة، وأقر الاتحاد كي يزيد تجانسه مع الاتحاد الاشتراكي في مصر أن يكون الحزب

في هياكله القيادية متفقاً من حيث الشكل مع التسلسل الهرمي للاتحاد في مصر، فاستبدل تسمية "الأمانة العامة" بـ "اللجنة التنفيذية العليا" تاركاً لقيادة عبد الناصر اتخاذ الخطوات التوحيدية الباقية بين التنظيمين^(٢٢٢). واستعرض المؤتمر الوضع السياسي العربي على ضوء قبول عبد الناصر بالمبادرة الأمريكية (مبادرة روجرز) فأكد على مبايعته لقيادة عبد الناصر، مديناً الحملات الإعلامية التي شنتها بعض الأنظمة على تكتيك عبد الناصر. أما في الشأن الداخلي فقد دعا "إلى عدم إفساح الطريق أمام العناصر المشنجة للوصول إلى مواقع تقوي من النزعة المعادية للمتحدة"^(٢٢٣)، وكان بهذا ينبه على ازدواجية السلطة في سورية، ويعلن موقفه مسبقاً من الطرف الذي يكون أقرب إلى خط المتحدة وعبد الناصر والمقصود هنا الطرف الذي يمثل الفريق حافظ الأسد. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية، انتخبت لجنة تنفيذية عليا، ونبه على نبذ ظاهرة التكتلات، ويبدو أنه كان يعني جماعة "الجهاز السياسي"، إلا أنه لم يتخذ إجراءات تنظيمية بحقها، وصعدت بعض الرموز المتحلقة حول "الجهاز السياسي" إلى مراتب قيادية في اللجنة المركزية كمخلص الصيادي ورجاء الناصر، وجمال حاج نجيب.

ب- تجربة العلاقة مع "الجهة الوطنية التقدمية" بعد الحركة التصحيحية:

شهدت الساحة العربية والقطرية أحداثاً كبرى بعد انعقاد المؤتمر الخامس، إذ صفي وجود المقاومة الفلسطينية في الأردن بعد أحداث أيلول، وتوفي الرئيس عبد الناصر في ٢٨ أيلول، أما في سوريا ففي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ قامت الحركة التصحيحية بقيادة الأسد وأعلنت في "بيان القيادة القطرية المؤقتة" التزامها بالوحدة الوطنية وبإقامة جبهة وطنية تقدمية تضم جميع القوى السياسية، وتعزيزها للحريات العامة وسيادة القانون، وأكدت على فتحها للحواري وعلى التنسيق مع القاهرة، وانفتاحها على العمل العربي المشترك. وجرى لقاء بين جمال الأتاسي وقيادة الحركة

التصحيحية، فشكل هذا اللقاء بداية جديدة من العلاقات بين الاتحاد والسلطة التي تمخضت عن حركة ١٦ تشرين الثاني. وبعد مشاورات مع الأحزاب السياسية: حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش)، الوندون الاشتراكيون (فايز إسماعيل)، الاشتراكيون العرب (عبد الغني قنوت)، جرى تمثيل هذه الأحزاب في الوزارة التي ترأسها الرئيس الأسد، وتم إشراك أديب النحوي،

وفوزي الكيالي فيها كممثلين عن حزب الاتحاد.

ظهرت تباينات في الآراء في إطار لجنة الحوار الجبهوية حول وزن أطراف الجبهة ودورها في الصيغة الجبهوية، إلا أن ميزان القوى قد فرض نفسه في النهاية، حيث حددت المادة الثامنة من الدستور: أن حزب البعث هو قائد جبهة وطنية (بدون ال التعريف) وقائد للدولة والمجتمع، وهو ما جرت العادة عليه في دول المنظومة الاشتراكية. وظهرت تباينات في الآراء حول تحديد مجالات النشاط المسموح فيها للأحزاب المشتركة مع البعث في الجبهة.. وعندما عُرض ميثاق الجبهة بصيغته النهائية على "اللجنة المركزية" لحزب الاتحاد صوتت "الأغلبية" بفارق صوت واحد لصالح الموافقة على الميثاق، ووقف رجاء ناصر ومخلص صيادي، وجلال حاج نجيب، وهم أبرز شخصيات (الجهاز السياسي) في صف المعارضين. وظهرت تباينات بين البعث والاتحاد الاشتراكي حول إغفال الدستور لدور الجبهة، كما حصلت بعض الاحتكاكات في أجواء الانتخابات النيابية مما خلق توتراً بين حزب الاتحاد والبعث.

ج- المؤتمر السادس عام ١٩٧٣:

انعقد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣ لدراسة الأوضاع الناشئة عن التوتر في العلاقة الجبهوية مع البعث، والمواقف المناسبة من الجبهة، فلاحظ

تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر "إن أطراف الجبهة متفقة على ضرورة التلاقي والتعاون، وعلى الأهداف الكبرى التي تتطلع إليها تلك الأطراف، وكانوا متفقين في تصور استراتيجية المعركة واستراتيجية التحرك الوجدوي وفي تصوراتهم للسياسة العربية والدولية، وحول الطبيعة العامة للنظام الديمقراطي الشعبي وللعمل الوطني.. ولكننا اختلفنا حول دور الجبهة، وصيغة العلاقة بين أطرافها"^(٢٣٤). ويصل تقرير اللجنة المركزية إلى الإشارة "أن سوريا على ما فيها من تقصير نسي في استخدام طاقتها الوطنية، مازالت متقدمة نسبياً في مواقفها، لذا نجد أننا مضطرون إلى تجميد علاقتنا بـ"الجبهة" القائمة، لأننا لم نقبل دوراً تابعاً فيها، لكن بقينا أوفياء لقناعاتنا الاستراتيجية والمبدئية، فلا بد أن نظل حريصين على موقف الحوار الإيجابي مع حزب البعث والقوى الوطنية والتقدمية، فلن نقطع جسور التعاون مع الحكم، ولن نتنقل إلى موقف الخصم بأي حالة، وسنظل نؤيد كل خطوة وطنية وتقدمية تعزز صمود سوريا العربية"^(٢٣٥). وصوتت أكثرية أعضاء المؤتمر على إلغاء علاقة الاتحاد بالجبهة، مع التأكيد على ضرورة استمرار التلاقي والتعاون مع أطراف الجبهة وأحزابها، ولا ينسحب التقرير أن يذكر "إن الأقلية من أعضاء المؤتمر ذهبت منهاجاً آخر، وأخذت بمنطق الاستمرار في العمل الجبهوي، في إطار الجبهة القائمة باعتبارها الصيغة المتاحة والممكنة في الوقت الحاضر"^(٢٣٦).

يعلق المؤتمر على المبادرة "الليبية" لعقد مؤتمر، حضره حزب الاتحاد لبحث وحدة القوى الناصرية مشدداً على "إن الحركة العربية الواحدة لا تكون وفيه لطريق عبد الناصر إذا لم تقدم لتحيط بقوى الثورة العربية.. وأن التنظيم القومي لا يجوز أن يلتصق بنظام من النظم العربية، بل يجب أن يبدأ مستقلاً، وأن المرحلة الراهنة من العمل باتجاه الحركة العربية الواحدة يفرض تعاوناً جبهوياً على الصعيد القطري والقومي، وبمقدار ما نفعل قطرياً على طريق الوحدة الوطنية، بمقدار ما نفعل على

المستوى القومي، في تحديد المفاهيم وأطر العمل التنظيمي، تمهيداً نحو الحركة العربية
الواحدة^(٢٣٧).

نلاحظ أن الاتحاد في برنامجه الفكري الذي صاغه مؤتمره السادس يحل ما يسمى بأزمة
"حركة التحرر القومي العربية" بلغة طبقاوية روجها اليسار الماركسي بعد هزيمة
حزيران، بإرجاع الهزيمة إلى الطبيعة البرجوازية الصغيرة لقيادة تلك الحركة، وإن حل
الأزمة يأتي في استبدال هذه القيادة بقيادة عمالية، في نفس هذا المنطق يذكر التقرير
الفكري للمؤتمر "أصبحت الثورة العربية بنكسات ضخمة بسبب عجز البرجوازية
الصغيرة عن تخطي عيوبها الذاتية.. لذا.. فإن صعود الثورة العربية وتطورها نحو تحقيق
المشاركة الحقيقية للجماهير الكادحة في السلطة والقيادة يفرض أن توهل بشكل
علمي وعملي طلائع طبقية للعمال والفلاحين لتسلم القيادة^(٢٣٨)".

مصائر الحركة الناصرية

حتى أوائل السبعينات ظل لطرفي الحركة الناصرية (حزب الاتحاد - والاتحاد
الاشتراكي) وزغما، رغم فقدهما الكثير من عضويتهما، وتأثيرهما الفعال في الشارع
الشعبي، وظلت قواعدهما تملك المقدرة على التفاهم وعلى العمل الموحد والتحريك
المشترك، إن كان في العمل النقابي والمطلبي (طلاب، عمال) أو في الوقوف صفاً واحداً
وراء استراتيجية عبد الناصر العربية، ويتحركان في قلب جمهور ناصري كبير يوحده
الوقوف وراء قيادة عبد الناصر، لكن هذا قد تغير بعد ١٩٧٣ مع ما شهدته الساحة
السياسية السورية من استقطابات جديدة، خاصة بعد غياب عبد الناصر المرجعية العليا
والموحد للجمهور الناصري، وظهور السادات الذي أدار ظهره للحركة الناصرية
وللعمل القومي العربي، مما أفقد الحركة الناصرية توازنها، ثم أتى التفكك الجديد
للحركة الناصرية بعد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد وما أعقبه من انقسام أفقد
القيادات الناصرية الكثير من مصداقيتها أمام جمهورها الذي لم يستفد بعد من صدمته

بالسادات، ومن انتكاسة التجربة الناصرية في مصر على يديه. كما استقطب حزب البعث الكثير من الناصريين ومن الجمهور الناصري بعد الحركة التصحيحية التي زادهل حرب تشرين قوة وشرعية جديدين، وفي الطرف المقابل بدأ التيار الديسي بالتوسع على حساب الناصرية وفي نفس الأماكن التي كانت تحتلها. في هذه الظروف جرى تفكك وتشردم الحركة الناصرية، إلى أن فقدت وزنها الشعبي، وقوامها التنظيمي الفعال.

أ- الاتحاد الاشتراكي/ الجراح (من الانغلاق على الذات إلى التفكك)

بعد انفصال طرفي الاتحاد (الجراح/ الأتاسي) بقيت الاتصالات فيما بينهما إن كان على المستوى القيادي أو على صعيد القواعد. في عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر حاولت قيادة التنظيمين اللقاء والوحدة مجدداً، إلا أن تراكم المشاكل القديمة، وتباينات المواقف الفكرية والسياسية، حال دون ذلك. بعد الحركة التصحيحية طُلب الجراح أن يكون طرفاً في لجنة ميثاق الجبهة، لكن يبدو أن طلبه رُفض لأن الأطراف الأخرى للجبهة اعتمدت العلاقة مع حزب الاتحاد، وكان الغرض من طلبه هذا كما صرح الجراح هو أن يدفع ثمة السلبية عن سياسة الاتحاد الاشتراكي من جهة، وكان يرى من جهة أخرى "أنه إذا جاء الميثاق جيداً نكون وصلنا إلى ما نريد، وإذا لم يكن مناسباً فإننا سنخرج من الجبهة.. ولكن عندما صدر الميثاق لم نقبله"^(٢٣٩).

أثناء التحضير لإعلان الدستور الدائم الجديد ذهب الجراح إلى ليبيا تلبية لدعوة القيادة الليبية لحضور المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي الليبي، وعندما نشر مجلس الشعب في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٣ نص الدستور الدائم أصدر الاتحاد/ الجراح بياناً ضد الدستور الجديد وشاركت بعض قواعده في اضطرابات الدستور، جرى بعدها التضييق على التنظيم، خاصة بعد أن كُشفت خلية من الضباط على صلة بالتنظيم أُلهمت بالآمر.

بقي الجراح في ليبيا من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢، غادر بعدها ليبيا بعد تقارب الأخيرة مع سورية، وبعد ابتعاد القيادة الليبية عن الالتزام بالعمل الناصري^(٢٤٠). أما من الناحية الفعلية فقد انحسر تنظيم الاتحاد الاشتراكي/ الجراح في سوريا وتفككت ذاتياً إلى أن تلاشى كبنية تنظيمية، لذا فعندما انضم الجراح إلى التحالف الإخواني/ البعثي العراقي في الثمانينات باسم الاتحاد الاشتراكي كان يمثل شيئاً غير موجود في الساحة السياسية السورية منذ أواخر السبعينات.

ب- حزب الاتحاد الاشتراكي (في الجبهة الوطنية التقدمية) "الالتزام بخط الحركة التصحيحية":

بعد المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي خرجت مجموعة من قياديي الحزب عن قرارات المؤتمر، التي اعتبرتها خاطئة، وأعلنت التزامها بالجبهة الوطنية التقدمية وكانت حجتها أنه طالما أن المؤتمر أقر بوجود اتفاق بين حزب البعث والجبهة حول القضايا السياسية الكبرى فإن وجود تباينات حول ترتيب مواقع القوى في إطار الجبهة والحكم ومحالات النشاط لا تستدعي الخروج من الجبهة، فكان أن أعلن فوزي كيالي وأنور حمادة وإسماعيل القاضي وقسم من قيادات حزب الاتحاد عن استمرار التزامهم بالجبهة، تحت اسم الاتحاد الاشتراكي، فاستمر تمثيلهم بالجبهة وفي قوام الوزارة. وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٣ جرى إقصاء فوزي الكيالي عن قيادة الحزب، وحلّ محله صفوان القدسي أميناً عاماً للحزب، وعبر صفوان القدسي عن هذا التحول قائلاً "حيث حاول (الحزب) أن يكشف كم هي العلاقة وثيقة الصلة بين التجربة الناصرية وبين الحركة التصحيحية، ويسعى إلى التعرف على القواسم المشتركة"^(٢٤١). وتوصل الحزب بقيادة القدسي إلى "أن يكشف القواسم المشتركة بين تجربة جمال عبد الناصر ومدرسة الرئيس حافظ الأسد، وكان هذا موضوع المؤتمر التاسع لحزبنا عام ١٩٩٤.. الذي صاغ شعارات أبرزها: الشعار القائل بأن حافظ الأسد وجمال عبد

الناصر جناحان متكاملان في المدرسة القومية العربية، والشعار القائل بأن تجربة حلفظ الأسد هي استكمال لتجربة جمال عبد الناصر وإنضاج لها^(٢٤٢).

يشير الحزب في مقدمة نظامه الداخلي المقر عام ١٩٩٢ أن "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، حزب قومي اشتراكي ديمقراطي يؤمن بالمنطلقات الناصرية، ويعتمد ميثاق العمل الوطني وثوابت التجربة الناصرية، والأفكار التي صاغها القائد المعلم الخالد جمال عبد الناصر، وبالمدرسة الفكرية السياسية للمناضل الأول حافظ الأسد دليلاً في عمله السياسي والعقائدي"^(٢٤٣). لكن الحزب لم يستطع خلق تنظيم فاعل أو مميز أو حالة جماهيرية حوله، فاستمد قوته من إخلاصه للرئيس الأسد وللجبهة الوطنية التقدمية، وحافظ على استمراره عبر ولائه للحكم، وتفاعله مع أجهزة السلطة المختلفة: الوزارة، الجبهة الوطنية التقدمية، الإدارة المحلية، والتوظيفات المختلفة في مجالاتها، وتعرض إلى انشقاقات وتشردمات متتالية في صفوفه.

ج- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي

(من الديمقراطية الشعبية إلى الديمقراطية للجميع):

بعد الانقسام الذي تلا المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي وطرد قيادة "الجهاز السياسي" الستة من اللجنة المركزية، وفي مناخ انقضاؤ الجمهور الناصري على قياداته في ظل غياب المرجعية العليا للناصرية "جمال عبد الناصر" انحسرت عضوية الحزب وفقد من حوله جمهوره العريض. ورغم خروجه من الجبهة إلا أن الحزب لم يضع نفسه في صف المعارضة، بل وضع نفسه على حافة الجبهة الوطنية التقدمية والحكم، ولم يصل إلى مواقع الخصومة أو القطيعة السياسية، وتكرس هذا النهج في طرحه لسياسة مطلبية في "منطلقات أولية لمنهاج مرحلي" التي أقرتها اللجنة المركزية بعد المؤتمر السادس حيث يشير "نحن نريد التصحيح بالتغيير الديمقراطي، ولا نريد التصادم.. ولا بد من التفاعل مع الجماهير وقواها الطليعية، ومع قواعد القوى التقدمية

بما فيها قواعد حزب البعث، وإن نضالنا المطلي مطلب التصحيح، مطلب الديمقراطية^(٢٤٤)، وركز مطالبه على محاور أربعة:

١- في موضوع الديمقراطية الشعبية: تقدم مطلب الديمقراطية.

٢- في السياسة الاقتصادية: نقد الفوضى، والتضخم النقدي، والثراء غير المشروع، والتأخر الزراعي.. الاعتماد على التحويل الاشتراكي.

٣- نقد توسع الأجهزة.

٤- قضايا الوحدة الوطنية: الصيغة الصحيحة للعمل الوطني..^(٢٤٥).

جسدت هذه المطالب جوهر سياسة الحزب حتى عام ١٩٧٩-١٩٨٠، بعدها انتقل الحزب من تبني مفاهيم "الديمقراطية الشعبية" إلى مفهوم الديمقراطية بسدون نسبة أو صفة تفيد حدودها وممرها كإطار للعمل السياسي الدستوري، تشارك فيها جميع التيارات. وكان قد فتح حواراً مع الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) ذي التوجه القومي، ومع منظمات أخرى، وتوصلوا إلى صيغة من العمل الجبهوي تحت اسم "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي أعلن عنه في عام ١٩٨٠ في ظرف سياسي بالغ التوتر خلقتها الاضطرابات التي أحدثتها الإخوان، وما صاحبها من استنفار أمني، فدعد "التجمع" إلى استيعاب الأزمة واستعادة الوحدة الوطنية عبر ترسيخ الديمقراطية وسلطة الدستور، وفصل السلطات، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وقوانين الطوارئ. إلا أن الاستقطاب الصلب للقوى وثقل الوضع الأمني لم يترك للحزب الاتحاد ومعه حلفاؤه إلا دوراً هامشياً في الأحداث زادهم انكماشاً وضعفاً مع الأيام ما أصاب الحياة السياسية برمتها من ضعف.

شارك الاتحاد في المؤتمرات القومية التي رعاها مركز دراسات الوحدة العربية، وشارك في (لجنة تسويق) القوى الناصرية التي ولدت على هامش تلك المؤتمرات، انطلاقاً من مبدأ لا يعتبر الحوار الناصري هذا بديلاً عن الحوار مع الأطراف الوطنية والتقدمية

العربية، بل على أنه يصب في إطار العمل القومي الموحد لهذه القوى، كما شارك في أعمال المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي العربي-الإسلامي.

وضمت لجنة التنسيق تلك، الحزب العربي الديمقراطي (مصر)، التنظيم الشعبي الناصري (اليمن)، حزب الاتحاد الاشتراكي / الأتاسي (سوريا)، الاتحاد الاشتراكي العربي، والتنظيم الشعبي الناصري (لبنان)، والتنظيم الشعبي الناصري (موريتانيا).. وبقي الدكتور الأتاسي الأمين العام للحزب يحظى باحترام الوسط الناصري العربي.

الهوامش:

(١) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٨١، ص٩٤.

(٢) باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سمير عنده وعمود فلاح، دار طلاس، دمشق، بدون تاريخ، ص٤١٠.

(٣) المصدر السابق، ص٤٠٣.

(٤) عبد الهادي البكار، المأزق - مصر والعرب الآخرون، دار طلاس، ط١، دمشق ١٩٨٧، ص١٠٨.

(٥) باتريك سيل، مصدر سابق، ص٤٠٦.

(٦) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، تعريب يوسف جباعي، ح١، بدون دار نشر، ١٩٧٩، ص٢١٢.

(٧) ميشيل عفلق، معركة المصير الواحد، دار الآداب، بيروت ١٩٥٩، ص١١١.

(٨) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة - التطور - المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص٦٨، راجع: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعرييب نادر الحصري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥، ص٥٨، راجع: حسين معلوم، البيرالية في الفكر الغربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، الرباط ١٩٩٢، ص٩٠ / ٩١.

(٩) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص٥٨.

(١٠) خالد بكداش، نحو آفاق جديدة، بدون تاريخ، ص١٨، راجع: الحكم ضرورية، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مكتبة منحة، بيروت ١٩٦١، ص١٥٢، راجع: إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص٣٠، راجع: باتريك سيل، مصدر سابق، ص٤١٥.

(١١) عبد الهادي البكار، المأزق.. مصدر سابق، ص١٢١.

(١٢) مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الإسلامي، ترجمة كميل داغسر، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٢، ص٢٢٦، راجع أيضاً: رودنسون، الماركسية والقومية العربية - في: الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية، رودنسون. مرقص. إميل توما، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧١، ص١٢٠.

(١٣) راجع ذكر هاتين الواقعتين في "الصراع على سوريا" باتريك سيل، ص٤١٦-٤١٧.

(١٤) المصدر السابق، ص٤١٧.

(١٥) المصدر السابق، ص٤١٧، راجع: العازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بسندر الدين الرفاعي، سينا للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٠، ص١٣٥.

(١٦) ميشيل عفلق، محاضرات مباحثات الوحدة، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام أغسطس ١٩٦٣.

(١٧) ناجي علوش، الثورة والجماهير، الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٦٣، ص١١٦.

(١٨) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص١١٦.

(١٩) المصدر السابق، ص٤٤.

(٢٠) حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢، ص١٧٦.

(٢١) محمد جمال باروت، الإخوان السوريون، (مخطوطة)، ص٢٢.

- (٢٢) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٢٨، راجع: بوعلي ياسين، حزب البعث في مسيرته الإيديولوجية، (مخطوطة) ١٩٩٧، ص٤٤.
- (٢٣) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٨٠، ص٢٦٦.
- (٢٤) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٨.
- (٢٥) سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص٧٨.
- (٢٦) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٣١٧-٣٣٥.
- (٢٧) العياذر بعري، ضباط الجيش في السياسة والتمتع العربي، مصدر سابق، ص١٣٨.
- (٢٨) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٣٣٦.
- (٢٩) المصدر السابق، ص٣٤١.
- (٣٠) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص٦٠.
- (٣١) عبد الإله بلقزيز، الحركة القومية العربية وتحديات التحولات العالمية، مجلة أنعاد، العدد الثالث، بسبوت أيار/ مايو ١٩٩٥، ص١١٦.
- (٣٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٠٣، راجع أيضاً: ناسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص١٠١/١٠٢.
- (٣٣) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص٧٨.
- (٣٤) محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، دار المسيرة، ط٣، بيروت ١٩٧٩، ص٤٩٤.
- (٣٥) بوعلي ياسين، البعث، مصدر سابق، ص٤٨، راجع أيضاً: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩١.
- (٣٦) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٧، راجع: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص٢٩١.
- (٣٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج١، مصدر سابق، ص٢٣٠.
- (٣٨) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص١٣٨، راجع أيضاً: د. عادل زعوب، الميثاق العربي، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٧٩، ص٥٧.

- (٢٩) مصطفى دندشلي، ص ٢٣٢.
- (٤٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث...، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
- (٤١) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص ١٣٢ / ١٣٣، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث...، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
- (٤٢) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص ١٣٣، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، البعث...، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
- (٤٣) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
- (٤٤) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٤٥) مصطفى دندشلي، البعث...، مصدر سابق، ص ٢١٩.
- (٤٦) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق، ص ١٤١.
- (٤٧) الدكتور بيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ص ٥٩، راجع: سامي الجندبي، البعث، ص ٨٥.
- (٤٨) سامي الجندبي، البعث، ص ٨٦.
- (٤٩) الدكتور سمير الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسية، ج ٤، التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز، ط ١، ١٩٨٦، ص ٨٨، يقول الرزاز "إنهم ليسوا مع الانفصال، وليسوا مع الوحدة مع عبد الناصر... وكانوا بثورتهم ضد عبد الناصر، وبثورتهم ضد قادة الحزب، كانوا أقرب إلى (القطريين)".
- (٥٠) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ٦٣-٦٤.
- (٥١) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، مصدر سابق، ص ١٧٣، راجع أيضاً: يوسف حطّار الحلسو، أوراق من تاريخنا الجزء الثاني، الفارابي، بيروت، ط ١، ص ١٦.
- (٥٢) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، الفارابي، بيروت، ط ١، ص ٤٠٠.
- (٥٣) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، مصدر سابق، ص ٢٩٥.
- (٥٤) مصطفى دندشلي، البعث...، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

(٥٥) عبد الهادي البكار، المأزق، مصدر سابق، ص ١٤٦. يذكر الكاتب: "لقد اعترف الملك سعود، فيما بعد، بأنه دفع ١٤ مليون جنيه استرليني للسوريين بواسطة تقيب الصحفيين اللبنانيين زهير عسيران، السدي لم يسلم السوريون الذين قاموا بالانقلاب سوى ثمانية ملايين فقط لا غير!!... وناصرتهم الأردن السي اعتمدت على رجلها في الجيش السوري حيدر الكزبري.."، ويذكر عبد الهادي بكار أن عيد الكرم زهير الذين أسر له "إن قيادة مجلس الثورة اكتشفت أن بعض أعضائه قبضوا أموالاً ورشوة، من الملك سعود، ومن الأردن وغيرهما.. وأن حركة ٢٨ أيلول كانت بإذن من الولايات المتحدة الأمريكية"، نفس المصدر، ص ١٤٧.

(٥٦) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٥٧) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ٥٦، ويذكر الدكتور برهان زريق، في مقابلة معه في صيف ١٩٩٧، أن عبد الله حسومة محافظ اللاذقية، آند، خرج متظاهراً، وهو يتشبع بعلم الجمهورية العربية المتحدة.

(٥٨) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج ١، مصدر سابق، ص ٢٩١.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٦٠) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٦١) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(٦٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(٦٣) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٦٤) المصدر السابق، ص ١٦٨ / ١٦٩.

(٦٥) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٦٦) المصدر السابق، ص ٧٥.

(٦٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج ١، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٦٨) ناجي علوش، الثورة والجمهورية، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

(٦٩) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ج ١، مصدر سابق، ص ٣١٧.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٧١) الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

(٧٢) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٧٣) الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على سوريا، مصدر سابق، هامش ص ٤٦ / ٤٥.

(٧٤) محمد جمال باروت، الإخوان المسلمون في سوريا، (مخطوطة).

(٧٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث... ج ١، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(٧٦) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية والسياسية، التجربة المرة، مصدر سابق، ص ٨٨، ويذكر الرزاز "إلا أنهم ظلوا دائماً مستقلين، عن كل الأجنحة، وعن قيادة الحزب القومية، كان حزباً قائماً بذاته".

(٧٧) مصطفى دندشلي، حزب البعث... ج ١، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٧٩) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٣.

(٨٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث... ج ١، مصدر سابق، ص ٣٠١، راجع: سامي الجدي، البعث، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٨١) عبد الهادي البكار، مصدر سابق، ص ١٥٠، راجع: سامي الجدي، البعث، مصدر سابق، ص ٩٥، راجع: منيف الرزاز، مصدر سابق، ص ٩٠-٩٢.

(٨٢) منيف الرزاز، المؤلفات الفكرية، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٨٣) التقرير العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي - عام ١٩٨٥، ص ٩.

(٨٤) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص ١٦٨-١٦٩.

(٨٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث... ج ١، مصدر سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٨٦) سامي الجدي، البعث، ص ١٦٢، حيث يذكر "في اليوم الخامس من آذار أبلغ الوجدويون البعثيين، والعقيد الحريري أنهم يفضلون إرجاء الحركة".

(٨٧) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ١٨١.

(٨٨) منيف الرزاز، للولفات الفكرية.. التجربة المرة، مصدر سابق، ص ٩٧، حيث يقول "انطلقوا (= اللحمة العسكرية البعثية) منذ أيام الوحدة، من منطق الحقد على عبد الناصر.. وحدد هذا الحقد موقعهم من كل خطوات التقارب بعد ثورة ٨ آذار مع عبد الناصر.. وقد ظهر هذا الموقف في حركة ٢٨ آذار، ثم ظهر في ٨ آذار بالذات، حين أديع بيان أول من إذاعة دمشق يذكر العراق، ولا يأتي على ذكر مصر، ثم صُحح في بيان ثانٍ بذكر العراق الشقيق، ومصر الصديقة.. ولم يرسلوا أي مندوب بعثي عسكري للاشتراك في مفاوضات الوحدة، واكتفوا بإرسال غير البعثيين، من أمثال لؤي الأتاسي، وزبيد الخريسي، وفهد الشاعر".

(٨٩) د. عادل زعوب، الميثاق العربي، دار المسرة، ط ١، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٠، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص ٣٣٢.

(٩٠) سامي الجندي، البعث، ص ١١٦.

(٩١) مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص ٣٣٢.

(٩٢) المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٩٣) د. عادل زعوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ٢٢/٢٣. وأثناء مباحثات الوحدة، قال عبد الناصر للبيطار، يذكره بهذا الموقف "أنتم ما كنتم عاوزين وحدة بعد ٨ مارس... رد على علي صالح السعدي.. ردت بالموافقة، معنى هذا ما كنتم عاوزين وحدة"، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩٤) محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، حديث نهاد القاسم، ص ٢٩٩.

(٩٥) المصدر السابق، ص ٢١.

(٩٦) المصدر السابق، ص ٢١-٢٤.

(٩٧) محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، الاجتماع الأول.

(٩٨) سامي الجندي، البعث، ص ١٢١.

(٩٩) محاضر جلسات الوحدة، الاجتماع التاسع، المرحلة الثالثة، المصدر السابق.

(١٠٠) المصدر السابق، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص ١٢٠-١٢١.

(١٠١) المصدر السابق، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص ١٢٥.

- (١٠٢) د.عادل زعوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ٦٥.
- (١٠٣) المصدر السابق، ص ٨٥.
- (١٠٤) المصدر السابق، ص ٧٧.
- (١٠٥) المصدر السابق، ص ٧٨ / ٧٩.
- (١٠٦) محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، جمال عبد الناصر.
- (١٠٧) طالب شبيب، محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع.
- (١٠٨) عبد الناصر، نفس المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع.
- (١٠٩) عبد الناصر، المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع الأخير.
- (١١٠) هاني المندي - غاد القاسم، المصدر السابق، المرحلة الثالثة، الاجتماع العاشر والأخير.
- (١١١) سهر التل، حركة القوميين العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص ١١٩.
- (١١٢) د.عادل زعوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ١٠٢.
- (١١٣) جمال عبد الناصر، محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع التاسع.
- (١١٤) سامي الجندى، البحث، مصدر سابق، ص ١٢١.
- (١١٥) مصطفى دندشلي، حزب البحث، مصدر سابق، ص ٣٣٩.
- (١١٦) سامي الجندى، البحث، المصدر السابق، ص ١٢١.
- (١١٧) د.عادل زعوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ١٠٣.
- (١١٨) مصطفى دندشلي، حزب البحث، مصدر سابق، ص ٣٤٦، راجع أيضاً: د.محمد الزعبي، موقف حشرب
البحث العربي الاشتراكي في القطر السوري من مسألة الصراع الطبقي، مطبوعة ١٩٧٣، ص ١١٣، حيث
يقول: "منذ أن جاء العسكريون البعثيون إلى السلطة إثر حركة ٨ آذار ١٩٦٣ لم يجرؤوا مرة واحدة
الالتزام بتوجهات وقرارات القيادة القومية بحجة أنها يمينية، وحقيقة الأمر أن الحزب يمينه ويساره لم يكن
في نظرهم أكثر من واجهة شكلية، لإعطاء صراعاتهم الذاتية تبريراً عقائدياً".

(١١٩) سيف الرزاز، المؤلفات الفكرية.. التجربة المرة، مصدر سابق، ص ١١٠-١١١، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، حزب البعث، مصدر سابق، ص ٣٣٨-٣٣٩، حيث يقول: "لقد ساهمت القاهرة بدون أن تدري، في إخفاق الجناح الأكثر وحدوية في البعث، عندما شنت هجوماً - خاصة على لسان هيكل على صلاح البيطار، وغفلت، وقوّت الجناح ذا النزعة الانفصالية".

(١٢٠) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(١٢١) المصدر السابق، ص ١٠٩، راجع: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سلفي، ص ١٩٩، راجع: الدكتور نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مصدر سابق، ص ٦١، راجع: مصطفى دندشلي، حزب البعث.. مصدر سابق، ص ٣٣٥.

(١٢٢) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١٠٨.

(١٢٣) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ١٩٩.

(١٢٤) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١٠٩.

(١٢٥) المصدر السابق، ص ١٠٩-١١١.

(١٢٦) سامي الجندلي، البعث، ص ١٢٥.

(١٢٧) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١١٤.

(١٢٨) المصدر السابق، ص ١١٧.

(١٢٩) المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

(١٣٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث..، مصدر سابق، ص ٣٤٠.

(١٣١) د. نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مصدر سابق، ص ٦٢-٦٣، راجع: سعدون حمادي (بعثي من العراق)، دراسات عربية، عدد ٧، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٢، راجع أيضاً: مصطفى دندشلي، حزب البعث..، ص ٣٤٢.

(١٣٢) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١٢٢.

(١٣٣) اليعازر بعوري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(١٣٤) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١٢٢.

- (١٣٥) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ٢١٠.
- (١٣٦) أقوال راشد قطيبي في المحكمة، خفايا قننة ١٨ تمور، الحياة، دمشق/ بدون تاريخ، ص ١٠٧.
- (١٣٧) المستشار، محمد أحمد رجب، ثورة رائدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثالث عشر، ١٩٦٤، ص ١٨٥.
- (١٣٨) د. عادل زعيوب، الميثاق العربي، ص ١٢٥.
- (١٣٩) د. نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، ص ٤٥-٤٦، راجع أيضاً: منيع الرزاز، المؤلفات الفكرية.. التجربة المرة، ص ١١٠.
- (١٤٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث.. مصدر سابق، ص ٣٤٩.
- (١٤١) سامي الجندي، البعث، مصدر سابق، ص ١٥٢.
- (١٤٢) ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط ١، ١٩٧٩، ص ١٠٥.
- (١٤٣) محم برازي، ملفات المعارضة السورية، مديوني، ط ١، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٨٦.
- (١٤٤) بعض المنطلقات النظرية، دمشق ١٩٦٤، ص ٦١ و ٧٨.
- (١٤٥) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.
- (١٤٦) محمد عبد الحكيم دياب، الباصرة: الفكر - الممارسة، دار المسيرة، ط ٣، ١٩٧٧، ص ٧٦، راجع: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ترجمة نادر الحفزي، مصدر سابق، ص ١٠٩.
- (١٤٧) يذكر الأستاذ عبد المجيد منجونة في مقابلة معه عام ١٩٩٧: أن الشخصيات التي ذهبت إلى القاهرة: غداد القاسم، راتب الحسامي، علي بوظو. وقابلوا هناك: حاسم علوان، وجادو عز الدين، طعمة العسودة الله، أكرم ديري...
- (١٤٨) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأناسي)، عام ١٩٨٥، ص ١٥.
- (١٤٩) المصدر السابق، ص ١٦.
- (١٥٠) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ١١٠.
- (١٥١) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأناسي)، مصدر سابق، ص ١٠.

- (١٥٢) البيان التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، ص ١.
- (١٥٣) المصدر السابق، ص ٣.
- (١٥٤) المصدر السابق، ص ١.
- (١٥٥) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.
- (١٥٦) التقرير السياسي للمؤتمر السابع للاتحاد (الأتاسي)، مصدر سابق، ص ١٣.
- (١٥٧) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.
- (١٥٨) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي.. مصدر سابق، ص ١١-١٢.
- (١٥٩) مقابلة مع عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.
- (١٦٠) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع حسن عبد العظيم.
- (١٦١) مجدي رياض، حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي، مركز الحضارة العربية، مصر ١٩٩٢، ص ١٠٠، حيث يذكر الأتاسي "قد تم اختياري للتحدث باسمهم والتعبير عن أفكارهم".
- (١٦٢) راجع: بشأن حديث عبد الناصر: التقرير السياسي العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي) عام ١٩٨٥، ص ١٢/١٣.
- (١٦٣) المنهاج المحلي للاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري، أيار ١٩٦٥، ص ٥-٦.
- (١٦٤) المصدر السابق، ص ٣٧.
- (١٦٥) المصدر السابق، ص ٣٦.
- (١٦٦) المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.
- (١٦٧) المصدر السابق، ص ١٣.
- (١٦٨) المصدر السابق، ص ٤٥.
- (١٦٩) المصدر السابق، ص ٤٩.
- (١٧٠) مأم برزني، ملفات المعارضة السورية، مصدر سابق، ص ٢٢٥.
- (١٧١) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.

- (١٧٢) نفس المقابلة السابقة.
- (١٧٣) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص ٢٥٦.
- (١٧٤) تقرير القيادة المؤقتة للمؤتمر الرابع (الأساسي)، ص ١١.
- (١٧٥) المصدر السابق، ص ١١-١٢.
- (١٧٦) المصدر السابق، ص ١٦-١٧.
- (١٧٧) بيان عن المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، ص ١.
- (١٧٨) المصدر السابق، ص ٥.
- (١٧٩) المصدر السابق، ص ٤.
- (١٨٠) ياسين الحافظ، المزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سابق، ص ١٠٥.
- (١٨١) الهازر بعري، ضباط الجيش في السياسة واجتمع العربي، مصدر سابق، ص ١٢٣.
- (١٨٢) ياسين الحافظ، المزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سابق، ص ١١٥، راجع: اليعار بعري، ضباط الجيش في السياسة.. مصدر سابق، ص ١٢٣، حيث يقول الكاتب "لكن ناصر مدفوعاً بتحريض من سورية، وتلبية سوء من الاتحاد السوفييتي، وتعليب العواطف على المنطق.. أغلق مصابيح نيران، وطلب الأمم المتحدة بسحب قواتها على الحدود المصرية-الإسرائيلية، وحشد قوات كبيرة من المدرعات والمشاة، في مواقع متقدمة من شبه جزيرة سيناء".
- (١٨٣) د.خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩١، ص ١٤٩.
- (١٨٤) جمال عبد الناصر، مفهوم العمل السياسي، دار المسيرة، ط٤، ١٩٧٧، ص ٧٩.
- (١٨٥) الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢، الدار القومية للطباعة، بدون تاريخ، ص ٩٨.
- (١٨٦) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر نهاية عام ١٩٩٧.
- (١٨٧) تمام الرازي، ملفات المعارضة السورية.. مصدر سابق، ص ٢٢٧.
- (١٨٨) التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد (الأساسي) ١٩٦٨، ص ١٩.

- (١٨٩) حديث محمد الجراح، في ملفات المعارضة السورية، تأليف: تمام برازي، مصدر سابق، ص ٢٢٨.
- (١٩٠) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (١٩١) أحاديث منفصلة مع الدكتور برهان زريق، غلص الصيادي، د. خالد الناصر في عام ١٩٩٧.
- (١٩٢) الميثاق، قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ٢١ مايو ١٩٦٢، السدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ١٢٣.
- (١٩٣) خطاب عبد الناصر في جامعة القاهرة، عام ١٩٦٨، جمال عبد الناصر لقاءات مع الشعب المعامل، دار المسورة، بيروت ١٩٧٧، ص ٩٩.
- (١٩٤) مقابلة مع الدكتور برهان زريق نهاية عام ١٩٩٧.
- (١٩٥) المصدر السابق.
- (١٩٦) تقرير القيادة المؤقتة إلى المؤتمر الرابع (جمال الأناسي) عام ١٩٦٨، ص ٢٣.
- (١٩٧) المصدر السابق، ص ٢٢.
- (١٩٨) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨، ص ١.
- (١٩٩) المصدر السابق، ص ٢.
- (٢٠٠) التقرير السياسي لـ (القيادة المؤقتة) للمؤتمر الرابع، ص ٣٣.
- (٢٠١) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد، مصدر سابق.
- (٢٠٢) التقرير السياسي للمؤتمر الرابع ١٩٦٨، ص ٤٠.
- (٢٠٣) المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٢٠٤) راجع: النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي نُقِى بعد المؤتمر الرابع.
- (٢٠٥) راجع: النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، المقر في المؤتمر السادس.
- (٢٠٦) مقابلة في صيف ١٩٩٩ مع الأستاذ حسن عبد العظيم.
- (٢٠٧) التقرير العام للمؤتمر السابع، مصدر سابق، ص ١٨.
- (٢٠٨) المصدر السابق، ص ١٧.

-
- (٢٠٩) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص ٤٣.
- (٢١٠) المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٢١١) المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٢١٢) المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٢١٣) المصدر السابق، ص ١٢.
- (٢١٤) مقابلة مع الأستاذ مخلص الصيادي، نهاية عام ١٩٩٧، وكذلك مع الأستاذ عبد المجيد منجونة، في الشهر العاشر ١٩٩٧.
- (٢١٥) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص ٣٣.
- (٢١٦) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع، ص ٧.
- (٢١٧) تقرير المؤتمر الرابع، مصدر سابق، ص ١٨.
- (٢١٨) المصدر السابق، ص ٣٧.
- (٢١٩) المصدر السابق، ص ١٢.
- (٢٢٠) المصدر السابق، ص ٤١.
- (٢٢١) المصدر السابق، ص ٣٧.
- (٢٢٢) التقرير السياسي للمؤتمر السابع، مصدر سابق، ص ٢٠.
- (٢٢٣) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة نهاية عام ١٩٩٧.
- (٢٢٤) راجع: "الميثاق الوطني لجهة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا" ١٩٦٨.
- (٢٢٥) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منجونة، في نهاية عام ١٩٩٧.
- (٢٢٦) مصدر فضل عدم ذكر اسمه.
- (٢٢٧) راجع: الميثاق الوطني للجهة، راجع أيضاً: تقرير المؤتمر السابع ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ٢٠.
- (٢٢٨) تقرير المؤتمر السابع ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

(٢٢٩) جمال الأناسي، إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر، وعلى فكره الاستراتيجي التاريخي، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨١، ص٢٦، راجع أيضاً: مجدي رياض، حوار شامل مع الدكتور جمال الأناسي، مصدر سابق، ص١٢٦، يذكر الأناسي أن الزيارة تمت عن طريق القيادة السورية التي كانت في زيارة إلى القاهرة "لقد أبلغوني أنني مدعو للقاء الرئيس... فقد سألم بعد تكرار الشكوى (مسن سياسة الاتحاد الاشتراكي): هل لديكم مانع في لقايتي معه؟ فوافقوا، ورجعوا بذلك -عسى أن يكون ضغطاً منه علينا لتغيير مواقفنا معهم".

(٢٣٠) مصطفى دندشلي، حزب البعث.. مصدر سابق، ص٣٨٧.

(٢٣١) مصدر فضل عدم ذكر اسمه.

(٢٣٢) بيان صادر عن المؤتمر الخامس، المتخذ في ٢١ / ٨ / ١٩٧٠.

(٢٣٣) المصدر السابق.

(٢٣٤) تقرير اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي عن أعمال المؤتمر السادس في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣، ص٤٣.

(٢٣٥) المصدر السابق، ص١٩.

(٢٣٦) المصدر السابق، ص٤٩-٥٠.

(٢٣٧) المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

(٢٣٨) التقرير الفكري للمؤتمر السادس ١٩٧٣، ص٣.

(٢٣٩) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(٢٤٠) المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٢٤١) صفوان قدسي، الذكرى الثلاثون لتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي، جريدة الكفاح العربي، دمشق، عدد

١٥٦، تموز ١٩٩٤، ص٢.

(٢٤٢) صفوان قدسي، حول التجربة الفكرية والسياسية للحزب، جريدة الكفاح العربي، عدد ١٥٦، تموز

١٩٩٤.

(٢٤٣) حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، النظام الداخلي، ص٣.

(٢٤٤) منطلقات أولية لتناهج مرحلي - المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٧٣.

(٢٤٥) المصدر السابق.

الفصل الثاني

حركة أنصار الطليعة العربية

شمس الدين الكيلاني

أبرزت الجهود لتأسيس حركة عربية واحدة حالات تجاوزت خطط أجهزة الدولة المصرية، وأساليب الأحزاب الناصرية الفعلية. ويعتبر الدكتور عصمت سيف الدولة من أبرز ممثلي هذه الحالات. وتصدر أهمية نموذجها من اجتذاب أطروحاته وتفسيراته لمشاريع قيام الوحدة وانقيادها، وسبل استعادتها على أسس جديدة لفئات حيوية من المثقفين الناصريين الشباب، الذين تعلقوا بها وأبدوا رهاناً مستقبلياً عليها. وقد تميز تفسير سيف الدولة لتعثر تجربة الوحدة السورية-المصرية بنوع من التبسيط، إذ أرجعه إلى غياب الأداة الفاعلة واللازمة لقيامها، والتي تتمثل بالتنظيم القومي الموحد أو الحركة العربية الواحدة التي سماها بـ"الطليعة العربية"، ورأى أن قيامها سيؤدي إلى تنويع الخلافات ما بين القوى الحدودية الناصرية، وسيرتقي باندماجها إلى الإطار القومي الشامل، متخطياً الحدود الإقليمية القائمة. ووفق هذه الرؤية فإن قيام مثل هذا التنظيم سيجعل الطريق سالكاً ومعبداً نحو الوحدة^(١). إذ ربط سيف الدولة ما بين وقوع الانفصال السوري واستمراره بغياب تأطير الجماهير في تنظيم قومي ثوري بقدر ما أعاد فشل مباحثات الوحدة الثلاثية في نيسان ١٩٦٣ ما بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق إلى انعدام هذا التنظيم الذي يمكن أن يحقق

الوحدة دون عشرات من خلال وحدة القيادة أو الأداة. إذ فوّت -وفق سيف الدولة- وجود تعددية حزبية وتنظيمية متأثرة بواقعها الإقليمي، الفرصة أمام وصول أطرافها إلى اتفاق حول الوحدة ما بينها، وبالتالي وحدة دولها، وأضاع على العرب فرصة الوحدة. واعتقد سيف الدولة أن عبد الناصر كان قد وصل إلى هذه الاستنتاجات حين دعا الجماهير العربية في حريف ١٩٦٣ إلى النهوض وبناء "الحركة العربية الواحدة"، حيث ظلت هذه الدعوة منذ ذلك الحين قائمة لكن دون أن تتقدم عملياً^(٢). وقد أعاد سيف الدولة تعثر ذلك إلى التعارض ما بين عبد الناصر كرئيس دولة يلتزم بالأطر القانونية للدولة الإقليمية وبين عبد الناصر "القائد الثوري". وانطلق من هذه المقدمة "ليدعو الشباب العربي إلى المبادرة لبناء الحركة العربية الواحدة، عبر تكوين (الطليعة العربية)"^(٣). وأما كيف تتكون هذه الطليعة فـ "الإجابة بسيطة، وتكون بقيادة تنظيم قومي ذي قيادة عربية واحدة، يضم كل القوى العربية التقدمية، ويقود حركتها على المستوى التكتيكي طبقاً لاستراتيجية نضال، تصل بين واقع الأمة العربية، وغاياتها البعيدة"^(٤). ويختلف ذلك عن التصور الذي يعتقد أن الوحدة الوطنية على الصعيد القطري تمهيد للوحدة، لأن هذه الوحدة الوطنية القطرية حسب سيف الدولة لن تزيد عن كونها حبيسة الإطار الإقليمي، ولا يمكن أن تتعداه إلى المستوى القومي، وأن أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك القوى هو أن تصبح دولة قطرية، وبالتالي قياداً جديداً للعمل القومي. فالأحزاب والتنظيمات الإقليمية ليست أكثر من قاعدة الدولة الإقليمية، وتصبح هي الدولة حين تستولي على السلطة، في حين أن القوى العربية "التقدمية" تحدد بـ "أولئك الذين يمثلون الأمة العربية ككل بصرف النظر عن الإقليمية، وطبقاً لهذا تكون وحدة القوى العربية التقدمية في تنظيم قومي هي التعبير الفعلي عن هويتها العربية، وتفقد هويتها هذه بمجرد قبولها أن تجسد التحزبة في تنظيم إقليمي"^(٥).

ليس مفهوم "الطلیعة العربية" كإطار تنظيمي لـ "الحركة العربية الواحدة" من إبداع عصمت سيف الدولة، إذ حاولت القاهرة أن تجسد هذه الفكرة منذ أن طرح عبد الناصر في عام ١٩٦٣ فكرة "الحركة العربية الواحدة"، في إطار تنظيمي قومي سمي فيما بعد بـ "الطلیعة العربية". وأشرف عليه فتحي الديب أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، الذي عرف بدوره المهم في الاتصال مع الثورة الجزائرية والانقلابات الثورية اليمنية والليبية^(١). واستطاع فتحي الديب عبر نشاطه الدؤوب في أوساط السياسيين الناصريين العرب المقيمين في القاهرة وعبر "اتحاد الطلبة العرب الناصريين" أن يكون رأس جسر أو نواة للطلیعة تدعم الأجهزة المصرية عملها. في حين ذهب عصمت سيف الدولة بشكل مواز، إذ طرح تشكيل هذه الطلیعة خارج إطار تلك الأجهزة، انطلاقاً من قناعته بأن أي عمل تنظيمي قومي تقوم به أجهزة الدولة القطرية، حتى لو كانت أجهزة الدولة الناصرية نفسها، سيولد ميتاً. كان في ذلك متفقاً مع آراء الأستاذين عبد الله الرماوي ويحيى الجمل، اللذين كان يلتقيهما بشكل مستمر في مقهى "المصطبة" في القاهرة. إلا أنهما ما لبثا أن تعاونوا مع فتحي الديب في إطار تنظيمه لـ "الطلیعة العربية" في الوقت الذي عارض فيه سيف الدولة هذا التعاون، وأخذت تتضح لديه منذ عام ١٩٦٧ فكرة "أنصار الطلیعة العربية" وفكرة "بيان طارق" الشهير^(٢) بشكل مستقل عن مشروع الديب الذي يمثل وجهة نظر الأجهزة الناصرية. وقد تقدمت فكرة "الأنصار" في عام ١٩٦٨ خطوة أخرى من خلال اجتماعات المكتب الدائم للمحامين العرب في القاهرة، الذي جسد فيه عبد الناصر دعوة الثوريين العرب إلى بناء الحركة العربية الواحدة، باعتبار أنهما مسؤولية المثقفين العرب أنفسهم. والتقى سيف الدولة في هذا السياق بالمحامي السوري البارز عصمت هنانو أحد أبرز وجوه حركة القوميين العرب في الإقليم السوري وقيادتها قبل اغتيالها، والذي دعم توجهات سيف الدولة، وإن لم ينشط

فعلياً في صفوف حركة الأنصار^(٨). وكان دعم هنانو هنا مهماً نظراً لما يحظى به من تقدير في الأوساط "الحركية" السورية الخارجة لتوها من انقسامات حادة عصفت بالحركة نفسها، وجعلتها أثراً بعد عين. وقد نشر سيف الدولة في العام نفسه عدة "رسائل"، تم تداولها في عدة أقطار عربية، وتضمنت اقتراحاً ببدء نشاط "حركة الأنصار" في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، وأن تشرع بمحلة إعداد تنظيمي تنتهي في أواخر عام ١٩٧٠، حيث سيعقد مؤتمر قومي تأسيسي تبنّي عنه "الطلّعة العربية". وقد حدد سيف الدولة هذا التاريخ لأنه يتوافق مع الفترة التي حددها عبد الناصر لإعادة النظر في التكوين التنظيمي للاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة، ومراجعة "ميثاق العمل الوطني"، آملاً أن يتم ذلك لصالح مفهومه عن "الطلّعة العربية"^(٩)، ومتصوراً تبني عبد الناصر لهذا الإطار كبديل "متطور" عن الاتحاد العربي الاشتراكي العربي. وقد سبق لسيف الدولة في رسالة له إلى الأنصار أن بين أسلوب تشكيل التنظيم الإعدادي المؤقت^(١٠)، ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن فهم الأساليب التي حددها سيف الدولة في "بيان طارق" لتكوين "الطلّعة العربية". يضع سيف الدولة خمسة أساليب ويستبعد أربعة منها لعدم نجاعتها. وهذه الأساليب التي يستبعدّها، تتصل برمتها بالجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها وطبيعتها كدولة، فينفي الاعتماد على مبادرة سلطة تقديمية حتى لو كانت الجمهورية العربية التي يقودها عبد الناصر، انطلاقاً من أن عبد الناصر نفسه قد صرح بأنه لن يأخذ على عاتقه زمام المبادرة لتكوين هذا التنظيم، فضلاً عن أن وضعية عبد الناصر كرئيس دولة تلزمه بالتصرف في نطاق ما عليه عليه الوضع الدولي، واعتبارات مسؤوليته تجاه هذه الدولة كواقع إقليمي محقق. وهي إلزامات واعتبارات لا تتفق دوماً مع متطلبات النضال القومي الوجودي، لا سيما وأن الضغوط التي يتعرض لها تفرض عليه في إطار مهمات القيادة ضمان سلامة الدولة وأمنها، وأن الاهتمام بالسلامة الإقليمية للدولة يطغى على

تفكير أجهزتها، فتعالج أوضاع الوطن العربي بنظرة إقليمية، مما يبعد الجمهورية العربية المتحدة عن مخاطر النضال القومي، كما أن الاتحاد الاشتراكي الذي تمارس الجمهورية العربية المتحدة من خلاله العمل الجماهيري، هو قيد التجربة مع ميثاقه، وفشلته محاولة إضفاء صفة قومية له، عندما طبق في سوريا والعراق^(١١). ويستتج سيف الدولة من ذلك أنه "لما كانت ج.ع.م لا تستطيع عملياً أن تتولى المبادرة لخلق التنظيم القومي إلا عن طريق عبد الناصر وهو لا يريد، أو عن طريق أجهزتها، وهي غير مؤهلة لهذا العمل القومي، أو عن طريق الاتحاد الاشتراكي وهو غير صالح لأنه منظمة إقليمية ذات طابع إقليمي، بالإضافة إلى العجز الراجح إلى وجود القيادة في السلطة"^(١٢). كما يستبعد إمكانية تحول أحد التنظيمات القائمة إلى "طلبة عربية"، محتجاً في ذلك بتجربة البعث وحركة القوميين العرب اللذين حاول كل منهما أن يكون التنظيم القومي الواحد، عن طريق الاستقطاب، والتنظيم على المستوى القومي. لكنهما فشلا في ذلك، لأن الواقع الموضوعي بعد ٢٣ تموز/ يوليو لم يترك لهما على حد تعبير سيف الدولة إلا دوراً هامشياً في تطور النضال العربي، مثلما أن ضحالة وعي قيادتهما يومئذ، دفعهما للاصطدام مع قيادة عبد الناصر، بعد أن حاولا احتواءه، أو ركوب الموجة الثورية التي أطلقها^(١٣). ورغم أنه يؤكد على ضرورة اللقاء ما بين المنظمات العربية الثورية مرحلياً لمواجهة الامبريالية والصهيونية، إلا أنه يستبعد إمكانية تحول هذا اللقاء إلى إطار لتشكيل الحركة العربية الواحدة، بل يرى أن الاعتقاد بتحول هذا اللقاء إلى إطار للاندماج خطأ فادح، فضلاً عن أن تلك الصيغة الجبهوية، تقوم على أساس انفصالي إقليمي، لا تذهب باتجاه تنظيم قومي واحد، يجسد الوحدة العربية. كما يرفض سيف الدولة ما يسميه بـ "أسلوب الصفوة" الذي يتنادى فيه الثوريون العرب إلى عقد مؤتمر قومي ينبثق عنه تنظيم قومي واحد، فلن يسفر هذا الأسلوب حسب رأيه إلا عن ولادة حزب جديد، يضاف إلى الأحزاب الأخرى^(١٤).

إن الطريق الوحيد لبناء "الطليلة العربية" بناءً جديداً لا يحمل رواسب وأمراض التنظيمات القائمة، ويتجاوزها فكرياً وتنظيماً، يجب أن ينطلق وفق سيف الدولة من الجماهير العريضة، ومن الأدنى إلى الأعلى. ويرى أن ذلك يجب أن يمر بتنظيم انتقالي يعمل لمدة محددة أي حتى نهاية عام ١٩٧٠، ويتولى خلالها مهمة إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لولادة "الطليلة العربية". وفي نهاية فترة الإعداد يتكون من أصلب عناصر التنظيم الانتقالي مؤتمر قومي تأسيسي تنبثق عنه "الطليلة العربية"^(١٥). المهمة الأساسية للفترة الإعدادية هنا هي مهمة تهيئة الحالة التنظيمية القاعدية، وتوفير مقومات الوحدة الفكرية اللازمة للتنظيم الطليعي القومي. بمهدف إكمال صياغة "الفكر الطليعي" وتعميقه ونشره ليشكل قاعدة فكرية مرجعية واحدة. يتوجب على "الأنصار" بموجب ذلك مقاومة الضغوط النفسية الداخلية والعوامل الخارجية التي تعرضهم على وضع مهام سياسية أمام تنظيمهم الإعدادي، حيث يقول "إن الاستفادة من الممارسة النضالية لتحقيق وحدة فكرية هي الهدف المرحلي للتنظيم الانتقالي، بينما تكون مهمة "الطليلة العربية" التي تنبثق عن هذا الإعداد الاستفادة من الوحدة الفكرية لتحقيق الممارسة النضالية"^(١٦). ورغم ما يقوله في "رسالة إلى الأنصار" (بعد وفاة عبد الناصر) من أنه "ليس من مهام أنصار (الطليلة العربية) أن يلزموا أنفسهم، أو يلزموا غيرهم بفكر معين .. وأنهم لو فعلوا هذا لصادروا مهمتهم كلها على المستوى الفكري"^(١٧) فإن كل المؤشرات الفعلية تدل على أن "الأنصار" تربوا منذ البداية على فكر سيف الدولة، وأبدوا التزاماً عالياً به.

إن "بيان طارق" الذي تمخض عنه التنظيم الإعدادي لا يشترط على الشباب القومي "الأنصار" الانسحاب من الأحزاب القائمة بل يرى على عكس ذلك تماماً، ضرورة أن ينشط "الأنصار" داخل هذه الأحزاب بمهدف تحضير القواعد والكوادر وهيئتها للانتقال إلى التنظيم القومي عندما يتم تأسيسه^(١٨). ويتوضح هنا أن "بيان

طارق" اعتبر "الأحزاب والمنظمات القائمة ساحات تدريبية، يتم فيها إعداد المناضلين، حتى خلال المهمات التي تحددها قيادة تلك المنظمات، فبينما تبقى المنظمات قائمة في مرحلة الإعداد لـ "الطليلة العربية"، تكون قواعدها قد تهأت فكرياً ونضالياً للتحول إلى قواعد لـ "الطليلة العربية". بمجرد مولدها بدون أن يحدث فراغ تنظيمي أو نضالي...^(١٩). تغدو الأحزاب الناصرية القائمة هنا مجرد مجال لجذب عناصر جديدة إلى دائرة "الأنصار"، من هنا يصف مخلص صيادي ومحمدي رياض هذا الأسلوب بـ "الطفيلية التنظيمية" التي تخلق حالة ازدواجية تنظيمية تؤدي إلى تصدع وحدة تلك الأحزاب وتفكيكها. وهو ما يعكس ضيق الأحزاب الناصرية بأسلوب عمل "الأنصار"، في حين برر سيف الدولة ذلك، بأن "الأنصار" يستطيعون داخل الأحزاب القائمة القيام بما هو متاح لها من نشاط سياسي لا يضعه تنظيم إعداد الطليعة في اعتباره أو أولوياته الراهنة، إذ هناك "معارك يومية سياسية قائمة في الوطن العربي لا تسمح بالاستغناء عن الإمكانات المتاحة"^(٢٠).

الأنصار وعبد الناصر

أما عن موقف "الأنصار" خلال مرحلتهم الإعدادية من قيادة عبد الناصر وأجهزة ج.ع.م، فإن "بيان طارق" يؤكد حرص "الأنصار" على عدم الاصطدام بقيادة ج.ع.م في الوقت نفسه الذي يدلل على أن عبد الناصر سيتبنى في النهاية تنظيم "الطليلة" ليكون بديلاً عن الأدوات التنظيمية السابقة، "فمن حيث هو مرحلتي (= التنظيم الإعدادي)، فإنه يمنح قيادة ج.ع.م فرصة معلومة لتسهم في نهاية مرحلة الإعداد، في مولد الطليعة العربية، وأن تستبدل بما أدوات النضال المتاحة حالياً، ويعني بها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي. من هنا ستفضي آخر مرحلة الإعداد وفق

تصوره إلى أن "هناك تنظيمًا قومياً على وشك الولادة، وأن على قيادة الجمهورية المتحدة أن تسهم في هذا المولد"^(٢١). ويبدو هنا أن سيف الدولة يعيد بشكل آحر تكرار ما انتقده في تجربة حركة القوميين العرب التي تصورت دوراً خاصاً لها في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي لا سيما في سورية والعراق، يستوعب عد الناصر في تجربته، وكان سيف الدولة قد حاول أن يضطلع وفق البعض بما حاوله محسن ابراهيم أي أن يقوم بدور فيلسوف الحركة الناصرية.

لقد استثنى "بيان طارق" مصر من إطار النشاط الفعلي لتنظيم "الأنصار" كي يتحاشى الاصطدام مع قيادة عبد الناصر^(٢٢)، في الوقت الذي كان فيه موقناً بتبني عبد الناصر له حين استكمال بنائه عام ١٩٧٠، حيث كان مفترضاً بقيادة الجمهورية العربية المتحدة أن تقيم - كما هو مقرر - تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي في أوائل عام ١٩٧١. وقد استفادت حركة "الأنصار" في مرحلتها الإعدادية من مكانة مرشدها الإيديولوجي سيف الدولة في الأوساط الناصرية، واحترام القادة الليبيين الجدد الذين لم يخفوا "ناصريتهم" له، وكان كتابه "أسس الاشتراكية العربية" معروفاً على نطاق واسع في الأوساط الناصرية، ومقررأ في البرامج التثقيفية للاتحاد الاشتراكي العربي في سورية (جناح اللواء محمد الجراح). من هنا أخذ نشاط "الأنصار" يبرز في المشسرق العربي خلال حياة عبد الناصر، فبرز بشكل خاص في سورية ثم انتقل على التوالي إلى الأردن ولبنان والعراق. ويبدو أن الانقسام الكبير في الاتحاد الاشتراكي العربي ما بين جناحي "الجراح-عطية" و"جمال الأتاسي" والذي لم يستطع عبد الناصر نفسه أن يوجد حلاً له، فضلاً عن بروز انقسام جديد داخل حركة الوجدويين الاشتراكيين بعد عودة أمينها العام اللاجئ في القاهرة محمد الخير إلى دمشق عام ١٩٦٨ وتشكيله قيادة جديدة بديلة عن قيادة فائز اسماعيل-أدهم مصطفى التي شاركت في حكومة ٢٣ شباط البعثية اليسارية^(٢٣)، قد عزز نشاط حركة "الأنصار" في سورية، إذ

تشكلت القيادة الوحودية الاشتراكية الجديدة (برئاسة محمد الخير وعضوية أسعد كريمة والصبيدي عبد الرزاق باقي وبشر الخطيب والحامي محمد رعدون والصبيدي ضياء الدين ملوحي)، ودعت إلى عقد مؤتمر ألغى في اللحظات الأخيرة لأسباب أمنية، إلا أن هذه القيادة دعت سيف الدولة إلى سورية صيف ١٩٧٠، وعقدت معه اجتماعاً في حلب (حضره محمد الخير وأسعد كريمة ومحمد رعدون) اندرجت من خلاله في تنظيم حركة الأنصار^(٢٤)، التي كانت مقتصرة حتى ذلك الوقت على نشاط بدأته مجموعة شبابية منحدره من حركة القوميين العرب، وتعرف بمجموعة عصمت هنانو أحد أبرز قياديي تلك الحركة في الإقليم السوري. وإذا كان بعض القياديين الوحديين الاشتراكيين (مجموعة الخير) قد تركوا حركة "الأنصار" والتحقوا بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي^(٢٥) فإنه برزت مجموعة كادرية جديدة انضمت إلى الحركة (تألفت من المهندس عادل عكش وأنيس لباييدي ومحمد عساف ومخلص الزعيم وحكمت بيازيد ومحمد خير لحام وفاروق عقاد ومصطفى حواء وخليل بكر). وقد بدأ التنسيق بين هاتين المجموعتين منذ عام ١٩٧٠، وشكلتا فعلياً نواة نشطة لحركة الأنصار^(٢٦) آذنت بانطلاقها الفعلي.

أما بعد غياب عبد الناصر الذي هز العالم العربي عموماً والحركة الناصرية خصوصاً، فقد مر نشاط الأنصار في مصر في مرحلتين، تميزت المرحلة الأولى حتى مايو ١٩٧١ بالحرص على تجميد العمل في الساحة المصرية كامتداد سابق لموقف "الأنصار" في تحاشي الاصطدام مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة، أما بعد "مايو" والذي سمي في الحوليات الناصرية بـ "ردة السادات" فقد تخلّى "الأنصار" عن ذلك وشرعوا في العمل في مصر، في محاولة لاستعادة دور مصر القيادي كإقليم-قاعدة لحركة القومية العربية.

أ- قبل ردة السادات:

برزت بعد غياب عد الناصر احتمالات اتحاد ما بين مصر وليبيا وسورية وحتى السودان. وقد ألحت الحركة خلال ذلك على القيادة الليبية وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر بأن تبني فكرة "إنضاج الحركة العربية الواحدة". وربما كان تقييم المصريين لما أجزه فتحي الديب في بناء "الطليلة العربية" أو التنظيم الطليعي متواضعاً، وهو ما ذكره الدكتور عصمت سيف الدولة من أن بعض القادة الليبيين وفي مقدمتهم السيد عبد السلام جلود، قد ناقشوا معه إبان زيارة له إلى ليبيا في ٢٠ أكتوبر/ت، ١٩٧٠، كيفية إنشاء التنظيم القومي الذي ما فتئ يدعو إليه. وتخص عن هذا الحوار تكليف عصمت سيف الدولة نفسه بإعداد مشروع وثيقة فكرية تطرح على المفكرين والدارسين القوميين، على أن يتلقى جهاز خاص هذه الآراء ويعيد صياغة المشروع في ضوئها، ثم يصار إلى عقد مؤتمر قومي تأسيسي، يدرس ويلور ويصوغ الوثيقة الفكرية النهائية التي تعبر عن المبادئ التي يلتقي عليها القوميون، وأن يضع هذا المؤتمر اللوائح الداخلية التي تكفل أن يكون التنظيم فوق قيادته في كل الظروف، وأن ينتخب القيادة ويبدأ العمل^(٢٧). ويبدو أن قيادة التنظيم الطليعي في مصر قد حاولت أن تفتح حواراً مماثلاً مع سيف الدولة، إذ يروي سيف الدولة نفسه، أن شرراوي جمعة وزير داخلية الجمهورية العربية المتحدة يومئذ قد قابله في ١٩٧١، وبحث معه كيفية تأسيس الحركة العربية الواحدة، واتفق معه على أن تشكل الوثيقة التي يصوغها تحت عنوان "نظرية الثورة العربية" قاعدة لذلك. وأن يرسل نسخة من هذا المشروع إلى ليبيا وإلى قيادة تنظيم طليعة الاشتراكية^(٢٨) في مصر، التي شرعت في بناء الحركة العربية الواحدة. إلا أن سيف الدولة كان قد أجز مشروع النظرية بعد مضي شهرين على انقلااب السادات في ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١ وانحياز القيادة الليبية له بعد فوات الأوان.

يمكننا أن نستنتج في ضوء ذلك كله أن سيف الدولة قد تجاوز في اقتراحه فكرة الأنصار السابقة وتنظيمها الإعدادي للطليلة العربية الذي اقترحه في بيان طارق، وأنه

اقترح هنا صيغة قريبة من الصيغة السابقة التي رفضها سابقاً ووسمها بالأسلوب النخبوي، أي بقاء مثقفين قوميين يتمخض عنه إقرار وثيقة نظرية للثورة العربية تشكل مرجعاً إيديولوجياً لتنظيمها القومي، كما أنه لم يذكر أي شيء عن التنظيم الإعدادي للطلبة، بل وتجاهله تماماً في مشروعه المقترح. وربما يعود ذلك ضمناً إلى تقويمه لتواضع الإنجازات التي تمخض عنها "بيان طارق"، والتي اقتضت على نسوى الأنصار في بعض الأقطار العربية، في حين كان تنظيم "الطلبة الاشتراكية" الذي يقوده فتحي الديب أكثر جاذبية في حياة عبد الناصر للنخب الناصرية، التي أرادت أن تتجاوز التنظيمات القطرية، وأن تنخرط في التنظيم القومي، ولا سيما في أوساط "رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصرين".

ب- بعد ردة السادات:

إثر حركة مايو ١٩٧١ في مصر وانحياز القيادة الليبية إليه، وضع المشروع الذي صاغه سيف الدولة على الرف، فأصدره بشكل مستقل تحت اسم "نظرية الثورة العربية" ليصبح المرجع النظري لحركة "الأنصار". وتشكلت بموجب ذلك لجنة التنسيق القومية من ممثلي الفروع العربية للحركة. وقد أثار ذلك رية الأجهزة المصرية التي كانت عيوفاً مسلطة على نشاط سيف الدولة ومجموعته، فقامت باعتقاله مع بعض الكوادر مثل محمد عبد الشفيق عيسى ومحمد السخاوي بتهمة تشكيل تنظيم "حركة الأنصار". وقد شلت الاعتقالات العمل القيادي للحركة، وهزمت الروح المعنوية للأنصار السوريين وأربكت صفوفهم قبل أن يستأنفوا نشاطهم.

الأنصار السوريون والعرب وبنيتهم التنظيمية

إثر اعتقال سيف الدولة في مصر، حاولت النوى النشطة لـ "الأنصار" في سورية أن تعيد بناء صفوفها، وأدت هذه العملية إلى انسحاب الصف القيادي القديم

(مثلاً بعادل عكش) وابتعاد محمد الخير عن "الأنصار" مكتفياً بدعمهم معنوياً، وبالتالي تصدر كوادر جديدة لقيادة الحركة كان على رأسها القيادي النشيط محمد خير لحام، الذي ساهم بفعالية بتشكيل لجنة تنسيق جديدة للفرع السوري. وقد استفادت هذه اللجنة القيادية إلى حد بعيد من البلبلة الناتجة في أوساط "الناصرين" السوريين، الناتجة عن طريقة التعامل والتعاطي مع صيغة "الجبهة الوطنية التقدمية" التي طرح الرئيس حافظ الأسد تشكيلها مباشرة بعد قيام الحركة التصحيحية في ١٦ ت ١٩٧٠. ومن هنا توسعت حركة الأنصار السوريين تنظيمياً، وغطت قواعدها معظم المحافظات السورية، وفي مقدمتها حلب، التي غدت مركز نشاطها الرئيسي^(٢٩). وتبرز نشاط "الحركة" عام ١٩٧٣ بانضمام مجموعة "مضيايف" إليها، التي ضمت فيما ضمت كاتبين نشيطين هما محمود علي العمر وحبيب عيسى الذي كان على صلة وثيقة بسيف الدولة. وقد لعبت هذه المجموعة دوراً فعالاً ليس على مستوى محافظة حماة وحسب، بل وأيضاً على مستوى الفرع السوري^(٣٠) في الوقت نفسه الذي أخذت فيه نوعية نشاط "الأنصار" داخل الأحزاب الناصرية القائمة يثر رية قيادتها التي بادرت إلى تطويقهم وفصل كوادرهم منها. فلقد شهدت حركة "الأنصار" السوريين في أواسط السبعينات ذروة نشاطها وتألقها التنظيمي، فصار حجم عضويتها بالمئات، الذين كان معظمهم من الطلبة والمثقفين. وعكست فروعها في حلب ودير الزور واللاذقية هيمنة الطابع المدني في حين هيمن الطابع الريفي على فرعي دمشق وحماة.

لم تهدف حركة "الأنصار" في المرحلة الإعدادية إلى بناء تنظيم مستقل، لكنها كانت مضطرة لتأطير الأعضاء في صيغ تنظيمية حركية، بدأت قاعدتها من الأسرة وانتهت بلجنة التنسيق القطرية، أو قيادة الفرع الإقليمي. وسميت بلجنة تنسيق لأنها افترضت استقلال الأسر عن بعضها لامركزياً. وبرز في هذه اللجنة كل من محمد خير لحام مسؤولها ومصطفى حواء وحبيب عيسى ومحمود علي العمر، أما أبرز نشاطها

في المحافظات، فبرز منهم عبد القادر بازيدو وأحمد حجار في اللاذقية وخلييل بكر والكتاب والباحث علي عبد الله في دير الزور، ومحمود علي العمر وأحمد أراجيه وحبيب عيسى في دمشق ثم عبد المجيد عرفة وأكرم زعرور ونوار عطفه. كما برز في حماة فواز زريق وحسن العمر، ونيسير حاج حسين وفهد السعيد ورثيف علواني، وفي القامشلي يحيى الخطيب ومروان الخطيب، وفي حلب، محمد خير لحام ومصطفى حواء ثم نائر عاصي ووليد نور الدين^(٣١). ويشير ذلك إلى تواجد الحركة من خلال كوادري قيادة نشطة وفعالة في معظم المحافظات، مما أكسبها حضوراً متالقاً في ذروة نشاطها، لا يمكن تجاهله من قبل النشطاء السياسيين وقتئذ.

وأما في مصر، فإن "الأنصار" استأنفوا نشاطهم لا سيما بعد الإفراج عن سيف الدولة، وكان محمد السخاوي ومحمد عبد الشفيق وصفوت حاتم ومحمد سيف الدولة من أبرز كوادرهم، وقد استطاع هؤلاء أن يستقطبوا إلى الحركة مجموعة ناصرية نشطة أخرى على رأسهم محمد شفيق عواد^(٣٢). واستطاعت الحركة أن تمد نشاطها في أوساط "رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصرين" وأن تافس تنظيم الطليعة العربية الذي تميز بتأثيره الكبير في الرابطة على النفوذ فيها. كما انتشرت الحركة في تونس، ولعب هنا محمد المسيليني دوراً قيادياً بارزاً في توسع نشاطها ونوعيته، إلا أن نشاط "الأنصار" تداخل في تونس مع نشاط "اللجان الشعبية" ذات الولاء الليبي، والتي كانت تلقى دعماً فعالاً من القيادة الليبية.

وبتأثير نشاط "الأنصار" التونسيين، تم استقطاب بعض الموريتانيين الذين مسدوا النشاط إلى موريتانيا، وأخذوا يشكلون جزءاً من ألوان الطيف السياسي القومي العربي البارز فيها. وظهر نشاط الحركة في الأردن من خلال مجموعة متحلقة حول المحامين تركي حداد وضاحي شخاترة، وأما في اليمن فبرز كادرها النشيط علي العبد الله، في

حين كان نشاطها في العراق الذي ارتبط باسم محمد حبيبي أضيق مما هو عليه في الفروع الأخرى^(٣٣).

الروابط التنظيمية القطرية والقومية :

رغم أن الهيكلية التنظيمية لـ "الأنصار" قد أخذت تظهر تدريجياً منذ منتصف السبعينات، أي في المرحلة الإعدادية التي افترض فيها الاقتصاد على صلات انسيابية لامركزية، ومركزة الجهد على مهمات فكرية هيء مناخ الوحدة الفكرية والتنظيمية، فإن اتجاه الأحداث وتوسع صفوفها وحجم عضويتها، وتطويق نشاطها داخل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية، فرض عليهم الاهتمام بالمسألة التنظيمية بشكل مختلف عن الاهتمام بها في المرحلة الإعدادية. وقد ظهرت في المرحلة الإعدادية ومن خلال الممارسة بشكل تلقائي صيغ معينة لآليات الصلات التنظيمية إلا أنها لم تتطور إلى لائحة تنظيمية متفق عليها إلا في منتصف السبعينات. وانطلقت هذه اللائحة التي هي بمثابة نظام داخلي لحركة ذات جهاز قيادي مركزي وليس مجرد حركة تقوم على مراتب لامركزية وشبه مستقلة ذاتياً من تصور مفاده "إن قيادة التطور الاجتماعي وحركته منوطة بالقوة الجماهيرية المنظمة، أو ما يسمى بالأحزاب"^(٣٤) وأن التنظيم القومي يستهدف تغيير التجزئة والاستعمار والاستغلال في الواقع العربي، وبناء دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية، وهو بالتالي تنظيم طليعي جماهيري، ينمو من القاعدة إلى القمة، ويعتمد الأسلوب "الثوري" لتغيير الواقع، ويحرص على استقلاله المادي والحركي، من دون أن يغلق باب التفاعل والمشاركة^(٣٥). كما أنه في الوقت نفسه، تنظيم انتقالي (إعدادي) ومرحلي لتهيئة الشروط اللازمة لمولّد التنظيم القومي العقائدي الثوري، الذي يرهن بتحقيق الوحدة الفكرية، وبلورة نظرية تنظيمية، وبناء طليعة قادرة على تغيير الواقع، وهو مؤسسة قومية باعتباره أداة الثورة العربية، ودا قيادة قومية واحدة، ويقوم على قاعدة الديمقراطية المركزية، أي حق الأفراد في إبداء

آرائهم، والتزام الأقلية برأي الأغلبية، والالتزام في النهاية بالقرار الاكثري أو الجماعي، وخضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا^(٣٦). ويمر العضو بمرحلتين، تسمى الأولى بمرحلة "التأهيل" وتستغرق عاماً كحد أقصى ثم تليها مرحلة الإعداد المنظم أو العضوية التامة، بعد أن يقبل ترشيح "التأهل" للعضوية، ويشارك بموجب ذلك في الهيئات التنظيمية، التي تبدأ وفق النظام الداخلي من المنظمة القاعدية المثلة بـ "الأسرة" وهي النواة الأساسية القاعدية للتنظيم الإعدادي القومي، وتتألف من (٣-٥ أعضاء)، فـ "الوحدة التنظيمية" التي تتألف من أربع أسر كحد أدنى، و"القطاع التنظيمي" الذي يشرف على نشاط التنظيم في محافظة أو أكثر، ويتكون من وحدتين تنظيميتين كحد أدنى، فـ "الفرع" الذي يشرف على النشاط في الساحة القطرية ويفترض به أن يضم قطاعين كحد أدنى، وأن يحظى بموافقة لجنة التنسيق القومية، وأن تتولى شؤونه لجنة تنسيق قطرية تقوده بين مؤتمرات. وينعقد المؤتمر كل سنتين ينتخب فيهما قيادة الفرع أو لجنة التنسيق القطرية (٥-٧ أعضاء). وأما الفروع القطرية فتقودها قيادة قومية عليها ينتخبها المؤتمر القومي الإعدادي، وتتألف من (٥-٧ أعضاء)، أو ما لا يقل عن ثلث أعضاء المؤتمر القومي^(٣٧). يسمى المشرف على نشاط الأسرة، والوحدة التنظيمية، والقطاع، بـ "رائد" ويقوم هؤلاء الرواد بعمليات التنسيق بين الأسر عن طريق لجنة التنسيق التي تجمعهم. ومن مجموع الرواد المسؤولين عن الأسر تتألف لجنة تنسيق تشكل قيادة الوحدة التنظيمية، ومن مجموع رواد الوحدة التنظيمية تُشكل لجنة تنسيق على مستوى الإقليم تسمى قيادة الفرع. أما رائد قيادة الفرع، أو لجنة التنسيق القطرية، فيعتبر مسؤولها القطري عضواً في لجنة التنسيق القومية، أو في القيادة القومية العليا. وقد شغل محمد خير لحام هذا المنصب لمدة تزيد على عشرين عاماً تبدأ بعام ١٩٧٣^(٣٨). وقد وصل التنظيم الإعدادي في سورية في نهاية السبعينات إلى أربعة قطاعات هي: حلب ودمشق وحماة ودير الزور^(٣٩).

يتضح مما سبق أننا إزاء نظام داخلي يقترب بحركة "الأنصار" إلى حزب تحكمه القواعد اللبينية في التنظيم. وبالتالي أخذت الحركة تكتسب فعلياً شكل الحزب. من هنا تشكلت عام ١٩٧٤ إثر إنجاز مرحلة التنظيم الإعدادي في عدة أقطار عربية لجنة التنسيق القومية، التي انتخبت بوصفها تضطلع بمهام قيادة قومية للفروع أو الأقطار، محمد السنخاوي (مصر) أميناً عاماً للتنظيم الإعدادي القومي. وقد تألفت هذه اللجنة من مسؤولي لجان التنسيق في الفروع (سورية، تونس، الأردن، لبنان، العراق)، وتألفت من تسعة أعضاء، وانتخبت مسؤول لجنة التنسيق السورية محمد خير لحام أميناً عاماً مساعداً^(٤٠). ورغم أن اجتماعات اللجنة كانت منتظمة كل ستة أشهر دورياً، إلا أن العلاقات التنظيمية ظلت فعلياً في هذه الفترة مناسبة، وأخذت طابع التنسيق وتبادل الخبرات والأفكار والمعلومات أكثر مما أخذت صيغة القرار أو الإلزام، بهدف تهيئة الوضع التنظيمي والفكري لعقد المؤتمر التأسيسي الذي سيتمخض عنه وحدة التنظيم القومي أو الطليعة العربية.

العلاقة مع ليبيا

أعادت القيادة الليبية في عام ١٩٧٣ الصلة مع عصمت سيف الدولة، أي بعد الإفراج عنه بعامين. ومثل أبو زيد دردا ضابط الاتصال ما بين تلك القيادة والحركة. بل أبدت القيادة الليبية رغبتها باعتماد "نظرية الثورة العربية" لسيف الدولة مرجعاً نظرياً لها. إلا أن إصدار القذافي لكتابه الشهير "الكتاب الأخضر" كان يعني صرف القيادة الليبية النظر عن مرجعية تلك الوثيقة لها. ورغم فتور العلاقة فإن تجديد الاتصالات أثمر عن الاتفاق على تمويل ليبيا لإصدار مجلة في بيروت على أن توضع تحت تصرف "الأنصار"، ويدبرون من خلالها الحوار الفكري بين الشباب القومسي العربي لأنصاج الوحدة الفكرية الشرط اللازم للتنظيم القومي. واشترط الأنصار -وفق مصادره- ألا تتدخل القيادة الليبية في عملهم، وتضمن استقلاليته. وتم في هذا

السياق شراء امتياز مجلة "الكفاح العربي" لصاحبها وليد الحسيني، حيث ندب "الأنصار" ممثلين عنهم في إدارتها هم إسماعيل مرهج (لبنان) ومحمد الجبوري (العراق) ومصطفى حواء (سورية) بعد أن اعتذر محمد الخيز عن العمل. إلا أن هذا التفاهم سرعان ما تعثر بعد أن توضح وجود اتجاه لتكريس المجلة للدعوة لـ "النظرية العالمية الثالثة". وأدى ذلك، إلى انسحاب "الأنصار" من المجلة وتجميد العلاقة مع الليبيين. إلا أن التداخل الفعلي القائم بين "الأنصار" في تونس وبين "اللجان الثورية" التونسية المرتبطة بليبيا مباشرة، دفع إلى تجديد الصلة، ولعب هنا محمد رضا طلبة (مصر) الذي كان ينسق العلاقة ما بين الليبيين والمجموعات الناصرية المصرية دور الوسيط والمحفز. وآل ذلك إلى تجديد اللقاء ما بين ممثلي لجنة التنسيق القومية (الأنصار) وبين مسؤول اللجان الثورية (يوسف بن حلاله) الذي طرح عدم وجود أي فارق جدي ما بين الأنصار واللجان يعيق التنسيق بينهما. إلا أن الاجتماع الثاني (طرابلس الغرب) ما بين ممثل "الأنصار" وممثل اللجان (المهدي فضل) قد فشل، إزاء رفض الأنصار لفكرة أن تكون ليبيا مركزاً قيادياً لمشروع التنظيم القومي^(٤١). وبذلك انهارت العلاقة مع القيادة الليبية.

الانخراط في الشأن السياسي المباشر

شكلت مولفات عصمت سيف الدولة والنشرات التي كتبها لصالح "التنظيم الإعدادي" فضلاً عن أعمال عبد الله الريمائي وندم البيطار ويحيى الجمل^(٤٢) الأطر المرجعية الأساسية لـ "الأنصار" وبحكم تركيز الحركة على المسألة الفكرية-التنظيمية فإنها لم تول أهمية أساسية للعمل السياسي المباشر، إلا أن ضغط الأحداث كان يرغبها على اتخاذ مواقف سياسية مباشرة، وضعتها في صفوف المعارضة لا سيما في الساحة السورية، إذ أصدر الأنصار عام ١٩٧٣ بمناسبة حرب تشرين نشرة تحست عنوان "رسالة إلى الشباب العربي" كتبها عصمت سيف الدولة. وحددت هذه النشرة موقف

"الأنصار" من الحرب ونتائجها السياسية، ووضعت نفسها في صف المعارضين لـ"الحلول السلمية". وتحدد النشرة معايير نظرتها إلى هذه الحرب، وإلى أساليب إدارة الصراع القومي مع إسرائيل، ومستقبل هذا الصراع، فتفرض المنطلق القطري وأساليه في شأن تحرير فلسطين كما في أي شأن سياسي آخر، كما ترى أن "النصر" النسبي في حرب تشرين هو النصر "الممكن" في ظروف التجزئة، وأن تحرير فلسطين مشروط بالوحدة. وحتى تسقط إسرائيل كما سقطت "فورموزا" في الصين، على العرب أن يكونوا دولة واحدة مثل دولة الصين، وأن من يعترف من العرب بوجود إسرائيل يكون قد انحاز إليها، وأن على القوميين أن يحبطوا أي محاولة لاعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل. لقد نظر "الأنصار" هنا إلى حرب تشرين بوصفها حرب الدولة القطرية (الإقليمية) التي حقق فيها القطريون (الإقليميون) أقصى ما يستطيعون، في حين أن الحرب القومية -وفق تصورهم- لم تبدأ بعد، وأن على العرب وعلى القوميين أن يعدلوا لها^(١٣). وفي سورية حيث يوجد فرع قوي وناشط للأنصار، فإن توتر الجو السياسي في النصف الثاني من السبعينات، بتأثير ومفعولات النشاط المسلح للإخوان السوريين، قد أرغم "الأنصار" على تحديد موقف من الصراع، حيث قدم التنظيم الإعدادي (الفرع السوري) في نهاية الثمانينات وثيقة شبه برامية تحت عنوان (النظام السوري: صورته، المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه، آفاقه، وآفاق المعارضة)، عرض فيها تحليلاً وضعه فعلياً في مواقف المعارضة، إذ يقدم موقفاً نقدياً على قدر راديكالي من آلية عمل السلطة في مجال إدارة الاقتصاد والحريات وصيغة الجبهة. وطال نقده السياسة الخارجية، وما ينخص السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع المقاومة، وقدم تصوراً مستقبلياً يحتمل اللقاء ما بين التيارين الإسلامي والقومي على الصعيد العربي، لما يجمع -وفق الوثيقة- ما بين التيارين من مشترك أساسي وجوهري إذ "إن المباح والمهدد والمستترف عند التيارين واحد"^(١٤).

المصائر

إذا كانت حركة الأنصار قد وصلت في نهاية السبعينات إلى ذروة ازدهارها، فإنها أخذت تتراجع منذ أوائل الثمانينات بوتيرة سلبية حادة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أن العمل الناصري بمجموعه قد أخذ يفقد الرخم الذي كان له إبان عهد الناصر، لا سيما إثر ما سمي بـ "ردة السادات" عن الناصرية وانقلابه عليها. كما أن "الأنصار" والناصريون عموماً لم يستطيعوا أن يروا في ليبيا تعويضاً عن غياب مصر، إذ أخذت القيادة الليبية تتجه إلى خلق مركز جديد يقود الحركة الناصرية بدل أن يكون داعماً لها، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً لحركة "الأنصار" الشديدة التمسك باستقلاليتها حتى عن عبد الناصر نفسه إبان حياته أن تقبله أو تحضمه. من هنا وتأثير المشكلات الناتجة عن طريقة تصور الأنصار لبناء التنظيم القومي وبين الاضطرابات السياسية الضاغطة، وظروف تكون الحركة وتطورها نفسه، أخذت التناقضات والخلافات الداخلية تطفو على السطح منذ بداية الثمانينات، وظهرت بشكل خاص في التنظيم المصري للأنصار، الذي برزت فيه عدة كتل وجماعات، كجماعة "عواد"، فضلاً عن احتدام الخلاف ما بين محمد سيف الدولة (ابن عمة عصمت سيف الدولة) وبين محمد السخاوي الأمين العام الذي أخذت الميول الإسلامية تتعزز لديه. وأدى انفجار مشكلات التنظيم المصري الذي نظر إليه الجميع كمركز أساسي لعمل الأنصار في الوطن العربي إلى نتائج سلبية على عموم الفروع، فضلاً عن أن العلاقة مع الليبيين قد أدت إلى نجاح القيادة الليبية باستقطاب بعض "رموز" الأنصار إليها. وفي سورية ارتبط انحسار حركة "الأنصار" وانطفاؤها، بالانحسار العام للعمل الناصري خصوصاً وللعمل السياسي العلني أو نصف العلني عموماً.

انعكست جملة الشروط الذاتية والموضوعية الضاغطة مباشرة على عمل لجنة التنسيق القومية، التي أخذ بعض أعضائها ممن يمثلون الفروع أو الأقطار يتغيبون عمن جلساتها، لا سيما بعد انفجار الخلاف في التنظيم المصري. من هنا لم يكن ممكناً الإعداد للمؤتمر التأسيسي الموعود في ظل هذه التباينات والفتر العام. وبرز الخلاف في البداية حول طبيعة المؤتمر، أيكون امتداداً للجنة التنسيق القومية أم يمكن دعوة شخصيات قومية من خارج الأنصار لكنها مؤمنة بفكرها إليه؟ غير أن هذا الخلاف لم يقيض له أن يحل، إذ انقطعت اجتماعات لجنة التنسيق القومية نهائياً في أواخر الثمانينات، وفقدت جهازها القيادي التنسيق المركزي، إلى أن حلت بقاياها الضعيفة نفسها الحركة كلها وبشكل تام عام ١٩٩٣^(٤٥) الذي سجل موت إحدى أبرز الحركات الإشكالية في حقبة الناصرية وتاريخها.

الهوامش:

(٤٥) مخلص صيادي، عهدي محمود رياض، نقد جدل الإنسان، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٥، ط ١، ص ٢٥٨ و ٢٦٣.

(٦٧) عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ط١، ص ٦٢.

(٦٨) مخلص صيادي، مجدي عمود رياض، نقد جدل الإنسان، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٦٩) عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٧٠-٨٥.

(٧١) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٧٢) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٩٨.

(٧٣) المصدر السابق.

(٧٤) د.عصمت سيف الدولة، بيان طارق، بدون تاريخ، ص ٢٥.

(٧٥) المصدر السابق، ص ٢٥.

(٧٦) المصدر السابق، ص ٣-٥.

(٧٧) المصدر السابق، ص ٦.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٧.

(٧٩) المصدر السابق، ص ١٠-١١.

(٨٠) المصدر السابق، ص ١٤.

(٨١) المصدر السابق، ص ١٥.

(٨٢) د.عصمت سيف الدولة، رسالة إلى الأنصار، بدون تاريخ، ص ١.

(٨٣) المصدر السابق، ص ١.

(٨٤) بيان طارق، مصدر سابق، ص ١٦.

(٨٥) المصدر السابق، ص ١٦.

(٨٦) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٨٧) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٩٨.

(٨٨) مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون في عام ١٩٩٨.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام في عام ١٩٨٨.

- (٢٦) مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون في عام ١٩٩٨.
- (٢٧) د. عصمت سيف الدولة، عن الناصريين وإليهم، دار صاعد للنشر والتوزيع، تونس ١٩٨٩، ط ١، ص ١٥.
- (٢٨) المصدر السابق، ص ١٥-١٦.
- (٢٩) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.
- (٣٠) المصدر السابق.
- (٣١) المصدر السابق.
- (٣٢) المصدر السابق.
- (٣٣) المصدر السابق.
- (٣٤) لائحة تنظيمية، بدون تاريخ، ص ٣.
- (٣٥) المصدر السابق.
- (٣٦) المصدر السابق، ص ٤-٦.
- (٣٧) المصدر السابق، ص ٨-١٦.
- (٣٨) المصدر السابق، ص ١٧-٤٠.
- (٣٩) مقابلة مع نائر عاصي في عام ١٩٩٩.
- (٤٠) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.
- (٤١) المصدر السابق.
- (٤٢) المصدر السابق.
- (٤٣) عصمت سيف الدولة، رسالة إلى الشباب العربي، تاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٣، خمس صفحات.
- (٤٤) كراس "النظام السوري: صورته-المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه-آفاقه وآفاق المعارضة"، بدون تلويح، ص ١ إلى ٢٣.
- (٤٥) مقابلة مع الأستاذ محمد خير لحام.

الفصل الثالث

التنظيم الشعبي الناصري في سورية

شمس الدين الكيلاني

١- روافد النشأة:

تنحدر النواة الأساسية لـ "التنظيم الشعبي الناصري" مما عرف داخل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بكتلة "الجهاز السياسي" التي استقطبت الكوادر الفعالة في مختلف المستويات الحزبية، وجمعها طيف سياسي متقارب، تداخلت فيه فكرة إحياء "الحركة العربية الموحدة" مع الإلحاح على تجديد حيوية الحزب واستقلالته، والقيام بدور "طليعي" فيه يشبه ما يقوم به "التنظيم الطليعي" داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر^(١). وقد توضحت معالم تشكل هذه الكتلة منذ عام ١٩٧٠ إبان تخضير الحزب لمؤمره العام الخامس وفي اصطفاقات هذا المؤتمر واستقطاباته^(٢)، واستطاع بعض رموزها مثل غلص صيادي ورجاء الناصر وجمال حاج نجيب أن يصلوا إلى عضوية اللجنة المركزية. إلا أن الحضور الأكثر فعالية لهذه الكتلة سيتضح بين عامي ١٩٧١-١٩٧٢ في إطار الجدل الحاد داخل الحزب حول شروط المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية في سورية التي دعا الرئيس حافظ الأسد إلى تشكيلها بعد قيام حركة ١٦ ت ١٩٧٠. وقد تصور الإطار القيادي المحيط بالدكتور جمال الأناسي الأمين العام للحزب منذ عام ١٩٦٨ أن الوصول إلى بناء "الحركة العربية الواحدة" يجب أن

بمر بتشكيل "جبهة" توطر التيارات الأساسية الثلاثة: الناصرية والبعثية والماركسية العربية، في حين كان التصور السائد عن هذه "الحركة" داخل التنظيمات الناصرية يقتصر على أن تتألف من الأطراف الناصرية دون الأطراف الأخرى. وقد أثار طرح الدكتور الأناسي في حينه أسئلة داخلية عديدة عما إذا كانت "الجبهة" بديلاً عن الحركة العربية الواحدة أم مجرد أسلوب مرحلي لتحقيقها أو صيغة مكملة أو مجاورة لها؟ وقد تجدد طرح هذه الأسئلة إبان الحوار حول شروط مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في "الجبهة الوطنية التقدمية". إذ أعربت كتلة "الجهاز السياسي" عن عدم رضاها بميثاق الجبهة، ودعمت موقف أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لهذا الميثاق، وكان الانقسام في الموقف على أشده، إذ لم ينجح قرار المشاركة في الجبهة حين التصويت عليه في اللجنة المركزية إلا بفارق صوت واحد^(٣). وأدى ذلك إلى تطور الصلات ما بين كوادر "الجهاز" إلى نوع من العلاقات المنظمة، وشددت على ضرورة استقلال "الحزب" وتأكيد شرعية نشاطه في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاعات التي اشترط ميثاق الجبهة حصر العمل التنظيمي والسياسي فيها بحزب البعث العربي الاشتراكي^(٤) وهي قطاعات الجيش والطلاب.

استشعرت قيادة الحزب في نشاط "الجهاز" خطراً تكتيكياً يهدد بانقسام الحزب، فتداعت في نهاية عام ١٩٧٢ إلى عقد جلسة للجنة المركزية، قررت فيها بأكثرية أعضائها فصل كوادر "الجهاز". وطال القرار ثلاثة من أعضاء اللجنة هم: رجاء الناصر ومخلص صيادي وغسان ليموني، وكثيراً من الكوادر في شتى الهيئات^(٥) في حين نفى كوادر "الجهاز" أي غرض انشقاقي لنشاطهم، وأن كل ما يهدفون إليه هو تجديد حزب الاتحاد من داخل معايير التنظيمية. غير أن روابطهم التنظيمية مع الحزب لم تستمر بعد فصلهم منه، وإن بقي لهم نوع من علاقات سمحت لأبرز وجوههم بالتوجه إلى المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد في أيار ١٩٧٣ حول تقرير الموقف

النهائي من الجبهة، برسالة أشاروا فيها إلى وجود كتلة قيادية داخلية موالية للسلطة على رأسهم فوزي كيالي وسماعيل القاضي، وحذروا من أن هذه الكتلة ستعلن استمرارها بالمشاركة في الجبهة باسم الحزب في حال قرر المؤتمر الانسحاب من الجبهة^(٦) وهو ما تم بالفعل. وهكذا تسبب قرار الحزب بالمشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية وفق شروط ميثاقها بطرد كتلة "الجهاز" منه كما تسبب قراره اللاحق بالانسحاب منها في انشقاق الحزب. وما يهمنا من ذلك هو أن مجموعة "الجهاز السياسي" شكلت النواة الصلبة الأساسية لنشأة "التنظيم الشعبي الناصري" لاحقاً. إذ وجدوا أنفسهم في طريق إجباري يفضي بهم إلى تشكيل تنظيم "ناصرى" جديد. وعزز السير في هذا الطريق انضمام روافد وشخصيات حيوية من داخل التنظيمات الناصرية وخارجها إليهم. وتمثل بعض أهم هذه الروافد ببعض أعضاء "رابطة الطلبة العرب الوجدويين" الذين عادوا من دراستهم في القاهرة أو أوروبا، إذ أطرت الرابطة التي كان مركزها في القاهرة الطلاب العرب الناصرين، إلا أن تجربتها لم تستمر من جراء تغير الأوضاع في مصر، وبحكم محاولة القيادة الليبية التي رعت انعقاد مؤتمرها التأسيسي عام ١٩٧٠ توظيفها فيما بعد لخدمة نفوذها^(٧) إلا أن كوادرها الديناميكية ساهمت بعيد عودتها إلى بلادها في تشكيل تنظيمات ناصرية في السودان وموريتانيا واليمن ولبنان، وكانت أبرز مساهمة لهذه الكوادر هي الانضمام إلى "التنظيم الشعبي الناصري" بعد تشكيله^(٨).

٢- المؤتمر التأسيسي/١٩٧٨:

أمر التقارب حول حزمة من المسائل السياسية والفكرية المرتبطة بتحليل واقع الحركة الناصرية وتخطي انقساماتها وتفككاتها بما يعيد الاعتبار لبناء "الحركة العربية الواحدة" عن عقد المؤتمر التأسيسي للتنظيم في نهاية عام ١٩٧٨. وروعي في تمثيل

المؤتمر التوزع الجغرافي، وثقل الروافد المختلفة المساهمة فيه. وتألف عدد أعضائه من حوالي ٢٥ عضواً، انحدر معظمهم من الفئات المدنية المثقفة التي تنتمي إلى الشرائح المهنية العلمية والتربوية كالأطباء والمهندسين والمحامين والعلمين^(٩). وقد ناقش المؤتمر مسألة العودة إلى العمل داخل حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأناسي) وتغييره من داخله أم تشكيل تنظيم جديد؟ ورجحت المناقشات حول هذه المسألة تشكيل تنظيم جديد، على أن يمثل نواة متمص كوادر الاتحاد الاشتراكي وتذوهم فيها، عن طريق الحوار أو بجذبا إلى بوتقة التنظيم الوليد^(١٠). وقد بنى المؤتمر تصوره للتنظيم على أساس أنه محطة لتحقيق وحدة الحركة الناصرية على أسس جديدة في إطار الحركة العربية الواحدة. من هنا تمثل الشاغل الرئيسي للوثيقة البرنامجية الصادرة عن المؤتمر بكيفية الوصول إلى تحقيق وحدة الحركة الناصرية في سورية كجزء من الحركة العربية الواحدة^(١١) بقدر ما أشارت هذه الوثيقة إلى ضرورة تشكيل "جبهة قومية" تضم التشكيلات السياسية التقدمية، مع التأكيد على أن صياغة العلاقات الجبهوية بين تلك التشكيلات يجب أن تمر أولاً بوحدة القوى الناصرية لتشكيل دعامة راسخة لهذا العمل الجبهوي أي "تحقيق وحدة القوى التقدمية العربية عبر وحدة الحركة الناصرية"^(١٢).

حللت الوثيقة نكسة العمل القومي العربي إثر "ردة" السادات على الناصرية، وقيامه بزيارة القدس التي كانت وراء مسارعة المؤتمرين في المبادرة إلى عقد المؤتمر، ودعت إلى استعادة مصر لنورها كإقليم-قاعدة للعمل الوجودي العربي، ووجهت نقداً راديكالياً للأنظمة العربية الأخرى التي استغلت وفق الوثيقة انحراف السادات لتكرس نزوعها القطري، ورأت أن تحرك هذه الأنظمة يسير في خط التسوية السلداقي وإن كان بأسلوب آخر، مادام يهدف في النهاية إلى إقرار تسوية تعترف بوجود إسرائيل في المنطقة والتعايش معها، مما يشكل وفق الوثيقة تراجعاً عن المشروع القومي الوجودي العربي. وبالنسبة لسورية حللت الوثيقة الوضع الداخلي فيها، ورأت فيسه

استمراراً لحالة "الانفصال" وتكريساً لها، وحدثت انتقاداتها وتحفظاتها على ما آل إليه العمل "الجهوي" في سورية مثلاً بـ "الجهة الوطنية التقدمية"، وطالبت بالحريات الديمقراطية لقوى الشعب العامل، كي تأخذ دورها في إحياء قضيتي الوحدة ومواجهة المشروع الصهيوني، ورأت أن ذلك كله رهن بوحدة الحركة الناصرية، وإحياء الحركة الشعبية الناصرية^(١٣).

أقر المؤتمر صيغة تنظيمية صدرت فيما بعد تحت عنوان "النظام الأساسي"، وتم في بابه الأول تحديد الأهداف العامة للتنظيم الشعبي الناصري، وتعريفه بأنه "تنظيم ثوري وحدوي يناضل لإقامة المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي الموحد بتجسيدا للوجود القومي للأمة العربية، ويناضل في الإقليم السوري لإقامة نظام شعبي ديمقراطي اشتراكي، ينهي واقع الإقليلية والطائفية والتخلف والاستغلال، ويعيد سورية إلى ممارسة دورها القومي في مواجهة الامبريالية والصهيونية، لتكوين نواة لوحدة عربية ثورية" "ويؤمن التنظيم بأن الثورة العربية المجسدة بالناصرية، تمثل التعبير الثوري عن تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية، والناصرية ليست خلاصة تجربة الثورة العربية تحت قيادة عبد الناصر فحسب وإنما هي منهج في التحليل، وأسلوب في الممارسة" "كما يؤمن التنظيم بأن الثورة هي علم تغير المجتمع جذرياً، وهذا يتطلب استخدام كافة الأساليب الثورية لتحقيق أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة، وأنه يؤمن بتحالف قوى الشعب العامل القادر على بناء المجتمع المطلوب .. وبالتالي فهو يلتزم بأهداف النضال العربي: الحرية، والاشتراكية والوحدة، وأنه يرى أن مهامه الأساسية هي النضال الدؤوب لإقامة أداة الثورة العربية الواحدة، حيث تجسد الناصرية الإيديولوجيا الثورية لها، وأن النضال لتحقيق ذلك يعتبر مهمة وطنية أساسية"^(١٤).

تبني المؤتمر "الديموقراطية المركزية" كنظرية تنظيمية لعلاقاته الداخلية، ولا يختلف مضمون هذه النظرية لدى التنظيم عن النظرية التنظيمية اللينينية من ناحية انتخاب كافة القيادات وخضوع الأقلية للأكثرية، والهيئات الدنيا للهيئات العليا. كما نص على اتباع صيغ تحمي التنظيم من "التبقرط"، ومن الرغبات الفردية أو عبادة الفرد، وتسمح بفسحة أكبر لتجديد العمل القيادي، وتعزيز روح الديمقراطية والقيادة الجماعية، وحرية النقاش والنقد والنقد الذاتي، وانعقاد المؤتمر العام كل ثلاث سنوات^(١٥). وحدد "النظام الأساسي" في بابه الرابع الهيكلية التنظيمية التي تبدأ بـ "الوحدة الأولى" و"الوحدة الأساسية" ثم الخلية، فالخلفة، فالشعبة، فالفرع، فالهيئات القيادية: اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية اللتان تنتخبان مباشرة من المؤتمر العام، ثم تقوم اللجنة التنفيذية -وهي أعلى هيئة قيادية في التنظيم- بانتخاب أمين اللجنة التنفيذية وأمين سرها المساعد، كما تنتخب عضو المحكمة التنظيمية المسؤول عن أعمالها. كما نص "النظام الأساسي" على أن يتكون كل مستوى تنظيمي من ٣-٥ أعضاء، وأن يتم انتخاب أمناء كل مستوى -ما عدا الوحدة الأساسية والأولى- في نهاية كل دورة انتخابية. وترتب على كل عضو في التنظيم أن يقبل برنامجه السياسي وبنظامه الأساسي، وأن ينفذ قراراته، وأن يدفع اشتراكات العضوية بنسبة ٢% من دخله^(١٦) ومن الملاحظ أن البنية التنظيمية الأساسية هنا لا تختلف بنويًا وإن اختلفت أسماء أخرى عن البنيات التنظيمية في الأحزاب التي تعتمد النظرية اللينينية في التنظيم والعلاقات الحزبية.

أنهى المؤتمر أعماله بانتخاب لجنة مركزية مؤلفة من عشرة أعضاء انتخبت بدورها خمسة من أعضائها للجنة التنفيذية التي تعادل هنا المكسب السياسي في الأحزاب الشيوعية. وقامت اللجنة التنفيذية بانتخاب الأستاذ رجاء الناصر العضو الديناميكي السابق في اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي)

وأحد رموز "الجهاز السياسي" فيه أميناً للجنة التنفيذية، أي ما يعادل أميناً عاماً، كمل انتخبت الأمين المساعد^(١٧).

وقد عكس تركيب المؤتمر التأسيسي كما الهيئات القيادية المنتخبة الوزن الواضح للكوادر الذين تعود أصولهم إلى "الجهاز السياسي" السابق في الاتحاد الاشتراكي العربي (الأناسي)، كما عكست على المستوى الجهوي وزناً مميزاً لحلب، وانحدر معظم المؤسسين جلياً من الفئات الشابة^(١٨)، التي كانت معظمها في مقاعد الدراسة حين وقوع الانفصال السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦٢.

ومن هنا وتبعاً لوزن حلب في التنظيم الوليد فإن نشاطه تركز في البداية في حلب، ثم تلتها وفق قوة النشاط دمشق وإدلب ودير الزور ودرعا، مع ضعف نسبي في اللاذقية والسويداء^(١٩).

٣- جريدة "الرأية الناصرية":

أصدر التنظيم الشعبي الناصري بناء على قرارات مؤتمره التأسيسي جريدة "الرأية الناصرية" التي كان مقرراً لها أن تصدر مرة كل شهر. وقد استمر هذا الإصدار حتى نهاية عام ١٩٨٦، حين أصيب التنظيم بالوهن، وبلغ عدد ما تم إصداره ١١٦ عدداً، عبر فيها التنظيم عن رأيه ومواقفه من الأحداث السياسية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتسوية والصراع العربي-الإسرائيلي، والحرب العراقية الإيرانية، والوضع اللبناني. غير أن ثلاثة موضوعات أساسية هي أزمة الحركة الناصرية واستعادة وحدتها على درب الحركة العربية الواحدة، وكيفية استعادة مصر لدورها القيادي العربي، والوضع الاقتصادي-السياسي الداخلي في سورية الذي ناقشته الجريدة من منظورات راديكالية معارضة، كان من شأنها أن تضع التنظيم وجهاً لوجه أمام السلطة.

٤- الآراء والمواقف السياسية:

بلور "التنظيم الشعبي الناصري" تصوراته السياسية الأساسية عام ١٩٨١ في "الوثيقة السياسية"، التي حددت موقفه من الوضع العربي الرسمي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وتشخيصه لما سماه بـ "محول التسوية" التي أخذت تطبع التحرك الرسمي العربي، وطريقة تعاطي الأنظمة العربية مع مصر، ومعايير موقفه من القضية الفلسطينية، ومن السياسات السورية الداخلية والخارجية. وختمت الوثيقة بتحليل الحركة الناصرية في سورية، من حيث إناطة التغيير في سورية بها.

أ- القضايا القومية:

لم يتعد التنظيم الشعبي الناصري في تحديده للأهداف الكبرى للحركة الناصرية في الحرية والاشتراكية والوحدة عن تصورات حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي). ورأت "الوثيقة السياسية" أن الثورة العربية المعاصرة التي تجسدت بثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ قد أخذت أبعادها كاملة من خلال ما بات يعرف بـ "الناصرية"^(٢٠). ورأت الوثيقة أن إقامة الدولة القومية الواحدة هي الطريق الوحيد لبناء "بدل حضاري لواقع التخلف، بحيث يعكس أصالة الأمة العربية، متمثلاً إيجابيات التطور الإنساني، وانطلاقاً من جذور حضارته العربية"^(٢١). وتذكر الوثيقة بالحركة الشعبية المدنية والعسكرية في سورية التي التحمت مع ثورة تموز، وانخرطت بطاقاتها الحيوية في صد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وصنعت أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وأرضخت البورجوازية السورية المتحالفة مع الإقطاع على حد تعبيرها للإرادة الشعبية، لكن هذه البورجوازية "ما لبثت أن كشفت عن نفسها حين أقدمت متحالفة مع الحكم العميل في الأردن ومع القوى الاستعمارية وإسرائيل على ضرب دولة الوحدة وتحقيق جريمة الانفصال، وحققت بذلك الهدف الاستراتيجي للإمبريالية.."^(٢٢). ومن الملاحظ هنا أن الوثيقة تتبنى فهماً شائعاً في الأوساط القومية الراديكالية بما فيها الناصرية لعوامل الانفصال، كما تجدد الموقف

الناصرى التقليدي من "البعث" معتبرة أنه أيد دولة "وأخذ في هذه الدولة مواقع التأثير والمسؤولية، لكن لم يمض وقت طويل حتى اختار أن يقف في وجه الثورة العريقف وأن يتصادم مع دولة الوحدة، وأن يؤيد جريمة الانفصال ... ووضع نفسه في عزلة عن الجماهير منذ استيلائه على السلطة بعد الثامن من آذار ١٩٦٣، وعطل إمكانية استعادة الوحدة، وعجز حتى عن إقامة أي عمل وحدوي بين الإقليمين اللذين يسيطر عليهما"^(٢٣). وبخصوص التسوية تنطلق "الوثيقة" من إدانة مبدئية شاملة للنظام العربي، لأنه يلتقي في الجوهر وإن اختلف في الشكل مع سياسات التسوية "فالقاسم المشترك بين كل هذه النظم هو الاعتراف بضياغ الحق العربي في فلسطين، والتسليم بوجود الكيان الصهيوني، على الرغم من تباين رؤية هذه النظم لأشكال العمل الذي يضمه القاسم المشترك"^(٢٤). وبشأن حرب تشرين عام ١٩٧٣ رأت الوثيقة أن "الأنظمة العربية" قد "استخدمتها لخدمة تلك السياسة التصالحية مع إسرائيل"^(٢٥). ورغم أن الوثيقة توجه إدانة دامغة لسياسة السادات فإنها لا تجد فارقاً نوعياً بينها وبين توجهات الأنظمة العربية وسياساتها. فالتميز الوحيد هو "أن نظام السادات مثل الشكل الصارخ لفعل القوى الرجعية في هذا الوطن، ومواقف الأنظمة الأخرى مثلت نموذج الاختلاف الظاهري .. وكلا الفعلين سارا في اتجاه واحد معظم الشوط .. فقد وصل نظام الحكم في مصر إلى الحد الأقصى .. وصنع الاستسلام، وشاركته في ذلك مختلف الأنظمة العربية الإقليمية والرجعية"^(٢٦). وتدلل تلك الوثيقة على عدم جدية المعارضة الرسمية العربية لسياسة السادات ومعاهدة كامب ديفيد، بالإشارة "إلى الهزال الطبيعي الذي ظهرت به ردود الفعل الرسمية على هذه الخيانة، وإلى عدم جدية المواقف المعلنة لهذه الأنظمة، إذ رأت أن جبهة الصمود والتصدي اقتضرت على معارضة لفظية، كما أن اللقاء السوري-العراقي تحول إلى عداء، ونظرت إلى قمة بغداد العربية التي انعقدت يومئذ "كنموذج أكثر اكتمالاً لردود الأفعال .. قاداته بشكل واضح المملكة العربية

السعودية الخليف الأول للولايات المتحدة ... فأهم ما يلاحظ على هذه التحركات أنها ليست في اتجاه مضاد لفعل الخيانة، ولكنها في اتجاه يأخذ على هذا الفعل مسألة الانفراد بالحل فإن فعل السادات ورد الأنظمة العربية تشير إلى أن هذه الأنظمة ذات جوهر واحد^(٣٧)، بل تذهب الوثيقة بتحليلها راديكاليا إلى أن النظم العربية قد استغلت سياسة السادات، لتنفيذ حلم الإمبريالية بعزل مصر عن ساحة الفعل العربي، وهي الإقليم-القاعدة التي دعا التنظيم إلى استعادة دوره القيادي.

وترى الوثيقة "أن السادات قد نفذ الخطوة الأولى بعقد معاهدة الصلح المنفرد، مبعدا مصر عن دائرتها العربية، ثم أتت تلك الأنظمة لا لتعزل (نظام السادات) بل طالت مقاطعتها شعب مصر نفسه"^(٣٨). وفسرت جريدة "الراية الناصرية" في عددها ١١٦ لعام ١٩٨٦ ذلك بأن "عملية عزل مصر عن جسم الأمة العربية وقضاياها المصرية، والتي ساهمت كل الأنظمة العربية بتحقيقه خلف ستار عقد النظام المصري لاتفاقية كامب ديفيد، كانت تخط هدفا حقيقيا للأنظمة، هو تعميق الخنادق الإقليمية التي يتمترس خلفها كل نظام ... ففي حين كان مطلوبا عزل (النظام المصري) ومحاصرته، ودعم جماهيرنا العربية هناك، فإن الأنظمة العربية عملت على عزل مصر لا النظام المصري، فمكنت السادات"^(٣٩) بدل أن تضعفه. ورأت الوثيقة أن موقف تلك الأنظمة قد صدر عن وعي مسبق لأن "الرجعية كي تستمر بحاجة لأن تضمن إقليمية الأنظمة الأخرى، والأنظمة الإقليمية كي تلوم بحاجة لأن تأمن جانب مصر، كما أن القيادة المصرية الراهنة ارتضت لمصر هذا المصير"^(٤٠). وبذلك حققت هذه الأنظمة "عزل مصر لما يمثله هذا العزل من فقدان للمركز الموجه للنضال القومي"^(٤١)، وتحدد جوهر هذه الأنظمة "بالإقليمية البديلة عن الوجود القومي"^(٤٢) "وتتحالف الرأسمالية الطفيلية أو العائلات البترولية معها، واتسامها بالديكتاتورية وشخصنة السلطة، حيث تحاول أن توحد بين شخصية الحاكم والوطن"^(٤٣). وتستنتج الوثيقة في ضوء تحليلها

أنه لا معنى لمعارضة سياسة السادات ورفض التسوية "بمعزل عن سياسة صادقة وفعالة في التقدم على طريق تحقيق الوحدة العربية"^(٣٤). وأن المحك الحقيقي لأي نظام ليس في قبوله التسوية أو رفضها بل "يكن في تعامله مع القوى الشعبية المناضلة في بلده"^(٣٥).

من الواضح أن التنظيم الشعبي الناصري يرفض مبدأ التسوية نفسه، ويطرح بوضوح تحرير فلسطين كاملة من "النهر إلى البحر"^(٣٦). من هنا يرفض التنظيم إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين المحتلة لأنه يزيد كيانا إقليميا جديدا إلى الكيانات الإقليمية القائمة^(٣٧)، بل ويرى في قيام هذه الدولة "إجهاضا لكفاح شعب فلسطين وللصمود العربي"^(٣٨). فالأمة العربية إما أن تقترب من تحرير فلسطين أو تبعد عنه وعن فلسطين بهذه التسوية^(٣٩) إذ أن الاستراتيجية الناصرية في تحرير فلسطين تقوم على مبدأي "قومية المواجهة وشمولها"^(٤٠). يبدو هنا أن التنظيم الشعبي الناصري قد مضى بعيدا براديكاليته، وابتعد عن الشعار المرحلي الذي أطلقه عبد الناصر -والحركة الناصرية- بعد نكسة حزيران، وهو شعار "إزالة آثار العدوان" ليمسك بالمتطورات القومية الأصلية، دون إغارة الاهتمام للفارق ما بين المرحلي والمستقبلي، والتكتيكي والاستراتيجي.

ب- في موقع المعارضة الراديكالية:

وضع التنظيم الشعبي الناصري نفسه منذ البداية في موقع راديكالي معارض للسياسة السورية، وقيم في ضوء موقفه "الرفضوي" السياسة السورية بأنها "غير متعارضة من حيث الجوهر مع سياسة السادات"^(٤١). وأنها تلقى مباركة رسمية عربية تحت ستار التضامن العربي^(٤٢)، ثم يكرر رفضه لمبادئ السياسة السورية التي تقوم على "التسوية الشاملة"^(٤٣). ويقم "الجبهة الوطنية التقدمية" كإطار لاحتواء الأحزاب وتصفياتها تدريجيا، والتي انتهت على حد تحليله إلى "التمزق عبر تسابقها على مكاسب السلطة"^(٤٤)، ويشدد على رفض سياسة الانفتاح الاقتصادي على

الاستثمارات الغربية والنفطية، وفتح باب الاستيراد الواسع، التي أدت وفق تحليله إلى أداة للإثراء واستنزاف قطاع الدولة وتدهور الحالة المعيشية، مقابل غموات الرأسمالية الطفيلية^(٤٥). من هنا كان طبيعياً أن تفضي به هذه المواقف الراديكالية الرفضية إلى طرح شعار متطرف يدعو إلى "إسقاط هذا النظام باعتباره ضرورة قومية واجتماعية"^(٤٦) بالديمقراطية، ورهن المطالبة بالديمقراطية "للقوى الوطنية التقدمية وقوى الشعب العامل" بـ "محاربة التسوية الاستسلامية"^(٤٧). إلا أن التنظيم ورغم موقفه الرفضي المعارض اتخذ موقفاً شبه حيادي من أحداث الثمانينات في سورية فأدان عنف الإخوان المسلمين وعنّف الدولة المضاد، وأعلن رفضه لطرفي الصراع، ووقف مسلسل الإرهاب^(٤٨)، وأصدر في أوائل شباط ١٩٨٠ بياناً يدين فيه العنفين، ويحدد إدانته لعنف السلطة بـ "اقتصره على معالجة الأزمة بالأسلوب الأممي دون المعالجة السياسية الشاملة"^(٤٩)، كما أصدر في نيسان ١٩٨٢ تعميماً يؤكد فيه "رفض كل القوى الرجعية الطائفية ومقولاتها، وطرح موقف متميز يرفض كل قوى وأطراف الصراع" "كونه يدمر طاقات الوطن ويضعفه وطنياً وقومياً، ويربطه بحلقة التآمر الإمبريالي، فانفجار هذا الصراع ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما هو مرحلة تكتيكية لخدمة التسوية الاستسلامية"^(٥٠) وبالتالي فإن "هذه الأزمة وإن كان طرفها المباشر هو النظام، فإن الوجه غير المباشر لها هو فعل القوى الرجعية المتخلفة"^(٥١). من هنا ورغم رفضية الحزب المتطرفة فإنه أدان قيام "التحالف الوطني لتحرير سورية" الذي أعلنه في ١١ آذار ١٩٨٢ في بغداد كل من الإخوان المسلمين والبعث (العراقي)، وانضم إليه اللواء محمد الجراح القائد البارز في الحركة الناصرية في سورية، ولم يتردد التنظيم الشعبي الناصري في تبرئة "الناصرية" من هذا التحالف مع أنه موجه بطبيعة الحال ضد السلطة، بل أصدر في آذار ١٩٨٢ بياناً نشره على صفحات "الراية الناصرية" جاء فيه "تحاول بعض الجهات التلويح والإيحاء بوجود تنظيمات ناصرية ضمن الجبهة التي شكلت في

العراق، .. وإننا نؤكد أن القوى الناصرية تقف خارج إطار الصراع الطائفي الإرهابي، وخارج صراعات الأنظمة العربية الإقليمية المتخاذلة، وأن الذين يدعون انضواءهم تحت لواء أي طرف .. لا يمثلون الموقف الناصري الأصيل، ولا جماهير عبد الناصر أو قواها الفعلية"^(٥٦). بل حاول التنظيم أن يترجم هذا الموقف من مشاركة اللواء الجراح في "التحالف" إلى عمل، فبني قواعده في تعميم داخلي أصدره في نيسان ١٩٨١ إلى "عدم إجراء أي حوار أو اتصال مباشر أو غير مباشر مع عناصر مجموعة الجراح، وذلك لموقفهم المتعاطي مع الإخوان المسلمين، وخرجهم على المبادئ الناصرية، ووقعهم في لعبة النظام والقوى الطائفية الإرهابية"^(٥٧).

٥- الموقف من الحركة الناصرية في سورية:

خصصت "الوثيقة السياسية" فصلها السادس لتتبع مسار الحركة الناصرية منذ الانفصال حتى نشوء التنظيم الشعبي، وترى أن انسحاب حركة الوحدةيين الاشتراكيين عام ١٩٦٥ وحركة القوميون العرب في عام ١٩٦٦ من الاتحاد الاشتراكي العربي "لم يؤثر كثيرا على تنظيم الاتحاد الاشتراكي وشعبيته، إذ أن معظم قواعد تلك المنظمات بقيت ضمن الاتحاد"^(٥٨). إلا أنها تتوقف عند انقسام عام ١٩٦٨ في الاتحاد الاشتراكي العربي ما بين جناح الأناسي وجناح اللواء محمد الجراح، وتبدي تحيزها لأطروحات جناح الأناسي، فتشير "في الاتجاه الأول (= الجراح) وقفت القيادات ذات الجنور اليمينية والعقليات المتحجرة بينما وقف في الاتجاه الثاني (= الأناسي) القيادات ذات الأصول اليسارية". وبدأت تطرح بوضوح "مقولات الاشتراكية العلمية والنظرية الحزبية وفكرة تعدد الأحزاب ضمن جبهة عريضة بدلا من حكم الحزب الواحد. ومقولة أن تحالف قوى الشعب العامل يمكن التعبير عنها من خلال تحالف التنظيمات السياسية التقدمية"^(٥٩)، إلا أنها تسارع وتنتقد بشدة تساؤل هذا الاتجاه مع البعث بعد قيام الحركة التصحيحية من خلال المشاركة في الجبهة

الوطنية التقدمية، وترى أن قياداته "عاجلت مرحلة سياسية شديدة الحساسية بمزيد من الغباء، ومن الخطوات المترددة"^(٥٦) إذ لم تستطع هذه القيادات أن تستثمر "القسوة الضاغطة" للجماهير الناصرية و"أغفلتها من حركتها السياسية، وتقدمت للتعاون مع السلطة الجديدة على الأسس التي حددتها لها"^(٥٧) ثم "خرج الاتحاد من الجبهة متخففا بالجرار، وانغلق على نفسه في عملية كمون"، ليكون فشل تكتيك الاتحاد هذه المرة حسب رأي الوثيقة "أكثر قساوة لأنه جاء بدون أن يطرح بديلا له .. وترك الفكر السياسي الناصري في حلقة مفرغة"^(٥٨). ويرى التنظيم الشعبي الناصري أن "الفراغ التنظيمي" الناجم عن إخفاق الاتحاد الاشتراكي العربي وانكفائه قد جعل من تشكيل "التنظيم الشعبي الناصري تعبيرا حقيقيا عن ضرورة ملحة فرضها غياب الفعل الناصري الجاد والنقي، وفرضها غياب تحرك وطني واضح ومحدد"^(٥٩).

لم تنطرق "الوثيقة السياسية" إلى طبيعة العلاقة الممكنة ما بين التنظيم والحزب الأم: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) أو إلى كيفية استعادة وحدة الحركة الناصرية السورية على طريق الحركة العربية الواحدة. فمن المرجح أن التنظيم الشعبي الناصري اعتبر نفسه هنا المحور الأساسي للعمل الناصري، إذ يرى أنه تطلع لأن يقوم "بهذا الدور في الإقليم السوري باندفاع مع مناضلي الساحات القومية الناصرية، ينبع من الالتزام بفكر الثورة العربية، التي تشكل الناصرية مستقبلها"^(٦٠)، ومن هنا يؤكد التنظيم بوضوح في تعميم على الأعضاء في نيسان ١٩٨١ على ضرورة التوجه "إلى القوة الشابة من تحالف قوى الشعب العاملة، سواء كانت عمالية أو فلاحية أو طلابية .. ويجب ألا نضيع وقتا كبيرا وراء العناصر التقليدية الناصرية، فإنما إن لم تكن قد سقطت في لعبة النظام، أو في لعبة القوى الطائفية، فإنما لم تعد تملك قدرات نضالية واستعدادات ذهنية وفكرية، مواكبة للواقع الذي نعيش ... إنما في أحسن الأحوال تعتبر مفاتيح للحركة يجب أن نستفيد منها بأقصى الإمكانيات .. وربطها بأطر أصدقاء

التنظيم"^(٦١). إلا أن هذا لم ينف أن مسألة الوحدة الناصرية على المستويين القطري والقومي ظلت تحظى باهتمام التنظيم، سواء في منشوراته أم في ممارساته، وأدى ذلك إلى تعديل التنظيم فعلياً لتقويمه القاسي الاتحاد الاشتراكي العربي والإشارة إلى أنه "يدعو مجدداً للحوار الوطني، ويطرح الناصرية كأرضية للحوار .. ومن الواضح أن الاتحاد أصبح يشعر بوجوب الانعطاف نحو الناصرية مجدداً، وبعدم الجدوى الآتية لتجمعه الوطني، وبالتالي ضرورة إيجاد قضايا أخرى للحوار للخروج من المأزق السياسي"^(٦٢). وأدى هذا التقويم الجديد إلى أن يبادر التنظيم الشعبي الناصري في عام ١٩٨٣ إلى إجراء لقاء استكشافي بينه وبين قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي). ولم يسفر هذا اللقاء سوى عن إطلاع على التصورات المتبادلة، إذ كان لوجود الكوادر المنتظمة سابقاً في "الجهاز السياسي" السابق على قمة التنظيم الشعبي أثره السليبي في تحويل اللقاء إلى حلقة من حلقات وحدة الحركة الناصرية في سورية^(٦٣) فضلاً عن تباين رؤية الطرفين لعملية التوحيد نفسها، والتزام الاتحاد بـ "التجمع الوطني الديمقراطي" كصيغة لمفهومه لـ "الجبهة"، وتحفظ التنظيم الشعبي على طرح الديمقراطية التي اعتبرها ارتداداً "ليبرالياً" عن المفهوم الناصري للديمقراطية. غير أن التنظيم عاد في أيار ١٩٨٦ من خلال جريدته "الراية الناصرية" إلى مناقشة "وحدة العمل الناصري في سوريا: على أي أساس وإلة أين؟" وفسر إخفاق الحركة الناصرية في استعادة وحدتها بتشرذمها الذي مثل الثغرة الأساسية في العمل الناصري سواء في الإقليم السوري، أو في الوطن العربي عموماً على الصعيد التنظيمي"^(٦٤) مع التأكيد على أن "الطرح الفكري المتقدم للناصرية، والاستراتيجية السياسية الناضجة التي بلورتها، والتيار الشعبي العريض الذي حركته، تظل جميعاً عوامل استمرار وتجدد لهذا العمل" فالناصرية ما تزال الفكر الأكثر تقدمية وجذرية وملاءمة للواقع العربي "وبتعبير آخر فإن الحركة الناصرية في سورية، رغم وضعها الراهن، تملك إمكانات التطور

والانطلاق من جديد"^(٦٥). ويستبعد التنظيم من هذه الحركة المدعوة للانحداد "الأحزاب ذات التسميات الناصرية، الداخلة في الجبهة الوطنية التقدمية، لأنها لا تملك الاستقلالية، ولم يعد يربطها بالناصرية سوى الادعاء"^(٦٦)، وأما بشأن القوى الناصرية "المعارضة" التي يحددها ببقايا الاتحاد الاشتراكي العربي (الجراح) وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) والتنظيم الشعبي الناصري، فإنه يستبعد بقايا (الجراح) التي "تكاد قد اندثرت، ولم يبق منها إلا بعض الرموز للتحالفة مع نظام بعث العراق، وقد تغلفت من حيث الطرح الفكري عن مضامين الفكر الناصري، ولم تعد تملك إلا الصلة التاريخية بالناصرية"^(٦٧)، ويضيف إليها بعض التجمعات الناصرية مثل "حركة الأنصار" (مجموعة عصمت سيف الدولة) وحركة "حوار الأنصار" التي تتأرجح ما بين موالة السلطة ومعارضتها، ليصل التنظيم إلى أنه لم يتبق من قوة ناصرية في الساحة إلا "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والتنظيم الشعبي الناصري، وتلك التجمعات والأفراد المستقلين، ذوي الطرح المشابه، كقوة معنية بالعمل الناصري ووحدته"^(٦٨).

من الواضح أن تصور وحدة الحركة الناصرية في سورية هنا يقوم على الوحدة ما بين التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، غير أن هذا التصور يقفز من الناحية العملية على تعقيدات عديدة تتمثل في رفض التنظيم للصيغة الجبهوية كإطار ممكن لوحدة العمل الناصري، حيث يرى أنه "لا ينبغي الانسياق إلى متاهات جانبية مثل التحول إلى فكرة إقامة عمل جبهوي بين التنظيمات الناصرية، لأن في ذلك اعتراف بواقع الحال المرفوض .. إضافة إلى ذلك فإن العمل الجبهوي يتم بين قوى تتباين في طروحاتها الإيديولوجية .. وهذا لا ينطبق على فصائل العمل الناصري المعنية"^(٦٩). ومن هنا يقترح قيام تنظيم موحد عبر الحوار، ويحدد التوجهات الاستراتيجية لهذا الحوار التوحيدي قطريا بطرح البديل الديمقراطي، وابتكار صيغ جديدة في مخاطبة الجماهير، وتكوين تجمع لقوى المعارضة يشكل العمل

الناصرى عمودها الفقرى. وربط تلك التوجهات بالاستراتيجية القومية مستقبلاً، وأما على المستوى القومى فيجب السعى إلى عودة العمل العربى الجماهيرى، لتغيير الوضع الراهن، واستعادة مصر كإقليم قاعدة، والتصدي للإمبريالية الصهيونية، وإحباط سياسة التسوية، وطرح البديل الديمقراطى الذى يحقق سيادة قوى الشعب العاملة، ومواجهة الاستغلال، وتبديد الثروة القومية^(٧٠). ومن الملاحظ هنا أن التنظيم يؤكد على ما أكده سابقاً من ضرورة استعادة دور مصر والائتفاف عليها باعتبارها الإقليم- الأم أو القاعدة، وهو ما سبق أن طرحه فى شباط ١٩٨٢^(٧١).

المصائر

تميز التنظيم الشعبى الناصرى بدىناميكية فائقة، فأصدر خلال ثماني سنوات تقريباً ١١٦ عدداً من جريدته "الراية الناصرية"، وهو عدد كبير إذا ما قورن بصحف أحزاب المعارضة أو حتى بصحف أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" المشاركة فى السلطة. وخلال ذلك ثابر التنظيم على عقد مؤتمراته الدورية، وتعزيز مبادئ وروح القيادة الجماعية، ومراقبة عمل القيادة، وتجديدها إن لزم الأمر. وكان آخر مؤتمر عقده هو مؤتمر عام ١٩٨٦ الذى تم خلاله انتخاب الدكتور خالد الناصر (طبيب من حلب) وهو أحد أبرز كوادر "رابطة الطلبة العرب الوجدوين" فى أوروبا، أميناً عاماً للتنظيم بدلاً من الأمين العام السابق رجاء الناصر، بهدف تجديد حياة التنظيم، وتعزيز علاقاته الديمقراطية الداخلية، وتقوية الفرصة أمام احتمال ظهور "عبادة الفرد". وقد تمكن التنظيم من بناء ركائز ديناميكية له فى معظم المدن السورية، ووصل حجم عضوية كادره إلى أكثر من مائتي كادر محاطين بأعداد أكبر وأوسع من الأصدقاء، إلا أن قدرته على العمل التنظيمي تماوت إثر حملة ١٩٨٦ التى تم فيها توقيف كوادره وتفكيك شبكاتهم التنظيمية.

الهوامش:

(١) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨. أيضا مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٢) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منحونة في عام ١٩٩٨.

(٣) مقابلة مع الأستاذ مخلص صيادي في عام ١٩٩٨. وأيضا مقابلة مع عبد المجيد منحونة في عام ١٩٩٨.

(٤) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٥) مقابلة مع الأستاذ مخلص صيادي في عام ١٩٩٨.

(٦) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(٧) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد منحونة في عام ١٩٩٨.

(٨) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٩) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(١٠) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق. أيضا مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(١٤) النظام الأساسي للتنظيم الشعبي الناصري في الإقليم السوري، بدون مكان ولا تاريخ، ص ١/٤.

(١٥) المصدر السابق، ص ٤-٥ وص ١٣.

(١٦) المصدر السابق، ص ٥-١٨.

(١٧) مقابلة مع الأستاذ محمد عادل خالدي في عام ١٩٩٩.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) الوثيقة السياسية ت.ش.ن، بدون مكان ولا تاريخ، ص ٧-٨.

(٢١) المصدر السابق، ص ٩.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢٣) المصدر السابق، ص ١٤-١٧.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

(٢٨) المصدر السابق، ص ٢٨-٢٩.

(٢٩) الرأية الناصرية، العدد ١١٦، لعام ١٩٨٦، ص ١٥.

(٣٠) الوثيقة السياسية لـ(ت.ش.ن)، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٣١) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣٢) المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٢٩-٣٣.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣٥) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٣٦) المصدر السابق، ص ٥٧.

(٣٧) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٥٢.

-
- (٣٩) المصدر السابق، ص ٥٣.
- (٤٠) المصدر السابق، ص ٥٨.
- (٤١) المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٤٢) المصدر السابق، ص ٩٦.
- (٤٣) المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٤٤) المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٤٥) المصدر السابق، ص ٩٢-٩٤.
- (٤٦) المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٤٧) المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٤٨) المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٤٩) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.
- (٥٠) تعميم نيسان ١٩٨١، توجهات الحركة التنظيمية، ص ١.
- (٥١) المصدر السابق، ص ٣.
- (٥٢) الرأية الناصرية، صوت التنظيم الشعبي الناصري، العدد ٧٥، آذار ١٩٨٢، ص ١٦.
- (٥٣) تعميم نيسان .. مصدر سابق، ص ٣.
- (٥٤) الوثيقة السياسية، ت.ش.ن، مصدر سابق، ص ١٠٥.
- (٥٥) المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (٥٦) المصدر السابق، ص ١٠٨.
- (٥٧) المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (٥٨) المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٥٩) المصدر السابق، ص ١١١.

(٦٠) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٦١) تميم نيسان ١٩٨١، مصدر سابق، ص ٢.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٤.

(٦٣) مقابلة مع الدكتور خالد الناصر في عام ١٩٩٨.

(٦٤) وحدة العمل الناصري في سوريا، الراية الناصرية، عدد ١١٦، أيار ١٩٨٦، ص ٣.

(٦٥) المصدر السابق، ص ٣.

(٦٦) المصدر السابق، ص ٥-٦.

(٦٧) المصدر السابق، ص ٦.

(٦٨) المصدر السابق، ص ٦.

(٦٩) المصدر السابق، ص ٧.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٨-٩.

(٧١) في ذكرى الوحدة، الراية الناصرية، صوت ت.ش.ن، العدد ٧٤، شاط ١٩٨٢، ص ٨-٩.

الفصل الرابع

الوحدويون الاشتراكيون من الحركة إلى الحزب

شمس الدين الكيلاني

ولدت النواة المؤسسة لـ "الوحدويين الاشتراكيين" في سورية في خضم المواجهة الشعبية المبكرة مع انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالي، في سياق اختراق شعبية عبد الناصر لقواعد بل وقيادات معظم القوى والأحزاب السياسية السورية. بمن فيها أحزاب الإخوان المسلمين والشعب والوطني والبعث. وربما يعود تحول ولاء هذه النواة عن القيادة البعثية التي تمحورت حول الثلاثي التاريخي: عفلق والحراني والبيطار إلى جمال عبد الناصر، إلى أواخر عام ١٩٥٩، حين لم يلق انسحاب الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة التأييد في قواعد الحزب عموماً، وفي قيادات الصف الثاني خصوصاً. ويذكر الأستاذ فايز إسماعيل أحد أبرز رموز تلك النواة، أن عدداً من قيادات الصف الثاني "البعثية" قد استاءت من تلك الاستقالة، واعتبرتها عملاً موجهاً ضد الوحدة، خاصة بعد أن تصابحت مع "التجديف على تجربة الوحدة، وعلى عبد الناصر، ثم أتى تأييد قيادة البعث للانفصال، لنتهي بقية الثقة بها"^(١). ولم تعتبر هذه النواة موقف القيادة القومية المتردد من الانفصال سوى نوع من قبول مقنع به، في حين صدمها توقيع اثنين من أساتذتها التاريخيين وهما أكرم الحراني وصالح الدين

البيطار عثى وثيقته. ومن هنا لم تتردد هذه النواة بالمشاركة الفعلية في المظاهرات الشعبية العارمة التي واجهت الانفصال منذ الأيام الأولى، لا سيما في كل من دمشق وحلب.

منذ الأيام الأولى للانفصال، جرت اتصالات عديدة ما بين بعض قيادات الصف الثاني في البعث للنظر في مواجهة الانفصال. وقد تصدر هذه الاتصالات عشرة كوادر "بعثيين" من محافظات مختلفة، وهم سامي صوفان (دمشق)، فايز إسماعيل وأدهم مصطفى وأديب النحوي وأبو النور طيارة (حمص)، سامي الجندي (حمص)، سامي الدروبي وعبد المجيد بالي (حمص)، ومحمد الحَيْر ومصطفى الحلاج (اللاذقية) ومحمد المحاميد. واجتمعوا بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٦١ وأطلقوا على أنفسهم اسم "الطليلة الوندوية الاشتراكية" بوصفهم طليعة البعث، ونتيجة الاتصالات مع القواعد البعثية في المحافظة اقترح بعضهم العمل تحت اسم "البعث"، بوصفهم المثلون الحقيقيون لمبادئ البعث القومية الوندوية، التي انخرقت عنها القيادة القومية. وقد تم الاتصال مع ميشيل عفلق لطرح فكرة العمل معه من خلال الحزب ولكن على أساس إصداره قراراً صريحاً بفصل صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني من الحزب لتوقيعها على وثيقة الانفصال. وانتدبت هذه النواة سامي صوفان للاتصال مع عفلق الذي لم يقدم جواباً حاسماً ثم رفض شروط المجموعة الجديدة. من هنا اجتمع خمسون من قيادات الصف الثاني من البعث باستثناء أديب النحوي في دمشق، وقررت العمل تحت اسم "حركة الوندوين الاشتراكيين". ولم تطلق النواة على نفسها اسم حزب بل اسم حركة، لتطلعها إلى قيام حزب قومي تكون جزءاً منه. واعتبر هذا الاجتماع الذي انعقد في أوائل عام ١٩٦٢ مؤمراً تأسيسياً لحركة الوندوين الاشتراكيين، ومع أن الثقل القاعدي الأساسي للمجموعة كان في حلب فقد تم انتخاب سامي صوفان (دمشق) أميناً عاماً للحركة^(٧).

أصدر المؤتمر ميثاقاً تم نشره في بيان مؤلف من صفحة واحدة، حدد هدف الحركة بإسقاط الانفصال والعودة الفورية إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. ورفعت الحركة شعار: الوحدة والاشتراكية والحرية. وورد في الميثاق "إن الوحدة التي قامت بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ كانت تعبيراً حراً عن إرادة الشعب العربي والوحدة الشاملة، وأن الانفصال خيانة كبرى للأمة العربية، وعلى الحركة أن تناضل في سبيل إعادة وحدة إقليمي الجمهورية العربية المتحدة". واستنتج الميثاق بشأن القرارات الاشتراكية التي اعتبر الانفصال ردّاً عليها، أنها "تعبير عن إرادة الشعب العربي في التحرر من الإقطاع، واستغلال رأس المال، وعلى الحركة أن تناضل من أجل الحفاظ على المكاسب الشعبية". وأما بشأن الحرية، فركز البيان على "حق الشعوب في التحرر" وأن "الحرية حق طبيعي مقدس للأمة العربية، وهي بالضرورة تعني حرية الوطن وحرية المواطن، ولذلك فإن: ١- الاستعمار بجميع أشكاله جريمة بحق الإنسانية، يكافحه الشعب العربي مع بقية شعوب العالم ٢- وأن الإنسانية متضامنة في تطور الحضارة الإنسانية، وحمايتها من العدوان والظلم والسيطرة"، وأشار البيان إلى ضرورة قيام حركة عربية ثورية واحدة "تشمل جميع أقطار الوطن العربي، وتكون وسيلة الأمة العربية لتحقيق أهدافها في الوحدة والاشتراكية والحرية"^(٣) وتضمن الميثاق التزام كل عضو من أعضاء "الحركة" بالقسم التالي «أقسم بالله العظيم وبشرقي وعروبي، أن أكون وفياً لمبادئ الحركة الوحدوية الاشتراكية، مؤمناً بميثاقها، كامناً لأسرارها، منفذاً لخططها، حافظاً لعهداها، والله على ما أقول شهيد»^(٤). وقد استعارت "الحركة" بناءها التنظيمي من خبرتها السابقة في "البعث"، واستخدمت هذه الخبرة لتأطير التوسع التنظيمي الكبير واكب تأسيسها طرداً مع توسع المواجهة الشعبية ضد الانفصال، وتوسع المطالبة باسترجاع الوحدة. وتمكنت الحركة هنا من إقامة صلات مع عدة ضباط لكن من دون أن تصل هذه الصلات إلى حدود الارتباط

التنظيمي الدقيق^(٩). وقد عزز اهتمام راديو "صوت العرب" ببيانات الحركة، وإبراز نشاطاتها وأسماء معتقليها من هيتها وسمعتها في الوسط الوجدوي الشعبي السوري^(١٠).

لم يكن ممكناً إزاء ذلك إلا أن تقاطع "الحركة" انتخابات المجلس التأسيسي في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ الذي هدف الانفصاليون منه إلى تكريس واقع الانفصال، وإسباغ شرعية دستورية عليه، في حين شارك البعث في هذه الانتخابات. من هنا وضعت الحركة منذ اليوم الأول نفسها في مواجهة الانفصال، وتوسعت قاعدتها الشعبية في سياق ذلك، وحاولت من خلال الضباط المتصلين بها مثل الضابط زهير عقاد أن تلعب دوراً فيما عرف بـ "ثورة حلب" (آذار ١٩٦٢)، واعتقل عدد من قادتها أمثال سامي الدروبي وفايز إسماعيل وسامي صوفان. ولقد شكلت عموداً فكرياً للحركة الوجدوية الناصرية المناوئة للانفصال، إذ بلغ حجم عضويتها عشية حركة ٨ آذار ١٩٦٣ التي أسقطت الانفصال حوالي ٣٥ ألف عضو^(١١).

تعقيدات العلاقة مع البعث إثر ٨ آذار ١٩٦٣

كان الجميع واثقين من أن حكم الانفصال مرشح للسقوط بين عشية وضحاها. من هنا لم تفاجئ حركة ٨ آذار أحداً حتى الانفصاليين أنفسهم، ومن هنا استقبلت الحركة تبعاً لقوة التيار الوجدوي الشعبي باحتفالات عارمة، شارك فيها "الوجدويون الاشتراكيون" ورفعوا مع القوى الناصرية الأخرى شعار الوحدة الفورية تحت عنوان: بدنا الوحدة باكر باكر مع الأسمر عبد الناصر. ورغم مرارة الحركة من توقيع صلاح الدين البطار على وثيقة الانفصال، فإنها شاركت في حكومته التي شكلت على عجل بضغط من الكتلة البعثية النافذة في حركة آذار بوزيرين هما سلمي صوفان (الأمين العام) الذي تولى حقيبة التموين، وسامي الجندي الذي تولى حقيبة

الإعلام. وإزاء ضغط البعث على أولوية تشكيل الحكومة ومناقشة المسائل الأخرى بعد التشكيل، وفي مقدمتها مسألة الوحدة مع المتحدة، والصيغة الجبهوية ما بين القوى الوحدوية المشاركة في الحكم، لم تتمكن الحركة من العودة إلى هيئتها التنظيمية واتخاذ قرار "حركي" أو حزبي بالمشاركة^(٨)، وهي المسائل التي تشكل أولويات ناصرية، وتم التعبير عنها باستقبالهم في ١٢ آذار ١٩٦٣ لحواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، في مظاهرة حاشدة كانت ترفع صور عبد الناصر وأعلام الجمهورية العربية المتحدة ولافتات تطالب بالوحدة الفورية. وحين ارتقى صلاح البيطار المنصة لإلقاء كلمته واجهه الجمهور بشعار: لا بعث ولا انفصال^(٩). غير أن الحركة مارست ضغطاً كبيراً على البعث، معتمدة على وزنها الشعبي، وأسلوبها الجماهيري في العمل الذي يقوم على التظاهرة، إزاء ما اعتبر تلكواً متعمداً منه في العودة إلى الوحدة الفورية. وفي أوائل نيسان ١٩٦٣ قادت الحركة تظاهرات في جميع المدن السورية، كان أقواها وأكثرها اتساعاً وأثراً في حلب. كان جمهور هذه التظاهرات ناصرياً إلا أن الحركة لعبت دور المنظم الرئيسي في تعبئته وقيادته. وتميزت تظاهرة حلب بضخامتها وطول سيرها، وشعاراتها المميزة التي رفعت صور عبد الناصر وشعار الوحدة الفورية وأعلام الجمهورية العربية المتحدة. مما دفع وزير الداخلية أمين الحافظ إلى القدوم بنفسه إلى حلب، والاجتماع بقيادة الحركة خصوصاً والقادة الناصريين عمومياً، ونقلهم إلى دمشق. وكانت رسالة الحافظ واضحة لا لبس فيها بتحميل فايز إسماعيل مسؤولية التظاهرة، وأن القوى الناصرية لن تستطيع أن ترغم البعث على التنازل لعبد الناصر، وأن البعث هو الذي سيقدر شكل الوحدة. وقد استخدم الحافظ أسلوب التهديد والترغيب مع إسماعيل، وحاول أن يقنعه بالعودة إلى البعث^(١٠).

لم يكن طرح الحافظ مستقلاً عن محاولة البعث إعادة قيادة الوحدويين الاشتراكيين بعد حركة ٨ آذار إلى حزبا الأصلي البعث. من هنا طرح البعث فكرة

اندماج الحركة معه، ومناصفته في كافة المواقع القيادية الحزبية، مما خلق بلبله في الصف القيادي للحركة. ولم تتردد الحركة إزاء تسريب سامي الجندى خطة الانقلاب الناصري المضاد في ١٠ آذار ١٩٦٣ إلى البعث عن فصله منها. وتذكر عدة مصادر أن فرع الحركة في دمشق قد ناقش فعلياً في أواخر نيسان ١٩٦٣ فكرة الاندماج، وأن أدهم مصطفى تبني الفكرة، انطلاقاً من أن هذا الاندماج سيؤدي إلى سيطرة العنصر الوحدوي على الحزب الذي كانت عضويته محدودة، وسيسهل أمر إعادة الوحدة، إلا أن أغلبية الحاضرين بمن فيهم أمين الفرع حسين حلاق عارضوا الفكرة^(١١). ولم يكن هذا الحوار مجدياً إذ أن القوى الناصرية قد رأت أن توقيع البعث على ميثاق ١٧ نيسان كان صورياً، وقد شاركت الحركة في الوفد السوري في مباحثات الميثاق، وكانت ترغب وفق ما أورده الأستاذ فايز إسماعيل بالتنسيق المباشر مع عبد الناصر، إلا أن تمثيلها لم يملكوا القدرة على المبادرة والمشاركة الفعالة^(١٢).

وعلى الرغم من أن قيادة الحركة تنفي إلى الآن أي معرفة مسبقة لها بوصفها هيئة بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣ (الناصرية التي قادها العقيد جاسم العلوان)، فإن بعض كوادرها المتصلين مباشرة بالقاهرة قد لعبوا دوراً فيها. ولم يمنع ذلك السلطة من اعتقال هذه القيادة مع سائر القيادات الناصرية الأخرى، في حين اضطر بعض أعضائها مثل سامي صوفان ومحمد الخير وزهير عقاد للهجرة إلى القاهرة عبر لبنان. غير أن الحركة التي امتلكت نفوذاً شعبياً ساحقاً استمرت بالعمل. وفوضت قيادة الحركة المتجنحة في القاهرة والملتفة حول سامي صوفان ومحمد الخير الأستاذ فايز إسماعيل للعمل في الداخل كمرکز للقيادة. وهكذا قام إسماعيل في ٢٣ آب ١٩٦٣ بإعادة تشكيل قيادات الفروع، وعقد مؤتمراً في حلب، ناقش تقريراً حول الأوضاع السياسية في سورية بعد حركة ١٨ تموز، والوضع التنظيمي للحركة، وتقرر في هذا المؤتمر إصدار جريدة "الوحدوي الاشتراكي"^(١٣) كان البعث قد اتخذ في مؤتمره القومي

السادس (تشرين الأول ١٩٦٣) قراراً بفتح حوار مع الوجوديين الاشتراكيين، وعودتهم إلى الحزب. وقد قامت القيادات الأمنية والسياسية والحكومية البعثية بإجراء هذا الحوار الذي كان مركزه المقدم محمد عمران رئيس اللجنة العسكرية البعثية. وقد تعاطت الحركة مع فكرة الحوار، وناقشت مع فهمي العاشوري موفد البعث شروط اندماجها بالبعث. إلا أن الحوار تعطل كلياً بسبب تسريع خمسة عشر ضابطاً ناصرياً، واعتبرت قيادة الحركة (في الداخل) أن قبولها الاندماج في جـو تسريع الضباط سينتقص من مصداقيتها أمام قواعدها^(١٤)، في حين أكد المقدم عمران للحركة أن ليس بين الضباط المسرحين أي ضابط له علاقة بالحركة. غير أن الاتصالات لم تتوقف، إذ كان البعث قد فتح حواراً مماثلاً مع البعثيين "القطريين" (عبر صلاح حديد) والاشتراكيين (الحورانيين) (عمر أمين الحافظ). وأوفدت الحركة عضوها القيادي زهير عقاد إلى القاهرة للاستئناس برأي عبد الناصر، الذي رأى أن هذا الاندماج يمكن أن يكون إيجابياً في حال تأثيره على توجهات البعث، إلا أن هدفه يمكن أن يكون إخراج الحركة من الساحة السياسية الوجودية دعماً لسياسة البعث^(١٥). ومن هنا فشل الحوار ما بين البعث والحركة. وفي نهاية عام ١٩٦٣ عاد محمد الخيزر إلى سورية، وانعقد مؤتمر للحركة في حلب، تم فيه انتخابه أميناً عاماً للحزب، وانتخاب فايز إسماعيل أميناً عاماً رديفاً أي مساعده وقد رشحه إسماعيل انطلاقاً من أن هذا الترشيح سيدعم ثقة عبد الناصر بالحركة^(١٦).

من تجربة العلاقة مع الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الاستقلال التنظيمي

تم في سياق التحضير لتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري تمثيل الحركة أمينها العام محمد الخيزر في عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد. كما تم تشكيل قيادة في الداخل تألفت من: فايز إسماعيل وأديب النحوي وعصمت هنانو وظافر خير الله وعبد الرحمن عطية^(١٧)، غير أن الأطراف الناصرية الأخرى ترى أن

الاتحاد لم يشكل قيادة إقليمية له في الداخل بل قيادات فروع، وأن تلك القيادة لم تكن إلا قيادة فرع المنطقة الشمالية. لكنه تم في نهاية عام ١٩٦٤ تشكيل قيادة الاتحاد في الداخل من محمد الجراح وجمال الأتاسي وأسامة المهندي^(١٨). وقد افترض بالاتحاد أن يدمج كافة الأطراف الناصرية فيه وقد تحمست قواعد هذه الأطراف للدمج في إطار الاتحاد بقدر ما واجه الدمج عقبات حقيقية بين قيادتهما، قامت على التشكيك في النوايا وتبادل الاتهامات. فبين منذ البداية أن حركة القوميين العرب لم تحل تنظيمها قط، وأنها كانت تعمل للسيطرة على الاتحاد، في حين أن الحوارات غير الرسمية لم تتوقف ما بين البعث وفائز إسماعيل. وقد أثارت هذه الحوارات الأخيرة ريبة قيادة الداخل التي وجهت رسالة إلى الأمانة العامة للاتحاد في الخارج، تنتقد فيه تصرفات إسماعيل. إلا أن الأمانة العامة أحالت هذه الرسالة إلى إسماعيل نفسه، الذي رد عليها باتهامات مقابلة لحركة القوميين العرب، ولأسلوبها في العمل، وعدم إخلاصها لفكرة الاتحاد^(١٩). وشكلت حقيقة عدم حل حركة القوميين العرب لتنظيمها، واندماجها فعلياً في الاتحاد، ذريعة لإسماعيل وفريقه، للخروج من الاتحاد والعمل بشكل تنظيمي مستقل، بعد أن بات العمل ما بينه وبين قيادة الداخل محاطاً بالشكوك، في حين أن تلك القيادة بررت خروج إسماعيل بتوجهاته للتعاون مع السلطة، بدعوى أن هناك فريقاً وحدوياً داخل البعث يمثل محمد عمران، وأن على الوحدويين دعمه غير التعاون^(٢٠). غير أن هذا السبب لم يكن هو العامل الوحيد في خروج فريق الحركة المتلف حول إسماعيل من الاتحاد، إذ أن قراءة هذا الفريق لسياسة عبد الناصر قد لعبت دوراً في ذلك. فقد تبني عبد الناصر يومئذ سياسة مؤتمر القمة العربية لمواجهة مخاطر تحويل مياه نهر الأردن من قبل إسرائيل، وحل المسألة اليمنية، كما أن شعور بعض كوادر فريق إسماعيل باستقرار الوضع السياسي لمصلحة البعث، وأزمة الثقة ما بين أطراف الاتحاد الاشتراكي العربي قد لعبت دوراً في هذا الخروج. وقد عبر فايز

إسماعيل عن ذلك في ميثاق الوجدويين الاشتراكيين الذي أقره المؤتمر الثالث للحركة عام ١٩٦٥ بعد الانسحاب من الحركة بقوله: "مع تفسير الظروف السياسية والنضالية، فقد بدا أن عودة الوحدة بإقليمها لم تكن قاب قوسين أو أدنى، كما تصور المؤسسون في بداية نضالها، وتبين أن المسافة بين الأمل وتحقيقه أصبحت تتطلب جهداً مضاعفاً، وأسلوباً متقدماً في النضال والتنظيم، لذلك انصرف الوجدويون الاشتراكيون إلى التفكير في وضع ميثاق كامل لهم"^(٢١) كما عبر إسماعيل عن موقع الوجدويين الاشتراكيين بالنسبة للبعث، وأسلوب التعامل معه "لقد كان أغلب منسبوا إلى الوجدوية والناصرية خصوصاً للبعث القضية، وليسوا قريبين من عبد الناصر، أما نحن فما كنا خصوصاً للبعث القضية، وإنما كنا خصوصاً للممارسة والمواقف فحسب، لذلك طالبنا بالتصحيح"^(٢٢). فقد كان الوجدويون الاشتراكيون، أو على الأقل بعض قادتهم، كما يقول فايز إسماعيل "نسيج وحدهم، يؤيدون الإجراء الصحيح ويهاجمون الإجراء الخاطيء، لذلك اتهموا من قبل القوى الناصرية بمخالفة الحكم، لا سيما حين كانوا يخوضون مع الحكم حواراً مبدئياً في الموقف من الوحدة وعبد الناصر"^(٢٣).

أما الوضع الداخلي والخلافات بين الأطراف، فيبدو أنها تقف في المرتبة الأخيرة من الأسباب، وهذا التعليل لا يقلل من أهميتها؛ يذكر الأستاذ فايز إسماعيل، معللاً خروج تنظيم الوجدويين الاشتراكيين من الاتحاد: "ولانسحابه مع نفسه حل تنظيمه الكبير بإخلاص وصدق، ظناً منه بأن الاتحاد الاشتراكي في هذا القطر هو نواة الحركة العربية الواحدة، وأن الفرقاء الذين انتسبوا إليه سوف يمنون حنوه في الحل والإخلاص للمرحلة الجديدة، ولكن كانت خيبة الأمل كبيرة"^(٢٤)؛ وقد حدد إسماعيل في اجتماع اللجنة المركزية لحركة الوجدويين الاشتراكيين، عن دوافع استقلال الحركة عن الاتحاد، فذكر بالخلافات الداخلية بين أطراف الاتحاد وعدم إخلاص البعض في

العمل، ولكنه ركز أكثر على المسألة السياسية، واختلاف التوجهات من السلطة، وطريقة التعامل معها، إذ كان يرى أن هناك طرفاً وحدوياً في البعث يقف على رأسه محمد عمران، يحمل توجهات صادقة نحو الوحدة، ونحو توثيق العلاقة مع الرئيس عبد الناصر، وأنه من المهم للقوى الوحدوية تشجيع هذه التوجهات، ودعمها من خلال الموقف الإيجابي من السلطة، والخروج من موقف المعارضة المطلقة. فوافق معظم أعضاء اللجنة المركزية باستثناء حسن عبد العظيم، وعبد الحميد البالي، فضلاً عن ذلك فإن أديب النحوي أحد الرموز الكبار للوحدويين الاشتراكيين، وللحركة الناصرية، استمر في الاتحاد^(٢٥)، بالإضافة إلى ذلك فإن فرع الوحدويين الاشتراكيين في دمشق اندمج فعلياً بالاتحاد، أكثر من كل فروع الأخرى للحركة، لوجود شخصيات بارزة في قيادة الفرع، اختارت الالتصاق وغالباً بتجربة الاتحاد الاشتراكي، مثل حسن عبد العظيم.

عقد الوحدويون الاشتراكيون مؤتمرهم الثالث ما بين نهاية عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥، وقدم فيه فايز إسماعيل "مشروع ميثاق للوحدويين الاشتراكيين" ونظاماً داخلياً، وتم تغيير اسم الحركة إلى "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين"، وتم انتخاب طلقم قيادي جديد على الشكل التالي: فايز إسماعيل أميناً عاماً، وأدهم مصطفى مساعداً للأمين العام، وانتخب في عضوية المكتب السياسي كل من: زهير عقاد، نزار حمصي (حلب)، محمود قنباز، د. توفيق بغداددي (حمّة)، محرم طيارة (اللاذقية)، عبد الرزاق عبيد الباقي، وضياء ملوحي (حمص)^(٢٦).

أقر المؤتمر ميثاقه تحت اسم "ميثاق الوحدويين الاشتراكيين"، وتم نشره على حلقات في مجلة "الوحدوي الاشتراكي". ويفسر المؤتمر مفهومه لأهداف الوحدة والاشتراكية مؤكداً على بناء "دولة عربية واحدة" تمثل "وحدة الكيان العربي، ليستطيع هذا الكيان أن يساهم في بناء الإنسانية بناء حضارياً خلاقاً" وأن القومية هي

"وعى الأمة لذاكما - تراثها ووجودها- وعياً فاعلاً يتحلى في حياة ثرية مبدعة تبدو في مواقف نضالية وحضارية على المستوى القومي والإنساني" وبالتالي فإنها "أصلية (ليست عابرة) وإيجابية، منفتحة، مبدعة، قادرة على التحديد وتمييزه، وإنسانية خالية من التعصب"^(٢٧).

اعتبر الميثاق أن الحركة تمثل "حزباً قومياً يشمل الوطن العربي" ويعمل على "إقامة دولة عربية واحدة للعرب تمتد من المحيط إلى الخليج"، إلا أنه يتبنى المضمون الاشتراكي الشعبوي للوحدة، فيرى أنها ثورة اجتماعية (اشتراكية)، لا يمكن أن تتم في ظل "الإقطاع والرأسمالية والشعبوية" وأنه "لا وحدة بين الحكومات العربية في معزل عن إسهام الشعب، منظماته وتنظيماته بها .. ويجب أن تكون أداة الوحدة ثورية، تبدأ بطلائع الشعب العربي المناضل، وذلك بالتقاء القوى الثورية الوحدوية .. وأن يكون هدف الوحدة اشتراكياً ..". ومن هنا تصور الميثاق الوحدة في إطار "خطوات وحدوية بين الأقطار العربية المنحرة، ورأى "أن المجال المهيأ لهذه الخطوة اليوم هو الوحدة بين القاهرة ودمشق، وذلك لوجود اختصار شعبي في القطرين، وإمكانية تماثلة بينهما في المنهج الاشتراكي، وفي التعبئة القومية"^(٢٨). إن الميثاق يؤكد هنا على المضمون الاشتراكي للوحدة من حيث أن الاشتراكية تعني لديه "تحرير المواطن من مستغليه، وتحرير المواطن فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ... وخلق المجتمع العربي اللاتطبقى .. والأخذ بالعلم والتخطيط .. وكفاية في الإنتاج، وعدل في التوزيع، وتعتمد في الرفى على المزارع الجماعية النموذجية، والجمعيات التعاونية"^(٢٩). يغدو التأمر هنا على الاشتراكية كالتأمر على الوحدة، ويستحق وفسق الميثاق "عقوبة الخيانة العظمى"^(٣٠). ومن هنا يؤكد الميثاق على المضمون القومي الشعبوي لمفهومه للحرية ويرى أن حرية المواطن تقتصر على "المؤمنين بالوحدة والاشتراكية .. ولا حرية لأعداء الشعب"^(٣١).

تبنى الوجدويون الاشتراكيون نظاماً داخلياً يتسق مع مفاهيمهم للوحدة والاشتراكية والحرية، ويتصور العلاقة الداخلية قائمة على أساس "التوفيق بين المراكز الديمقراطية"، والاستفادة من تجربة الرئيس عبد الناصر، حيث يرى "إن حزب الوجدويين الاشتراكيين يقوم على المنطلقات والأفكار التي صاغها القائد العظيم جمال عبد الناصر في الفكر والأخلاق والتنظيم"^(٣٢). وقد تصور الوجدويون الاشتراكيون أنفسهم "فصيحة ثورية من فصائل الثورة العربية الواحدة في الوطن العربي" وأن العضوية مفتوحة بينهم "لكل مواطن عربي في الوطن العربي أو خارجه"^(٣٣) إذا آمن بأهدافهم. وبما أنهم كانوا يطمحون إلى أن يكونوا تنظيماً قومياً شاملاً وليس مجرد تنظيم وحدوي في سورية، فإن هرمهم التنظيمي يتدرج من الخلية وهي النواة القاعدية إلى المؤتمر القطري^(٣٤)، وأن المؤتمر القومي للحزب ينتخب القيادة القومية والأمين العام القومي. وقد ظل الميثاق والنظام موجهين فكريين وتنظيميين للوجدويين الاشتراكيين حتى عام ١٩٧٢ أي حتى المؤتمر الحادي عشر. غير أن ما يلفت الانتباه في الميثاق والنظام الداخلي، أنهما لم يحللا اتجاهات الحكم في سورية، والموقف منها، كما غاب عنهما تحليل طبيعة العلاقات القائمة ما بين الحكم في سورية وبين الجمهورية العربية المتحدة، واقتصر على حديث عام عن توفر الشروط اللازمة لقيام الوحدة ما بين مصر وسورية.

غير المؤتمر الثالث عن خروج الوجدويين الاشتراكيين نهائياً من مظلة الاتحاد الاشتراكي العربي أو من إطاره. وقد أدى ذلك بقسم هام من قواعدهم "الناصرية" إلى ترك الحركة والاستمرار في الاتحاد، بقدر ما خسروا نسبياً المحيط الشعبي الناصري، الذي أخذ ينظر إليهم، وكأنهم قد عادوا إلى أصولهم البعثية على حساب الثوابت الوجدوية، والولاء لعبد الناصر^(٣٥). وقد اشتدت وتيرة ذلك طرداً مع التقارب ما بين

الوحدويين الاشتراكيين والسلطة السورية التي نظر إليها الناصريون على أنها امتداد للانفصال، وارتقى هذا التقارب إلى مجال التعاون السياسي.

من المعارضة إلى الوزارة

شهد التعاون ما بين "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين" وبين السلطة تحولاً نوعياً بعد قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي وصل فيها يسار البعث إلى السلطة في سورية. وقد شكل إبعاد "الشباطيين" القيادة القومية التقليدية مبرراً قوياً للتنظيم كي يندفع باتجاه التعاون مع البعث، إذ حملت قيادة التنظيم منذ أوائل تأسيسه تلك القيادة مسؤولية تشر العلاقة ما بين البعث وعبد الناصر، وإعاققة استعادة الوحدة. من هنا رحب التنظيم بدعوة الشباطيين لها للمشاركة في الحكومة، وقد تمت هذه المشاركة باسم عناصر تقدمية وليس باسم التنظيم بدعوى وحدة القيادة السياسية التي تبتسها القيادة الشباطية، وطرحت في إطارها شعار: التعاون مع العناصر التقدمية. وإثر نكسة حزيران ١٩٦٧ تم رفع تمثيل التنظيم (بصفة عناصر تقدمية) في الحكومة إلى حقيبتين، تولى فيهما الأمين العام فايز إسماعيل (حقيبة الشؤون البلدية والقروية) كما تولى هشام الحلاج (حقيبة وزير دولة)، واستمرت صيغة التمثيل هذه حتى عام ١٩٧٠^(٣٦).

بررت قيادة التنظيم تعاونها مع البعث، بأن الفريق البعثي الجديد فريق شلب لم يعان من عقدة التعامل مع عبد الناصر، التي ميزت القيادة القومية التقليدية، وطرحت أفضلية النضال الإيجابي على النضال السلبي، وأهمية التعاون في التقريب ما بين السلطة وبين عبد الناصر، وتمهيد السبيل إلى الوحدة^(٣٧)، غير أن هذا التعاون واجه اعتراض بعض القياديين، لا سيما المجموعة المتحلقة حول محمد رعدون المسؤول الطلابي للتنظيم في جامعة حلب، والتي لم تقبل ما طرحه البعث علناً من أن التعاون مع غير البعثيين يتم بوصفهم عناصر تقدمية وليس بوصفهم أحزاباً^(٣٨). وإزاء ذلك ظل قسم

من الوجدويين الاشتراكيين يحمل إسماعيل مسؤولية المسار الجديد للتنظيم، وبمحض ولاء لمحمد الخير الذي نظر إليه بوصفه الأمين العام الشرعي. وحين عاد الخير في أيلول ١٩٦٨ من القاهرة إلى دمشق، كان إسماعيل نفسه على رأس مستقبله، إلا أن الخير على ما يبدو ووفق بعض المصادر أشار لمستقبله أن القاهرة غير راضية عن أسلوب تعاون الوجدويين مع السلطة، وأن عبد الناصر ليس ضد فكرة التعاون، لكنه مع أن تتم هذه الفكرة في إطار جهوي فعال^(٣٩). وشكل ذلك مدخل الخير لمشاورات مع بعض الكوادر الأساسية، لتشكيل تنظيم جديد، استطاع أن يجذب قسماً من النشطاء إليه. وتم في شباط ١٩٦٩ عقد اجتماع موسع لهؤلاء النشطاء في قرية عين المريزة في بانياس، انبثقت عنه أمانة عامة مؤقتة، حددت مهمتها بالتحضير لعقد مؤتمر جديد. وتألفت من محمد الخير (أميناً عاماً) ومن أبو الهدى الصالح (دمشق) وعبد الرزاق عبد الباقي، وضياء الدين ملوحي (حمص) والنقاي أسعد كريم الحمادي (حلب) وبشير الخطيب (تدمر) والضابط المسرح جابر صقر (حبله) ومحمد رعدون (حماة).

تمكنت الأمانة العامة المؤقتة من عقد المؤتمر في منتصف عام ١٩٦٩ في منزل الصيدلاني عبد الرزاق عبد الباقي، إلا أنه انفض بسبب مخاوف أمنية غير مواتية وطائرة. وقد أثر هذا الانفضاض على ضعف روابط التنظيم الجديد، وعدم انتظام الصلة بين كوادره، ثم التباعد ما بين توجهات هؤلاء الكوادر. حيث اتجهت مجموعة على رأسها محمد الخير نفسه للعمل مع عصمت سيف الدولة في إطار ما عرف بحركة أنصار الطليعة، في حين اتجهت مجموعة أخرى إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، بينما عاد فريق آخر على رأسه عبد الرزاق عبد الباقي وجابر صقر إلى جناح فايز إسماعيل، وهو الجناح الذي سيصطف مع أحمد الأسعد في انشقاقه عام ١٩٧٥ عن الحزب^(٤٠). وإثر تكشف الصراع ما بين جناح الفريق حافظ الأسد وجناح اللواء صلاح جديد في

البعث، كان طبيعياً أن ينحاز الوندونيون بقيادة فايز إسماعيل إلى جناح الأسد، بل كانوا من أوائل مؤيدي الأسد في صراعه، نظراً لبرنامجهم المنفتح، وطرحة لتطوير العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد أعلن فايز إسماعيل منذ عام ١٩٥٩ هذا الموقف بوضوح، ودعا الحزب إلى أن يكون بشكل معلن مع الأسد، بوصفه يحمل مشروع الوحدة مع المتحدة وعبد الناصر^(٤١)، مما أنعش الآمال في التنظيم، وحداً من نشاط وتأثير مجموعة الحزب من دون أن ينفي حقيقة أن التنظيم قد خسر جزءاً هاماً من عضويته التي كانت بعشرات الألوف من الأعضاء والمؤيدين عام ١٩٦٣.

تحالفات وانقسامات جديدة

كان من الطبيعي تبعاً لذلك أن يكون تنظيم الوندونيين الاشتراكيين من أكثر المنظمات الحزبية السورية اندفاعاً للتعاون مع الحركة التصحيحية التي قامت في ١٦ تم، ١٩٧٠. من هنا شاركت منذ البداية وبشكل حيوي في إطار هيئات الجبهة الوطنية التقدمية المزمع تشكيلها، وكان ممثلوها الأكثر توافقاً مع البعث حين مناقشة ميثاق الجبهة ثم مواد الدستور السوري الذي سيطر على الاستفتاء. وقد تم تمثيل التنظيم بوزيرين في الحكومة الأولى التي ترأسها الرئيس حافظ الأسد وهما فايز إسماعيل (وزير دولة) ومحمود قنباز (الشؤون البلدية والقروية) في سياق تمثيل كل من الأحزاب الأخرى بوزيرين، وهي أحزاب: الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، وحركة الاشتراكيين العرب. إلا أن التنظيم واجه على خلفية هذا التحالف الجديد وبتبنيته مشكلة انقسامية جديدة. ففي حين طرح التنظيم بقيادة إسماعيل أن يخصص لها ١٢ مقعداً في مجلس الشعب، فإن أدهم مصطفى الأمين العام المساعد فاجأها باتصالات جانبية مع البعث، أبدى فيها قبوله بخمسة مقاعد فقط، وحدد المرشحين لهذه المقاعد دون استشارة الأمين العام وهم، د. محمد علي هاشم وأدهم مصطفى ومنير يرخان ومحرم طيارة وضياء الدين ملوحي.

بهدف مواجهة هذه المشكلة، دعا الأمين العام فايز إسماعيل المؤتمر العاشر للتنظيم إلى الانعقاد في عام ١٩٧١، وكانت هذه المشكلة هي الموضوع الأساسي للمؤتمر الذي انتقد محاولة الأمين العام المساعد وضع الحزب أمام الأمر الواقع، بترشيح خمسة أعضاء لمجلس الشعب "دون قرار من هيئات الحزب" فاقترح المؤتمر تفادياً للانقسام على الأعضاء الخمسة أن يقدموا استقالة بطريقة شكلية، يجري تمزيقها فيما بعد، ولكنه اقترح لم يطبقه أحد^(٢٢)، وفي الجلسة التكميلية للمؤتمر التي عقدت في منزل عبد السميع ناصر في حلب، توضح جيداً أن أدهم مصطفى يقود تكتلاً يستهدف السيطرة على الحزب، وإزاحة الأمين العام. إذ رشح منير برخان أدهم مصطفى إلى الأمانة العامة، غير أن فايز إسماعيل الذي رشحه الحامي فوزي إبراهيم تم تحديد انتخابه بأغلبية الأصوات^(٢٣). استمرت كتلة أدهم مصطفى بالعمل خارج الهيئات، ويبدو أنها وجدت تشجيعاً غير مباشر من البعث الذي طرح عليها العودة إليه. من هنا أعلن القيادي الثلاثي رشيد الزوي ومحمد علي هاشم ومنير برخان في بداية عام ١٩٧٢ وبدعم مباشر من أدهم مصطفى عن تأسيس "حركة الوجدانيين الاشتراكيين"، مستعدين الاسم القديم للحركة، وتم بعيد ذلك الإعلان رسمياً في وسائل الإعلام عن قرار عودة مجموعة هذه "الحركة" إلى البعث، والتي سُميت في أوساط الوجدانيين الاشتراكيين فيما بعد بمجموعة التسعين نسبةً إلى أنهم يعدون تسعين عضواً بقيادة أدهم مصطفى^(٢٤). أما البعث فاعتبر هذه العودة خطوة عملية في ترجمة ميثاق الجبهة الذي ينص على دمج تنظيماتها مستقبلياً في "تنظيم سياسي واحد". ومنذ ذلك الوقت لم يعد ممكناً إرجاع الخلافات الداخلية في صفوف "الوجدانيين الاشتراكيين" إلى خلافات فكرية أو سياسية، بل باتت هذه الخلافات متمحورة فعلياً حول مزايا التقارب من السلطة، والمشاركة في هيئات التمثيلية والتنفيذية.

رد الوجدويون الاشتراكيون على انشقاق كتلة مصطفى عنهم، واندماجها في البعث بعقد المؤتمر الحادي عشر في العام نفسه ١٩٧٢، ورمم الشواغر القيادية الناتجة عن الانشقاق، وأعلن عن تحول التنظيم إلى حزب تحت اسم "حزب الوجدويين الاشتراكيين". وتمثل مغزى ذلك في أن التنظيم لم يعد يعتبر نفسه حركة قابلة للاندماج في حزب قومي أوسع بل حزباً مستقلاً. وقد تم تمثيل الحزب على غرار الأحزاب الأخرى بالجبهة بوزيرين في الحكومة (فايز إسماعيل وعمر طيارة) ومنح سبعة مقاعد في مجلس الشعب^(٤٥). وما كاد الحزب يرمم تصدعاته الداخلية التي نتجت عن انشقاق مجموعة "التسعين" حتى واجه عام ١٩٧٥ انشقاقاً جديداً قاده عضو المكتب السياسي أحمد الأسعد، بدعم مباشر من بعض مراكز القوى في البعث، وأخذ يعمل -على ما يبدو في ضوء نصيحة قدمت له- تحت اسم حزب جديد هو "الحزب الوجدوي الاشتراكي الديمقراطي"، الذي تم تمثيله في الجبهة بممثل واحد، وفي الحكومة وفي مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية. ولم يكن للشأن السياسي أو الفكري نصيب في أسباب هذا الانشقاق. وقد شُخص الأمين العام فايز إسماعيل في تقريره التنظيمي للمؤتمر الثالث عشر عام ١٩٧٦ الأسباب التي وقفت خلف انشقاق كتلة الأسعد بقوله: "لقد فشلنا في اختيار وزراء من حزبنا أو أعضاء لمناصب كبيرة، لأنهم هموا أمام هذه المناصب .. وثبت بالتجربة أنهم ضعاف هزيلون عقيمون، يصلون إلى السلطة فيضيعون في متاهاتها وإغراءاتها، لأن الوزارة أو المنصب كان أكبر منهم. وإن الثقة التي يمنحهم إياها الحزب لم تُجهز على انتهازتهم، مما قدم إلى حزبنا الكثير من الإساءات وأتعبه .."^(٤٦).

ثم يقدم توصيفاً للحالة التنظيمية لمجموعة الأستاذ أحمد الأسعد: "إن إصدار خمس بيانات، وخمس نشرات مطبوعة في المطابع العامة، لا يجعل من هؤلاء حزباً سياسياً .. وكلنا نعلم أنه لا اجتماعات ولا دراسات ولا اشتراكات، لا مهمات، لا نضال،

وبالتالي لا مؤسسات حزبية ولا واجبات حزبية، ولا مواقف .. كل ما ممارسونه من حزبيتهم هو التسكع على دوائر الدولة، والاتصال بالمسؤولين وتوزيع البيانات عليهم بدل الشعب، والمطالبة بالمزيد من المناصب والمكاسب .."^(٤٧).

لقد انعقد المؤتمر على خلفية الأزمة الانشقاقية في الحزب، إلا أن تحليل الوضع السياسي طغى على تقريره التنظيمي والسياسي. وقد تبين المؤتمر السياسة السورية تجاه الأزمة اللبنانية، والنظام المصري بعد توقيع اتفاقية سيناء، وحاول أن يحلل الاتجاهات السياسية للحزب تجاه الظروف الدولية، والمعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي والسياسة الأمريكية. غير أنه واجه مشكلة توضيح مسائله الفكرية، ويشير الأمين العام إلى ذلك بقوله: "قبل عام ونيف أعلنت لكم ضرورة وضع دستور لنا، نحدد فيه فكرنا بكثير من الوضوح والشمول، وكلفت بالقيام به، وشرعت بوضع الخطوط العامة ... وسوف تكون الخطوة الأولى بعد مؤتمرننا هذا هي الدعوة إلى الدعوة إلى مؤتمر يخصص لدراسة مقدمة الدستور، وذلك بعد توزيعه على الأعضاء بزمّن لإعداد الملاحظات المسبقة .."^(٤٨). غير أن التقريرين يفتقدان إلى أي تحليل لاتجاهات الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السوري، وإلى أي مهام محددة أو مباشرة أو استراتيجية تحدد مواقف الحزب. فقد غلب عليهما، توصيف الوضعين العربي والدولي، وتأيد السياسة السورية تجاههما. وقد ناقش التقريران تجربة التحالف مع البعث، وأكدّا على صوابها واتمسك بها، في إطار تمسكه بالثوابت الناصرية، وبعد أن يذكر التقرير السياسي، بما تملكه "مصر من زعامة للعرب بحكم الموقع والمساحة والسكان والقدرات الفنية والعلمية والسياسية .. ولا سيما حين وصل إلى سدة القيادة فيها (الرئيس جمال عبد الناصر)"^(٤٩). يشير إلى ميزات قيادة الرئيس عبد الناصر: "لقد أنجبت بلاد العرب الكثير من القادة المناضلين العرب، ولكنهم جميعاً كانوا قادة وزعماء محليين، إلا عبد الناصر، فقد تجاوز القاعدة ليكون قائداً للعرب،

وزعيماً للمناضلين العرب .. ومن أهم ما قام به: بُتَّ عروبة مصر .. ووضع ثقلها في كفة النضال العربي، وقضايا العرب .. أول قائد لجأ إلى الجماهير .. لتحمل رايات النضال القومي .. وطرح قضية الوحدة على الأرض ومع المواطنين .. وآمن بالاشتراكية .. وأعلن الحرب على الاستعمار، وخاض معاركه القومية الاشتراكية بنفسه، في الميدان والمسؤولية .. لقد كانت مسيرة عبد الناصر جواباً للواقع العربي، وتعبيراً عن تطلعات الأمة، فأحرى بالمناضلين العرب اليوم أن يدرسوا عبد الناصر جيداً ليكملوا مسيرته .. "٥٠"، ولقد تميزت "الناصرية" - حسب التقرير - بالعديد من الظواهر المشرقة، وإننا نقف أمام ظاهرتين، كوغما عربية التوجه .. وكوغما تقدمية اتجهت نحو الجماهير العربية .. لقد اعتبرت الناصرية الشعب مادة ثورتها وهدفها .. لهذين السببين ولأسباب أخرى كنا مع الناصرية، وحلنا رسالتها، وناضلنا مع قائدها .. وسنبقى أوفياء للرجل العظيم، وخطة الفكري والنضالي ... "٥١"، ثم ينتقد التقرير انحراف السادات الذي أخرّ بلور مصر، وأفقدتها موقعها القيادي للعرب.

تقويم العلاقة مع البعث

منذ انتقال الحدوديين الاشتراكيين إلى التعاون مع البعث، بعد خروجهم من الاتحاد الاشتراكي، استعملوا في محاججاتهم التمييز بين ما سموه النضال السليبي، الذي يتميز بالرفض المطلق للسلطة، والنضال الإيجابي الذي يتميز بمنطق الواقعية والرونة، فاختاروا الأسلوب الثاني، رغم أن الأول جذاب شعبياً، والثاني يعزلهم عن الجمهور الناصري؛ ولقد ركز التقريران السياسي والتنظيمي على هذه المسألة، فأظهرا منحى تطور العلاقة مع السلطة. فيذكر التقرير التنظيمي "لقد كانت الأحزاب السياسية في الماضي أقوى منها اليوم .. لأن السلبية تلقى هوى في النفوس، وشعر المعارض بوجوده، وهي الموقف الأقوى بنظر الشعب .. ولكن .. إذا كانت السلبية موقفاً جميلاً يستهوي النفوس لأنه يحمل بطولة وجرأة المجاهدة ... فالإيجابية موقف أجمل لأنه

يحمل بطولة أكبر منها، هي بطولة الحياة الغنية مع أهداف النضال لبناء المجتمع السليم ونشر مبادئ العدل والإنسانية والتقدم ...^(٥٢).

ثم يرجع التقرير إلى تاريخ العلاقة مع البعث، فيقول: "إننا نحن الوجوديين الاشتراكيين، لطلما قومنا حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه فصيل أساسي من فصائل الثورة العربية، ولم يتغير رأينا فيه، ولم نقل عنه إلا كل إيجابي يعبر عن جبننا له، وصدقنا في التعاون معه. إننا لا نُحيز لأنفسنا أن نكون ضد هذا الحزب .. لم نأخذ صفة المعارضة من حكم البعث، مع أن الروح السلي لدى أعضائنا وقيادينا، وشعبنا أكبر بكثير من الروح الإيجابي، بل إنهم يرون في المواقف السلبية ظاهرة قسوة .. لأن الجماهير تعتبر الإيجابي متملقاً .. لم نأخذ صفة المعارضة، بدليل أننا لم نسلط الأضواء على السلبات، ولم نشكك بالمسيرة، ولم نقم بأي صراع جانبي مع الحزب .. بل أخذنا جانب الاعتدال في مواقفنا ... لأن إيماننا بالقضية لا يسمح لنا ولا لغيرنا بفتح معارك جانبية مع حزب يصارع الامبريالية والصهيونية .."^(٥٣).

أما الموقف من صيغة الجبهة، فيذكر التقرير "كم مرة صارحنا حزب البعث بضرورة قيام الجبهة، وكان جوابه دائماً لنا أنه ليس في القطر أطراف على مستوى الحزب، وأن باب الحزب مفتوح للمناضلين، وأنه لا قيادة إلا للحزب الواحد. وحين جاءت الحركة التصحيحية أعلنت في ميثاقها الجبهة الوطنية التقدمية، فاعتبرنا هذا الشعار نصراً مؤزراً، وكسباً كبيراً للقضية .."^(٥٤). يؤكد التقرير الرغبة في تحويل الجبهة إلى حزب واحد وفق ما تضمنه ميثاقها، "فلقد كنا أول حزب سياسي دعا إلى قيام الجبهة الوطنية التقدمية، وكنا أول حزب سياسي هاجم بقاء الجبهة بالشكل الذي ولدت فيه، وكنا في مناقشات ميثاق الجبهة نصراً دائماً على قيام التنظيم السياسي الواحد في القطر، خطوة أولى ورائدة من أجل قيام الحركة العربية الواحدة على المستوى القومي"^(٥٥).

وينهب التقرير إلى أن سورية أخذت الموقع الطليعي والقيادي، الذي كانت تأخذه مصر، وهذا يعود إلى دور الرئيس الأسد القيادي "ذلك لأن هذا القائد (- الرئيس الأسد) لا يزال في الساحة حاملاً سلاحه ضد الامبريالية والصهيونية، وضد التمزق والتخلف، بكثير من الثبات والبسالة، وكثير من الصدق والجدية، وهو موضع ثقة الجميع، والقاسم المشترك الذي تلتقي عليه القوى السياسية والجماهير الشعبية. فلقد استطاع القطر العربي السوري في عهده، أن يأخذ صفة الدولة العربية الطليعية الأولى، لأنها الوحيدة التي تحارب اليوم، لا دفاعاً عن أرضها فحسب، وإنما دفاعاً عن العرب جميعاً"^(٥٦). وطبقاً لهذا التحليل يكون الموقع القيادي للحركة الناصرية قد انتقل من مصر إلى سورية. فد "سورية اليوم هي القوة العسكرية العربية الضاربة على حدود الوطن المحتل، ترفع راية التحرير بكثير من الجرأة والبسالة، وتحشد أغلب طاقاتها، رغم تصدع الصف العربي، ورغم انسحاب مصر من المعركة .."^(٥٧). من هنا يأتي تأكيد التقرير المطلق للسياسة السورية في لبنان ومبادراتها لحل الأزمة اللبنانية "التي وضعت طاقات القطر في خدمة حقن الدماء في لبنان ... ولقد انصرف السيد رئيس الجمهورية بصورة خاصة، والقيادات الحزبية، وأغلب أجهزة الدولة بصورة عامة لمعالجة الأزمة اللبنانية .. وليس من قطر تحمل تحمله هذا القطر، حتى أصبحت المبلدرة السورية هي المدخل إلى قلوب الجماهير اللبنانية .."^(٥٨).

حدد الحزب ثوابته حول التلازم ما بين الوحدة والاشتراكية في صيغة "الوحدة الاشتراكية" التي تميز بطرحها في الستينات، ووجدت رواجاً في صفوف اليسار العربي لا سيما في اليسار المتكون داخل حركة القوميين العرب قبل انشقاقه وتحوله إلى يسار ماركسي-لينيني من طراز جديد. وجاء في التقرير السياسي أن شروط الوحدة في منظور الحزب تتحدد في "أن تكون شعبية، أي أن وسيلتها الشعب وهدفها الشعب" و"أن تكون اشتراكية" و"أن تكون تقدمية"^(٥٩). ولا يمكن وفق التقرير لـ "وحدتنا

العربية، بل حتماً عليها، إلا أن تكون شعبية، وإلا أن اشتراكية، وإلا أن تكون تقدمية"^(٦٠). وفي البيان الصادر عن المؤتمر تم تأكيد ذلك بـ "إننا نناضل من أجل هدف واحد هو تحقيق الوحدة الاشتراكية، وهل الوحدة الاشتراكية، إلا قيام المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد"^(٦١). كما ورد في نشرة الوجدوي الاشتراكي أن "الوحدة العربية والاشتراكية قضية واحدة لا قضيتين منفصلتين"^(٦٢)، ويعني ذلك أن الحزب قد واصل تمسكه النظري بمفهوم "الوحدة الاشتراكية"، الذي يرهن الوحدة بشروط "طبقوية"، تعيق قيامها فعلياً، من دون التبصر الكافي في الشروط الجديدة التي تفرض تحديداً في النظر إلى الوحدة، يقشرها من الاشتراطات "الطبقوية".

المصائر

اتسم تطور حزب الوجدويين الاشتراكيين بنوع من الاستقرار التنظيمي، وتجاوز بسلام أزمة أوائل الثمانينات، خرج بعدها أكثر التصاقاً بالسلطة، جاعلاً سلطة الرئيس الأسد الفكرية والسياسية مرجعه النهائي، مع التذكير باستمرار بالمرحلة التدشينية الأولى، أيام النضال ضد الانفصال. فأصبح التذكير بظروف الولادة (= النضال ضد الانفصال) بمثابة مصدر الشرعية للهوية، ورمزاً يدل على ما يميزه عن غيره، أما الالتصاق بمؤسسات الدولة: الجبهة الوطنية التقدمية، مجلس الشعب، هيكلت الإدارة المحلية، المكاتب النقاوية، وفوق هذا وذلك، اعتبار قيادة الرئيس الأسد، بمثابة المرجعية النهائية، يستمد الحزب منها شرعية البقاء والاستمرار، ومصدراً للقوة والنفوذ. لذا اقتصرت مؤتمرات الحزب، فيما بعد، على تأييد اتجاه السياسة السورية العربية، والدولية، والداخلية، مع إغفال أي تحليل لاتجاهات "الوضع الداخلي"، ومهام الحزب المباشرة والبعيدة في هذا الخصوص. ثم التركيز على المسائل الداخلية للحزب، وتأمين آلية عمله، ومحاولة زيادة العضوية، أو الاستقرار التنظيمي.

جاء في التقرير السياسي للمؤتمر السابع عشر عام ١٩٩٣ "يجب أن نخصّن مواطنينا من الانزلاق في مهاوي اللامبالاة، والتهجم والنقد والتشكيك بإخوانه ومواطنيه، وبالنظام، لأن هذا يقود إلى التشاؤم واليأس والانزلاق في مهاوي السلبية، والسلبيون هم المادة التي يستغلها أعداء الوطن للعبث والتخريب"^(٦٣)، فليس في سورية ما يستدعي المعارضة، والنقد، لأن سورية: "هي القطر العربي الوحيد الذي يربض جنوده على حدود الوطن المحتل .. إنها القطر العربي الوحيد الذي أعلن استراتيجية واضحة ... إنها القطر العربي الوحيد الذي كان مع الأخوة الأشقاء في لبنان ... إنها القطر العربي الوحيد الذي بقي الأكثر إخلاصاً ووفاءً وصدقاً مع القضية الفلسطينية ... وما عُرف عن سورية يوماً أنها تنازلت عن حق من حقوق العرب ... وقد حملت لواء التضامن العربي بصدق وإخلاص .. وأصبحت سورية نقطة ارتكاز أساسية في المشرق العربي .. ومن خلال سلامة خطها ومبدئية مواقفها، أصبح لها رصيد كبير لدى أحرار العرب .. إنها القطر العربي الوحيد الذي أزال الخلافات بين القوى السياسية المتخاصمة في البلاد، حين أقام الجبهة الوطنية التقدمية ... وإمّا القطر العربي الذي بنى الديمقراطية فعلاً، حين أقام مؤسساتها من مجلس الشعب إلى مجالس الإدارة المحلية، إلى النقابات والمنظمات الشعبية .. وعملت من أجل قيام الوحدة الوطنية .. وعملت في كل الميادين لكي تبني الجليل العربي الجديد في القطر: ثقافة، تربية .. تدريباً، ممارسة. رعاية، تنظيماً. وأقامت المصانع والمؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى السدود والمزارع ومشاريع الري، والتنمية ... وحين تُذكر سورية يُذكر معها القائد العربي الكبير حافظ الأسد، الذي كان له الفضل بما وصلت إليه من رقي وتقدم"^(٦٤).

وجاء في التقرير: "نحن مع الرئيس المناضل حافظ الأسد، لا لأنه حاكم القطر العربي السوري، وإنما لأنه قائد العرب دون منازع، تكلم باسم العرب وحمل مسؤولية قضيتهم"^(٦٥). ثم بعد أن يعرض التقرير موقفه من حرب الخليج الثانية، ومن العراق،

وإيران ولبنان، ومنظمة التحرير. فيعكس موقفاً يتطابق مع اتجاهات السياسة السورية الرسمية، بعد هذا ينصرف التقرير لمعالجة مسائل تتعلق بنشاط التنظيم، وسبل تطوير آلية عمله الداخلية وتوسيع عضويته، يلاحظ التقرير: أن الشعب تعددت في الفروع أكثر بكثير مما كانت عليه حين انعقد المؤتمر السابق، كذلك الفرق والحلقات. وتضاعف عدد أعضاء الحزب مرات، وهذا يلقي على قيادات الفروع مسؤوليات كبرى، ذلك لأن لا عمل حزبي من خلال الكتب كما مر معنا، وإنما العمل الحزبي هو من خلال الزيارات والاتصالات والمتابعات، والتوجيه والتصحيح والمتابعة^(٦٦). ثم يعرض للمخيمات التي يقيمها الحزب لأعضائه، فاعتبرها التقرير بمثابة "مؤتمرات مصغرة"، وتغرس لدى الأعضاء المحبة والتعاون "وكل مخيم جديد كان خيراً من المخيم الذي سبقه"، لذا "سوف نستمر في إقامة المخيمات، وسوف تكون مخيماتنا القادمة محدودة، ذلك لأنه حضر في اليوم الأول ما يربو على ١٢٠٠ عضواً، واستقر المخيم بعدها على الـ ٣٠٠-٣٥٠ عضواً.. سوف أقترح على القيادة القادمة أن تقتصر مخيماتنا على طليعة الحزب"^(٦٧).

كما يشير التقرير، بأن صحيفة "الوحدوي الاشتراكي السياسي" لم تأخذ دورها، وأن الصحف المحلية (النضال الوحدوي-دمشق) و(الناصرية-دير الزور) و(الوحدة الاشتراكية-الرفقة) و(صوت الوحدويين-درعا) و(الوحدة-حمص) نجدها متعثرة، ويستثنى من ذلك صحيفة حلب (النضال الناصري)، التي أمضت ثلاث سنوات وهي تصدر كل أسبوع، بدأ بما عدنان قلعجي ونماها عماد عباسي^(٦٨).

أما بالنسبة لطاقم أعضاء مجلس الشعب الوحدويين الاشتراكيين، فيذكر التقرير، أنه "لم يكن ثمة تجانس وتفاهم بين الأعضاء" و"لقد استهتر عدد منهم بالالتزام بحضور جلسات المجلس" و"كان ثمة تعثر في دفع الاشتراكات" و"ما كانوا يلتقون مع بعضهم في المجلس" و"لم يحضر أي منهم اجتماعات الفروع" و"ما وصل

الأمانة العامة أي محضر من محاضر جلساتهم" و"لم يثبتوا وجودهم في مداخلات المجلس" و"ما كان ثمة تنسيق بينهم وبين الأمين العام" و"اعتبروا أنفسهم مؤسسة حزبية وكأنهم قيادة فوق القيادة .. وبعضهم حرض الآخرين للتمرد على الحزب"^(٦٩). كما يتعرض الأمين العام في التقرير، إلى طريقة توفير السيارات إلى الفروع لتسهيل الاتصالات التنظيمية، فيقول: "ولسوف نسعى من أجل إيصال سيارة إلى كل فرع، ولقد كان السيد الرئيس حافظ الأسد كريماً معنا حين لبي مطالبنا في هذا المجال، وسد لنا حاجة ماسة من حاجات العمل الحزبي. وأتينا على استعداد لتلبية المطالب لتوزيع دراجات نارية إذا أمكن أن تسد حاجة المحافظة. وكلنا ثقة وأمل بأنه حين يُعقد مؤتمر الجبهة أن يحل الموضوع، وأن يحل معه موضوع المقرات (= أماكن لهيئات الحزب) وأن يحل معهما أيضاً موضوع التفرغ"^(٧٠).

رغم الصعوبات التي تواجه حزب الوجوديين الاشتراكيين، إن كان على صعيد تحديد علاقاته بالقطاعات الاجتماعية المختلفة، وتحديد دماء عضويته، وتوسيعها، أو على صعيد صياغة برامج ملموسة للمشاكل التي تطرحها اتجاهات تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية السورية، أو إيجاد حلول ناجعة للتنمية السياسية، فإن الحزب لا يزال يجد في بقاء النسق الجبهوي ضماناً أكيدة لاستمراره. ومع بقاء هذا الوضع، فإن وجود الأستاذ فايز إسماعيل، كشخصية من الرعيل الناصري الأول في منصب الأمين العام، يشكل صمام أمان لوحدة واستمراريته.

الهوامش:

- (^١) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، في كانون الثاني عام ٢٠٠٠.
- (^٢) المصدر السابق.
- (^٣) ميثاق حركة وحدويين الاشتراكيين، عن مجلة الوحدوي الاشتراكي، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرين ل ميلاد حزب الوحدويين الاشتراكيين، العدد ١٠٢، تشرين الأول ١٩٨١، ص ٢٦-٢٧.
- (^٤) المصدر السابق، ص ٢٧.
- (^٥) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، في بداية عام ٢٠٠٠.
- (^٦) بقلم فايز إسماعيل، التقرير السنوي السياسي والتنظيمي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، المقدمان للمؤتمر السابع عشر للحزب عام ١٩٩٣، كراس، بدون مكان ولا تاريخ، ص ١٢-١٣.
- (^٧) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.
- (^٨) المصدر السابق.
- (^٩) مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، في منتصف عام ١٩٩٩.
- (^{١٠}) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.
- (^{١١}) من مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، في منتصف عام ١٩٩٩. تم الاجتماع في منزل أمين فرع دمشق حسين حلاق، وحضره كل من: خير النشواني، أحمد الأسعد، مطاع صفدي، سعد بسيسو، حسن عبد العظيم، محمد الحثير، أدهم مصطفى.
- (^{١٢}) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.
- (^{١٣}) بقلم فايز إسماعيل، التقرير السنوي السياسي والتنظيمي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، المؤتمر السابع عشر، مصدر سابق، ص ١٣.
- (^{١٤}) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.

-
- (١٥) المصدر السابق.
- (١٦) المصدر السابق.
- (١٧) المصدر السابق.
- (١٨) مقابلة مع الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الدكتور جمال الأناسي، عام ١٩٩٩.
- ومقابلة مع الدكتور عبد الرحمن عطية، عام ١٩٩٩.
- (١٩) من مقابلة مع الأستاذ فايز إسماعيل، سبق ذكرها.
- (٢٠) مقابلة مع الدكتور عبد الرحمن عطية، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الدكتور جمال الأناسي، عام ١٩٩٩.
- (٢١) مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ١٠٢، تاريخ ١٩٨١، مصدر سابق، ص ٢٨.
- (٢٢) المصدر السابق، ص ١٢.
- (٢٣) المصدر السابق، ص ٦.
- (٢٤) فايز إسماعيل، حول الطفيلة، مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ٤، تاريخ ١/٩/١٩٦٦. من كراس: في العضوية الخزية، بقلم فايز إسماعيل، عام ١٩٨٠، ص ٧٧.
- (٢٥) من مقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الأستاذ عبد المجيد باني، في عام ١٩٩٩.
- (٢٦) من مقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، عام ١٩٩٩.
- (٢٧) ميثاق الوحدويين الاشتراكيين، مجلة الوحدوي الاشتراكي، العدد ١٠٢ (عدد خاص)، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٧.
- (٢٨) المصدر السابق، ص ٤٠-٤٢.
- (٢٩) المصدر السابق، ص ٤٢-٤٥.
- (٣٠) المصدر السابق، ص ٤٧.
- (٣١) المصدر السابق، ص ٣٨.
- (٣٢) النظام الداخلي للوحدويين الاشتراكيين، في المصدر السابق، ص ٤٩-٥١.
- (٣٣) المصدر السابق، ص ٥٣-٥٥.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٥٧-٦٦.

(٣٥) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد بالي، سبق ذكرها. ومقابلة الأستاذ حسن عبد العظيم، سبق ذكرها.

(٣٦) من مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، في بداية عام ٢٠٠٠. راجع أيضاً: الأستاذ فايز إسماعيل التقريران السياسي والتنظيمي للمؤتمر السابع عشر، مصدر سابق، ص ١٤.

(٣٧) من مقابلة مع الأستاذ محمد رعدون (مسؤول تنظيم الوندوين الاشتراكيين في جامعة حلب، عام ١٩٦٨).

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) مقابلة مع الأستاذ عبد المجيد بالي، عام ١٩٩٩. ومقابلة مع الأستاذ محمد رعدون، في بداية ١٩٩٩.

(٤٠) المصدر السابق.

(٤١) المصدر السابق. ومن مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، في بداية عام ٢٠٠٠، كذلك فإن تقرير الأمسين العام إلى المؤتمر العاشر أشار إلى ذلك.

(٤٢) من مقابلة مع الأستاذ فوزي إبراهيم، بداية عام ٢٠٠٠.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوندوين الاشتراكيين، عمام ١٩٧٦، ص ٣٩.

(٤٧) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤٨) المصدر السابق، ص ٤٠.

(٤٩) الأخ فايز إسماعيل، التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوندوين الاشتراكيين، عمام ١٩٧٦، ص ٣٨.

(٥٠) المصدر السابق، ص ٤٣-٤٥.

-
- (٥١) المصدر السابق، ص ٥١.
- (٥٢) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي، المؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص ١٠.
- (٥٣) المصدر السابق، ص ٧.
- (٥٤) المصدر السابق، ص ١٢.
- (٥٥) المصدر السابق، ص ١٤.
- (٥٦) المصدر السابق، ص ٨.
- (٥٧) الأخ فايز إسماعيل، التقرير السياسي للمؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص ٧٩.
- (٥٨) المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٥٩) المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٦٠) الأخ فايز إسماعيل، التقرير التنظيمي للمؤتمر الثالث عشر، مصدر سابق، ص ٢٤.
- (٦١) البيان الصادر عن المؤتمر الثالث عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين: المقدم من الأخ الأمين العام، ٢٥-٢٧ آب ١٩٧٦، عن مجلة الوحدوي الاشتراكي، عدد ١٠٢، تاريخ ١٩٨١، مصدر سابق، ص ٧٧.
- (٦٢) المصدر السابق، ص ٧٨.
- (٦٣) التقريران السياسي والتنظيمي المقدمان إلى المؤتمر السابع عشر لحزب الوحدويين الاشتراكيين ١٩٩٣، بقلم فايز إسماعيل، ص ١٦.
- (٦٤) المصدر السابق، ص ٧٤-٧٦.
- (٦٥) المصدر السابق، ص ١٥٢.
- (٦٦) المصدر السابق، ص ١٦٠.
- (٦٧) المصدر السابق، ص ١٦٦.
- (٦٨) المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨.
- (٦٩) المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.
- (٧٠) المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢.

الفصل

الخامس

الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر مجريات التمايز والصراع ما بين المدرستين القديمة والجديدة في الحركة الناصرية المصرية

أمين اسكندر

في ٥ مايو/ أيار ١٩٩١، تقدم السيد ضياء الدين داوود المحامي^(١) إلى لجنة الأحزاب المصرية بطلب ترخيص للحزب العربي الديمقراطي الناصري، إلا أن اللجنة رفضت هذا الطلب، وبررت رفضها، بانعدام الشروط القانونية في وكيل المؤسسين ضياء الدين داوود لإدانته بقضية ضد أمن الدولة، هي القضية التي عرفت باسم قضية ١٥ مايو/ أيار ١٩٧١، واتهام بعض المؤسسين بالمشاركة في تظاهرات ضد الدولة، وافتقاد الحزب المقترح ترخيصه لشروط التميز عن الأحزاب السابقة^(٢) وقيام الحزب على النظام الشمولي الذي يتعارض مع الديمقراطية السليمة من خلال تبنيه لوثائق ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢. إلا أن المؤسسين تمكنوا إثر معركة قضائية وقانونية طويلة من استصدار قرار من المحكمة الإدارية العليا، بإلزام لجنة الأحزاب المصرية، بالترخيص للحزب العربي الديمقراطي الناصري، واعتباره الحزب الشرعي العاشر في مصر. وبذلك اكتسب الحزب الصفة القانونية في الإطار الدستوري المصري. إلا أن جفوره

تعود إلى البيئة الحاضنة للحركة الناصرية المصرية التي كان الحزب الناصري الجديد من أهم تطوراتها في مرحلة ما بعد عبد الناصر. وسنحاول هنا رصد المراحل والتجارب المتعددة التي أفضت إلى تأسيس هذا الحزب.

من رحيل عبد الناصر إلى انتفاضة ١٩٧٧

بعد رحيل عبد الناصر في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ شاع تعبير ومصطلح الناصرية في القطر المصري من قبل جيل جديد من أبناء التجربة التي مارسها ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر، ومن المعروف أن عبد الناصر، رفض في حياته إطلاق تعبير الناصرية على طريقه ولحجه وأفكاره وتجربته التاريخية، إلا أن المؤمنين بذلك من الأجيال الجديدة أشاعوا هذا التعبير، في خضم مواجهة مفعولات ونتائج حركة ١٥ مايو/أيار ١٩٧١ التي قام بها خليفة عبد الناصر أنور السادات.

ورغم الانقلاب وضبابية ما حدث، حيث كان قائد الانقلاب ومخططه من داخل أجهزة الدولة وتنظيماتها^(١) إلا أن الأطر الناصرية تكشف لما أن السادات - نائب رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمهورية بعد ١٥ مايو ١٩٧١ - يسير على طريق عبد الناصر بشكل معكوس، وأن ما حدث في مايو/أيار ١٩٧١، لم يكن سوى انقلاب، وليس مجرد قضاء على جماعات من مراكز القوى حاولت السيطرة على السلطة تحت زعم المحافظة على طريق عبد الناصر، وقد ساعد انتشار الحديث عن الديمقراطية الذي صاحب خطابات السادات في تلك الآونة، والحملات الإعلامية الكثيفة التي صاحبت قضية مايو/أيار ١٩٧١، وعدم وجود مظاهر للمقاومة من قبل التنظيم الطليعي (الجهاز السري للاتحاد الاشتراكي العربي)، حدوث الانقلاب من داخل نفس مؤسسات الدولة الناصرية إلى حد كبير في تشكيل نوع من الضبابية حول التحول الجديد.

لكن وبعد وقت قصير من ذلك، تبلورت الحركة، وتصارعت الاتجاهات وتعمقت الرؤى، وتصادمت الإرادات، ويرجع ذلك إلى ما تبقى من كوادير طليعية ناصرية، تخرجت من منظمة الشباب الاشتراكي الناصري، وولادة نوع من جيل ناصري جديد يتميز بأنه لم يعيش فترة عبد الناصر ولا حكمه، بل لم تكن معظم شرائحه نتاج أي من مؤسساته سواء في الدولة أو منظمات العمل السياسي. ولقد تحرك هؤلاء دون روابط أو تنسيق أو حتى معرفة لبعضهم البعض وسط دوائر واسعة من الجماهير التي أحبت عبد الناصر، واستفادت من تجربته، وتعزز لديها ذلك من خلال ما اعتبرته فساد التجربة التي تلتها وانقلبت عليه.

وهنا لا بد من التناول الكاشف لمرحلة بلورة الأدوات والأطر والوثائق والأوراق والبرامج، والتي بدأت بعد رحيل عبد الناصر، وكانت تراكما فعالا في تأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري كما أنها كانت سببا رئيسا في مشاهد الانقسام والتفكك في تلك التجربة الحزبية.

١- طليعون مشتتون:

بعد انقلاب مايو/ أيار ١٩٧١، ومحاكمة قيادات الجهاز السري للاتحاد الاشتراكي العربي (طليعة الاشتراكيين)، والحملات الإعلامية الكثيفة التي عملت على تشويه ذلك التنظيم وكل من شارك فيه، وجد الطليعون أنفسهم أمام أربعة اضطرابات:

١- الانضمام إلى "الانقلاب" ومؤسساته التي هي نفسها مؤسسات الدولة المصرية بدعوى خدمة الجماهير.

٢- البعد عن الخطر والمهجرة المؤقتة إلى بعض البلدان العربية.

٣- التزام الصمت أو تجميد العمل السياسي.

٤- اختيار طريق الاستمرار في بلورة ظرف جديد لتعزيز الحركة الناصرية وإنضاجه. وكان على رأس هؤلاء بعض الشباب الطليعيين في الجامعة وفي منظمة الشباب الاشتراكي الناصري وفي بعض المواقع الجماهيرية والعمالية^(٤).

حيث نشط هؤلاء في مواقعهم، وساعد بعضهم على تكوين أطر وأدوات جديدة تعبر عن الحركة الناصرية، كما تحول البعض الآخر إلى النضال السري. وكان من أبرز تلك المجموعات مجموعة طليعة الاشتراكيين في جامعة عين شمس والتي أسست "النادي السياسي" بجامعة عين شمس، وكذلك "لقاء ناصر الفكري" المنعقد سنوياً لمدة سبع سنوات والذي جمع معظم فاعليات الحركة الناصرية في مصر العربية.

٢- منظمة الشباب الاشتراكي الناصري:

تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٦٥، إلا أن بواكير تأسيسها تعود إلى أواخر عام ١٩٦٣ حين قامت الإدارة المركزية للشباب في الاتحاد الاشتراكي العربي، والتي كان يرأسها السيد زكريا محي الدين بإعداد الدراسات الأولية للمنظمة، وهيكلها التنظيمي وطرق عملها، ومجالاته، وأسلوب التجنيد في عضويتها. وقد قام بإعداد هذه الدراسات لجنة تألفت من د. محمد الخفيف ود. علي الدين هلال وحسين كامل بماء الدين وآخرون، مثلما تم بإرسال بعثات إلى كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي والصين لدراسة المنظمات الشبابية فيها، والاستفادة من خبراتها.

وقد بدأ إعداد أول دفعة من الرواد الذين سيتولون قيادة العمل في المنظمة من عام ١٩٦٣ حتى مايو/ أيار ١٩٦٥، ووصل عددهم إلى ٣٥٠ عضواً، تم اختيار ١٠٧ منهم لقيادة عمل المنظمة مركزياً، وفي المحافظات المختلفة داخل الجمهورية العربية المتحدة.

وجسدت منظمة الشباب، بوتقة انصهار وتفاعل بين الشباب المؤمنين بنهج جمال عبد الناصر وأفكاره، كما أنها ساعدت على التفاعل بين الطليعة والمواقع الجماهيرية (العمال والفلاحون)، وكشفت كثيرا من سوء تصرف القيادات التقليدية في الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الجماهيري)، كما أنها نجحت في التفاعل مع أجيال "الثورة" الجديدة وعملت على حشدتها وتأطيرها.

ومن هنا أعطاهما جمال عبد الناصر، الكثير من اهتمامه، لذلك كان من الطبيعي أن تعتبر المنظمة نفسها معبرة عن عبد الناصر بعد رحيله، وقد ظهر ذلك جليدي أول مؤتمر لها عام ١٩٧١، حيث صدر تكليف لبعض قيادات المنظمة بالعمل على إصدار كتاب يجمع أقوال عبد الناصر، على أن يرتب ترتيبا منهجيا، يكشف عن رؤيته ومواقفه وطريقة تفكيره تجاه العالم والأمة والقطر، وتجاه مختلف القضايا في الحرية والاشتراكية والوحدة والتنمية والصراع العربي الصهيوني وعدم الانحياز والحياد الإيجابي... إلخ.

وقد صدر الكتاب تحت اسم "عبد الناصر والثورة" لكن الطبعة الثانية منه، صدرت تحت عنوان "عبد الناصر الفكر والطريق" وذلك بعد استشعار قادة المنظمة باحتمالات الانقلاب على الثورة ونهجها من قبل أنور السادات، من هذا الاستشعار بالذات وسط العناصر الطليعية التي كانت من قيادات المنظمة^(٥).

كما أن مؤتمر المنظمة هذا أخذ قرارا بتسميتها بـ "منظمة الشباب الاشتراكي الناصري"، ورغم اتساع رقعة انتشار الكادر المتخرج من المنظمة والذي وصل إلى مئات الآلاف إلا أنهم اصطدموا بعدم وجود قرار من قيادة التنظيم الطليعي بالمواجهة مع السادات، وعدم وضوح الرؤية لدى التنظيم في الصراع القائم بين طرفي السلطة في مصر.

وقد نتج عن ذلك الضياع، ما نتج عنه على رجال الطليعة الاشتراكية من تشتت وضياع أو هجرة مؤقتة وانضمام إلى أجهزة الدولة، وما تبقى من نشاط ساهموا ونشطوا من خلال الحركة الناصرية الجديدة، وساهم بعضهم في بناء الحزب الناصري عبر تجاربه المتعددة مثل (عادل آدم، رائف أنس، محمد عواد، محمد يوسف، سيد الطحان، يحيى عبود، محمد فريد حسانين، محمد سامي، طارق النراوي، ماجد جمال الدين وآخرون) وقد ساهمت العناصر النشيطة في المنظمة الناصرية في إحداث تراكم حركي لصالح فكرة الحزب ولصالح تفعيل الدور الناصري وإبرازه في المعارضة، كما أنها ساعدت على بناء شبكة مواقع الحركة الناصرية، بالإضافة إلى وعيها المبكر بأهمية البناء الطليعي السري، حيث كانت هناك مجموعة سرية ناصرية أطلقت على نفسها (ط.ن.) بمعنى طليعة ناصرية في عام ١٩٧٥.

٣- اللجنة العربية لتخليد عبد الناصر:

في أعقاب رحيل عبد الناصر، تقدم عدد من الشخصيات المصرية والعربية المقيمة بمصر، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية بطلب تأسيس "اللجنة العربية لتخليد القائد عبد الناصر"^(٦)، وبعد أخذ الموافقة والترخيص الرسمي، قامت اللجنة ببعض الأعمال التي ساهمت في بلورة الحركة الناصرية بمصر، وكان من بينها إصدار كتاب يجمع وثائق ثورة ٢٣ يوليو (فلسفة الثورة، الميثاق، بيان ٣٠ مارس) كما ساهمت عبر شرعيتها القانونية في توسيع عضويتها من المحافظات داخل مصر، وقد ساعد ذلك على مزيد من التعارف بين الناصريين، كما أنها ساهمت في عقد أكثر من مؤتمر جماهيري ناصري في مناسبات متعددة، مما ساعد الناصريين على المشاركة في الفعل السياسي داخل مصر.

ورغم استمرار اللجنة العربية لمدة طويلة مستندة في ذلك إلى الشرعية القانونية حتى عام ١٩٩٧ تقريباً، ورغم تغيير مجلس الإدارة أكثر من مرة عبر الانتخابات، إلا أن

عملها تعرض إلى الوهن والتوقف بعد ذلك، من جراء الخلافات الناصرية، وكان في القلب منها تدخل الطليعة العربية، التي أسست في عام ١٩٧٤ على ضفاف المتوسط القومي الناصري في ليبيا من قبل فاعليات ونشطاء من رابطة الطلبة العرب الوجوديين، والتي ضمت بين صفوفها قيادات تاريخية في الدولة الناصرية، وقيادات طليعة فضلا عن عناصر الطليعة العربية (تنظيم عبد الناصر القومي) في بعض الأقطار العربية.

ومن جراء تلك الخلافات والتدخلات، فشلت اللجنة العربية في أن تكون إطارا شرعيا ومعبرا عن الحركة الناصرية في مصر، وقد ساهم في ذلك الفشل أيضا، طبيعة الأداة الشرعية تلك، حيث أن غرضها الرسمي كان القيام بدور التوثيق وحفظ التراث الناصري وليس القيام بدور الحشد والتعبئة الجماهيرية.

٤- رابطة الطلبة العرب الوجوديين الناصريين:

وقد تشكلت بعد رحيل عبد الناصر، وكانت إطارا يعمل على تجميع الطلاب العرب المقيمين داخل مصر، وفي أوروبا أيضا^(٧)، وقد نجحت تلك الرابطة في تكوين وبلورة قيادات عربية شابة وبالذات في الساحات العربية المختلفة، وساهمت بشكل محوري في التأسيس الجديد للطليعة العربية (تنظيم عبد الناصر القومي)، كما لعبت بعض قياداتها أدوارا هامة في تأسيس وبلورة وتثوير الحركات الناصرية في الوطن العربي، فيكفي أن نعلم أن الشهيد عيسى محمد سيف (أمين عام تنظيم الطلاب الوجودية) اليمني كان من قيادات الرابطة ونشطاءها، ودفع حياته ثمنًا لمبادئه الناصرية، حيث تم إعدامه رميا بالرصاص في أحداث ١٩٧٨ في اليمن والتي عرفت باسم ثورة ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٨، والتي راح ضحيتها ما يقرب من اثنين وعشرين قياديا ناصريا من اليمن، ومعظمهم كانوا من نشطاء الرابطة^(٨)، كما أنه كان للرابطة فروع مركزية في كل من ليبيا ولبنان ويوغوسلافيا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا، كما

كانت اجتماعات المكتب التنفيذي للرابطة تصدر في آخر دورة انعقادها بياناً يحدد فيه الخطوط الرئيسية للموقف السياسي لأعضاء الرابطة من خلال المنظور الناصري في قراءة وتحليل الأحداث، بعد أن يتم استعراض ومناقشة تقارير المكتب التنفيذي، وتقارير الهيئة التنفيذية، وخطط النشاط المرحلي، والتحليل السياسي للمرحلة.

٥- لقاء ناصر الفكري:

تمكن الطلبة في جامعة عين شمس، بالإضافة إلى خريجي دورات منظمة الشباب الاشتراكي من السيطرة على اتحاد طلاب جامعة عين شمس^(١) وأنشؤوا عن طريق ذلك النادي السياسي بالجامعة، وأعلنوا عن بدء نشاط لقاء ناصر السنوي، الذي يعتبر من ركائز الحركة الشبابية الناصرية، والذي ساهم عبر سبع دورات من انعقاده منذ رحيل عبد الناصر حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧، في تخريج دفعات متعددة من الناصريين، كما أنه ساهم في تعميق الحوار بين مشارب الحركة الناصرية المتعددة، وكان منبرا متميزا للحركة الناصرية بشأن إعلان الموقف الناصري من القضايا الوطنية والقومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تميز هذا اللقاء بانعقاده كل عام في سبتمبر/ أيلول ولمدة ستة أيام، كما أنه تميز بإبراز دور كثير من الفاعليات الناصرية الطلابية^(٢)، وكشف اطلعنا على نموذج للبرنامج الفكري "ناصر الفكري" الخامس المنعقد في جامعة عين شمس والذي أشرف عليه اتحاد طلاب الجامعة، على أهمية تلك البرامج في تربية الكادر وخلق التفاعل بين المؤتمرين بالإضافة إلى إعلان الرأي الناصري في القضايا المختلفة.

- البرنامج الفكري للقاء الخامس:

"يناقش لقاء ناصر الفكري كل عام جميع القضايا التي تم الجماهير العربية وفي هذا العام فإن اللقاء سوف يتجه لأكثر قضايا أمتنا العربية أهمية كما يتناول هذه

القضايا بشقيها الفكري والسياسي.. بغية تأصيل الفكر الناصري من جهة وتبني واقع التطبيق وتقييم هذا الواقع من جهة أخرى.."، وقد تضمن هذا اللقاء الذي بدأ يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧، عدة محاضرات عن تحالف قوى الشعب العامل: دولة المؤسسات واقعها ومستقبلها، والاشتراكية-البعد الاجتماعي للثورة، والقضية الاجتماعية إلى أين، والوحدة-البعد القومي لثورة يوليو، والصراع العربي الإسرائيلي، والثورة-والدولة والثورة، والثورة والثورة المضادة، فضلا عن مسيرة إلى ضريح عبد الناصر.

ويكشف التعرف عن قرب على طبيعة القضايا المطروحة للنقاش والأوراق المقدمة عن أهمية تلك القضايا في بناء الكادر الناصري، وفي إعلان الموقف الناصري من خلال تلك الرؤى، وهناك أكثر من مثال على ذلك، حيث قدمت في لقاء ناصر الخامس دراسة حول الدولة والثورة من إعداد لجنة الدراسات والبحوث - شعبة التثقيف. وقد عبر بنين تلك الدراسة ومنهج تناولها للموضوع عن نضج مبكر في ذهنية المشرفين على تلك اللقاءات الهامة والمؤثرة في تاريخ الحركة الناصرية، حيث طرحت الدراسة بشأن الدولة محاور عدة: تعريف الدولة - هدف الدولة - عمن تعبر الدولة اجتماعيا وطبقيا، ثم النظريات التطبيقية والنظريات المختلفة في الدولة (ليبرالية - ماركسية - ناصرية قومية) وقدمت نقدا لكل من مفهومي الدولة الليبرالية والماركسية، حاولت تأسيس تعريف ناصري للدولة، وانتهت إلى خلاصة جاء فيها نصا "خلاصة القول أن المحورين اللذين طرحناهما في أول حديثنا عن نظريات الدولة نستطيع أن نبلورهما فيمل يلي من منظورنا الناصري".

أولا- هدف الدولة:

الدولة هي منظم لحركة الجماهير من أجل غاية اجتماعية لبناء أمل منشود.. أمل الجماهير في وحدة الأمة العربية وتجسيدها في دولة واحدة، أي تحقيق مجتمع الحرية

والاشتراكية والوحدة.. أي حرية الوطن وكذلك بناء الاشتراكية العربية التي تكفل معالجة التخلف وتجاوزة إلى التقدم والحضارة وهناك تكون الدولة هي المعبرة والحارسة لتلك المكاسب الاشتراكية ويكون القانون معبرا وحاميا لها.

ثانيا- أما القوى التي تعبر عنها:

فهي القوى الاجتماعية التي تعبر عن هذا المشروع في تلك المرحلة (فلاحين، عمال، مثقفين، جنود، رأسمالية وطنية) وهي الغالبية العظمى للمجتمع التي خضعت للسيطرة والاستغلال من قبل الاستعمار والرجعية المتمثلة في الإقطاع السياسي والاقتصادي وهي الرأسمال الاحتكاري المستغل.

وأخيرا تختتم الدراسة أوراقتها بنظرة مستقبلية "الآن نحن نريد أن نحدد مهمات العمل الناصري أمام جيل من الشباب تربي وترعرع في أحضان التجربة.. ماذا نقول له؟ نقول له ما قاله الزعيم" إذا لم ننشر الوعي حتى يمارس كل واحد فينا الديمقراطية السليمة فإننا نخذ أنفسنا في مواجهة "ديكتاتورية الحكومة" ولم تكن تلك هي الدراسة الوحيدة، بل كثيرة هي الدراسات الهامة التي أثرت في كوادر اللقاء، فكان منها "التحول الاشتراكي والقطاع العام"، و"اقتصاديات البلدان العربية" و"الديمقراطية والتنظيمات السياسية" و"الصراع العربي الصهيوني، رؤية ناصرية"... إلخ.

وقد أفاد كثيرا في التفاعل بين الكوادر طريقة أوراق النقاش المطروحة للقضايا، فعلى سبيل المثال أيضا فقد طرحت ورقة نقاش حول نظرة عامة إلى "تحالف قوى الشعب العامل":

أولا- حول التجربة الحزبية في مصر والوطن العربي قبل الثورة.

ثانيا- التجربة التنظيمية للثورة في مصر (الضباط الأحرار، هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي).

ثالثا- تحالف قوى الشعب العامل بين النظرية والتطبيق.

- النظرية (الضرورة، الماهية والفلسفة، التكوين، الخصائص، الاستراتيجية).

- موقع قوى التحالف من الاستراتيجية والتكتل في الثورة.

- صيغة التحالف ومدى استراتيجيته.

- وظيفة التنظيم.

- التطبيق: السليات - الإيجابيات.

رابعا- مستقبل التحالف في ضرورة التطوير الأخير.

ولما كان لقاء ناصر الفكري السنوي مناسبة لإعلان موقف الحركة الناصرية في جمهورية مصر العربية، فقد اهتمت وسائل الإعلام كلها ببيانه الافتتاحي الذي كان بمثابة إعلان رأي سياسي في كافة القضايا العربية المصرية وبالذات داخل مصر التي كانت تتعرض في ذلك الوقت بعد انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ إلى حركة مضادة للناصرية، ولناخذ البيان الافتتاحي للقاء ناصر الفكري الخامس كنموذج لذلك حيث جاء فيه "في هذه المرحلة المصرية في حياة أمتنا العربية.. من هذا المكان الناصري الصامد ووسط جماهير عبد الناصر العظيم.. نبعث بتحية الوفاء إلى روح القائد والمعلم جمال عبد الناصر ونقسم أننا جماهير الناصرية المؤمنة بمبادئك.. سنظل على لمحك ماضين وعلى طريقك ملتزمين لا نعيد.. مؤمنين بثورة يوليو العظيمة التي خضتها مدا وجزرا.. شدا وجذبنا.. مؤمنين بأن الحركات التاريخية تتقدم وتتكس ولكنها لا تموت.

تجيء الذكرى الخامسة لذكرى القائد المعلم جمال عبد الناصر وسط ظروف سياسية واجتماعية ووطنية عظيمة الأهمية حتى ينعقد لقاء ناصر الفكري الخامس بعد أربعة لقاءات تبلور فيها نضال القوى الناصرية وتؤكد ليكون لكل لقاء دلالة الخاصة وإنجازته المتميز.

انعقد اللقاء الأول بعد عام من رحيل القائد المعلم عبد الناصر ليرتفع الصوت عاليا بأن جماهير عبد الناصر باقية ومازالت متمسكة بمبادئ وإنجازات الثورة. وجاء اللقاء الثاني ليشهد أن اللقاء الأول لم يكن مناسبة عابرة وإنما هو بداية لمرحلة نضالية طويلة على طريق جمال عبد الناصر العظيم. جاء هذا اللقاء العظيم ليشهد بلورة فكره ومبادئه ولیدعو كل الأجهزة والمؤسسات في الدولة بأن تلتزم بالخط الناصري الذي التفت من حوله جماهير شعبنا العامل ومخدرا من تسلسل قوى اليمين والقوى المضادة للثورة إلى الأجهزة والمؤسسات وسلطة الدولة بشكل عام وكان مرحلة من مراحل التحدي انتهت في مجيء اللقاء الثالث ليؤكد أن المسألة الوطنية لم تعد تحتل الانتظار وكذلك فإن قضية التحول الاجتماعي أيضا لم تعد تحمل التوقف والجمود.

فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة ومن هنا أكد اللقاء على أن تحرير الوطن ليس خلاصا للأرض من الاحتلال الأجنبي فحسب وإنما خلاص لإنسان هذه الأرض من الاستغلال بشقي صوره كما أكد اللقاء الثالث على أن المسألة العربية ليست كما يعتقد البعض مجرد حيرة بين الجيران الطيبين يتكلمون لغة واحدة وإنما المسألة العربية هي قومية واحدة عربية.. هي أمة عربية واحدة.. وأكد اللقاء على أنه ليست هناك مصر فحسب وإنما هناك مصر العربية المرتبطة استراتيجيا في المصير العربي الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن الإقليمية لا تعني سوى الردة الاقتصادية والاجتماعية والتوجه إلى الاستعمار والإقطاع والرأسمالية.

ويعر هذا اللقاء، وبعد أيام مجيدة يحطم الجندي العربي أسطورة التفوق الإسرائيلي في السادس من أكتوبر. وكنا ننتظر أن لا تنطلق مع انتصار أكتوبر العظيم -ومع تجددت عملية التغير الاجتماعي- الجردان من جحورها وتعود الفئران من حيث هربت واختبأت فيها في انتظار لحظة الحصاد وتستولي على أجهزة الشعب ومؤسساته ليعلموا هدم الثورة وليخرجوا معاولهم وحقدهم الدفين وترتفع أصواتهم النكراء، معتقدين أن

الساحة قد خلّت، وأن قوى الثورة قد انكمشت وانتهت ويصل بهم الأمر إلى رفض نسبة الخمسين في المائة من العمال والفلاحين بل وإلى إلغاء صيغة تحالف قوى الشعب العامل والعودة إلى مجتمع النصف في المائة.

ويجيء اللقاء الرابع ليرفع صوت الناصرية عاليا مدويا ليصم آذان الرجعية والانتهازية كاشفا عملاء الخيانة وأذنانهم... وأن القيادة السياسية لا ينبغي أن تكون على حياض وسط هذا التزييف والمدم لمنجزات الثورة بل عليها أن تنحاز لانتماؤها الطبيعي لتحالف قوى الشعب العامل...

ويجيء اللقاء الخامس ليجمع بين جنباته هذا الحشد الهائل من جماهير الناصرية الصامدة المومنة ليعطي قبل بدايته دلالة هامة وعظيمة وهي أن القوى الناصرية في مصر والوطن العربي قد تبلورت وأن لقاء ناصر الفكري بجامعة عين شمس لم يعد لقاء الناصريين من طلاب مصر وحدهم، وإنما صار لقاء الناصريين من جميع قطاعات الشعب العامل في مصر ومن القوى العربية الناصرية، ولعل هذا الأمر يحملنا المسؤولية في أن يخرج هذا اللقاء عن صفته الموسمية لي طرح على الجماهير "الناصرية برنامج عمل" لخدمة قضايا فكر الثورة العربية ومطالب جماهيرنا العاملة وليخرج أيضا بصيغة محددة لتجميع القوى الناصرية في مصر العربية لتعمل لخدمة قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة... إلخ". ولعل هذا البيان الافتتاحي (الوثيقة) يعبر بوضوح عن طبيعة لقاء ناصر ودوره الهام في حياة الحركة الناصرية ويكشف بالإضافة لذلك عن أجنحة الحركة وهوامها وسبل مقاومتها للثورة المضادة كما يكشف لنا عن دور هذا اللقاء في بلورة الحركة الناصرية وفي تخريج دفعات من الكوادر الهامة التي كانت هي بمثابة العمود الفقري للحزب بعد ذلك.

٦- نادي الفكر الناصري:

تنادت بعض الطلائع الناصرية في جامعة القاهرة للتعارف، وبدأ عملها داخل الجامعة، وكان ذلك في شهر سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٧٤^(١١). وقد اتفقت تلك الكوكبة على تأسيس ناد للفكر الناصري في جامعة القاهرة، ومن المعلوم أن جامعة القاهرة في تلك المرحلة كانت من أهم المواقع الطلابية للسياسات الماركسي، كما ساهمت طليعتها الطلابية اليسارية بقيادة انتفاضة الطلاب في ١٩٧٢^(١٢)، وكان في داخل الجامعة أيضا بعض الطليعيين الذين تقلصت حركتهم، وتعثرت خطواتهم وأحاطت بهم حملات التشهير بعد انقلاب مايو/ أيار ١٩٧١^(١٣). ومن هنا وقعت مهام جسيمة على هؤلاء الذين سيؤسسون لاحقا نادي الفكر الناصري، وحددت هذه المهام بما يلي:

المهمة الأولى: العمل والاجتهاد من أجل تقديم وبلورة الناصرية كمشروع فكري مستقبلي يحتوي على توصيف وتحديد لمشاكل الأمة، ومقترحا لحلول تلك المشاكل وتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تغيير وأداة التغيير، وأسلوب التغيير بالإضافة إلى النضال من أجل تقديم الناصرية كمشروع معارض للسلطة القائمة، بعدما كانت هي في قلب السلطة والدولة معا.

المهمة الثانية: النضال من أجل انتزاع حق التنظيم المستقل المعبر عن الناصرية حتى يتحقق الفرز بين أنصار المشروع الناصري وطيئته المناضلة والمثابرة من أجل تحقيق الهدف، وبين الانتهازيين الذين تسربوا إلى سلطة عبد الناصر، والدولة ومؤسساتها.

وقد عرفت تلك المهمة المزوجة في أديبات الحركة -بعد ذلك- بإشكاليتي "التنظيم" و"التنظير" وقد استطاع نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة أن ينشط بكفاءة وسط الطلاب وكان قادرا على تحقيق إنجاز كبير لصالح الحركة الناصرية

حيث تم عبر الانتخابات الطلابية أن يفوز بموقع رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة أمين مساعد النادي السيد (حمدين صباحي)، كما أنه حصل على موقع نائب رئيس اتحاد طلاب الجمهورية وأمين الإعلام فيه، وهكذا صار رئيسا لتحرير جريدة الطلاب (لسان حال طلاب الجمهورية)^(١٤)، وانتشرت عدوى الجرائد الطلابية المدافعة عن النهج الناصري في مواجهة السادات وحملته ضد الناصرية، وكان منها جريدة (الحوار) الصادرة عن جامعة الاسكندرية^(١٥)، وجريدة صوت حلوان الصادرة عن جامعة حلوان، وجريدة المنصورة، وصوت الجامعة، وصوت الطلاب وغير كل تلك المنابر ثم الاهتمام بحركة الناصريين في الجامعة والتنظير للناصرية والارتباط بالمجتمع والتعبير عن همومه.

ويتبين لنا ذلك من قراءة العدد ١٤٥/ الصادر بتاريخ ٣ مايو/ أيار ١٩٧٦ من جريدة "الطلاب" وتحت عنوان "إضاءة" كتب حمدين صباحي المفتتح بعنوان "على القوى الناصرية أن تجيب على السؤال وماذا بعد؟".

كان ذلك محاولة لكشف عن أسباب رفض سلطة السادات طلبا بتأسيس المنبر الاشتراكي الناصري والذي كان وكيل مؤسسيه المناضل المرحوم/ كمال رفعت^(١٦). كتب حمدين محاولا الإجابة على سؤال الساعة كما أطلق عليه: "علينا أن نحدد أولا: وبحساب التاريخ من هي القوى المتنامية في مجتمعاتنا والتي سيرتفع معسطل تناميها باضطراد ... ومن هي القوى التي سيشهدا جيلنا وهي تضمحل وتسقط لافظة أنفاسها لأن مصالحها ضد الأغلبية وتطلعها على حساب الجماهير. وبغض النظر عن القوى النسبية لكل منها في اللحظة الراهنة، فأهمية التحديد تحدد لنا أساليب الممارسة السياسية اليومية، وكيف تكون الحركة الحقيقية مع الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة.

إن القوى الناصرية أكثر حاجة للإجابة على هذا السؤال في ظل عدة اعتبارات لعل أهمها:

أ- الحجم الهائل والامتداد الواسع للقوى الناصرية في انتشارها الأفقي فوق خريطة مصر، هذا الانتشار الذي يقابله قصور قنوات التوصيل بين هذه القوى أو البسور والتجمعات الناصرية، مما يؤدي إلى إهدار كثير من طاقاتها.

ب- غياب التجربة التنظيمية لقوى الناصرية.

ج- افتقاد الناصرية كتيار إلى الصياغة الواحدة نظريا لأسس المنهج الناصري وقوانينه، وإلى كثير من التفاصيل النظرية التي لا غنى عنها كضرورة للوحدة الفكرية لكل المنتمين لهذا التيار وكمقدمة لوحدة التحليل للواقع. ومن هنا فالأزمتان الأساسيتان اللتان تواجههما الحركة الناصرية في مصر خصوصا، وفي الوطن العربي، هما أزمة التنظير وأزمة التنظيم.

وفي العدد ١٥٢/ من جريدة الطلاب بتاريخ أول سبتمبر/ أيلول ١٩٧٦، جاء فيها بوضوح "إن الحركة الشعبية الناصرية قد حددت لها الآن هدفا استراتيجيا أساسيا، وهو النضال من أجل انتزاع التنظيم الشعبي الناصري"^(١٧).

وقد ساهم نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة في نشر فكرة نادي الفكر الناصري في كثير من جامعات مصر^(١٨)، كما أنه ساهم في قضايا التنظير وفي كل الجهود الحثيثة والدؤوبة لبناء التنظيم الناصري، وبالذات بعدما نص في لائحة النادي على وجوب أن تسكن عناصر النادي وكافة أعضائه في أماكن العمل الجماهيري حسبما يقع محل إقامة العضو، ومن هنا فقد استطاع أن يوثق الصلات بين الحركة الناصرية داخل الجامعة والحركة الناصرية في المجتمع، وهكذا امتد نشاط النادي وانضمت إلى نشاطاته فعاليات ناصرية كثيرة^(١٩) من الجامعات الإقليمية، وغير تلك

النشاطات استطاع النادي أن يحقق بالتعاون مع الأدوات الأخرى عدة نتائج هامة كان على رأسها:

١- إبراز الناصرية المنفصلة عن مؤسسات الدولة والمعارضة للنظام وللسلطة.

٢- المساهمة في بلورة النظرية الناصرية^(٢٠).

٣- ربط الحركة الناصرية الطلابية بالقوى الاجتماعية على أرض مصر العربية.

٤- الاهتمام المتزايد والعملية بقضية التنظيم الناصري المستقل.

وقد قام نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة بتقديم مبادرة جمعت أكثر من ستين كادرا من جامعات مصر والتي كان انتمائها إلى نادي الفكر الناصري، وتم صياغة "وثيقة الرقازيق" عبر تفاعل معمق استمر ثلاثة أيام. وقد حوت الوثيقة تحليلا للمرحلة التي تمر بها الأمة وفي القلب منها مصر، وحددت قوى المجتمع من مع التغير ومن ضده، ومن مع الثورة ومن ضدها، كما حددت المراحل التي مر بها التيار الناصري، وتبلورت من خلالها الحركة، بالإضافة إلى تناول أساليب الحركة بالتقويم^(٢١) واتفق المجتمعون على تشكيل أداة للحركة على مستوى عموم مصر ومن خلال كافة المواقع الجماهيرية والمهنية والطلابية تحت اسم "لجان العمل الناصري"^(٢٢) وقد تم عرض الوثيقة للتصديق عليها من لقاء ناصر ١٩٧٦، وكان ذلك يعني أن لقضاء ناصر كان بمثابة مرجعية الحركة ومجتمعا في نفس الوقت، وقد لعبت تلك الوثيقة دورا هاما في فرز المواقع الناصرية، كما أنها سلحت الكوادر بوحدة التحليل، بالإضافة إلى بناء آلية حركة تنظيمية لعبت دورا بارزا بعد ذلك في أحداث ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧.

وتكشف لنا صفحات جريدة الطلاب عدد ٨ أكتوبر ١٩٧٦ العدد ١٤٩/:
تحت عنوان "الناصريون.. من هم.. وماذا يريدون؟" تقدم الحركة الناصرية خطوات

جديدة إلى الأمام في اتجاه تحقيق المهمة الأساسية للناصرين في هذه المرحلة، وهي إقامة التنظيم الشعبي الناصري.

من يناير ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥م:

لقد تميزت أحداث تلك المرحلة بمشاركة فاعلة للناصرين، كما أنها تميزت بقسوة مناخ الحركة، حيث وقعت أحداث انتفاضة ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧، والتي وصفها السادات بانتفاضة "الحرامية"، ورغم أن تلك الانتفاضة لم يكن عخططا لها من قبل أي من القوى السياسية، إلا أن الحركة الناصرية وعبر نشاط وحركة لجان العمل الناصري قد استطاعت أن تكون في صدارة وقيادة تلك التظاهرات في كثير من المحافظات (القاهرة، الاسكندرية، الدقهلية، القليوبية، أسوان، الجزيرة، البحيرة) وكان من جراء ذلك أن تم القبض على بعض تلك القيادات في أحداث تلك الانتفاضة^(٢٣).

ولقد كانت تلك الانتفاضة تعبيرا عن نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة أخرى في تاريخ الحركة الناصرية المصرية، حيث تكشف لكل القوى السياسية، وعلى وجه الخصوص القوى الناصرية، بأن نظام السادات "سوف يزداد بطشاً وتسليطاً" وإن مرحلة التشدد بالديمقراطية قد ولت، كما تكشف لمن بقي خارج السحن (هارباً ومطلوباً أو غير مطلوب) أن هناك أزمة داخل الحركة الناصرية، قد كشفتها تلك الانتفاضة، وهي العجز عن بناء الكادر الصلب، الذي يستطيع أن يتحمل تبعات المرحلة ونضالاتها^(٢٤)، وقد كانت بداية تأسيس التنظيم التحتي للحركة الناصرية الذي أطلق عليه اسم "طليلة التيار الناصري" (ط.ت.ن) وتم صياغة أوراقه من وثيقة فكرية سياسية، ولائحة تنظيمية، وقد نجحت تلك المحاولة في استقطاب عدد كبير من قيادات الحركة الناصرية الطلابية والشبابية وبعض القيادات العمالية، إلا أنها عانت من نقص الخبرة التنظيمية السرية، ونقص الموارد المالية، وغلبة الطلاب وطرائق تفكيرهم عليها، وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، انفجرت البنية التنظيمية من جراء تلك النواقص.

إلا أنها نجحت في قيادة النضال في تلك المرحلة، كما نجحت في اكتساب عناصر جديدة بالإضافة إلى نجاحها في تقوية الحركة الناصرية بالكادر المعارض المناضل الحالم بالتغيير^(٢٥)، ورغم ذلك استمرت محاولات بناء الطليعة الناصرية، عبر أشكال أخرى وأسماء قديمة وجديدة، ومحاولات دؤوبة للتخلص من تلك المعوقات، ولم يكن ذلك هو الطريق الوحيد للنضال السري إلا أن مجموعات ناصرية أخرى قد اختطت نفس الطريق، وهذا ما جسده "الطليعة العربية" تنظيم عبد الناصر القومي، بعد أن أعيد تجميعه وتفعيله، وقد ركزت فعلها في الساحات العربية المختلفة ومنها الساحة المصرية، إلا أنه كان ضعيفا في مصر، ولعل ذلك كان بسبب ضمه عناصر كانت دوائر حركتها السياسية ضيقة بسبب نوعية الكادر، أو الخشية من المواجهة الأمنية، وبالذات مع العناصر التي كانت في عضوية "طليعة الاشتراكيين" التنظيم السري في الاتحاد الاشتراكي العربي^(٢٦)، والتي كان بعضها معزولا سياسيا، والبعض الآخر تحت عين أجهزة الأمن ومراقبتها.

كما أنه كانت هناك مجموعة من فعاليات منظمة الشباب الاشتراكي الناصري، قد حددت مجال حركتها في القاهرة وأخذت طريق الوسط ما بين العلنية والسرية^(٢٧)، والتي عرفت بطليعة الناصريين (ط.ن) وظل للنضال العلني تحت شعار التنظيم الناصري المستقل رموزه التي تتفاعل حولها معظم فعاليات العمل الناصري العلني والسري في مصر.

محاولات لتأسيس الحزب الناصري:

بدأت محاولات تأسيس حزب ناصري مستقل حين طرح السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في أغسطس ١٩٧٤، والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي، وإن الهدف من التطوير أن يكون الاتحاد الاشتراكي بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتبلور فيها الاتجاهات، وفي يوليو ١٩٧٥ صدر

قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي بشأن السماح بإنشاء منابر في داخل الاتحاد الاشتراكي على أساس أنها منابر للرأي، وفي يناير ١٩٧٦ تكونت لجنة مستقبل العمل السياسي لدراسة موضوع المنابر، وفي مارس ١٩٧٦ قرر السادات الموافقة على ثلاث منابر.

وتوظيفا لتلك الفرصة تقدم السيد/ كمال رفعت ومعه عدة آلاف من المواطنين^(٢٨) برنامج ولائحة باسم "المنبر الاشتراكي الناصري"، إلا أن السادات هاجم ذلك بعنف في أحد خطابه في تلك المرحلة، وأعلن الاكتفاء بثلاثة منابر فقط تعبر عن اليسار واليمين والوسط، كما أنه اختار قيادات تلك المنابر أيضا، فكان السيد خالد محي الدين أمينا عاما لليसार، ومصطفى كامل أمينا لليمين، أما منبر الوسط فكان للسلطة... وترعاه السادات، في حين كان أمينه العام ممدوح سالم - رئيس الوزراء في تلك المرحلة - وقد تقدم بطلب تأسيسه محمود أبو وافية (عديل السادات)، ودار حوار بين السيد خالد محي الدين -رئيس منبر اليسار- والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي- والسيد كمال رفعت ممثل المنبر الاشتراكي الناصري بفرض الانضمام إلى المنبر اليساري، بعد ما كان الحوار قائما بين الناصريين بقيادة كمال رفعت واليساريين بقيادة خالد محي الدين، بشأن وحدة قوى التقدم داخل المنبر، حتى أن الناصريين هم الذين اقترحوا تسمية منبر اليسار بـ "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" وتم إعداد بيان مشترك يعرض للرؤى المشتركة في قضايا الوطن وحلها. وبعد أن تم بالفعل جمع توقيعات وصلت في يومين فقط إلى ٢٤٠٠ توقيع من قبل الناصريين، إلا أن الحوار فشل من جراء ضغط الدولة الذي جاء على هوى بعض قيادات اليسار، بعد ذلك تم انضمام كمال رفعت ومعه بعض الفاعليات في بعض محافظات مصر^(٢٩)، وفضل من تبقى النضال من أجل الحصول على شرعية حزب ناصري مستقل. وفي بداية حكم الرئيس مبارك طلب الدكتور أحمد خليفة -رئيس

المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ومنسق مؤتمر مصر في عام ١٩٨٢- والذي تم استبداله بعد ذلك بالمؤتمر الاقتصادي، من القيادي الناصري الشاب حمدين صباحي -في ذلك الوقت- ورقة تعريف عن الناصرية، وبالفعل بدأ حوار واسع داخل صفوف الحركة الناصرية الجديدة، وتم تقديم ورقته عبر الصياغة المشتركة من قبل كل من حمدين صباحي وضياء رشوان، وقد جاءت تحت عنوان "الناصرية.. تعريف نظري" واحتوت على:

١- الناصرية: التعريف

٢- الناصرية: المشروع الحضاري

٣- الناصرية: المضمون الفكري

٤- الناصرية: ملاحظات أخيرة

وجاء في التعريف "تعرض مفهوم الناصرية إلى كثير من محاولات التعريف، فقد عرفها البعض بأنها (تجربة تاريخية انتهت) أو مجموعة سياسات في عهد ماض، أو ظاهرة زعامة كاريزمية، في إطار تاريخي محدد، أو مجموعة من إنجازات مادية، أو موقف ضد الاستعمار، أو تأكيد هوية مصر العربية"، وغيرها من التعريفات السائدة في الأدبيات السياسية، ولا شك أن كل من هذه المحاولات قد أصاب جزءا من الحقيقة ولكنها لا تتسع لرؤية الحقيقة كلها.

فالناصرية كمفهوم نظري ينتمي بالأساس إلى ذلك الجزء من العلم الاجتماعي الخاص، لتحديد أهم المفاهيم الاجتماعية في القرنين الأخيرين: مفهوم الإيديولوجية، والتي هي بالمعنى العام "إطار فكري مرتبط أصلا ووظيفة بمصلحة جماعة تاريخية معينة وتوجهها نحو تحديد وتنظيم فعالية هذه الجماعة في مرحلة تاريخية معينة".

الناصرية إذا هي إيديولوجية وبشكل أكثر تحديدا هي إيديولوجية الثورة العربية أو إيديولوجية المشروع الحضاري العربي، فهي نتاج التجربة الرائدة لشعبنا العربي تحت قيادة جمال عبد الناصر، التي غيرت الخريطة الاجتماعية والسياسية لواقعنا، بل وعالمنا المعاصر. وبلورة لمعاناة النضال بانتصاراته وانتكاساته وبإنجازات تجربته وسليباته. بلورت لمجتمعنا العربي رؤية واضحة تحكم انتقاله "الثوري" مما كان فيه إلى ما تطلع إليه... وتدور الناصرية طبقا لهذا الفهم في إطار زمني ومكاني محدد:

- فالواقع الاجتماعي الذي تعبر عنه وتتوجه إليه الناصرية هو الأمة العربية على امتداد وطنها العربي، من المحيط إلى الخليج. تسليما بحقيقة أن العرب يشكلون أمة واحدة مكتملة التكوين، ذات واقع اجتماعي له سماته الأساسية المشتركة، والتي لا يخل به وجود سمات مميزة إقليميا لبعضهم.

- والمرحلة التاريخية هي تلك التي تبدأ مع الصف الثاني من القرن العشرين حين تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتستمر حتى اكتمال المشروع الحضاري الذي تطرحه الناصرية. عبر صياغة الجماهير العربية لها وابداعاتها المستمرة والمتنامية خلال مرحلة نضالها العظيم تحت قيادة المناضل جمال عبد الناصر.

تقدم السيد/ كمال أحمد في ٢٣ يوليو ١٩٨٣^(٢٠) إثر ذلك بأوراق الحزب الناصري "تنظيم تحالف قوى الشعب" إلى رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الأحزاب^(٢١) وجاء في بيان أعلنه التنظيم الناصري "تنظيم تحالف قوى الشعب" (تحت التأسيس) "إننا نحن أبناء ثورة ٢٣ يوليو بمجهرها التحرري الاشتراكي الوحدوي المؤمن بأهدافهم في إقامة المجتمع العربي المتكامل الذي تتحرر فيه الأرض العربية من كل ألوان السيطرة الأجنبية، سواء كانت استيطانية، أو استعمارية قديمة وجديدة أو اقتصادية احتكارية".

ويتحرر فيه الإنسان العربي من كل ألوان الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وتتوحد فيه جماهيرها المسيطرة على مقدراتها وثرواتها ومستقبلها، هذه الثورة التي صاغت فلسفتها السياسية والاجتماعية على أساس تحالف قوى الشعب العامل ومبادئه المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الذي كان بديلا ثوريا لتحالف الإقطاع ورأس المال المستقل.

وإننا نحن أبناء ثورة ٢٣ يوليو لا يغيب عن بالنا طبيعة المرحلة التي يجياها وطننا العربي بأبعادها العالمية والمحلية، ندرك أن واقعا العربي مازال يحتاج نضالا طويلا، ندرك أن واقعا المصري مازال يحتاج إلى نضال شاق من أجل إنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطويعها لخدمة الإنسان المصري، وصولا لمجتمع الكفاية والعدل وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان.

إننا ونحن ندرك كل هذه الأبعاد، ونؤمن بكل ما سبق من أهداف إنما ننطلق من قاعدة فكرية أصيلة، تعتمد على ميثاق الثورة ووثائقها وحصيلتها ممارستها الإيجابية في الواقع المصري والعربي والعالمي. هذه القاعدة الفكرية حددت رؤيتها الثورية لتحقيق هذه الأهداف ومعالجة هذا الواقع المتغير لذلك:

أولا- ارتكزت على اعتبار أن الأديان والقيم الروحية هي في جوهرها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته، واعتبرت أن هذه القيم الدينية تمثل جزءا لا ينفصل من نسيج الأمة العربية وضميرها وتاريخها، والذي به تكونت شخصيتها المتميزة والمنفردة.

ثانيا- قامت على اعتبار أن حتمية الحل الاشتراكي هي المخرج العلمي والموضوعي الوحيد من واقع التخلف وصولا لبناء المجتمع القوي المتقدم في جميع المجالات.

ثالثا- وضعت تصورا واضحا لمعالجة الصراع الطبقي الذي ينشأ عن اختلال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، إذ حددت أنها تعترف بوجود هذا الصراع واختارت حلها طريقا سلميا عن طريق العلاج الثوري للتناقضات غير العدائية التي تنشأ بين قوى التحالف، وعدم السماح بتفاقم هذه التناقضات ووصولها إلى تناقضات عدائية.

رابعا- إن الديمقراطية التي حددتها هذه القاعدة الفكرية اتسمت دوما بأنها ذات بعد سياسي وبعد اجتماعي، لأن حرية الكلمة والرأي بدون حرية رغبة الخبز تعتبر حرية ناقصة ومزيفة.

خامسا- إن الثورة بقاعدتها الفكرية الأصلية قد أضافت إلى التراث الإنساني مفهوما في القومية ذات البعد الاشتراكي، وسعت طوال مسيرتها إلى تأكيد الانتماء المصري للأمة العربية ووحدة الجماهير العربية، ورسمت طريقا واضحا أمام هذه الجماهير لتكون لها حركتها الواحدة وتنظيمها الواحد.

سادسا- إن عظمة هذه الثورة وأصالتها الفكرية أنها وضعت الإنسان/ المواطن في المقام الأول، وأقامت علاقة متوازية واضحة بين حركة الإنسان الفرد المستقلة وحركته داخل المجتمع باعتباره فردا مواطنا.

سابعا- أن هذه الثورة القائدة قد رسمت خطها السياسي الخارجي على أساس من احترام الشعوب والسعي إلى إقرار السلام العالمي القائم على العدل...

والتنظيم الناصري -تحت التأسيس- وهو يقدم هذا البيان إلى جماهير شعبنا تعبيرا عن مبادئها وآمالها، والتي كافحت من أجلها طويلا، ليؤمن بالتعاون مع كافة القوى التي تعمل في سبيل الديمقراطية والتقدم..."^(٣٢). ويقدم كمال أحمد وكييل المؤسسين برنامج الحزب، بمقدمة عن الناصرية حملت عنوان "لماذا؟".

ثم يتناول البيان القيم الروحية "إن الدين بما يمثل من تراث روحي وحضاري للشعب المصري والعربي أصبح من العوامل التي تلعب دورا كبيرا في ربط الجماهير بواقعها الحي... ومن هنا يتضح لنا أن الدين في مجتمعنا له وظائف أساسية هي أن الدين عنصرا موضوعيا من عناصر البناء الاجتماعي، وأن القيم الروحية النابعة من الأديان هي أساس القيم الإنسانية، والقيم الخلقية التي يقوم عليها السلوك الاشتراكي السليم"^(٣٣).

وبعد مقدمة نظرية طويلة تناول فيها البرنامج قضية الديمقراطية، ميز بين جوهر الديمقراطية وأشكالها، وتبين المسالك النظرية المؤدية إلى اعتناق المبدأ الديمقراطي في الحكم، مسالك متعددة في طبيعتها، كما أن الديمقراطية في نظام الحكم وأسلوب للعمل العام، لا يجوز أن تبحث كما لو كانت مشكلة مستقلة منعزلة عن تلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تحيط بها، ومن خلال تلك المنطلقات يرى تنظيم قوى الشعب العامل أن برنامجه في الديمقراطية يؤكد على:

- حرية الرأي والقول والكتابة والاعتقاد والاجتماعات والعمل السياسي والثقافي والاجتماعي في إطار ضمان حقوق قوى الشعب العامل وكفالة أمنها وحريتها.
- مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وجود أجر واحد للعمل الواحد. ومحاربة الأفكار الرجعية التي تحط من قدر المرأة.
- إعادة تشكيل الحركة التعاونية على أسس علمية ديمقراطية.
- ضمان حرية ووحدة الحركة النقابية.
- تعديل قانون المطبوعات بما يتضمن حرية النشر.
- ضمان حرية الصحافة، بتحسين الصحفيين ضد الفصل والنقل الإداري وإلغاء الملكيات الوهمية المفروضة على الصحافة بل ونقل ملكيتها للشعب ملكية حقيقية

عن طريق الاكتاب الشعبي بحيث لا يسمح بسيطرة فرد أو قلة مع مراعاة تخصيص نسبة ملحوظة للعاملين.

- وضع سياسة قومية لمحو الأمية بالإضافة إلى ضمان المجانية الفعلية للتعليم في كافة مراحل.

- سلطة المجلس الشعبي يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

- سيادة القانون لا تتم إلا بدعم التشريعات والقوانين في خدمة الجماهير صاحبة المصلحة في الاشتراكية.

وركر البرنامج في مجال الإنتاج والشؤون الاقتصادية على أهمية التركيز على التخطيط الشامل، كما أن القطاع العام هو أداة تحالف قسوى الشعب العامل في السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية، ولا يعني ذلك عدم الاهتمام بالقطاع الخاص، بل تشجيعه في مجالات الإنتاج والتجارة والتوزيع في إطار خطة قومية شاملة، كما ينبغي الاهتمام بالقطاع التعاوني سواء في الريف أو المدينة، وهكذا تأتي أهمية الاستثمارات الجنبية غير المشروطة، والمحكومة في إطار الخطة العاملة للدولة.

بعد ذلك يتناول الحديث عن كثير من السياسات الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والطاقة والطرق والنقل والسياسات السياحية وتنميتها.

وفي مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية يتم تناول النظام الإداري والتنمية الإدارية والإسكان والتعمير والمرافق العامة والرعاية الصحية وتوافرها ومجانيتها حقوقها، والعدالة والتشريع والرعاية الاجتماعية ورعاية الشباب وقضايا التعليم وتطويره ومجانيته في كل المراحل، بالإضافة إلى سياسة الإعلام وحرية المعلومات وتناولها. بعد ذلك ينتقل البرنامج إلى السياسات الثقافية، فيؤكد على تنسيق الخدمات الثقافية وتحقيق الاستخدام الأفضل للطاقت الثقافية المتاحة ووضع أولويات العمل الثقافي تستظهر احتياجات الشعب ودعم السلطة للإبداع.

في السياسة العربية:

- العمل على تحرير سيناء كاملة وكل الأراضي العربية المحتلة، ويكون ذلك واجباً وطنياً بجانب أنه واجب قومي، ضمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- العمل على دعم وتوحيد كل القوى العربية المناضلة ضد الاستعمار والرجعية، من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة.
- مقاومة سياسة الهيمنة الإسرائيلية، والعمل على إفشال السياسات الاستسلامية للعدو الامبريالي والصهيوني في المنطقة العربية بدعوى السلام.
- السعي لتكوين جبهة عربية عريضة، تضم مختلف النظم والقوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التي تؤمن بأن غاية النضال العربي في مساره التحرري التقدمي هي إقامة المجتمع العربي الذي يؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة، في نطاق حركة عربية واحدة.

في السياسة الخارجية:

- الحرب ضد الاستعمار والهيمنة.
 - العمل من أجل السلام القائم على العدل.
 - التعاون الدولي من أجل الرضى المشترك للشعوب.
- وقدم كمال أحمد وكيل المؤسسين مع البرنامج لائحة تنظيمية تحدد أطر وهياكل لكل الحزب، وحقوق وواجبات العضوية، ولائحة جزاءات. إلا أن لجنة الأحزاب رفضت ترخيصه، وأحيل إلى القضاء في منازعات طويلة انتهت برفضه في تاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٤، لكن المحكمة الدستورية العليا كانت قد أكدت عدم شرعية شرط من شروط تأسيس الأحزاب في ذلك الوقت وهو "عدم معارضة اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل"، وهكذا كسبت الحركة الوطنية المصرية من

خلال تلك المنازعات القضائية إسقاط ذلك الشرط بحكم دستوري من أعلى السلطات القضائية في مصر.

كما صدر في نفس الآونة قرار المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حظر النشاط السياسي (العزل السياسي) عن المفرج عنهم في قضية مايو ١٩٧١ (القضية رقم/١/ أمن دولة) والتي كانت تخص قيادات طليعة الاشتراكيين، الذين تم القبض عليهم والتحقيق معهم من قبل نظام وسلطة السادات في مايو ١٩٧١.

الحزب العربي الاشتراكي الناصري "تحت التأسيس"

أفرج في عام ١٩٨٠ عما تبقى من قيادات طليعة الاشتراكيين، والذين كان على رأسهم كل من السادة: علي صبري ومحمد فائق وفريد عبد الكريم، إلا أنهم حرموا من حق ممارسة العمل السياسي، وعزلوا عنه. وقد انتهز بعض الشباب الناصري ذلك، وطرحوا الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، على أن يمثل الاحتفال جميع الناصريين، وأن يتحدث باسمهم ممثل واحد هو فريد عبد الكريم^(٣٦)، وفسر الشباب تمسكهم باختيار فريد عبد الكريم بما يلي:

- فريد عبد الكريم رجل عمل سياسي، وكان له دور في التنظيم السياسي، ولم يكن وزيرا في نظام عبد الناصر.

- فريد عبد الكريم هو الوحيد الذي حكم عليه بالإعدام، وخفف الحكم إلى المؤبد الشاق^(٣٥).

- فريد عبد الكريم رفض الاعتذار للسادات كما فعل البعض^(٣٦).

- فريد عبد الكريم وعدد قليل من طليعة الاشتراكيين رفضوا تأييد ترشيح السادات بعد رحيل عبد الناصر لرئاسة الجمهورية.

- فريد عبد الكريم فتح مكتبه كمحام -ورغم العزل السياسي- استقبل معظم فعاليات الحركة الناصرية وتعرف عليهم وسمع منهم كل ما يخص الحركة الناصرية في مصر ومشاكلها.

في تلك المرحلة كان حزب تنظيم قوى الشعب العامل أمام القضاء، وتم لقاء بين ممثل الحركة الجديدة في الناصرية^(٣٧) وبين السيد فريد عبد الكريم، وكان ذلك في العام ١٩٨٥، وبعد أن تم العزل السياسي بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٤، ودار بينهما حديث عن أهمية بناء حزب في الشارع، على طريقة "فرض الأمر الواقع"، والعمل على تنظيم الحركة الناصرية بحيث أنه "إذا نجح كمال أحمد في أخذ الشرعية نكون جاهزين للدخول المنظم فيه، وإذا لم ينجح عندها نتقدم نحن بأخذ الشرعية من جديد ونواصل النضال الديمقراطي القانوني، وعلينا أن نستثمر فكرة تحت التأسيس أي التحضير، لمناقشة الأوراق التي سوف نتقدم بها في صفوف الحركة الناصرية". وبالفعل تم الاتفاق حول أهمية ذلك التكتيك، وعلى بدء الحركة.

وقام السيد فريد عبد الكريم بتقديم إخطار للسيد وزير الداخلية يعلمه فيه بالرغبة في فتح حوار داخل صفوف الحركة لتحضير الأوراق التي سوف تقدم لنيل شرعية الحزب الاشتراكي العربي (تحت التأسيس). وقام الشباب بحملة توكيل موثق كثيفة باسم فريد عبد الكريم لتقديم طلب تأسيس الحزب العربي الاشتراكي الناصري. وبذلك تحول الحزب إلى إطار الفعل عبر حركة الشباب هؤلاء، وساهم في تحضير ذلك إطلاق الجندي سليمان خاطر النار على جنود إسرائيليين، حيث تم تشكيل لجنة قومية للدفاع عن سليمان خاطر، كان على رأسها الناصريون الشباب^(٣٨).

في العام ١٩٧٨ -وبعد أن تم النجاح في جمع آلاف من الأعضاء- بدأ التحضير لعقد اللجنة العامة (المؤتمر العام للحزب تحت التأسيس)، وقام السيد شعراوي

جمعة بالاتصال مع بعض المسؤولين في النظام لكي يتم السماح بعقد الاجتماع، إلا أن وزارة الداخلية المصرية اعترضت على ذلك، وبعدها رأى السيد شعراوي أنه من الأفضل التأجيل، إلا أن الشباب ومعهم وكيل المؤسسين فريد عبد الكريم رأوا عقد الاجتماع، حتى وإن أدى إلى الصدام مع السلطة، لا سيما وأن معظم فعاليات وجماعات الحركة الناصرية قد انضموا تحت لواء الحزب، ولم يبق خارجة سوى مجموعتين^(٣٩)، فضلا عن نجاح حزب تحت التأسيس في إقامة عدد من المهرجانات السياسية الناجحة التي عبرت عن فاعليته ونشاطه، كما وضعت بعض وسائل الإعلام المملوكة لناصرين نفسها تحت تصرف الحزب، وفي مقدمتها مجلة "الموقف العربي" وصحيفة "صوت العرب" و"الطلوع" و"أوراق عربية". وبعدها نجح التيار الذي أيد عقد اللجنة العامة في الحشد والتعبئة والحوار لصالح وجهة نظر عقد اللجنة في فبراير ١٩٨٣، انعقدت اللجنة بحضور أكثر من ٥٠٠ عضو مؤسس، وكثير من قيادات ورموز الحركة الناصرية في الوطن العربي، وسارت أعمال المؤتمر عبر تقسيمه إلى لجان لمناقشة القضايا المطروحة والخروج بالتوصيات، وعلى ضفاف اللجان بدأ الحوار حول تشكيل لجنة العمل اليومي بين كل من قيادات ورموز المدرسة القديمة (فريد عبد الكريم، محمد عروق، عبد العظيم المغربي، عبد المحسن أبو النور، محمد فائق) وقيادات المدرسة الجديدة (حمدين صباحي، عبد الله السناري، محمد سامي، أمل محمود، أمين اسكندر، مجدي بدر الدين وآخرين).

إلا أن الحوار دخل في طريق مسدود، وانتهت أعمال مؤتمر اللجنة العامة بصدام، نتج عنه فصل اثنين من أعضاء اللجنة العامة من قبل وكيل المؤسسين فريد عبد الكريم، والاكتفاء بتمثيل المدرسة الجديدة باثنين من لجنة العمل اليومي، التي تضم ٢٨ قياديا^(٤٠).

وهكذا ولد الحزب تحت التأسيس، وفي داخله عوامل فئاته، رغم تحقيق بعض الإنجازات مثل تأسيس موقع للحزب في كثير من محافظات مصر، والبدء بملحظة الأول من برنامج التثقيف الحزبي، رغم أن البرنامج عبارة عن تجميع لدراسات قديمة من دراسات منظمة الشباب: ضرورة الثورة، في حتمية الحل الاشتراكي، الديمقراطية والتنظيم الشعبي، مشكلة فلسطين وقضية الوحدة العربية، منهج الإسلام في تربية الفرد وبناء الجماعة، قوى الثورة والقوى المضادة، التنظيم السياسي والشعبي، القومية العربية. إلا أن التجربة أخذت في التداعي حتى وصلت إلى حد أن المستوى القيادي الذي يتألف من (٣١ عضواً) قد أخذ بالتقلص، حيث وصل عدد الحاضرين في اجتماعاته إلى ٦ أعضاء فقط.

وعند ذلك أخذ الاتجاه الشبابي في الحركة الناصرية بالتحرك ووسط حوار ناصري شامل، بغرض إصلاح أحوال الحزب -تحت التأسيس- وذلك بعد انقضاء مد يقرب من مسيرة أربع سنوات، كان حصادها سلبيا. وقد شارك في هذا الحوار ممثلون عن المدرسة القديمة والجديدة^(١)، واتفق الجميع على الدعوة لعقد اجتماع طارئ للجنة العامة للحزب الاشتراكي العربي-تحت التأسيس، وذلك بغرض اختيار قيادة جماعية حقيقية فاعلة، تعمل على ما سمي بتقنين وترشيد السلوك الفردي لوكيل المؤسسين فريد عبد الكريم، بالإضافة إلى تفعيل عمل القيادة الحزبية وفق خطط مبرمجة.

وتم بالفعل صياغة وثيقة الدعوة لانعقاد اللجنة العامة وذلك من أجل الحصول على التوقيعات الكافية لعقدها، وقد جاء في نص هذه الوثيقة ما يلي: "نحن الموقعين على الوثيقة ندعو إلى انعقاد اللجنة العامة للحزب الاشتراكي العربي الناصري في موعد غايته ٢٣ يوليو ١٩٩٢، إعمالاً لنص اللائحة الداخلية والذي يميز لـ ٢٥% من عضوية اللجنة العامة حق دعوتها لانعقاد (المادة ٢٨، الباب الثاني من لائحة الحزب:

يجوز عقد اتفاق اجتماع طارئ للجنة العامة للمؤسسين بدعوة من وكيل المؤسسين أو من أمانة اللجنة أو بناء على طلب ٢% من الأعضاء".

ويؤكد الموقعون التزامهم المبدئي بوحدة العمل الناصري وحياتيتها، واعتقادهم الجازم بأن إقرار الديمقراطية في العمل الحزبي وحياته الداخلية، وترسيخ قيمة ومبدأ القيادة الجماعية، يمثلان معا ضمانة حقيقية لتجاوز حالة التدهور العام في الأداء السياسي والتنظيمي، والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها هذه المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ مصر وأمتها العربية.

وإذا كانت ملامح الأزمة الداخلية قد بدأت بوادرها في أعمال الدورة الأولى للجنة العامة (فبراير ١٩٨٧)، إلا أنها في الفترة الأخيرة اتسعت، وأخذت أبعادا سياسية وتنظيمية بفاعلية هذا التيار الذي كان يوصف حتى وقت قريب يومئذ بأنه أكثر التيارات السياسية في مصر جماهيرية وشعبية. وقد حملت إدارة الحزب، ووكيل المؤسسين تحديدا، المسؤولية الأولى عن هذا التهور. إذ لم تعقد الأمانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية أي اجتماع مكتمل النصاب، فضلا عن عدم دعوقها أصلا واتخاذ القرارات السياسية بشكل شبه إفرادي، مما أدى بكثير من القيادات الفاعلة إلى تجميد نشاطها فعليا في هذا المستوى، بل وفي المستويات التي تليه.

ووسط هذه الفوضى التي طالت إدارة الحزب كله وليس مجرد قيادته، هارت مواقع العمل الحزبي في المحافظات، وتاكتل الهياكل التنظيمية، وكان طبعيا -تبعا لذلك- أن ينحسر العمل السياسي الناصري، ولم يعف الموقعون على الوثيقة أنفسهم من مسؤولية ذلك.

من هنا أتت أهمية دعوة واستحضار اللجنة العامة "أعلى مستوى تنظيمي" لوضع حد للتدهور في الأداء العام الناصري، وبحث سبل إخماد التيار القومي الناصري بمصر وإنقاذه.

وقبل تلك الأزمة الحادة، كان قد صدر قرار من المحكمة برفض ترخيص حزب "تنظيم تحالف قوى الشعب العامل"، والذي عرف بحزب "كمال أحمد"، وكان صدور هذا القرار بمثابة النهاية في مسيرة الصراع القانوني والقضائي للحصول على الشرعية.

عند ذلك دعا السيد علي صبري إلى اجتماع يحضره رفاقه من قيادات مايو ١٩٧١ لمناقشة الأمر^(٤٢)، واتفقوا جميعا على تكملة خط الصراع القانوني عبر التقدم بترخيص حزب آخر. وبالفعل تم تكليف السيد ضياء الدين داوود-عضو الأمانة العامة (لجنة العمل اليومي) في الحزب الاشتراكي العربي الناصري/ تحت التأسيس- وبحضور وموافقة السيد فريد عبد الكريم وكيل مؤسسي الحزب بذلك.

وبالفعل فوجئت الحركة الناصرية بتقديم السيد ضياء لترخيص حزب جديد باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحتى تكتمل خطة التمويه تلك، قام السيد فريد عبد الكريم بالتملص من تلك الخطوة، وطالب بمحاسبة عضو الأمانة في تحت التأسيس السيد ضياء الدين داوود.

في تلك المرحلة -مرحلة الحزب الاشتراكي العربي الناصري، تحت التأسيس- كانت هناك مجموعتان ناصريتان تتحركان في القاهرة والجيزة، ورفضتا الانضمام تحت صفوف الحزب الناصري تحت التأسيس^(٤٣). وفي نفس المرحلة والفترة أيضا ظهرت على السطح "منظمة ثورة مصر الناصرية" والتي عن طريق عملياتها ضد عناصر الموساد، قد حققت مكسبا إعلاميا هائلا وسط صفوف الحركة الوطنية والناصرية

على وجه الخصوص، وأصبحت حلما لدى شباب الناصريين، وشعارا لدى كل الحركة الناصرية، وذلك من جراء عدم معرفة أي من أعضائها، والانبهار بدقة عملها^(٤٤).

ورغم أن أزمة العمل الناصري قد ارتبطت بأزمة العمل السياسي المصري كله. فإنها كانت أوضح على مستوى الحزب الاشتراكي العربي الناصري، في مرحلة أخذ فيها العمل السياسي يكتسب أشكالا عنفية. وفي هذا السياق تقدم السيد ضياء الدين داوود، بشكل قانوني في ٥ / ٥ / ١٩٩١ إلى لجنة الأحزاب بطلب ترخيص الحزب العربي الديمقراطي الناصري، إلا أن لجنة الأحزاب رفضت هذا الطلب، وأدرك الناصريون طبيعة الحركة، وواصلوا إجراءاتها ومراحلها، حتى قدم ممثل هيئة مفوضي الدولة تقريرا تضمن رفض قرار لجنة الأحزاب، بعدها نظر مجلس الدولة برئاسة المستشار طارق البشري (المؤرخ والمفكر الوطني) وأصدر قراره المتقدم من المحكمة الإدارية، بإلزام لجنة الأحزاب بالترخيص للحزب العربي الديمقراطي الناصري، واعتباره الحزب الشرعي العاشر في جمهورية مصر العربية.

وهكذا سارع الناصريون على مختلف تياراتهم للانضمام إلى صفوف الحزب، وشمل ذلك حتى الذين قاطعوا تجربة تحت التأسيس. وتم بشكل كثيف توزيع استمارات العضوية، وتحديد نسبة ٥٠% من العمال والفلاحين في كافة الهيئات التنظيمية. إلا أن الخلافات الداخلية عادت إلى الظهور، ويمكن حصر أهمها بما يلي:

اعتر فريد عبد الكريم نفسه صاحب الحق في قيادة الحزب الجديد، نظرا إلى أنه كان وكيل مؤسسيه، ومهندس الأساس، فضلا عن هيئة سمعته الناصرية. إلا أن الشرعية منحت بحكم القانون إلى السيد ضياء الدين داوود، الذي تم باسمه الترخيص، لا سيما وأن داوود قد أصبح عضوا في مجلس الشعب المصري إثر معركة حامية،

فضلاً عن أن مرحلة ما تحت التأسيس التي ارتبطت بفاعلية عبد الكريم قد انتهت،
واقم خلالها بالتفرد بالسلطة والقرار.

أدى ذلك إلى صراع مكتوم ثم معلوم ومعلن أخذ أشكالاً متعددة، كان من
بينها السيطرة من قبل المجموعة المحيطة بالسيد فريد عبد الكريم على مقر الحزب تحت
التأسيس الكائن في ميدان عابدين، ولذلك عرفت تلك المجموعة في الصراع، ومن قبل
أجهزة الأمن بعد ذلك بمجموعة عابدين. ويبدو أن بعض مؤيدي ضياء داوود قد
حاولوا السيطرة على المقر. إلا أن الصراع تمظهر أيضاً في شكل توزيع استثمارات
العضوية، وتعبئة أكبر قدر ممكن من العضوية لتحقيق وزن في الانتخابات، وكسائر
هذه العضوية ذات طابع شكلي فوصفت داخلياً بالعضوية الورقية. وفي المقابل حاولت
مجموعة فريد عبد الكريم^(٤٥) التأثير على بعض الأعضاء المؤسسين^(٤٦) في ترجيح كفة
الصراع. في حين أن الشباب الذين وصفهم البعض بشباب الناصرية الجديدة قد
انطلقوا من رؤية مختلفة في معالجة الصراع، وأعادوا قضاياهم إلى تجاوزات الحرس القديم
من رجال دولة عبد الناصر وتقدموا بالفعل برسالة إلى الأمين العام ضياء الدين داوود
جاء فيها: "نعلم جميعاً، أن حزبنا العربي الديمقراطي الناصري لم يولد من فراغ، وإن
حركة الناصرية بإنجازاتها وإخفاقاتها تعود إلى سنوات طويلة خلت، وإن تجربة الحزب
الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس أكدت سعينا المشروع إلى نيل حقنا في
التنظيم العلني المستقل، ونعلم أن حركة الناصرية متعددة الأجيال والمنايع والخبرات
التاريخية، وإن تجربة حزبنا تحت التأسيس أخفقت للأسف في ضمان التفاعل المتكافئ
بين روافد الناصرية. وأن تجربة إنشاء حزبنا بقوة الواقع صادرتها ممارسات تنكّرت
لحقائق الواقع وظروفه المواتية، وإن قوة الناصرية الحية اجتهدت في العمل للإصلاح
والتغيير مع حرصها المسؤول عن وحدة النسيج الحزبي وعدم السماح بتمزيقه، وإن

جبهة الإصلاح والتغير امتدت لتشمل الأغلبية الساحقة وساندها رفاق عبد الناصر -
وبينهم أنتم شخصياً- في آخر مشاهد حزبنا (تحت التأسيس).

ونعلم أن الميلاد المفاجئ لحزبنا العربي الديمقراطي الناصري جاء ليطوي صفحة المعانلة
الأليمة، وإن الفرحة الغامرة التي غمرت قلوبنا جميعاً لم تسسنا جميعاً ضرورة
الاستيعاب العقلي للدروس المستخلصة من تجربة حزبنا (تحت التأسيس)، وإن الكل -
إلا من قلة نَحَتْ إلى التعويق- وجدوا إطار عملنا الحزبي الأكثر صحة في الوحدة
والديمقراطية والفعالية، وأن وحدة حزبنا تحققت بفتح أبوابه للجميع واستيعاب كل
الناصرين دونما شبهة استبعاد أو تهميش، تقود إلى تعددية ناصرية لا تحمد عواقبها.
وأن ديمقراطية حزبنا تتأني بتأكيد مبادئ الانتخاب التريه للمستويات، وجماعية القيادة
والتراضي العام، والتفاعل المتوازن بين الأجيال، وإن فاعلية حزبنا تتحقق بتأكيد
صورته كحزب قائد للمعارضة الجذرية، وإبداع أساليب عمل جديدة تكفل التحام
الحزب بال جماهير الشعبية المادحة صاحبة المصلحة في التغيير الشامل.

ولا شك أنكم تعرفون أننا رجبنا بالتزامكم المعلن ببرنامج الحزب ولائحته التنظيمية،
رغم التسليم بقصورهما المشتهر، وأنها التزمنا بحصر قرار لائحة الحزب الأساسية في
قضايا البناء الحزبي، وأنكم وافقتم بحماسة على اقتراحنا بعد تطويره إلى فكرة اللجان
النوعية المعاونة (السياسية، التنظيمية، الإعلامية) في لقاءات مفتوحة تمت معكم في
المقر المركزي لحزبنا وخارجه، وأنكم أعلتتم اقتناعكم العميق باقتراحنا المطور،
ووعدم بتفيذه في مؤتمر حزبنا الجماهيري الحاشد في ٢٣ يوليو ١٩٩٢. وتعلم أننا
التزمنا بقرار الأمانة العامة المؤقتة كونها السلطة الشرعية بمقتضى اللائحة حتى ١٩
أكتوبر بمد تاريخ باب العضوية إلى ٣٠ / ٨ / ١٩٩٢، ورغم تأكيدكم السابق على
عدم منها بعد تاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٩٢.

ولعل القرار الصادر بمد فتح باب العضوية كان سبباً مباشراً في فتح باب التناقص غير المحمود، الذي أضر ببقاء الوعاء الحزبي خاصة مع الركود الملموس في الأداء المركزي للحزب، بسبب تأخر إصدار القرار الخاص بتشكيل اللجان النوعية التي اقترحناها.

نعلم ذلك كله، وقد فوجئنا بصدر قراركم الأخير (وبعد أن كادت اللائحة المتاحة للتأسيس الحزبي أن تنقضي) بإنشاء عدد هائل من اللجان مقطوعة الصلة بأغلبها، بمناقشاتنا السابقة في الخصوص، ونأمل أن تتقبلوا بصدر رحب ملاحظات على قراركم الأخير، فاللجان التي أصدرتم قراركم بشأنها متداخلة الاختصاصات والمهام، على نحو يؤدي إلى شل عملها، ربما قبل أن تبدأ، واللجان التي قررتموها بعضها له صلة بمهام التأسيس الحزبي المفوضة إلى عقد المؤتمر العام وأغلبها خارج سياق المهام المطروحة، وطريقة اختيار أسماء العاملين في اللجان شامها الخلط العشوائي (بتكرار أسماء بذاتها في لجان متعددة) ثم مالت عنها إلى نفي واستبعاد وهميش أسماء بعينها، وهي الأكثر حضوراً، وقد تكون أوفر كفاءة فيما يخص المهام المطروحة.

وتعلم، أننا حريصون على استمرار الحوار لا افتعال القطيعة، وإن نجح أي حوار ناصري يدعمه الوعي بشروط بناء حزب موحد وديمقراطي وفعال، ومن ثم نعلمكم باعتذارنا الجماعي عن المشاركة في عمل لجان تم تشكيلها على نحو يجافي الدروس المستفادة من تجربتنا في البناء الحزبي، وفي الوقت نفسه نطالبكم بمراجعة قراركم الأخير لما فيه المصلحة العليا لحزبنا، وندعوكم للتركيز على هدف التمهيد بعقد المؤتمر العام لاستكمال التأسيس الحزبي ديمقراطياً.. وأخيراً: إن موعد عقد المؤتمر العام يحل طبقاً للائحة التنظيمية في ١٠ أكتوبر الجاري، ونعتقد أن أي تأخير في عقد المؤتمر هو تقصير تنظيمي وسياسي يجب تلافيه على وجه السرعة، حجباً لتهديدات فراغ السلطة الحزبية ومخاطره، وأول خطوة واجبة هي الإسراع بإعلان كشوف العضوية (بمد أقصى يوم ١٩ أكتوبر الجاري) وفتح باب الطعون والشكاوى والتصحيحات لمدة

أسبوع، بعده تبدأ إجراءات الانتخاب طبقاً لتفسيرات لائحة متفق عليها، بالتوازي مع إعداد الوثائق الأساسية، ودعم خطوات صدور جريدة "العربي" الناطقة بلسان حزبناء، وفي ضوء تلك المهام العاجلة نتصور أن لا يتأخر تاريخ عقد المؤتمر العام للحزب عن نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٢".

الموقعون

ومن خلال تلك الرسالة يتكشف لنا ما يلي:
أولاً- تأكيد هذا التيار الناصري الجديد والشاب، أن حركة الناصرية متعددة الأجيال والمنابع والخبرات التاريخية.

ثانياً- إن تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) أضيفت في ضمان التفاعل المتكافئ بين روافد الناصرية.

ثالثاً- إن جبهة الإصلاح والتغيير التي تشكلت لإصلاح أحوال الحزب الناصري (تحت التأسيس) لم تكن فقط من أبناء المدرسة الناصرية الجديدة، بل ساندتها رفاق عبد الناصر، بمن فيهم الأستاذ ضياء الدين داوود وكيل مؤسسي الحزب العربي الديمقراطي الناصري آنذاك.

رابعاً- من الواضح ومن خلال الرسالة اتهام ممثلي الناصرية الجديدة للسيد فريد عبد الكريم ومجموعته بإعاقا العمل، مع دعوة مجموعته للعودة إلى الحزب بوصفه مفتوحاً لجميع الناصريين دون تمييز.

خامساً- هناك إصرار من جانب المدرسة الجديدة على التمسك بالديمقراطية، والانتخابات الحرة وجماعية القيادة والتراضي العام والتفاعل المتوازن بين الأجيال.

سادساً- الواضح من خلال الرسالة أن فعاليات الحركة الناصرية الجديدة كانت تحتل تصوراً عن بناء الحزب الناصري بطريقة تستوعب كافة الجماعات والأجيال والروافد، ولذلك رددت كثيراً في الرسالة عبارة "حزب موحد وديمقراطي وفعال"، وتناولت في الرسالة شرح مرحلة تكتيكية "كاملة" للخروج من مأزق الحوار القائم بالبرنامج واللائحة، ومشاكل حماية المؤسسة، وطريقة عقد المؤتمر العام للحزب، وتحديد موعده.

أهم الأمين العام بعدم تقدير أهمية هذه الرسالة، والاستمرار في إصدار قرارات لم تراعى الروافد المتعددة في عضوية الحزب. وأثار قراره بتشكيل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات وعقد المؤتمر العام اعتراضاً شديداً، إذ أقيمت اللجنة بأنها تمثل المدرسة القديمة الموالية له^(٤٧). وأدت قرارات مشاهة أخرى إلى توليد سلسلة ردود فعل متوالية، سواء بين المؤسسين أم المنتسبين حديثاً^(٤٨). واستمر هذا النهج الذي يعكس سيطرة المدرسة القديمة على الحزب إلى حين انعقاد المؤتمر الأول، والذي تم على خلفية لقاءات وحوارات كثيفة ما بين ممثلي المدرستين القديمة والجديدة في الحركة الناصرية المصرية، وشملت بعض موضوعاته التعايش ما بين المدرستين في أطراف الحزب ومستوياته المختلفة، وقد اقترح ممثلو المدرسة الجديدة أن يتم إحداث موقع رئيس وموقع أمين للحزب، ضمن مسؤوليات محددة، حتى تتم عملية التعايش. وقد أبسدت المدرسة القديمة من خلال ممثلها في الحوار^(٤٩) تفهماً لذلك. وعكس ذلك تفهم الأمين العام نفسه لذلك، مما أعطى انطباعاً لممثلي المدرسة الجديدة بأهمية تقديم مشروع قيار للعرض على المؤتمر العام الأول^(٥٠).

تم بالفعل في اليوم الأول من المؤتمر جمع توقيع ٣٥٠ عضو من أصل أعضائه البالغ عددهم ٨٥٠ عضواً. لكن المشروع ووجه بمقاومة ممثلي المدرسة القديمة الذين تحرّكوا ضده، مما هدد بفشل أعمال المؤتمر. وأدى ذلك بممثلي المدرسة الجديدة إلى

سحب المشروع كيلا يتسببوا بإحفاق المؤتمر، وبالفعل تم انتخاب الأمين العام للحزب السيد ضياء الدين داوود من قبل المؤتمر العام للحزب، ثم تمت انتخابات الأمانة العامة، فالمكتب السياسي، وعندها حدث الخلاف الواسع الذي حصد الصراع بين المدرستين، حيث تم استبعاد وهميش للمدرسة الجديدة مرة أخرى، وقد تشكل المكتب السياسي من ٢١ عضواً. بمن فيهم الأمين العام، وكانوا جميعاً معبرين عن المدرسة القديمة وتابعها، رغم أن المدرسة الجديدة كان قد نجح لها ما يقرب من ١٨ عضواً في الأمانة العامة من أصل ٧١ عضو داخل مستوى الأمانة العامة، واتهم ممثلو المدرسة القديمة بممارسة ضغوط وأساليب تدخلية غير ديمقراطية في عملية الانتخاب، خلافاً لما تم الاتفاق عليه في حوارات سابقة بين كل من ممثلي المدرستين حول تشكيل المكتب السياسي بالانتخاب، وبما يعبر عن روح التضامن والمسؤولية، إلا أن ممثلي المدرسة القديمة قاموا مرة أخرى بتفشيل هذا الاتفاق^(٥١). وعندها تم إرسال رسالة مفتوحة إلى الأمين العام كان نصها: "وبعد التطورات السلبية المتلاحقة في عملنا التنظيمي، والسني كانت ذروة المأساة فيها انتخابات ونتائج المكتب السياسي، نجد من واجبنا أمام ضميرنا السياسي، وأما عضوية الحزب أن نشرح موقفنا كاملاً، وأن نحدد المسؤولية كاملة وإدانتنا الواضحة لسيادة منهج الاستبعاد في أساليب العمل الحزبي.

ولا شك أنكم تعرفون، ويعرف أغلب أعضاء الحزب أننا قاتلنا بكل الوسائل السياسية والتنظيمية منذ اللحظة الأولى لإعلان إنشائه، من أجل إعلاء شأن الشرعية التنظيمية في مواصلة محاولات فرض الانشقاق والصراع عليه. وكان ذلك استمرار لخط ثابت انتهجناه في تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس)، ويدعو إلى الوحدة والديمقراطية في صفوف الناصرين، وضرورة توسيع مساحة المشاركة الديمقراطية في صناعة القرار السياسي، وتكريس قيم القيادة الجماعية والعمل المؤسسي التنظيمي، ورغم تحفظات كثيرة لنا على مستوى الأداء القيادي في تجربة

تحت التأسيس، ورغم أسلوب الاستبعاد الذي تعرضنا له في اجتماع لجنته العامة في فبراير ١٩٨٧، فإننا أكدنا وقتها، وعلى رؤوس الأشهاد، أهمية قيمة الاستمرار في صفوف الحزب والمعارضة من داخله، ورفض أي نزعات انشقاقية، ومرة أخرى نجد أنفسنا، ونجد معنا تياراً عريضاً نعرفون ويعرف عامة الناصريين في مصر، وفي وطننا العربي الكبير أنه يستحيل موضوعياً حذفه من المعادلة الناصرية القيادية - في نفس الموقف الذي كنا فيه من قبل عرضة لجريمة استبعاد حقيقية - ونأسف استخدام مثل هذه التعبيرات، ولكنها الحقيقة التي يبدو أن بعض الذين أسهموا في فرضها أثناء تجربة تحت التأسيس مازالوا يحرصون على تكرارها.

كنا نرى توافقاً سياسياً بين الاتجاهين الأساسيين في الحزب، ولا بد أن نعترف بوجود اتجاهين في حزبنا - اخترت أنت شخصياً أن تكون في جانب دون آخر - ضرورة تمليها المصلحة الناصرية العامة.

كنا مع التوافق السياسي، ولم يكن غيرنا معه.

كنا مع وحدة الحزب، ولم يكن غيرنا معها.

كنا مع ديمقراطية البناء، وكان غيرنا يجارب معركة الاستبعاد والتأمر على وحدة التيار الناصري وسلامة نسيج وحدة الحزب.

ولعلك تشهد أن غيرنا قد استترف الوقت في المرتين من أجل فرض الاستبعاد عبر انتخابات مشكوك في نزاهتها، وتدخلت فيها سطوة الإدارة، واستخدمت خلالها اسم الأمين العام، في كل مرة ترك غيرنا ثغرة في الاتفاق الذي يوشك أن يتحقق، لنسفه بعد أن يتيقن أن لديه أصواتاً بغرض الاستبعاد، ويفرض الهيمنة المطلقة لجماعة محدودة، ثم الادعاء بأنه لم يكن هناك اتفاق أصلاً.

إن هذا النهج التأمري وغير المسؤول هو بالديمقراطية الحزبية إلى مستوى انتخابات النقابات الصفراء، يجدر بنقابة صفراء لا حزب سياسي جماهيري يريد أن يجسد وحدة تياره العريض وطموحات جماهيره في نفس الوقت.

ومن حقنا، والأمر كذلك، وبديلاً عن الانشقاق الذي نرفضه من حيث المبدأ أو الانسحاب من العمل الحزبي الذي لا ندعو إليه، الدعوة والتحريك السياسي والتنظيمي، لإقرار وتجسيد المبدأ الديمقراطي، الذي يتيح للمعارضة في الحزب، خاصة إذا كانت تحوز أكثر من ٤٠% من عضوية اللجنة المركزية، وأكثر من ٣٥% من عضوية الأمانة العامة حق تشكيل منبر يعمل من خلال صفوف الحزب وهياكله التنظيمية، ويناضل من أجل إقرار حقه في المشاركة الكاملة في صناعة القرار.

إن فكرة المنبر تعد رداً مسؤولاً عن أسلوب غير مسؤول في إدارة العمل السياسي الحزبي، ولم تكن هي آخر مشاكل الحزب الداخلية، فما زالت الرؤية متباينة، وبالذات حول تطورات بناء الحزب وتفعيل مؤسساته، وعدم إدارته بكفاءة".

أهل الأمين العام الرسالة وتجاهلها، إلا أن الخلافات عادت واحتدمت في اجتماعات المكتب السياسي، فصدرت ورقة تعبر عن موقف ثلاثة من أعضائه^(٥٦)، تركز على ثغرات عمل الحزب وسليباته ومعوقاته الداخلية، وجاء في هذه الورقة: "إن الأزمة التي يعيشها الحزب العربي الديمقراطي الناصري تعود في حقيقة الأمر إلى جملة عوامل:

أولاً- عوامل تاريخية وهي تلك التي تتصل بنشأة التيار الناصري ومساره التنظيمي والسياسي والفكري فيما قبل قيام الحزب.

ثانياً- عوامل بنوية وتنظيمية مثل توجيه العضوية التأسيسية، إذ كثر الاستهداف عند جمع العضوية التي يمكن التأثير على تصويتها، إبان إجراء تشكيل المستويات

التنظيمية بالانتخاب والصراع بالاستبعاد.. والعضوية الورقية وتضخم الهيكل.. وأولية الصراع الداخلي.. واختلاف نظريات العمل التنظيمي..."

ورغم تلك المشاكل المأزومة، إلا أن قيادة الحزب لم تأخذ على عاتقها المبادرة بانفراد ذلك المشهد المأزوم، ووصلت الخلافات إلى طريق مسدود، مما جعل مستوى الأمانة العامة يتخذ قراراً بتشكيل مجموعة عمل من أعضائها، لتسوية الخلافات المشلولة بين أعضاء الحزب، والعمل على تهيئة المناخ المناسب لإنجاح اجتماعات اللجنة المركزية المقرر عقدها في ١٣ يناير ١٩٩٤^(٥٣). وبالفعل توالى اجتماعات المجموعة لسماع رؤى الجماعات المتعددة والمواقع والأفراد التي تمتلك تصورات لطبيعة المشاكل التي يعاني منها الحزب، وسبل الخروج من تلك الأزمة. وكانت اللجنة التي انبثقت عن اجتماع للأمانة العامة قد عقدت اجتماع في ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٣ لمناقشة حدود مهمتها، وأسلوب عملها، واستقر الرأي على:

أن مهمة اللجنة الأساسية هو التقريب بين وجهات النظر المتعارضة بين أعضاء الحزب حول المشاكل التنظيمية التي أثرت بشكل سلبي على اجتماع اللجنة المركزية في دورتها الماضية المنعقدة في المدة بين ٢١ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٣، وأدت بالتالي إلى قصور واضح في أداء الحزب، وكذلك محاولة تذويب الحساسيات، التي أخذت تميز طابع العلاقة بين بعض القيادات الحزبية.. وذلك بهدف تهيئة مناخ مناسب لاجتماع اللجنة المركزية في دورتها القادمة، حتى يكرس الحزب جهوده للاطلاع بدوره في الساحة السياسية.

وذلك كله.. كمهمة فورية وعاجلة، ومرحلة أولى، على اعتبار أن نجاح مجموعة العمل الحالية في أداء مهمتها.. سيكون حافزاً لأن يتابع الحزب جهوده المستقبلية.. في الإطار وبالشكل الذي يراه مناسباً بتصفية وتسوية باقي المسائل الخلفية على نحو يحسم بصورة قاطعة وغائية جذورها وذيلها، من هنا عهدت مجموعة العمل إلى نفسها

واجب إشاعة روح التضامن بين أعضاء الحزب وتحفيزهم على التناول الموضوعي لمسائل الخلاف وقضاياها تقادياً لانفجار الحزب من الداخل. واعتبرت أن جهودها مقدمة لجهود أوسع وأشمل تتجاوز منطق التكتل والشللية. إلا أن هذا لم ينسف مواصلتها لبحث أسباب الخلاف ومصادره، وهو ما كان يعني انخراطها كطرف في هذه القضايا. وتأسيساً على ذلك قررت المجموعة:

١- أن عليها مهمة عاجلة واجبة الأداء قبل انعقاد اللجنة المركزية، وهي إيجاد حلول للمشاكل التي تصادم بسببها وجهات النظر المتعارضة، والتي مازالت تفرض نفسها على اجتماعات المستويات القيادية للحزب، وهي المهمة التي تقع في حدود التكليف الذي أقرته الأمانة العامة.

٢- أن هناك ضرورة لمواصلة المساعي الحميدة في المراحل التالية، بعد انقضاء مهمة مجموعة العمل الحالية، وذلك بقصد استئصال جذور الخلاف ومعالجة أسبابه التي فرضت المشاكل المثارة حالياً، والتي من المتوقع أن تكون مصدراً دائماً لمشاكل أخرى تعوق الحزب عن أداء دوره.

٣- في ضوء هذا التقدير رصدت مجموعة العمل المشاكل المثارة، والتي تنفجر في اجتماعات اللجنة المركزية القادمة وحصرتها في الآتي:

أ- مشكلة قائمة المنظمين الذين تقرر إضافتهم للجنة المركزية في دورتها الماضية استكمالاً لنسبة العمال والفلاحين^(٥٤).

ب- وضع جريدة الحزب من حيث إدارتها ومصير العدد اليومي وعلاقتها التنظيمية بقيادة الحزب.

ج- ما يثار حول إدارة الحزب وقصور الأداء الحزبي..

وقامت المجموعة المكلفة بتقديم توصياتها إلى الأمانة العامة المكلفة من قبلها، واقترحت استكمال نسبة العمال والفلاحين في اللجنة المركزية من دون الإخلال بقرار اللجنة المركزية في اجتماعها بتاريخ ٢١-٢٣/ يوليو ١٩٩٣، عبر شكلين:

الاقتراح الأول: يجرى استكمال النسبة على النحو التالي:

أ- مراعاة نسبة القيادات الفلاحية لتدعيم وجود الفلاحين باللجنة المركزية.

ب- يستكمل باقي العدد من القيادات العمالية أعضاء المؤتمر العام، لترتيب أهمية مواقعهم القيادية في الحركة النقابية على مستوى الجمهورية، ودون التقيّد بالمحافظات.

وفي حالة عدم إمكانية شغل كل الأماكن التي جرى تخصيصها للعمال والفلاحين بالعناصر العمالية القيادية، يمكن استكمال الباقي من المحافظات بالتشاور مع أمناء المحافظات.

الاقتراح الثاني: حصر حالات الخلل في تطبيق القواعد التي اعتمدها اللجنة المركزية في المحافظات التي أبدت ملاحظات بشأن عدم صحة تطبيق القواعد، بحيث يتقدم أمناء لجان هذه المحافظات بملاحظات لجان محافظاتهم مكتوبة للأمين العام.

وفي جميع الأحوال تقدم ملاحظات لجان المحافظات للأمين العام في موعد لا يتجاوز مساء الاثنين ١٠ / ١ / ١٩٩٤، على أن يجري تصحيح الأوضاع في تلك المحافظات في موعد لا يتجاوز ظهر يوم الأربعاء ١٢ / ١ / ١٩٩٤.

أولاً- بالنسبة لصحافة الحزب:

في ضوء قرار الأمانة العامة بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٩٣، واسترشاداً بما اتفقت عليه غالبية الآراء التي استطلعتها مجموعة العمل، والتي أكدت تمسكها بهذا القرار توصي المجموعة بما يلي:

١- توحيد صحافة الحزب في مؤسسة واحدة تتولى مسؤولية كافة الإصدارات الصحفية والثقافية والإعلامية للحزب.

٢- تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية على النحو الذي تقره الأمانة العامة.

ثانياً- بالنسبة لإدارة الحزب:

من يحمل الملاحظات التي أبداه من تحاورت معهم، مجموعة العمل حيّل إدارة الحزب، وتقرّر المجموعة التوصيات التالية:

١- أعمال قرار اللجنة المركزية في دورتها بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٩٣، والخاص بانتخاب الأمين المساعد بمعرفة الأمانة العامة.

٢- استكمال تشكيل الأمانات المركزية واللجان النوعية باشتراك أكبر عدد من أعضاء الأمانة العامة واللجنة المركزية، لتنشيط عمل هذه الأمانة واللجان، وعلى هذه الأمانات واللجان أن تضع خططاً مدروسة لعملها ومناقشة هذه الخطط وإقرارها بواسطة الأمانة العامة للحزب.

٣- إنشاء جهاز متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها وتصدرها المستويات المركزية، وتقديم تقارير المتابعة للأمانة العامة.

٤- الالتزام بعرض نتيجة أعمال المكتب السياسي في تقرير شهري مكتوب يوزع على أعضاء الأمانة العامة في اجتماعاتها الدورية لتعمل رأيها فيما يقترحه المكتب السياسي من القرارات.

٥- تعيين مدير للمقر يتبعه جهاز سكرتارية فنية وإدارية وعلاقات عامة.

محصلة الحوار الذي أجرته مجموعة العمل مع وجهات النظر المتعارضة

"استخلّصت مجموعة العمل الحقائق التالية:

أولاً- اتفقت معظم من تحاورت معهم المجموعة على تشخيص الأزمة الحالية، وردها إلى الأسلوب الذي جرى فيه تشكيل الهيكل التنظيمي للحزب في مختلف

مستوياته، وخاصة على مستوى التشكيلات القيادية (اللجنة المركزية، الأمانة العامة، المكتب السياسي)، باعتبار أن هذا الأسلوب قام في أساسه على التريبط ما بين المجموعات الناصرية المتباينة والمتعددة المصادر، والتي مارست العمل السياسي الاعتراضي في مرحلة مطاردة النظام السادتي للعناصر وللرموز التي تصدت للدفاع عن الفكر والمنهج الناصرين.

ظلت هذه الكيانات التي تشكلت في المرحلة المشار إليها محتفظة بخصوصيتها أثناء عملية بناء الحزب بعد ترخيصه، ولم تنخرط في تشكيلاته بعيداً عن الالتزام الشخصي بين أفرادها وبين كل مجموعة، بل إنها مارست عملية البناء الحزبي بمنطق فئوي وتكتلي.. فتنافست وتسابقت فيما بينها على احتلال مواقع متقدمة في المستويات القيادية للحزب. وهكذا اتسمت مرحلة البناء من القاعدة إلى القمة بالتحزؤ والانقسام، وبسيادة منهج التكتلات المتصارعة، وأدى ذلك إلى:

١- أن يجري تصعيد المستويات القيادية في الحزب، إما عبر مسالك توفيقية بين المجموعات المتنافسة أو من خلال عمليات انتخابية تعتمد على التربص والمناورة.. وهو ما قاد إلى تكريس الانقسام. وهكذا خرج الحزب إلى حيز الوجود مفتقراً إلى روح الفريق الواحد، وتسيطر عليه نزعة التربص والانقسام، خاصة في المستويات القيادية.

٢- ترتب على ما سبق، أن جاء أهم تشكيلين في بناء الحزب، وهما اللجنة المركزية والأمانة العامة بمسدان لهذا الانقسام.

٣- انشغلت المستويات القيادية للحزب بالتنازع فيما بينها.. وانصرف الحزب منذ نشأته وحتى الآن عن أداء الدور السياسي الذي قام من أجله، في الوقت الذي كان مطلوباً من الحزب أن يقود التيار الناصري في الشارع السياسي، والذي كان متطلعاً بحماس وأمل إلى أن يتصدى الحزب للهجمة الشرسة التي مارست دون

مقاومة اقتلاع أعز المكاسب الشعبية الناصرية الواحدة تلو الأخرى، وفي مقدمتها الإصلاح الزراعي والقطاع العام والبقية تأتي.

٤- أدى التنازع المستمر إلى استحكام النفور بين فريقين داخل الحزب، يسعى كل منهما إلى نفي الآخر أو إقصائه إن أمكن...

ثانياً- أن الحلف القائم والمفجر لكل الأزمات التي يعاني منها الحزب، ينحصر ويتركز في المسائل التنظيمية دون غيرها.

وفي المرات القليلة التي يجري فيها مناقشة القضايا السياسية التي يتوجب على الحزب أن يتصدى لها لا يظهر على السطح أية بادرة خلاف..."

ويستكمل التقرير خلاصة ما استنتجه من رؤى متباعدة، رسمتها مجموعة العمل عبر مقابلاتها. مع أن وجود اتجاهات متباعدة وذات جذور مختلفة هي من طبيعة كل الأحزاب، ولا تعيق عمل الحزب إذا كانت بنيتها مصممة لاستيعاب تلك الاتجاهات، وتأمين فرص التواصل والتفاعل فيما بينها. غير أن الحزب لم يكن مصمماً على هذا الأساس، إذ ظلت المدرسة القديمة المحكومة بسلوكها السابق أيام عمل ممثليها في إدارة الدولة الناصرية تتحكم بقيادة الحزب وأساليب عمله، ولم تكن هذه المدرسة في نظر المدرسة الجديدة مدرية بأي شكل على الديمقراطية. وهو ما رأى ممثلو المدرسة الجديدة أنه تكشف بوضوح خلال سنوات ١٩٩٤-١٩٩٨، حيث تم استبعاد ممثليها من الحزب بإجراءات اعتبرت باطلة وصدر حكم قضائي بشأنها.

لم تكن هذه سمة المدرسة الناصرية القديمة، بل سمة عامة لقيادات أحزاب المعارضة (عمر أصغر زعيم معارضة هو ٧٠ عاماً)، فضلاً عن قيود العمل السياسي

وقانون الطوارئ وقانون الأحزاب الذي يعطي الشرعية لوكيل المؤسسات الذي تقدم بطلب ترخيص لحزب ما، ووافقت عليه لجنة الأحزاب أو القضاء.

صدر خلال هذه الفترة من عمر الحزب العربي الديمقراطي الناصري بعض الأوراق، مثل تلك التي أصدرتها أمانة التثقيف (حزيران ١٩٩٣ وكانون الأول ١٩٩٣). واشتمل العدد الأول من هذه الأوراق على دليل لمناقشة البرنامج السياسي للحزب، والإطار العام لبرنامج التثقيف المركزي. كما احتوى العدد الثاني على موضوعات عن ماهية النظام العالمي الجديد، والمشروع الحضاري العربي، والانتخابات، وقاموس الناصرية. وصدر في تلك المرحلة أيضاً كتيب تحت عنوان "الناصريون والحوار الوطني"، معلناً موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري تجاه دعوة الحزب الحاكم لحوار وطني بين الأحزاب والشخصيات والنقابات المصرية، وبعد الجلسة الأولى رفض الحزب المشاركة في هذا الحوار، وأعلن موقفه من هذا الكتاب الذي احتوى على: مقدمة أعلن فيها "أن تجربة الحوار الوطني الذي أدارته السلطة الحاكمة وفق قواعدها وشروطها قد باءت بالفشل".

كما قدم الحزب عبر هذا الكتيب رؤيته للحوار الوطني "يؤمن حزبنا أن الحوار الوطني التي تشارك فيه كل القوى الوطنية التي تمثل المجتمع وتشكل حركته، هو المدخل الصحيح بل والوحيد الذي يمكن من خلاله إنقاذ مصر من الأزمة الطاحنة التي تتردى فيها، والتي امتدت آثارها المدمرة إلى مجمل الأوضاع الداخلية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصاب في مقتل حركة مصر الخارجية بعزلها عن دورها الإقليمي الرائد، وبتقييد مساهمتها ومبادراتها الدولية... ولكي يكون الحوار الوطني علاجاً فعالاً لمكونات الأزمة فلا بد له.

أولاً- أن يتناول بعمق وتوسع استراتيجية العمل الوطني والقومي معاً.

ثانياً- أن يتاح الوقت الكافي لبحث هذه القضايا، ومعالجتها بالدراسة المتعمقة.

ثالثاً- أن يبدأ الحوار من نقطة واضحة ومتفق عليها، ويسير في اتجاه معلوم، ويفضي إلى نتيجة تحقق الغاية التي انعقد من أجلها.

بعد كل ذلك يتعرض الكتيب لمكونات الأزمة فيجملها في خطى السياسات التي أدت إلى التفريط في المصالح الوطنية والقومية العليا (التفريط في استغلال القرار، والتفريط في الثروة والأصول، والتفريط في الأمن القومي والمصري، والتفريط في حقوق ومصالح الأغلبية).

بعد ذلك ينتقل الكتيب للقضايا الواجب طرحها في الحوار، فيبدأ بالأمن القومي والهوية القومية العربية، ثم سلامة الممارسة الديمقراطية، وما بعدها السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبعدها الفساد ثم السياسة الخارجية.

كما صدرت بعض أوراق من البرنامج الناصري، تم طرحها للنقاش العام داخل المؤتمر الأول عام ١٩٩٢، إلا أن المؤتمر رأى وقرر إعادة صياغة كاملة لمشروع البرنامج وطرحه مرة أخرى على المؤتمر الثاني للحزب، ورغم وضوح قرار المؤتمر أعلى سلطة في الحزب، إلا أن السيد الأمين العام اقمم بالتجاوز وإصدار أمر بطباعة ذلك المشروع وتوزيعه في شكل كتاب على الأعضاء والمستويات، وقام الحزب في تلك المرحلة أيضاً بإصدار مجموعة بيانات تعبر عن مواقف الحزب تجاه كثير من القضايا كان على رأسها، حسب البيان الصادر عن أمانة التنظيم في أبريل ١٩٩٤ تحت عنوان "تقرير موجز حول البيانات السياسية التي أصدرها الحزب في المناسبات السياسية المختلفة".

١- حول القضايا الحزبية الداخلية:

أصدر الأمين العام بياناً قبيل المؤتمر العام الأول للحزب، حول الأحداث الداخلية التي مر بها الحزب، والخلاف في ذلك الوقت مع ما يسمى بمجموعة

"عابدين"، أوضح فيه ما قامت به هذه المجموعة من تجاوزات سواء على مستوى العضوية أو على مستوى محاولة عرقلة بعض المؤتمرات السياسية للحزب. مثل مؤتمر الدراسة ومؤتمر الاسكندرية ورفضهم الأسلوب الديمقراطي في بناء الحزب.

٢- على المستوى الإقليمي المصري:

أ- أصدر الحزب بياناً إلى الشعب، حول المواقف من بيع القطاع العام، أكد فيه على الخسارة الكبيرة التي سوف يتعرض لها الشعب من جراء هذه التصرفات، معرباً عن أن هذا يمثل إهداراً للثروة القومية، وفتحاً للأبواب على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي والمستقبل للسيطرة على السوق، وتكريساً لدور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وترك البيان مساحة لجمع توقعات شعبية عليه للدعوة لوقف البيع.

ب- أصدرت أمانة المهنيين بالحزب بياناً حول صدور قانون النقابات المهنية، أكدت فيه على أن هذا القانون لا يعدو أن يكون حلقة من سلسلة القوانين المقيدة للحريات، حيث أعطى دليلاً جديداً على أن الحزب الحاكم مصمم على المضى قدماً في إغلاق كافة منافذ التعبير، وفرض الهيمنة الكاملة على مختلف المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

ج- حول أحداث العنف، أصدر الحزب عدة بيانات أكد أولها أن الحزب يتابع بقلق شديد تصاعد المواجهة بين الحكومة والجماعات الدينية المتطرفة، والتي تنبئ بحرب أهلية، وكان ثاني هذه البيانات بمناسبة الأحداث الإرهابية التي وقعت بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣، وتحدث ثالث هذه البيانات عن أن مواجهة العنف مسؤولية كل مواطن.

وقد أكدت هذه البيانات الخط العام للحزب حول هذه القضية، وهو إدانة كل أعمال العنف والعنف المضاد، سواء من جانب الحكومة أو الجماعات الإسلامية

العنيفة، وأن علاج هذه الظاهرة لا بد أن يكون علاجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً، وأن العلاج الأمثل الذي تتبعه الحكومة لا يقضي على هذه الظاهرة لأنه يتجاهل أسبابها.

٣- حول الموقف المتردي على الساحة العربية:

أصدر الحزب بياناً في ٢٧ / ٦ / ١٩٩٣ حول العدوان الأمريكي الغاشم على العراق، أعلن فيه إدانته لهذا العمل الإحرامي البربري، وأن الولايات المتحدة قد نصبت نفسها شرطياً دولياً خارج نطاق القانون والشرعية، وناشد البيان المجتمع الدولي إدانة واضحة وصريحة لهذا العدوان الممحي على العراق، كما دعا الأمة العربية وقواها الحية لتعبئة جهودها ضد التواجد الأمريكي في المنطقة.

أ- أصدر الحزب بالاشتراك مع الأحزاب السياسية المصرية المعارضة بياناً حول الاعتداء على العراق، أكد فيه على نفس المعاني السابقة.

ب- أصدر الحزب من خلال مكتبه السياسي بياناً حول تشديد العقوبات ضد ليبيا، أكد فيه مساندته الكاملة للموقف الليبي الرفض للانتصايح إلى محاولات الهيمنة، ودعا الحكومات العربية لأخذ موقف إيجابي.

ج- أصدر الحزب أيضاً بالاشتراك مع الأحزاب السياسية المعارضة بياناً استنكر فيه العقوبات ضد ليبيا، وفضح منطق الشرعية الدولية، والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضاياها، وأهاب بالجامعة العربية ممارسة دورها.

٤- في قضية الصراع العربي الصهيوني:

أ- أصدرت أمانة الشؤون العربية بياناً إلى الرأي العام حول زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة، أعلنت فيه أنه جاء بهدف إعلان ما يسمى بملف المبعدين

الفلسطينيين، وإعادة الحكومات العربية القضية الفلسطينية إلى مائدة المفاوضات، وحذر البيان الحكومات العربية من مغبة الخضوع للضغوط الأمريكية.

ب- أصدر الحزب بياناً حول مشروع (غزة-أريحا)، أكد فيه أن هذا الاتفاق ينهي كفاح الشعب الفلسطيني نهاية هزلية، وأنها تنظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية، وأن هذا المشروع لا يخرج عن كونه حلقة من سلسلة مشروعات الاستسلام التي روجت لها الدوائر الصهيونية، ودعا إلى التمسك بحق الأجيال العربية في تحرير كامل التراب الفلسطيني. كما أتبع الحزب هذا بورقة، حول المهام الأساسية للحزب لمواجهة اتفاق (غزة-أريحا).

ج- أصدر الحزب بياناً إلى الأمة يدين مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل، وأنها أكدت ضعف ووهن اتفاق (غزة-أريحا)، وأعرب عن مساندة الحزب لانفضاض الشعب العربي في فلسطين، وإدانة الحكام العرب لصمتهم المريب وسرهم في تمسج الاستسلام المخزي. تلك هي بعض نماذج البيانات الصادرة عن الحزب، والمعروفة عن موقفه والموكدة لضعف طرائقه في التواصل مع الجماهير. وفي تلك الفترة أيضاً أصدر مكتب التنظيم المسؤول عنه السيد محمد عروق برنامج تثقيف تنظيمي من ثلاثة مستويات، واستمرت القيادة للمدرسة القديمة، واستمر تمسج الهيمنة والتسلط، وتراكم الأخطاء وزادت الانفعالات، وارتفع الغضب إلى أن وقعت الأزمة التي فجرها الحزب في ٧-٨ مارس ١٩٩٦، وخلال انعقاد الدورة الخامسة للجنة المركزية بالاسكندرية، حيث شهدت مناقشات ساخنة داخل الجلسة الافتتاحية والختامية وجلسات اللجان، والتي كان مطروحاً عليها قضية أزمة الحزب والأداء الحزبي والأداء الإعلامي (جريدة العربي-لسان حال الحزب). وفي الجلسة الختامية، حاول الأمين العام أن ينهي الجلسة دون إصدار قرار. وبالذات بعدما شعر بأن أغلبية اللجنة المركزية ليست معه، وانسحب من الاجتماع ومعه عدد

من مؤيديه، وقرر المجتمعون باستمرار الاجتماع بقيادة أعضاء المكتب السياسي المتواجدين، وهم: د. صلاح الدين دسوقي، علي عبد الحميد، د. أحمد الصاوي، أمين اسكندر، حمدين صباحي^(٥٥).

وانتهى الاجتماع إلى إصدار مجموعة من القرارات، من بينها قرار بتشكيل الأمانات المركزية، وإعادة انتخاب أمين التنظيم وأمين العلاقات الخارجية والعلاقات الحزبية، وقرار بإعفاء السيد محمد المراغي من رئاسة تحرير العربي-لسان حال الحزب، وتوجيه الشكر له وتكليف الآخر عبد الله السناوي -موقتاً- برئاسة تحرير العربي لحين تعيين رئيس تحرير جديد وفقاً للقواعد التنظيمية باقتراح من الأمين العام^(٥٦). إلا أن الأمين العام أصدر بيان في ١٠ مارس ١٩٩٦ وزعه على وكالات الأنباء والصحف، تضمن اتماماً لأعضاء قياديين في الحزب بالتآمر على أحزاب المعارضة واختراقها وضربها من داخلها، بافتعال صراعات لا تستند إلى أي أساس موضوعي.

ووصف ما جرى أثناء اجتماعات اللجنة المركزية بأنه يدخل في هذا الإطار. وأصدر قراراً بتحميد خمسة من قيادات الحزب^(٥٧)، وقام بنشر ذلك البيان في جريدة العربي-لسان حال الحزب في عدد ١١ مارس ١٩٩٦، وتوالت ردود الفعل تجاه تلك القرارات، حيث اجتمع العديد من لجان المحافظات، وأصدر بصدها بيانات وكان منها لجان محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ومرسى مطروح والإسماعيلية وكفر الشيخ وسوهاج والدقهلية والبحيرة والاسكندرية. وقد أكدت تلك اللجان جميعاً، التي اعتبرتها غير مراعية للنظام الداخلي والتي أصدرها الأمين العام.

إلا أن كتلة الأمين العام تمسكت بنهجها، وهكذا حدث الانشقاق الكبير حيث خرج معظم كوادر وقيادات المدرسة الجديدة في الحزب العربي الديمقراطي

الناصري ومن بعدهم خرجت بعض الشخصيات المستقلة^(٥٨) مبررين ذلك بإسهم من إصلاح الحزب داخلياً.

وانعقد المؤتمر العام للحزب بعد عامين على ذلك، حين استبعد عنه معظم فاعليات المدرسة الناصرية الجديدة، وقد فتح نشاط هذه المدرسة حواراً داخلياً بينهم -حسول تأسيس حركة ناصرية جديدة^(٥٩).

أما الحزب فأصبح أضعف كثيراً مما كان عليه في البدء، رغم خروج أعداد كبيرة منه، كانت كتلة الأمين العام تصفها بـ "المعوقين لمسيرته" واستمر الصراع داخله، ولعل ما حدث من حوار على صفحات جريدة العربي في أعدادها الخمسة من ٢ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر ١٩٩٨ يؤكد استمرار الأزمة واستفحالها، مما عرض الحزب العربي الديمقراطي الناصري إلى حافة الانهيار، وانعدام التأثير في الحياة السياسية المصرية، وتآكل المصداقية لدى الجماهير، والأهم من ذلك كله انهيار الحلم في حزب فاعل وقوي.

تلك هي مسيرة الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وتلك هي فاعليته، وحتى تكتمل الصورة لا بد من تناول بعض الجوانب الفكرية لحياة الحزب من خلال قراءة للأوراق المتوفرة، وبالذات البرنامج الذي كان من المفروض -وحسب قرار المؤتمر- إعادة صياغته وتقديمه للمستويات من أجل التصديق عليه.

١- موقف الحزب من قضية الوحدة العربية:

جاء في تقرير هيئة مفوضي الدولة المقدم من قبلها إلى المحكمة النافذة لقضية الحزب العربي الديمقراطي الناصري "أن أساس تميز الحزب العربي الديمقراطي الناصري عن باقي الأحزاب هو ما يتعلق بالدعوة للوحدة العربية، وإنشاء الدولة العربية الواحدة" كما أكد الحزب في بيان إعلانه على أن قضية الوحدة العربية هي مناط

العمل السياسي، كما أكد على أن الطريق لتحقيق الوحدة العربية هو الطريق الشعبي، وأن الوحدة لا يمكن أن تقوم على القهر وبقوة السلاح، وإنما عبر تلاقسي الإرادات الشعبية الحرة، وعبر نهوض شعبي عام، كما أن أدبيات الحزب قد فرقت بين الوحدة العربية، والتي هي وحدة أمة، وبين الوحدة الإسلامية، والتي هي شكل من أشكال التضامن والعمل المشترك، كما أن الحزب عبر عن إيمانه بالتدرج في بناء دولة الوحدة.

٢- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من الحركة العربية الواحدة:

إن إقامة تنظيم قومي واحد، هو إحدى الأهداف التي يطرحها الحزب العربي الديمقراطي الناصري، لكنه حتى الآن لا يمتلك تصوراً واضحاً لكيفية تحقيقه، ولا يستطيع أن يدعي أن كل الحزب بمستوياته وأعضائه مع هذا الاتجاه، حيث يرى فريق أهمية ذلك، وفريق آخر لا يرى أن هذا وقته، وما يهمنا هنا أن بعض الأحزاب الناصرية في الوطن العربي كانت أكثر من مرة قد حاولت إيجاد صيغة للتنسيق مع الحزب العربي الديمقراطي الناصري لكنها لم توفق في ذلك، إلى أن تم تشكيل لجنة تنسيق بين أحزاب ناصرية عربية تحت قيادة الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، واشترك فيها كل من الناصريين في اليمن والسودان وموريتانيا وحزب الاتحاد في لبنان، ولم يصدر عن تلك اللجنة سوى بعض البيانات ولم تكن لها أي فاعلية، وذلك يرجع في اعتقادنا لعدم وضوح في استراتيجية الحركة العربية الواحدة ولا ماهيتها.

٣- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قضية الأمن القومي:

إن موضوع الأمن القومي، سواء بمعناه المصري الضيق أو بمعناه العربي الشامل، يشغل مكانة مركزية في التفكير الاستراتيجي المصري، لعددٍ من الاعتبارات الجغرافية والمصرية.

أولها- أن مصر تواجه صراعاً مريعاً من أجل تحقيق النهضة القومية، ومواجهة التخلف والتبعية والتحرقة. ولا شك أن قضية التنمية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن، لأن نمط التنمية المتبع، وكيفية تقبله الموارد الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن مقتضيات الأوضاع الجغرافية وحقائق الخبرة التاريخية، كل ذلك يطرح آثاره على الأمن القومي.

وثانيها: أن مصر خاضت مواجهة تاريخية ضد الصهيونية وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وحيث تعتبر هذه المواجهة جزءاً لا يتجزأ من الصراع الغربي، بمجذوره القديمة والحديثة، وحيث تبقى إسرائيل دولة عدوانية عنصرية توسعية، وحيث تتبنى استراتيجية الأمن المعلق، فإنها لكل ذلك تمثل تهديداً متواصلاً للأمن القومي (المصري-العربي).

ومن هذا المنطلق، تتحدد عناصر الأمن القومي العربي في مواجهة التهديد العسكري والسياسي والحضاري الذي تمثله إسرائيل، واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية، والسير على طريق التكامل لإبراز إرادة سياسية عربية واحدة، والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية، وبالذات في البحر الأحمر والمتوسط ومنطقة الخليج العربي.

إن أمن مصر كدولة وككيان تاريخي وبشري، يرتبط بداية بموقعها الجغرافي، والخبرات التاريخية التي فرضها هذا الموقع، ويمكن القول أن ارتباط مصر بأمتها العربية -بمعباري الموقع الجغرافي والخبرات التاريخية- تمليه مقتضيات الأمن واعتبارات المصلحة معاً.

أن مناطق الأمن المصري تتطابق مع مناطق الأمن العربي (السودان الذي يعتبر الامتداد الجغرافي لمصر أرضاً ومياهاً وساحلاً، ويمثل عمقها الاستراتيجي الغربي).

ومنطقة المشرق العربي التي تمثل خط الدفاع الشمالي الغربي عن مصر، فالتاريخ يكشف أن غزو مصر جاء في الغالب الأعم من الشمال الشرقي، وأن الدفاع عنها يبدأ من الشام، والبحر الأحمر والبحر الأبيض حيث تمتد السواحل المصرية.

تلك هي المناطق التي تمثل دوائر الأمن المصري، وهي في ذات الوقت مناطق الأمن العربي، وإن كان يزيد على مصر بالطبع دائرة أمن أعالي مياه النيل.

وبالإضافة إلى أن مناطق الأمن المصري متطابقة مع الأمن القومي العربي، فهناك موقع مصر ومكانتها الدولية وتأثير ذلك على الأمن القومي، وهناك الارتباط العضوي بين الأمن وقضايا التنمية.

٤- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من الصراع العربي-الإسرائيلي:
أسس الحزب موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي على ما سماه بمحددات ناصرية أساسية هي:

١- في فهم الصراع، أن الأرضية الأصلية وراء هذا الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة ومواصلة الاستقلال.
٢- أن الذين يتصدون اليوم لحماية العدوان الإسرائيلي، يقولون في كل مناسبة وبالخرف تقريباً، أنهم خلقوا إسرائيل، وأنهم يتحملون مسؤولية أمنها. لقد سلموها الجزء الأكبر من وطن الشعب العربي الفلسطيني، وساندوا المسلك العدواني المتصل.

٣- أنه في إطار الوضع الشامل لطبيعة الصراع، لم تعد إسرائيل في مواجهتنا شيئاً، والاستعمار من حولنا شيئاً آخر يختلف. ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشاكل، وتصور بالوهم أن فلسطين هي مشكلة لاجئين

تحل فلا يبقى من قضية فلسطين شيء.. وتصور بالوهم أن القوة التي صنعت إسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين إسرائيل، أو حكماً أو طرفاً محايداً. إن خطر إسرائيل هو وجود إسرائيل كما هي موجودة الآن وبكل ما تمثله.

٤- أن قضية الحرية لا تتجزأ، والنضال من أجلها لا يمكن عزله عن أصوله العالمية.

٥- موقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قضايا التنمية المستقلة:

التنمية في منظور الحزب تعني سيطرة الشعب على القرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم القرار السياسي، لذلك فالتنمية المستقلة تعني أمرين جوهريين. الأمر الأول منهما، هو القدرة على التعامل المتكافئ على المستوى الدولي. والأمر الثاني، توفير الحاجات الأساسية لجماهير الشعب.

ولذلك فإن الفكر الناصري ينطلق في اختياراته التنموية من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو، وفي ضوء ما أصاب الاقتصاد المصري من تشوهات منذ بداية السبعينات حتى الآن لا بد من:

- إعادة مصادر الحركة في الاقتصاد المصري إلى القطاعات المحلية، حيث لا يجب أن تتحكم في الاقتصاد قطاعات العملات الأجنبية (قناة السويس، البترول، السياحة)، لأن حركة تلك القطاعات تتحدد في الخارج وليس بأيدي الداخل، وبالتالي سوف تؤثر بشدة على الدخل واحتياجاته، ونوعية الاحتياجات ونوعية المستفيد من ذلك.

- أن هناك حد أدنى لا يجوز الزول عنه في تكامل حلقات الإنتاج داخلياً.

- عصب الاقتصاد الحديث هو الصناعة المتطورة، وهذا ما يضع العلاقة بين الصناعة والزراعة في إطارها الصحيح.

- إن اختيارات التنمية لا تقف عند حد تقرير "ماذا نتج؟"، بل إن الأهم من ذلك هو "كيف نتج؟".

- أن يتم إنتاج ما يلزم لإشباع الحاجات الأساسية بقدرات إنتاجية تحقق الاعتماد على النفس.

- العدل من خلال حسن توزيع الدخل.

ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من التمسك بدور الدولة المركزي في تحقيق النهضة القومية، وسيطرة الشعب على الثروة والسلطة.

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نقدم رؤية بانورامية واسعة للروافد المؤسسة للحزب العربي الديمقراطي الناصري، وللتشكيلات التي سبقتها، وللقنوات والأدوات والوسائل التي ساهمت في بلورته، ولبعض المواقف الفكرية للحركة الناصرية بشكل عام وللحزب على وجه خاص، كما قدمنا رؤية موثقة وشهادة أمينة لأوضاع الحزب الداخلية، ومساحة الخلافات عبر مسار التطور -من الشرعية حتى الوجود المقتصر- كما حاولنا أن نضع أيدينا على بعض المثالب والثغرات التي أعاقت تطور الحزب وفاعليته وهمشت دوره ومكانته.

الهوامش:

(^١) ضياء الدين داوود، محامي، وعضو لجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكي العربي ووزير للشؤون الاجتماعية في العصر الناصري، وعضو مجلس شعب لأكثر من دورة.

(^٢) من ضمن شروط تأسيس الأحزاب في مصر، شرط التمايز عن الأحزاب القائمة.

(^٣) من المعروف أن السادات كان من الضباط الأحرار، وكان رئيساً لمجلس الأمة، ثم نائب رئيس الجمهورية، ولم يكن معروفاً عنه أي رأي محالف للرئيس عبد الناصر، ومن المعروف أيضاً أن قائد الحرس الجمهوري (الليثي ناصف) كان من المقربين لقيادات طليعة الاشتراكيين وأن السيد ممدوح سالم (أول وزير داخلية في عصر السادات ورئيس للوزراء بعد ذلك) كان من مجموعة طليعة الاشتراكيين في وزارة الداخلية والأمثلة كثيرة.

(^٤) من المعروف أن طليعة الاشتراكيين تراوح عدد أعضائها عند انقلاب مابر/ أيار ١٩٧١ -وحسب شهادات بعض قياداتها- من ثلاثين ألفاً إلى خمسة وثلاثين ألفاً.

(^٥) بعض قيادات المنظمة، قد تم تبيدهم في طليعة الاشتراكيين من قبل قيادتهم لمنظمة مثل (د.عادل عبد الفتاح، هاشم العشيري، عزت عبد النبي، حسين كامل هاء الدين) وبعد بدء تجربة المنظمة تم تبيده الكثيرين مثل عبد الغفار شكر، علي الدين هلال، مصطفى الفقي، حمدي طاهر، محمود سعيد، علي الدين الطحان، ابراهيم الخولي، عباس الدندراوي وآخرين كثيرين.

(^٦) كان مؤسس "اللجنة العربية لتحليل القائد عبد الناصر" كل من السادة. د.عبد الكريم أحمد (مفكر قومي ووكيل وزارة التعليم العالي في مصر في تلك الآونة)، والأستاذ حاتم صادق (الباحث في العموم السياسية ومدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام وزوج السيدة هدى عبد الناصر إبنة الرعيم عبد الناصر)، وطبيب الأسنان/ سيد الغريب، والصحفي أحمد الجمال، والمحامي والقيادي الطليعي محمد صبري مبدئي، والأستاذ صالح أبو سمرة (فلسطيني)، والأستاذ عبد الوهاب مشعل.

(^٧) كان من قيادات "رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصريين" كل من السادة: أحمد الحمدي، طارق البراوي، إصلاح الدسوقي، عصام الإسلامولي، مبر الصياد، عادل الراعي، نبيل فتال، سعيد حميانة، عبد العزيز عبد المنعم، طه المرغني، صلاح مغيث، الشهيد عيسى محمد سيف، د.عبد الحميد عطية.

(^٨) وكان من بينهم كل من الشهداء: أحمد العبد سعد، وتم إعدامه في الخنوب بتهمة تشكيل تنظيم ناصري، ومحمد أحمد ابراهيم، وسالم محمد السقاف، وعبد السلام محمد مقل، وقد تم إعدامهم في أحداث ١٩٧٨ المعروفة بثورة ١٥ أكتوبر.

(٩) كانت جامعة عين شمس تقع في مسؤولية كل من المهندس أحمد حمادة، وعادل الأشوح، ومهدي عسر من "طلبة الاشتراكيين"، وفي عام ١٩٦٨ كانت جامعة عين شمس من الفاعليات الرئيسية في مظاهرات ١٩٦٨، بعد صدور أحكام الطرود التي لم تكن رادعة بما يتسق مع واقع المسؤولية عن هزيمة يونيو/حزيران ١٩٦٧، لذلك شارك كثير من فاعليات الجامعة وبالذات فاعليات كلية هندسة عين شمس والسفن تحرر بعضها من الدورات المتتالية لمنظمة الشباب الاشتراكي في تلك الفترة. وقد تعامل مسؤولو الجامعة "الاشتراكية" مع تلك الفاعليات بوعي ومسؤولية، وقاموا بفتح حوار معهم وذلك عبر رصدتهم للعناصر النشطة وتم تعميمهم لطلبة الاشتراكيين وكان من بينهم السادة: محمد سامي، أحمد الحمدي، طارق النوراي، بسام مخلوف، ماجد جمال الدين، أسامة عطوة، ومحمد اسماعيل.

(١٠) من أبرز تلك الفاعليات: السيدة أمل محمود (أمية المرأة وعصر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الناصري)، ماهر مخلوف (عضو الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري)، محمد حبيب، أحمد الجمال الصحافي وعضو الأمانة العامة للحزب، والسيدة نازلي عبد الله، د. عادل قاسم، أحمد سامي الوكيل، والمهندس مصطفى غزاوي، وحامد حبر، ورفعت بيومي.

(١١) اجتمع كل من السادة: سمير عزب، سيد القريب، حمدين صباحي، عبد الله الساي، كمال أبو عطية، محمد السيد ادريس، مجدي رياض، أحمد الصاوي، هاني الجبالي، سهام نجم، أمينة زكي قنديل، محمود العكاوي، أحمد عبد الحفيظ، شريف قاسم، جمال عبد الحفيظ، جمال عبد الحليم، ابراهيم الصياد، محمود أبو السعود، مجدي بدر الدين، فتحي البكل، ابراهيم عبد القادر، محمود كامل، وآخرين.

(١٢) من قيادات اليسار الطلابي في جامعة القاهرة في عام ١٩٧٢ كل من السادة: أحمد عبد الله، أحمد هاء الدين شعبان، سهام صبري.

(١٣) وكان من بينهم السادة: مجدي حماد، عبد الحميد الجزار، جمال عفيفي، سمير عزب.

(١٤) بعد تظاهرات ١٩٦٨ طالب الطلاب الزعيم عبد الناصر بالترخيص لهم بجريدة حتى يعبروا عن آرائهم فيها، وقد وافق عبد الناصر على ذلك، وعندها ظهرت جريدة اتحاد طلاب الجمهورية، وقد لعبت دوراً هاماً في التعبير عن الناصرية بعد رحيل الزعيم عبد الناصر، كما أنها قاومت بشدة أصوات الرجعية والمتعصبين للمشروع الغربي الاستعماري، وقضت مخبطات مايو ١٩٧١.

(١٥) الذي رأس تحريرها وقام بإصدارها المرحوم المناضل عاطف جلال مؤسس الحركة الناصرية الجديدة في جامعة الاسكندرية.

(١٦) كمال رفعت أحد الضباط الأحرار، ومن قيادات العمل الفدائي في بورسعيد عام ١٩٥٦، وأمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي، وعضو أمانة طليعة الاشتراكيين، ومن مؤسسي منبر التجمع الوطني التقدمي والذي أصبح فيما بعد حزب التجمع في مصر.

(١٧) في عام ١٩٨١ تم اعتقال بعض القيادات الناصرية في مصر على دمة قضية عرفت بالتنظيم الشعبي الناصري، وكان من بين المعتقلين المناضل حمدين صباحي.

(١٨) فقد تم تأسيس نادي الفكر الناصري في جامعة الزقازيق والإسكندرية والمنصورة وأسيوط وبها والمينا وبعض المعاهد العليا، واستطاعت الأجيال الجديدة بعد ذلك أن تشكل وتعلن اتحاد أندية الفكر الناصري في جامعة مصر.

(١٩) مثل: عاطف جلال وحسام رضا وأمين اسكندر ومجدي زعل ومجدي المعصراوي ومحمد بسدر الدين ومحمد منيب وعبد الحليم قنديل وطاهر عبد الحليم ومحمد عباس وعادل محمود وعبد الرحمن الجوهرى.

(٢٠) قد ساعد في تلك البلورة كتابات صدرت في مجلة "الطلوع" و"المد العربي" وكتاب "الناصرية نظرية الثورة العربية" وكتاب "عبد الناصر والتاريخ" وكتاب "ناصريون نعم" وبعض الأوراق التي قدمت كبرامج سياسية لمحاولات الترخيص للحزب الناصري.

(٢١) قد جاء بالوثيقة التي عرفت بـ (وثيقة الزقازيق) "أنه سوف يكون علينا أن ندرك بعلمية وبفسر قبول باستفزاز الحوادث من حولنا أن المهمة المنوطة بنا أنجزها شاقة وعسيرة، وأن الضمان الوحيد لنجاحنا هو أن نقف بصلابة معاً كتف بكتف لمواجهة التحدي".

"إن اعياز السلطة السياسية في مصر لقوى الاستغلال والتخلف وتعبرها عن مصالحها في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وترتيب محتوى التعبير الديمقراطي لصالح هذه القوى، يرتبط أوثق ارتباط بتكريس مصها لحماية مصالح احتكارات العالمة في المنطقة، ذلك لأن الطمع الرأسمالي في المجتمع واستشرابه في جسد الأمة العربية الكادحة خاصة عرفها ومستقبلها في عمليات السمسرة والمساوات والتهميب ليس معزولاً - بالتاريخ - عن سلبات مسرة الثورة والتي كانت نتاجاً طبيعياً لظروف تاريخية محددة، وليس معزولاً - بالطبيعة - عن سياسة الامبريالية الجديدة".

"إن سياسة التنازلات المتتالية في القضايا الوطنية والتي أحدثت أشكالاً متقدمة قد توجهت في النهاية لاتفاقية الفصل الثانية في سبأ وبلورة مواقف الاستخزاء من تصفية المقاومة الفلسطينية".

"وفي إطار النشأة التاريخية الفريدة للقوى الناصرية. وفي مواجهة تلك الظروف الجديدة، كان من الطبيعي أن تمر الحركة الناصرية كفضيلة صدام أساسية دفاعاً عن مصالح القوى العاملة بعدة مراحل تعبيراً عن واقعها الكيفي في كل مرحلة، وتجسيدا لقدرة على التأثير في الواقع المادي المحيط بها. تلك المرحلة هي:

١- مرحلة تحدي الصمود: وتمتد من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣

٢- مرحلة تحدي التفاعل من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦

٣- مرحلة تحدي الفعل.

(٢٢) تشكلت أمانة لحة العمل الناصري على المستوى المركزي من السادة: سيد العريب، يونس عبادي، أمين اسكندر وكانت تعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي محافظات على مستوى مصر، وكانت تعقد تلك الاجتماعات في اتحاد جامعة القاهرة.

(٢٣) من ضمن المقبوض عليهم في تلك الانتفاضة: طبيب/ سيد الغرب، أحمد الجمال، سيد عبد الغني، محمد عواد، محمد سلماوي، محمد يوسف، حسين معلوم، أمل محمود، محمد النمر، فاطمة السعدني، وآخرين.

(٢٤) أثناء هروبي في تلك المرحلة، كنت أقيم مع كل من عبد الله السنوي وصفوت حاتم، ولقد دارت بيننا حوارات كثيرة عن تلك المرحلة، كما أخذنا على عاتقنا جمع التبرعات لإعالة الناصريين المعتقلين وأسرهم.. وفي وسط الحصار الأمني والمطاردة وضحت رؤيتنا بشأن المستقبل وأهميته بناء كادر صلب مندوب على النصال السري، واشترك في هذا الحوار كل من محمد مجدي بدر، جمال فهمي، محمد حماد، سعيد يوسف، سمير عزب، ومحمدين صباحي، وكمال أبو عيطة.

(٢٥) في تلك المرحلة تم اعتقال كل من محمدين صباحي، كمال أبو عيطة، أمين اسكندر، محمد حماد، حسين عبد العي، حفي عبد العال وآخرين، على ذمة قضية محاولة قلب نظام الحكم، وكان مع تلك المجموعة كل من صالح أبو سمره (فلسطيني)، وجمال عبد الناصر الخطيب (فلسطيني)، وكانت تلك القضية من أوائل القضايا التي تعرض المنتهين إليها للتعذيب الشديد في عصر السادات.

(٢٦) كان من ضمن أعضاء الطليعة العربية في جمهورية مصر العربية كل من: د. صلاح الدسوقي، محمد عروق، عبد الهادي ناصف، علي عبد الحميد، سيد العريب، مجدي رياض، عصام الإسلامبولي، فريد عبد الكريم، عادل البطران، د. عبد الحميد عطية وآخرين.

(٢٧) كان من ضمن تلك المجموعة والتي عرف عنها "مجموعة عواد" محمد عواد، سيد عبد الغني، محمد المسر، محمد يوسف، عبد الصمد الشرفاوي، مجدي الشبهة، محمد جلال وآخرين.

(٢٨) اشترك في التقدم للمسر الإشتراكي الناصري السادة: كمال رفعت، كمال أحمد، د. عبد الكريم أحمد، محمدين صباحي، كمال أبو عيطة، أحمد الجمال، سيد عريب، أمين اسكندر، مجدي رياض، محمد صمد، محمد مجدي بلر الدين، محمد عقل، عصام الإسلامبولي، محمد يوسف، محمد سلماوي، محمد سليمة وآخرين.

(٢٩) انضم كمال رفعت إلى منبر التجمع، وكان معه من الناصرين القيادين كل من: عبد العظيم مغربي، كمال أبو عيطة، أحمد حسن، طيب/ لطفي سليمان، المرحوم عبد الهادي ناصف وآخرين.

(٣٠) قيادة عمالية من مدينة الاسكندرية، وعضو مجلس شعب سابق، ومن الذين رفضوا التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" وقاطع السادات في الجلسة المعقّدة لمجلس الشعب بعرض الموافقة على الاتفاقية قسلاً: خيانة. خيانة. فما كان من الحرس إلا أن أخرجه خارج المجلس وجلسه.

(٣١) حسب النص الدستوري والقانوني: مادة ٨- تشكل لجنة لشؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي: ١- رئيس مجلس الشورى ٢- وزير العدل ٣- وزير الداخلية ٤- وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب ٥- ثلاثة من غير المتحيزين إلى حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم. يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية. (يتبين من ذلك النص سيطرة حكومة الحزب الحاكم على لجنة شؤون الأحزاب، وهذا ما يفسر عدم موافقتهم على إعلان أي حزب، وإلما القضاء هو الذي أعطى الموافقة على معظم الأحزاب القائمة بمصر الآن، وقد وصل عددهم ١٤ حزب شرعي).

(٣٢) كمال أحمد، "الحزب الناصري - تنظيم تحالف قوى الشعب" قضايا ووثائق، مركز الدلتا للطباعة، اسكندرية.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) الذي طرح تلك المبادرة من الشباب (حمدين صاحي، محمد سامي، أمين اسكندر) وبالفعل تمت ثلاث جلسات مع المرحوم الماثل عبد الهادي ناصف ممثلاً عن رجال دولة عبد الناصر -المدرسة القديمة- أو الحرس القديم -كما يحلو للبعض أن يطلق عليهم- وكانت تلك الجلسات في (حروي سليمان باشا في منطقة وسط البلد بالقاهرة).

وبعد الجلسات الثلاثة تلك أحزننا السيد عبد الهادي أن الذي سوف يتحدث في المؤتمر السادة: الغريسيق أول محمد فوزي، محمد فائق، فريد عبد الكريم، وعبدنا حدث خلاف بيننا وبينهم، وأبلغناهم تمسكنا بممثل واحد للحركة هو فريد عبد الكريم وإذا كانوا متمسكين بالمتحدثين الثلاثة، فلا بد أن يمثل شباب الحركة الناصرية الذين ناضلوا طوال العشر سنوات الفائتة (من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠) فما كان من السيد عبد الهادي إلا أن طرح اسم من داخل صفوف المجموعة أيضاً في ذلك الوقت وهو (السيد محمد عقل). وتبين لنا من تلك اللحظة أن هناك طريقتين في التفكير، وكان ذلك طبعياً، وجاء اكتشافه متأخراً لوجودهم في السجن وعدم احتكاكنا بمدرستهم في الفترة السابقة.

(٣٥) من المعروف أن فريد وضع في السجن لمدة عشر سنوات، وخرج بعد ذلك.

(٣٦) من المعروف أن السيدين شعراوي وضياء الدين داوود، كانا قد تقدموا باعتذار للسادة.

(٣٧) تمت جلسة جمعت كل من السادة (حمدين صباحي وفريد عبد الكريم وعادل آدم أحد الظليعيين في الجيزة).

(٣٨) تشكلت اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر من السادة (فتحي رصوان، عصمت سيف الدولة، أحمد نبيل الحلاي، مجدي زعبل، رضوه عاشور، محمد حليل، محمد عبد القدوس، مجدي أحمد حسين، كمال أبو عيطه، أشرف بيومي، حمدين صباحي، واختير منسقا عاما أمين اسكندر) وقد قامت هذه اللجنة بدور هام في تنظيم الدفاع القانوني عن المرحوم المناضل سليمان خاطر، وتنظيم الجانب الإعلامي عن القضية، كما ساهمت بدور كبير في تأسيس الحركة المناصرة له في الشارع المصري.

(٣٩) المجموعة التي عرفت بعد ذلك باسم التنظيم الناصري المسلح (د.صلاح دسوقي، علي عبد الحميد وآخرين) وبمجموعة (ط.ن) التي كانت تعرف باسم مجموعة عواد (محمد عواد، سيد عبد العسي، محمد جلال وآخرين)، والمجموعتين محذودتين من حيث العدد والمواقع الجغرافية، معظم أعضائهما في القاهرة والجيزة.

(٤٠) الشخصيتان اللتين تم إدراجهما في قائمة أعضاء لجنة العمل اليومي، والتي تم التصويت عليهما، وأخذت أغلبية ٥٢%، كانت السيدة أمل محمود، والمهندس محمد سامي. وكان ضمن المرشحين من أسماء تلك القائمة: السيد حمدين صباحي، إلا أن وكيل المؤسسين قام بشطب اسمه من القائمة بعدما وحسب العضوين الذين تم فصلهما على مجموعته.

عند ذلك وقف الاتجاه الشاب عبر رمزه القيادي "حمدين" وألقى كلمة أعلن فيها (رفضه لذلك السهح الاستيعادي الذي تكرر أكثر من مرة، كما أعلن أن صراعه يتم من داخل وحدة الحزب كخط بضالي لأبناء المدرسة الجديدة. وهكذا شكلت لجنة العمل اليومي من السادة: فريد عبد الكريم والعريق أول محمد فوري ود.حسام عيسى وعادل آدم ومحمد عقل ومصطفى عزاوي ومحمد عروق وأحمد حسن وأحمد شهاب وأمين هويدى ومحمد فائق وضياء الدين داوود وآخرين.

(٤١) شارك من المدرسة القديمة كل من السادة: محمد عروق، وعبد العظيم العربي، وأحمد حسن. وقد حصر بعض الجلسات السيد الفريق أول محمد فوري، والسيد عبد المحسن أبو النور. ومن المدرسة الجديدة حضب السادة: حمدين صباحي، عبد الله السنائي، ومحمد حماد، وأمل محمود، وأمين اسكندر، ومحمد بيومسي، ومجدي زعبل، ومجدي المعصراوي.

(٤٣) حضر هذا الاجتماع كل من السادة: علي صبري، وعبد المحسن أبو النور، ومحمد هاشق، والفريق أول محمد فوزي، وضياء الدين داوود، وفريد عبد الكريم، ومحمد عروق، وعبد العظيم المغربي.

(٤٤) مجموعة القاهرة كانت تعرف باسم مجموعة عواد، وكان من بين أعضائها (محمد عواد، سيد عبد الغني، هداوي خليل، مجدي الشافعي، نور ندا، محمد حلال). ومجموعة الجزيرة كانت تعرف بمجموعة صلاح الدسوقي وعلي عبد الحميد، وعرفت فيما بعد بمجموعة التنظيم الناصري المسلح، حيث تم القبض على معظمهم بعد عمليتين فاشلتين لنسف بعض المؤسسات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان من بين أعضائها: د. صلاح الدسوقي، علي عبد الحميد، محمود عبد الحميد، حافظ أبو سعدة، ياسر عبد الجواد، جمال ميب، د. أحمد الصاوي وآخرين). ومن المعروف أن قيادة تلك المجموعة كانت من قيادات رابطة الطلبة العرب الوحديين الناصريين، وقامت بدور في إحياء تنظيم الطلبة العربية-التنظيم القومي الناصري، ثم انشقت عنها.

(٤٥) عرف فيما بعد أن "مظمة ثورة مصر" كانت بقيادة خالد جمال عبد الناصر الإس الأكبر لزعيم عند الناصر الدكتور في هندسة القاهرة، وكان قائد عملياتها ورئيس أركانها محمود بور الدين-رجل المحاربات المصري السابق، وكان معهم بعض الضباط من القوات المسلحة، وبعض المواطنين العاديين (كهربائي، لاعب كرة قدم سابق، رجل أعمال، طبيب... إلخ).

(٤٦) ضمت المجموعة التي تضامنت وأهدت ونحرت مع السيد فريد عبد الكريم كل من: أحمد شهيب وعادل آدم ومحمد عقل ومصطفى غزاوي وعادل البطران، وعناصر معدودة في داخل بعض المحافظات.

(٤٧) من المعروف أن التقدم على رخصة حزب أمام لجنة الأحزاب يعني أن ٥١ عضو على الأقل يجهدون لوكيلها التقدم بالطلب، مع تقديم برنامج الحرب ولائحته على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. ولقد فرضت الظروف وسرية إنفاذ القرار بالتقدم لترخيص الحزب العربي الديمقراطي الناصري من قبل تجربة الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس)، وذلك عن طريق اجتماع رجال الدولة الناصرية (الحرس الناصري القديم بمن فيهم السيد فريد عبد الكريم-وكيل المؤسسين) لاحتبار أسماء المؤسسين والموكلين في نفس الوقت للسيد ضياء داوود من الشخصيات التي يعتبر البعض أن تاريخها الضال والسياسي محدود باستثناء عدد قليل منهم، مما أوقع الحزب في مشاكل بعد الموافقة على الترخيص له، كان من أهمها إقام فريد بالتدخل لاستقطاب البعض، فضلا عما رمي به البرنامج واللائحة من بحوث سلبية، مما أثر على كثيرا على عمل الحزب في مرحلته الأولى.

(٤٨) شكلت اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات حتى المؤتمر العام من السادة:

عبد الرؤوف سامي شرف	أمين عز الدين
وفاء حجازي	محمد عروق
عمود رينه	عبد العظيم المغربي
محمد حامد الحلالي	محمد حسني أمين
فتحى محمود	د. محمد أبو العلا
عبد الكريم عبد الله	سامح عاشور
السعيد كحلة	الدسوقي أبو الأسعاد
عمر عبد الهادي ناصف	فاروق العشري
الحسيني النجار	نجاد البرعي

- من حق هذه اللجان أن تستعين بلجان مساعدة للإشراف على الانتخابات في المحافظات.
- للجنة الحق في وضع التنظيمات اللازمة لإجراء هذه العملية وفقاً للتفسيرات المعتمدة من الأمانة العامة والتزام اللجان العرعية بها.
- من حق اللجنة الت في جميع المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات والت في الاعتراضات، واعتماد النتائج النهائية. وتقدم تقرير مفصل للأمين العام لاعتماد هذه الأعمال في ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢.

^(٤١) أرسل الأعضاء المؤسسين بالحرب خطاب للسيد الأمين العام المؤقت ضياء الدين السداود جاء فيه: ننشر نحن الأعضاء المؤسسين للحزب العربي الديمقراطي الباصري تقدم اعتراض على التفسيرات الصادرة من الأمانة العامة المؤقتة والمحاصة بالأعداد الهيكلية للحزب بعقد مؤتمره العام حيث أن هذه التفسيرات خالفت نصوص لائحة الحزب ونظامه الأساسي. ونخطر كم أنا بسوف نتخذ الإجراءات السياسية والقانونية لمواجهة هذه الخروقات الصريحة للائحة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٢.

^(٤٢) السيد ضياء الدين داود والسيد محمد عروق من الموقعين، وعددهم ٦٥ مؤسسا.

^(٤٣) نص مشروع القرار "تأكيدا على مبدأ وحدة الحزب، وأملا في أن يقدم حزبا نموذجيا لديمقراطية البساء وجماعية القيادة. ولئمانا بضرورة تكامل وامتزاج الأجيال الباصرية في بوتقة العمل الحزبي، وبالنظر إلى مستقبل الحرب والآمال المعقودة عليه، والتطلع إلى تحقيق أقصى استفادة من الحسرات والقندرات والكفالات المتوافرة لديه، اقترح الموقعون أن يتنى المؤتمر العام الأول للحزب مشروع هذا القرار. أولا- أن يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام، يحدد هذا القرار الصلاحيات المنوطة لكل منهما.

ثانياً- رئيس الحزب هو الممثل السياسي والقانوني للحزب، والمسؤول السياسي عن صحافته ومطبوعاته، وعن متابعة القضايا السياسية، وهو يمارس صلاحياته في ظل مقررات مستويات الحزب المختلفة، وفي إطار من قواعد القيادة الجماعية. ويحق له أن يصدر القرارات الضرورية في حالة تعذر استقصاد المكتب السياسي، ويجب عليه في هذه الحالة عرض قراراته على أول اجتماع للمكتب السياسي.

ثالثاً- الأمين العام، يتولى متابعة الإدارة اليومية لشؤون الحزب وتنظيماته وأجهزته بالتشاور مع رئيس الحزب، ويقوم بالإشراف على مقر الحزب المركزي وشؤونه المالية والتنسيق بين اللجان والأنشطة الحزبية من خلال أسماء اللجان.

رابعاً- تركية الأح الأستاذ همدى صبحي لشغل موقع الأمين العام للحزب بالصلاحيات المصوص عليها في البند الثالث.

(^{٥١}) حيث دار حوار في منزل السيد محمد فائق ومعه السيد ضياء الدين دلوود أمين عام الحزب، والسيد محمد عروق عصر الأمانة العامة، مع كل من السادة همدى صبحي، وعبد الله الساري، وأمين اسكندر (أعضاء الأمانة العامة)، تم فيه استعراض كافة المترشحين للمكتب السياسي (٣٦ مرشح) من الأمانة العامة، وتم الاتفاق على (٢١ مرشح) لكي تكون قائمة مشتركة من قبلنا تطرح على الأمانة العامة. وبالفعل تم صياغة ذلك المقترح واستلم السيد عروق نسخة منه، واحتفظ الكاتب بسعة أخرى. إلا أن الاتفاق تم ضربه ثاني يوم من توقيعه.

(^{٥٢}) هم: صلاح الدسوقي، أحمد الصاوي، علي عبد الحميد (المعروف سابقاً بجماعة التنظيم الناصري المسلح)، والدين كانوا قد نحوا عبر التحالفات الكتلوية بأحد أربعة مقاعد من أصل ٧١ في الأمانة العامة، وثلاثة مواقع في المكتب السياسي.

(^{٥٣}) تشكلت المجموعة من السادة أعضاء الأمانة العامة للحزب العربي الديمقراطي الناصري:

- | | | |
|----------------|-------------------|-------------------|
| ١- حامد محمود | ٢- د. حسام عيسى | ٣- سامح عاشور |
| ٤- لطفي سليمان | ٥- مجدي المعصراوي | ٦- محمد وفا حجازي |

(^{٥٤}) اتضح بعد انتخابات اللجنة المركزية أن نسبة ٥٠% (عمال، فلاحين) لم تكن محققة، ولذلك رُوي مسر خلال مستوى اللجنة المركزية أن يستكمل في الدورة الثالثة لاجتماع النبعة، وكان للمدرسة الناصرية الحديثة رأي يقول: بأن الصم لا بد أن يتم عبر إجراءات لائحية صحيحة. أما المدرسة القديمة فكانت ترى احتبار بعض العناصر الموالية لها، وهذا ما حدث بالفعل، وكان استمراراً للتجاوزات التي تمت في بعض المحافظات الموالية للأمين العام ومدرسته.

(٥٥) لقد صدر قرار بضم كل من: أمين اسكندر وحمدين صباحي إلى المكتب السياسي بدلاً من عضوين متوهين، وذلك لأتهما التآليان لهما في عدد الأصوات.

(٥٦) من المعروف والموثوق أن جريدة العربي عندما ظهرت للوجود، كان توزيعها قد وصل إلى ما يقرب من مائة ألف عدد، إلا أنها استمرت في الانهيار حتى وصلت إلى ما يقرب من (١٠٠٠٠ نسخة)، وكان ذلك مدعاة للنقد العنيف من قبل كافة المستويات، إلا أن الأمين العام رفض الانصياع لرأي تلك المستويات.

(٥٧) د. صلاح الدسوقي، حمدين صباحي، أمين اسكندر، علي عبد الحميد، شفيق السيد الحرار (عضو لجنة مركزية).

(٥٨) مثل: السيد محمد عودة، ومحمد محمود الإمام، د. حسام عيسى، السفير وفاء حجازي.

(٥٩) مازال هذا الحوار مستمراً حول الوثائق اللازمة لتلك الحركة، والتي سوف يطلق عليها "حركة الكرامة".

الباب الثالث

الحركة القومية في المغرب العربي

الحركات القومية العربية في المغرب العربي
نموذجاً: موريتانيا وتونس

مدخل

ولد تعبير "المغرب العربي" في سياق مقاومة "الاتحاد الفرنسي"^(١) الذي طرحته حكومة دوغول في منتصف الأربعينات كأطار سياسي جديد للامبراطورية الاستعمارية الفرنسية في ما وراء البحار، بمنح المستعمرات والمحميات نوعاً من هياكل إدارية وتشريعية محلية في إطار نوع من الحكم المحلي أو الذاتي. وقد واجه الوطنيون المغاربة "الاتحاد الفرنسي" بـ "الاتحاد العربي" والذين رأوا في تشكيل "الجامعة العربية" يومئذ إطاراً سياسياً كونه فيدرالياً له. وأثمرت ضغوطاتهم على "الجامعة العربية" عن عقد "مؤتمر المغرب العربي" وتشكيل مكتبه في نيسان/ أبريل ١٩٤٧. وإذا كان القوميسون المشاركة قد نظروا إلى "الجامعة العربية" كبديل عن "الوحدة العربية" يرسخ تجزئة الوطن العربي إلى كيانات قطرية فإن "الجامعة العربية" كاتحاد كونه فيدرالي ما بين دول وطنية مستقلة ذات سيادة قد حددت شكل تفكيرهم بالوحدة العربية عموماً وبوحدة المغرب العربي خصوصاً التي أخذت تشمل لديهم المنطقة الممتدة جيو- سياسياً ما بين "سيناء وحر السنغال". ومن هنا لم تنشأ في المغرب العربي ثنائية القطري/ القومي المشرقية بل تعايش هنا العروبي مع الوطني، إذ كانت إيديولوجيا الاستقلال الوطني إيديولوجيا عروبية- إسلامية، توحد ما بين العروبة والإسلام، وتنطلق من أن الاستقلال هو ضمان العروبة، وهو ما يسمح بالحديث عن وعي عروبي مغاربي مميز عن الوعي القومي المشرقي الذي كان يربط مفهوم الأمة بالوحدة السياسية السيادية ما فوق الوطنية^(٢)، في حين أن الوعي العروبي المغاربي كان يحدد مفهوم الأمة العربية بشكل قريب أو حتى مطابق لما يعني به الوعي القومي المشرقي، إلا أنه لم يطرح

الوحدة "الاندماجية" بقدر ما انطلق من أن العرب يشكلون أمة واحدة في دول وطنية مستقلة متعددة يشكل الاتحاد الكونفيدرالي إطارها السياسي. ولعل هذا ما يفسر مثلاً أن حزب الاستقلال في المغرب كان معروفاً بتمسكه الشديد بالكيانية المغربية وبالهوية العربية-الإسلامية في آنٍ واحد. ويسمح ذلك باعتبار الأحزاب العربية المغاربية نوعاً من أحزاب وطنية عروية أو حتى قومية إقليمية في إطار العالم العربي. ولم ينف هذا أن حركة القومية العربية في المشرق لا سيما في "الحقبة الناصرية" قد كان لها "تأثير نوعي قوي" في الوعي العروبي المغاربي إلا أن "تأثير الناصرية في المشرق العربي من نوع غير نوع تأثيرها في المغرب، وكان تأثيرها نفسه في المغرب العربي الكبير متنوعاً من قطر إلى قطر"^(٣). ولعل قوة تأثير حركة القومية العربية في المشرق، وتمكنها من إيجاد فروع قطرية لبعض أحزابها في المغرب العربي قد تمثلت بشكل خاص في ليبيا وتونس وموريتانيا. إذ لم تطرح ليبيا بعد حركة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ نفسها كإقليم-قاعدة لحركة القومية العربية في شمالي إفريقيا وحسب بل وكمحور لهذه الحركة في عموم الوطن العربي. ولعل الأحزاب القومية العربية ذات النشأة المشرقية التي تمكنت من تشكيل فروع قطرية لها تنحصر بالبعث والناصرية. وسندرس هذه الفروع في كل من تونس وموريتانيا بشكل خاص باعتبار أنها نمت بشكل واضح في هذين البلدين، وما يزال لها حتى الوقت الراهن نشاط فيهما.

أولاً: موريتانيا

لا يمكن فهم تشكل الحركة القومية العربية في موريتانيا بمعزل عن فهم الملايسات التي أحاطت بتشكيل الكيان الموريتاني. ولقد شكل القسم الشمالي من موريتانيا الحالية تاريخياً جزءاً من مناطق "السيبة" لسلطة المخزن في المغرب الأقصى (مراكش). وقد استعمرت فرنسا هذا الجزء عام ١٩٠٣، وضمته إلى جزء آخر من

مستعمراتها الإفريقية شمال نهر السنغال، وأطلقت على الإقليم اسم موريتانيا نسبة إلى المور Moures الذي كان الأوروبيون يطلقونه على مجتمع البيضان (البيضان) وهم العرب المولودون في موريتانيا. ويفسر ارتباط الجذر الشمالي من موريتانيا بالمغرب الأقصى اندلاع حركة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي لمراكش عام ١٩١٢ من موريتانيا بقيادة الهبة ابن الشيخ ماء العينين، الذي أعلن الثورة في موريتانيا، وزحف على مراكش، نودي به سلطاناً على المغرب كله بعد تنازل السلطان عبد الحفيظ عن السلطة^(٤). وإثر تنظيم فرنسا لامبراطوريتها الاستعمارية ماوراء البحار في إطار "الاتحاد الفرنسي"، تم ضم موريتانيا عام ١٩٤٦ إلى "اتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية" الذي شكلت دكاكر في السنغال عاصمته الاتحادية. وفي عام ١٩٥٦ عدّلت فرنسا الاتحاد الإفريقي-الغربي، ومنحت أقاليمه استقلالاً ذاتياً، وخيرت في عام ١٩٥٨ هذه الأقاليم ما بين البقاء في إطار "الاتحاد الفرنسي" أو "الاستقلال".

تألف الإقليم الموريتاني إثنيّاً من أغلبية عربية شكّلت ما يقرب من ٦٠% ومن أقلية بربرية مسلمة غير مستعربة شكلت حوالي ١٥% من السكان. وتنحدر أصول الأغلبية العربية من العرب المولدين ما بين قبائل بني حسان العربية وقبائل صنهاجة البربرية المستعربة، أما المجموعات الإفريقية الزنجية فشكّلت ما نسبته ٢٥% من إجمالي السكان، وضمت قبائل زنجية تتحدث بلغات إفريقية، أهمها التكرور والسراكولي والولف والفولان. وقد عرف العرب في موريتانيا باسم "البيضان" في حين عرف الأفارقة الزنوج باسم "السودان"^(٥). وبهذا المعنى كان الكيان الموريتاني محكوماً منذ البداية بالاستقطاب الإثني ما بين "البيضان" وبين "السودان"، ويفسر هذا الاستقطاب انقسام الحياة الحزبية الموريتانية الناشئة في الخمسينات إثنيّاً إلى "حزب الوفاق الوطني" بزعامة أحمد ولد رحمة أول نائب موريتاني في البرلمان الفرنسي عام ١٩٤٦، الذي عارض بحزم اعتراف فرنسا بإسرائيل، وانسحب من عضوية الفرع الفرنسي للعالمية

العمالية (SFIO) نتيجة مواقفه الموالية للصهيونية وإسرائيل. وقد طرح رحمة باسم الهوية العربية-الإسلامية الموريتانية ضم موريتانيا إلى المغرب، ولجأ عام ١٩٥٦ إلى القاهرة ثم إلى المغرب الأقصى بعد حصوله على الاستقلال، وشكّل بدعم من حزب الاستقلال الذي اعتبر موريتانيا جزءاً من المغرب جيشاً لتحرير موريتانيا. وقد دعمت السلطات الفرنسية في مواجهته تشكيل "الحزب التقدمي الموريتاني". وخلال النصف الثاني من الخمسينات شكل الاستقطاب الإفريقي-العربي المزدوج محور التناقضات السياسية في الكيان الموريتاني. وفي حين طالبت نخبة "السودان" المرتبطة بالإدارة الفرنسية، بتشكيل فيدرالية مالية تضم البلدان المطلة على نهر السنغال (موريتانيا - مالي - السنغال) فإن نخبة "البيضان" طرحت الانضمام إلى المغرب. وقد تبنت الجامعة العربية في مؤتمر شتورا (٢٨ آب ١٩٦٠) الموقف المغربي الذي يعتبر موريتانيا جزءاً من المغرب، وأدانت أي محاولة لفصل موريتانيا عن المغرب^(١).

ثم وسط هذا الاستقطاب الإفريقي-العربي المزدوج إعلان استقلال موريتانيا في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ تحت اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تفادياً لحساسية ممثلي الأقليات الزنجرية الإفريقية من اسم الجمهورية العربية الموريتانية. وقد مثل مشروع بناء الدولة الوطنية الموريتانية المستقلة مخرجاً من ذلك الاستقطاب، وتبنى حزب الشعب (تشكل في ٢٥ أيلول ١٩٦١ من ائتلاف أربعة أحزاب موريتانية برئاسة المختار ولد داداه أول رئيس للجمهورية) عملية التكامل القومي أو بناء الأمة الموريتانية بواسطة الدولة التي شرع ببناء مؤسساتها من نقطة الصفر. وأخذت هذه العملية في ضوء النموذجين الغيني والجزائري شكلاً مركزياً سياسياً محور الكيان كله حول الحزب الواحد بوصفه يجسد وحدة الأمة بكل مكوناتها، من هنا حاول الحزب أن يدمج في مشروع بنائه للشخصية الموريتانية كافة الحساسيات السياسية والإثنية الموريتانية. وقد كانت النخبة الموريتانية العسكرية والمدنية عشية الاستقلال محدودة

للمغاية إلا أن الشروع ببناء الدولة مؤسساتياً، وسياسات التعليم، والحاجة إلى توفير الكوادر والأطر الوطنية قد أدى إلى توسع هذه النخبة التي انقضت في ١٠ تموز ١٩٧٨ على خلفية مضاعفات المشكل الصحراوي (الذي نتج عام ١٩٧٥ عن تقاسم المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء الغربية واصطدامهما في حرب منهكة مع جبهة البوليزاريو الانفصالية المدعومة من الجزائر) على سلطة حزب الشعب بانقلاب عسكري أوصل "اللجنة العسكرية للإنتفاذ الوطني" إلى السلطة.

تشكل الحركات القومية العربية في موريتانيا

تشكلت طلائع هذه الحركات في الستينات في إطار حقبة المد القومي الناصري-البعثي في الوطن العربي، في إطار واسع تعارف فيما بينه على التسمي بـ "حركة القوميين العرب"^(٧). وهو إطار سياسي عام لا علاقة له بالتنظيم القومي لحركة القوميين العرب في المشرق العربي. وقد ضم هذا الإطار مختلف الحساسيات القومية لمجتمع "البيضان" العربي في موريتانيا. كانت هذه الحساسيات منصوبة في البداية في إطار "حزب النهضة" وريث "حزب الوفاق الوطني" في الخمسينات. وقد دعم هذا الحزب برنامج "حزب الشعب" واندجمت قيادته فيه عام ١٩٦٦ على أسس تعزيز السياسة العربية لموريتانيا. وتمكن التيار القومي العربي هنا من أن ينتزع من مؤتمر حزب الشعب في عام ١٩٦٦ سياسة شاملة بتعريب الإدارة والثقافة، مما أدى إلى توتر دموي داخل حزب الشعب وخارجه مع ممثلي المجموعات الزنجية الإفريقية. ومنذ علم ١٩٦٧ أصبحت السياسة العربية لموريتانيا بعداً أساسياً من أبعاد سياستها الداخلية والخارجية، وأخذ المجتمع العربي في موريتانيا ينخرط بالقضايا القومية العربية المركزية، من هنا قطعت موريتانيا عقب النكسة علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ونظمت في ١٠ حزيران ١٩٦٧ في سياق التظاهرات الشاملة في المدن العربية تظاهرة

تأييد عارمة للرئيس جمال عبد الناصر. وتوجت سياستها العربية بانضمامها إلى الجامعة العربية في عام ١٩٧٣ بقدر ما قللت من نوعية علاقاتها مع فرنسا.

دعمت الدول العربية الشرقية لا سيما مصر والعراق وسورية سياسات التعريب الموريتانية عبر استقبال بعثات الطلاب الموريتانيين أو غير إيفاد البعثات التعليمية. وكانت هذه البعثات المؤسسة إطاراً لتشكيل النوى التنظيمية الناصرية والبعثية، إذ كان المعلمون البعثيون مثلاً مكلفين من قيادتهم بتنظيم الطلبة الموريتانيين في الحزب، في حين لعب المركز الثقافي المصري دوراً كبيراً في بلورة وعي النخبة القومية العربية الجديدة في موريتانيا. وإثر المشكل الصحراوي عام ١٩٧٥، تضاعف حجم الجيش من ٢٠٠٠ جندي وضابط إلى حوالي ١٨,٠٠٠. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين والناصريين واليساريين. وتم على خلفية مضاعفات هذا المُشكل الذي ناءت به قدرات موريتانيا مشاركة بعض الضباط القوميين لا سيما البعثيون منهم في انقلاب ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨. وقد كان عدد من الضباط البعثيين في الهيئة العسكرية الحاكمة التي حملت اسم "اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني"، كما كان لمنظمة البعث تبعاً لذلك تمثيل مهم في الحكومات الأولى، قبل أن تتعرض منذ نهاية سنة ١٩٨١ إلى حملات متتابعة من التصفية والقمع. وقد حددت اللجنة العسكرية الانقلابية أهدافها بإيقاف الحرب في الصحراء وتقوم الاقتصاد الوطني وإنجاز المؤسسات الديمقراطية. إلا أن الصراعات الداخلية في المجموعة العسكرية السني كانت تفتقد منذ البداية إلى عناصر الالتحام والانسجام أدت إلى تمزيقها، فقام العقيد المصطفى ولد محمد السالك رئيس اللجنة العسكرية "بتصفية الجناح القومي العربي من اللجنة العسكرية وعلى رأسه الرجل القوي الرائد جنو ولد السالك، قام بمراجعة الوثيقة الدستورية، بحيث أصبح يتمتع بكامل سلطة القرار والتنفيذ". في عام ١٩٨٢ شن حملة قمع صارمة طالت الضباط والسياسيين البعثيين، ثم امتدت الحملة في السنة

الثانية إلى الاتجاه الناصري، فامتلأت السجون بالسياسيين، وتزايد عدد المنفيين في الخارج، وشكل بعضهم تنظيمات، من أبرزها حركة "التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية" التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ في باريس. وأدت دورة الانقلابات الداخلية في اللجنة العسكرية والمحاولات الانقلابية العديدة المضادة إلى تغيير كبير في اللجنة العسكرية أوصل العقيد معاوية ولد الطابع في ١٢/١ ديسمبر ١٩٨٤ إلى رئاسة اللجنة والدولة. وقد اتبع الطابع سياسات تحديثية تقوم على "محاربة الأمية" و"الصراع ضد القبيلة" والدعوة إلى "ترقية المرأة" و"الإصلاح الهيكلي" للاقتصاد وعلى الانفتاح الديمقراطي المتدرج، كما اعتمد خطه الإيديولوجي على شعار تركيز الهوية العربية، وتدعيم التعريب في مستوى الإدارة والإعلام والتعليم. مما أدى إلى نقمة حركة "فلام" Flam (قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا) التي أصدرت في نيسان/ أبريل ١٩٨٦ وثيقة تميزت بالتطرف والحدة والطرح العنصري، طالبت فيها بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي "الأجنبي الوافد على موريتانيا باسم الإسلام" مدعية أنه يمارس "اضطهاد الزنوج واستغلالهم"، وحركت في ٢٣ ت/ أكتوبر ١٩٨٧ انقلاباً عسكرياً للاستيلاء على السلطة، مما أدى للصدام مع السنغال، وتجهيز متبادل للموريتانيين من السنغال ولمن اعتبروا سنغاليين من موريتانيين^(٨). وفي ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩١، أرسى اللجنة العسكرية الأطر القانونية والدستورية للتعديدية السياسية، وتشكل بموجب قانون الأحزاب عدة أحزاب كان من بينها البعث والناصريون.

الحركة الناصرية: حزب التحالف الشعبي التقدمي

شكلت الحركة الناصرية أحد أهم ألوان الطيف السياسي القومي العربي في موريتانيا، وإثر مؤتمر القوى الناصرية العربية عام ١٩٧٣ الذي رعته القيادة الليبية في طرابلس، انقسمت هذه الحركة إلى تيارين يرتبط الأول على ما يبدو بالتنظيم الطليعي

الذي كان يقوده فتحي الديب والثاني بالقيادة الليبية. إلا أن هذا الانقسام لم يمنع التعاون ما بينهما لا سيما في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٨، إذ خاض هذه الانتخابات بقائمة واحدة تحت اسم "الاتحاد من أجل التقدم والأخوة". وقد تألف القوام التنظيمي للحركة الناصرية من أوساط الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات بشكل أساسي، إلا أنها تمتعت بتقل قبلي لا سيما في المناطق الشرقية من البلاد، حيث توجد قبيلة باسم "أولاد ناصر" ينتمي معظم شبابها إلى الحركة الناصرية^(٩). ولقد ظهرت الحركة الناصرية بصفة منظمة وملتزمة في المؤسسات التعليمية في منتصف السبعينات، على الرغم أن بذورها الأولى ترجع إلى بداية الستينات، وقد استطاعت في ظل الحكم العسكري أن تكثف حضورها في مواقع مهمة من الإدارة والجيش والمنظمات النقابية والشعبية، مما أدى إلى توجيه ضربة صارمة لها في عام ١٩٨٣^(١٠).

تم إثر إصدار قانون الأحزاب وإقرار التعددية السياسية عام ١٩٩١ تأسست الحركة الناصرية تحت اسم "حزب التحالف الشعبي التقدمي". وقد تم تأسيسه في ٦ تموز عام ١٩٩١، وبلغ عدد مؤسسيه ٢٣٠ مؤسساً، انتخبوا لجنة مركزية مؤلفة من ١١ عضواً ومجلساً وطنياً مؤقتاً تألف من ٥٠ عضواً. وترأس الحزب الطالب ولد جدو الذي يعمل مديراً مساعداً في المطبعة الوطنية في موريتانيا. وقد استوعب الحزب في هيكلته حركة اللجان الثورية المرتبطة بليبيا ومجموعة قليلة من الزنوج والخرتانيين المستعربين. وقد تبني الحزب الإيديولوجيا الناصرية، ورفع شعار: ديموقراطية، عدالة، وحدة كشعار موريتاني يجسد شعار الحركة الناصرية التاريخي حرية، اشتراكية، وحدة^(١١)، وتميز بعلاقاته الوثيقة مع القيادة الليبية.

١- الموقف من الإصلاح التربوي:

أقر البرلمان الموريتاني في جلسة استثنائية قانون "الإصلاح التربوي" الذي أصبح في ٤ نيسان ١٩٩٩ قانوناً نافذاً. وأعاد القانون الاعتبار إلى اللغة الفرنسية كلفة أساسية وإلى اللغة الإنكليزية كلفة ثانوية، ومنحت اللغة الفرنسية ساعات تدريسية تصل إلى ٥٠% في الصفين الخامس والسادس الابتدائيين، في حين تصل في المرحلة الإعدادية إلى ٦٠%. وقد اعتبرت الحركة القومية عموماً هذا القانون نكوصاً عن خط التعريب. من هنا أصدر حزب التحالف الشعبي التقدمي بياناً تحليلياً ركز فيه على مخاطر هذا القانون، واعتبر ثمرة إرادة سلطوية تم اتخاذها خارج دوائر وزارة التربية، واعتبر أن "إقصاء اللغة العربية كلفة تدريس من نظامنا التربوي، وبهذه الطريقة التعسفية المبتسرة والمستعجلة، لا يمكن أن نجد لها مسوغ سوى إرضاء جهات خارجية في إطار التخطيط الجنوي الذي يمارسه النظام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية قصد الحصول على التمويل الخارجي بأي ثمن حتى ولو كان ظروف المواطنين المعيشية (رفع الأسعار والضرائب) وصحتهم وسلامة أجيالهم الحاضرة والمستقبلية (النفائيات السامة الصهيونية حسب الإعلام الدولي) وعلاقات البلد بأشقائه (العلاقات مع العراق) والتنازل عن السيادة الوطنية (هيمنة مستشاري البنك الدولي على كافة دوائر ومرافق الدولة تقريباً). وقد وصف الحزب القانون بأنه "فرنسة للنظام التعليمي" "يعني المسخ الحضاري" ويعبر عن إرادة "أنظمة لاوطنية مصيرها الزوال".

ربط الحزب ما بين مفهوم "الاستقلال الثقافي" وبين اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، من دون أن ينفي ذلك ضمان الحقوق الثقافية لكافة مكونات الشعب الموريتاني، "وكتابة وتطوير اللغات الوطنية الولائية والسنونكية والولفية وصيانة تراثها الثقافي" ووصف ما سماه بـ "إلغاء المكاسب الوطنية في مجال الاستقلال الثقافي الذي أعلن عنه النظام جريمة في حق الشعب الموريتاني"^(١٢).

٢- الموقف من التطبيع مع إسرائيل:

تعود العلاقة الموريتانية-الإسرائيلية إلى عام ١٩٩٥ حين فتحت "إسرائيل" مكتباً لرعاية مصالحها في سفارة إسبانيا في نواكشوط في حزيران ١٩٩٦، وفتحت مكتباً مماثلاً لرعاية مصالح موريتانيا في تل أبيب. وطورت السلطة الموريتانية في إطار مظلتها الأمريكية الجديدة ذلك إلى علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في ٢٨ ت، ١٩٩٩. وبذلك أصبحت موريتانيا الدولة العربية الأولى التي لا تربطها معاهدة سلام مع إسرائيل. وتقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة. وقد عمت أحزاب المعارضة الموريتانية تبعاً لذلك مشاعر إحساس غاضب بـ "المهانة"، وقامت بمظاهرات نددت بالتطبيع واعتبرته "خيانة عظمى" ووصفته بأنه "عار ونقطة سوداء في تاريخنا وسيحاكمه (للنظام) الشعب عليها" وأصدر حزب التحالف الشعبي التقدمي في ٢٩ ت، ١٩٩٩ بياناً اعتبر فيه التطبيع "إهانة للشعب الموريتاني، وتلطيح لسمعته" وأن "نظام ولد الطابع كشف عن وجهه الحقيقي الآن" ودعا الشعب إلى "أن ينهض لمحو العار"^(١٣). وقد انضم الحزب في نطاق مقاومة سياسة التطبيع إلى جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية التي أصدرت في ٢٤ ت، ١٩٩٦ بياناً يندد بزيارة وزير الخارجية الموريتاني الشيخ العافية ولد محمد حون إلى إسرائيل، واتهمت الوزير بنقل استعداد "حكومة النظام القائم في موريتانيا لاستخدام الأراضي الموريتانية من أجل دفن النفايات النووية المتخلفة عن التجارب النووية الإسرائيلية". ووصفت "الجبهة" القائمين على النظام بالافتقار إلى "أي مقدار من الضمير الوطني"، وأن "التعامل مع العدو الصهيوني العنصري لن يجلب على البلاد بل ولا على المنطقة بكاملها إلا الدملر والكوارث"^(١٤).

الحزب الواحدوي الديمقراطي الاشتراكي

تشكل هذا الحزب في نهاية عام ١٩٩١ وهو حزب قومي ديمقراطي تقوم منطلقاته الإيديولوجية والسياسية^(١٥) على اعتبار أن "الأمة العربية من المحيط إلى الخليج

أمة موحدة" وأن "حالة التجزئة التي تعيشها الأمة العربية حالة غير صحيحة وغير صحيحة" ويضع الحزب "تعزير الوحدة الوطنية للشعب الموريتاني" في إطار الانسجام مع "الانتماء القومي والحضاري" العربي. ويؤيد أي خطوة وحدوية ما بين قطرين عربيين أو أكثر كمقدمة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة. من هنا اعتبر أن قيام اتحاد المغرب العربي (١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩) خطوة مهمة على طريق الوحدة المغربية الاندماجية التي تمهد لقيام الوحدة العربية الشاملة ما بين المغرب والمشرق العربيين. ويطرح الحزب تعزير التضامن العربي والتنسيق المشترك في إطار ذلك فـ "التجربة التي تكونت لدى مختلف القوى الوطنية والتقدمية العربية. وكذلك النظرة العلمية تؤكد ضرورة النظر إلى موضوع التضامن العربي بالارتباط بالظروف الملموسة والقضايا الهامة المطروحة"^(١٦) رغم التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية. ويؤكد الحزب على أهمية التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة "العدو الصهيوني". وأما في المجال الديمقراطي فيعتبر أن هدف الديمقراطية يتمثل في "التنمية الشاملة والمنسجمة، حيث تصبح الديمقراطية ممارسة للحرية بجوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ أن الديمقراطية ليس أن يكون الفرد حراً في انتخاب ممثليه إلى المجالس التمثيلية فقط، بل هي مشاركة كاملة وواسعة من قبل الفرد والمجتمع في تأسيس السلطة وقيادتها .. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتحقيق الهدف الثاني المتمثل في بناء المواطن فكرياً وسياسياً واجتماعياً"^(١٧). ويعبر هذا المنظور عن الربط ما بين الديمقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية، إلا أنه يختار التعددية السياسية إطاراً لتحقيق هذا الربط، عبر تنظيم الحالة المدنية والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد الإداري ووضع سياسة اجتماعية تضمن المصالح الأساسية للشرائح المحرومة والأقل دخلاً. من هنا انتقد الحزب المسار الديمقراطي الذي بدأ في أوائل التسعينات، واعتبر أن النواقص في هذا المسار هي التي دفعت الأحزاب المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات.

وينتقد الحزب بشكل خاص ما يسميه بالمستوى المنحط للممارسة الديمقراطية لأنه يعكس هيمنة الحزب الجمهوري الحاكم على مجمل المسار الديمقراطي، واستخدامه وسائل السلطة دون وازع، وتكريس سيطرته. كما ينتقد في ضوء المضمون الاشتراكي لإيديولوجيته سياسة الخصخصة التي اتبعتها موريتانيا منذ مطلع الثمانينات، ويقصد هنا سياسات "الإصلاح الهيكلي" في إطار برامج وشروط صندوق النقد الدولي مما أدى إلى واقع مفزع على حد تعبير الحزب يتسم بـ "بروز موجة من الجشع اللامحدود لدى الفئة البورجوازية المحلية وبعض كبار موظفي الدولة" في "اختلاس الأموال العمومية والاستيلاء بشق الظروف على الممتلكات العامة وتحويلها بحجة قلم إلى ممتلكات خاصة" و"قد سجل هذا الفساد في الشهور الأخيرة تطوراً نوعياً حين أعلنت الدولة نفسها عن اكتشاف عظيم موداه أن أحد شبكات مافيا المخدرات الأخطبوطية العالمية امتدت جذورها في بلادنا عبر بوابة أجهزة الأمن الوطني"^(١٨).

الموقف من التطبيع:

يتسق موقف الحزب من التطبيع مع وقف القوى التقدمية الأخرى، ويعتبر أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للأمة العربية، وأنها لا تم الشعب الفلسطيني بل الأمة العربية كلها، وأن عامل تفرق العرب وانقسامهم هو عامل قوة العدو^(١٩). ويطرح الحزب مفهومه للسلام العادل على أساس تحقيق الحقوق العربية المشروعة في فلسطين وجنوب لبنان والجولان والقدس، وتجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل. ويعارض النظام الشرق أوسطي بوصفه مظلة للتغلغل الصهيوني وأن هذا النظام "نظام صهيوني دعا إليه الصهاينة ونظروا إليه واختاروا له التوقيت المناسب في ظل أحادية القطب الأمريكي دولياً، وتفكك التضامن العربي إقليمياً" ويصف التطبيع مع إسرائيل بأنه "هرولة" "أنظمة ضعيفة فقيرة قصيرة النظر"^(٢٠). ويصف الحزب إقامة العلاقات الدبلوماسية ما بين موريتانيا وإسرائيل بأنه كان صاعقاً وأنه "من الذي يصدق أن

بلادنا تتغاضى عن جميع مبادئها دفعة واحدة لتعترف دون قيد أو شرط بالكيان الصهيوني" "وقد جاء اعتراف النظام بالدولة الصهيونية قبل سنة من الآن، وتم إعلانه يوم عيد الاستقلال الوطني ليفسد على شعبنا فرحته بهذه المناسبة العظيمة، إمعاناً من العملاء في التكتيل بشعبنا والازدراء به ورغبة منهم في إرضاء أسيادهم في تل أبيب" و"إن شعبنا المتمسك بانتمائه القومي الراسخ إلى الأمة العربية، والمؤمن بمبادئ الحق والعدل يرفض الاعتراف بدولة تمتهن الإرهاب والاحتلال، وسيناضل بكل قوة لإفشال ذلك الاعتراف المشووم، وإزالة عاره عن جبين شعبنا الأبي"^(٢١).

البعث "حزب الطليعة الوطنية"

انتشر تنظيم البعث بشكل خاص في السبعينات "بين صفوف الطلبة في المرحلة الثانوية، والمتقنين، وفي المناطق الشمالية من البلاد، وأصبح له تواجد في الجيش وبعض الأجهزة الإدارية"^(٢٢). وقد كان الضباط البعثيون طرفاً أساسياً في الانقلاب العسكري في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨، إلا أنه تم في آذار/ مارس ١٩٧٩ تصفيتهم من اللجنة العسكرية الحاكمة، ليتعرض البعثيون في عام ١٩٨٢ إلى حملة قمع صارمة طالت جهازهم المدني والعسكري. وإثر صدور قانون الأحزاب في عام ١٩٩١ أعلن البعث عن نفسه في ١٢ ت ١٩٩١ تحت اسم "حزب الطليعة الوطنية"، وتولى أمانته العامة حظري ولد جدو الذي درس الحقوق في بغداد، وهو من مدينة شقيقس التابعة إلى ولاية أدرار، وينتمي إلى قبيلة الأغلال، أما أمينه العام المساعد فهو الدداه محمد الأمين السالك^(٢٣). والحزب هو فرع قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق)، وقد عمل تحت اسم "حزب الطليعة الوطنية" لأن قانون الأحزاب الموريتاني لا يميز تأسيس أحزاب موريتانية مرتبطة بأحزاب أخرى في الخارج، وتبن شعار وحدة، حرية، عدالة اجتماعية كترجمة موريتانية لشعار الحزب الأساسي: وحدة، حرية، اشتراكية. وربما يعكس هذا الشعار عدم طرح الحزب في المجال الموريتاني للاشتراكية

كأولوية. وقد استوعب الحزب عدداً من الضباط المسرحين، فضلاً عن عناصره الأخرى المتغلغلة في الأحزاب الأخرى، ولا سيما في الحزب الجمهوري الحاكم وعلى رأسهم ولد بريد الليل الذي كان سابقاً أميناً للتنظيم البعثي في موريتانيا. وبفضل الدعم العراقي تمكن الحزب من إصدار مجلة مرآة المجتمع وجريدة الخيار، كما توسع بشكل خاص في أوساط الطلبة والمثقفين، بفضل المنح العراقية للطلاب الموريتانيين. إلا أن إقامة موريتانيا للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل دفعت الحزب في ٢٩ ت/١ أكتوبر ١٩٩٩ إلى التنديد بالاتفاق. ولعب الحزب دوراً بارزاً في تأجيج الاضطرابات الطلابية التي عمت موريتانيا احتجاجاً على ذلك. وإثر توجيه العراق نقداً لاذعاً لموريتانيا بعد إقدامها على هذه الخطوة بادرت السلطة الموريتانية إلى حل حزب "الطليلة الوطنية" وأعلنت "أن عملاء العراق، وخاصة في حزب الطليعة الوطنية بدؤوا بناء على أوامر من أسيادهم في العراق القيام بأعمال ونشاطات تخريبية، وأعمال الشغب داخل موريتانيا" وأن "عملاء العراق يقومون بتعبئة الأساتذة والطلاب، ومحالس العلماء، وأحزاب المعارضة، تنفيذاً للأوامر التي صدرت إليهم من العراق، كما بعثوا الرسل إلى داخل البلاد لتعميم أغراضهم الدينية"^(٢٤).

من هنا بررت السلطة الموريتانية حل الحزب بمرسوم من مجلس الوزراء بمخالفته لقانون الأحزاب الذي يحظر تلقي أموال أجنبية، القيام بأعمال تخالف القانون، وتمس أمن البلاد. واتهمت بغداد بعقد اجتماع في ١٠-١٦ ت، ١٩٩٩ ما بين طارق عزيز وطه ياسين رمضان وبين قيادة حزب الطليعة، تم فيه وضع "برنامج لزعزعة النظام الموريتاني" وأن "البرنامج التخريبي جاء لإسقاط الاتفاق الموريتاني-الإسرائيلي وإفشاله". وقد نفى الأمين العام للحزب أحمد ولي بيانة اتهامات الحكومة وأكد أن "حزبنا يعمل طبقاً للقانون، ولا يتلقى أوامر من أية جهة، لا داخلية ولا خارجية" ودعا الحكومة إلى "تقديم الأدلة على ما قالت" متهماً نظام الرئيس معاوية بأنه "محاصر

الآن بعد أن ارمي في علاقات مشينة مع إسرائيل، وبعدها رفض الشعب هذا التودد رفضاً باتاً" وأكد أن "الشعب الموريتاني أكثر ثقة بصدام وتعلقاً به من ثقته في نظام الرئيس معاوية المفلس"^(٢٥).

يستفاد من ذلك كله أن البنية الأساسية للحركة القومية العربية في موريتانيا تتألف من البعث والناصرين. وقد ارتبط تبلور هذه الحركة بازدياد حدة الاستقطاب الإثني ما بين العرب "البيضان" وبين الزنوج "السودان". ولقد شقت حدة هذا الاستقطاب الحزب الشيوعي الموريتاني الماوي الذي تأسس في سنة ١٩٦٨ تحت اسم "الحركة الوطنية الديمقراطية" واستطاع أن يسيطر سيطرة تامة على "الاتحاد الوطني للطلاب والمتدربين الموريتانيين" الذي تأسس في آب/ أغسطس ١٩٧١، ونجح في شل الحياة التعليمية في البلاد، كما نجح في استقطاب العمال الذين قاموا بإضراب شبه شامل في آب/ أغسطس-أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وأحدثوا انشقاقاً في الاتحاد العمالي التابع إلى حزب الشعب الحاكم^(٢٦). فبتأثير الاستقطاب الإثني العام في المجتمع الموريتاني انشقت "الحركة الشيوعية اللينينية" عن تلك الحركة، وضمت "الشيوعيين من أصل عربي" نتيجة مواقف الشيوعيين "السودان" "المتعصبة والمعادية لعروبة موريتانيا"^(٢٧). وأدى تبلور الحركة القومية العربية في إطار الاستقطاب الإثني إلى تبلور الحركة القومية الزنجية، التي دعمتها السنغال وتبنت إيديولوجية "الزنوجة" التي طرحها سنغور في الستينات. وقد دعت هذه الحركة إلى إيجاد قومية زنجية في موريتانيا لمواجهة القومية العربية، وقد تشكل تبعاً لذلك عدة تنظيمات قومية زنجية، كان من أكثرها "قومية" و"عنصرية" حزب فلام Flam (قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا) الذي حاولت أن تقوم في ٢٣ ت١/ أكتوبر ١٩٨٧ القيام بانقلاب عسكري^(٢٨). ويشير ذلك إلى تعقيدات الاندماج الاجتماعي الموريتاني، وصعوبات بلورة هوية مشتركة، تتطلب حلاً ديمقراطياً للمسألة الإثنية الموريتانية.

ثانياً: تونس

خلافًا للمجتمع الموريتاني الذي يتميز بحدة انقساماته الإثنية فإن تونس تعتر من أشد الأقطار العربية تجانساً على المستوى الإثني، فباستثناء بضعة آلاف من المسيحيين واليهود، ومن الجماعات البربرية والإباضية المسلمة فإن سكان تونس عرب مسلمون ومالكيون. ومن هنا فإن مصادر التوتر الاجتماعي هنا طبقية وسياسية وليست إثنية^(٢٩). وقد برز التوتر الثقافي-السياسي في تونس بشكل واضح بعد استقلالها في ٣٠ آذار ١٩٥٦، في شكل استقطاب حاد في حزب الدستور ما بين جناح صالح بن يوسف العروبي-الإسلامي الذي رأى هوية تونس عبر المشرق العربي، وبين جناح الحبيب بورقيبة التحديثي المشبع بالتعليم الأوروبي الحديث الذي رأى تلك الهوية عبر المتوسط والغرب. وقد ركزت هزيمة اليوسفية الصورة الأساسية للبورقيبة كإيديولوجيا تقوم على "قومة" تونس على مثال الدولة-الأمة الأوروبي عموماً والفرنسي خصوصاً، أي على "القومية التونسية". وقد صدت البورقيبية من خلال "القومية التونسية" عملية إدماج تونس إيديولوجياً وسياسياً في المحيط المشرقي العربي، بل شكل صد الناصرية ولجم آثارها في المجال التونسي عاملاً أساسياً من عوامل تبني تلك القومية. ولعل هذا ما يفسر أن بورقيبة قد نسق مع علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في المغرب للضغط على جبهة التحرير الجزائرية المدعومة من عبد الناصر، لدمجها في إطار مغربي وقطعها عن مصر^(٣٠). وقد لعب هذا العامل دوراً أساسياً في انعقاد مؤتمر طنجة التداولي (٢٧-٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨) الذي دعا إليه حزب الاستقلال (المغرب) والدستوري الجديد (تونس)، وكان هدف المؤتمر التداولي توطيد التضامن المغربي، ومساعدة الجزائر، وإرساء مؤسسات مشتركة، إلا أن الأهداف

الحقيقية كانت في مكان آخر، وهي إعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد "رفض التزام كل طرف لوحده، ولنفسه، في حقل الدفاع والسياسة"، وتوجيه رسالة إلى المعسكر الغربي بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه ذاته الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة^(٣١). ويبدو أن الضغط على جبهة التحرير قد أثر بعد انعقاد هذا المؤتمر عن توجيه ضربة قاصمة لبعض رموز الجناح المقرب من مصر في جبهة التحرير الجزائرية وتصفيتهم في ما عرف بـ "مؤامرة عموري" المتحالفة مع المصريين والأمير محمد عبد الكريم الخطابي واليوسفيين في تونس. وكانت المحكمة الثورية التي ترأسها العقيد هواري بومدين قد بررت حكمها بإعدام عموري ورفاقه بإتهامه بأنه "أقام اتصالات بلواثر مع دولة أجنبية"^(٣٢) والمقصود بها مصر. وقد كان أحد أهداف مؤتمر طنجة هو "توحيد" المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر) بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وللحد من نفوذ عبد الناصر في المغرب العربي من دون إعلان مواجهة معه، وهو ما يفسر مضمونه السليبي من عبد الناصر، وتأييده للاتحاد الهاشمي ما بين العراق والأردن لكن من دون الهجوم العلني على الجمهورية العربية المتحدة^(٣٣). ولقد انخرطت البورقيبية بنشاط في عملية صد الناصرية عن تونس خصوصاً وعن المغرب العربي عموماً، مما شكل أحد أسس الصراع المر ما بين القوميين التونسيين وبين من يمكن تسميتهم بالقوميين العرب. وإذا كان الدستور التونسي في عام ١٩٥٩ قد نص على أن "تونس تنتمي إلى الأسرة العربية" متجنباً استخدام مفهوم الأمة العربية، كما كان بورقية يلح على دور تونس "ضمن الخطيرة العربية من ضمن ارتباطها بالبحر المتوسط" فإن توتر العلاقات التونسية-المصرية قد ذهب به إلى تأكيد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت على حد تعبيره منذ أكثر من ألف سنة.

وقد تبلورت قوى المعارضة القومية العربية تبعاً لهذا الصراع المتسدد في ثلاثة اتجاهات تنظيمية هي: الناصريون والبعثيون والقوميون العرب، والذين استمدوا قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود القومي في المشرق العربي في الستينات. إلا أن هذه القوى تجمشت كثيراً في السبعينات بتأثير التطويق الحكومي المنهجي لها، وانتشرل المنظمات اليسارية الجديدة التي استقطبت أعداداً مهمة من كوادر الأحزاب القومية العربية^(٣٤). وكى نفهم مرارة الصراع ما بين القوميين العرب والبورقيبية لا بد من العودة إلى الحركة اليوسفية.

الحركة اليوسفية وتشكيل الجبهة القومية لتحرير تونس

شهد عام ١٩٨٠ الذي شكل فيه المزالي حكومته، عودة الحركة اليوسفية من خلال عملية "قفصة" التي قادها ما يسمى بـ "الجبهة القومية لتحرير تونس". يعود تشكل الحركة اليوسفية إلى احتدام تناقضات الحزب الحر الدستوري الجديد في منتصف الخمسينات ما بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب وجناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب. وقد تفجرت هذه التناقضات في فترة المحاض الوطني العسير الذي عاشته تونس ما بين ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ الذي حصلت فيه على الاستقلال الداخلي وبين ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ حين تم إعلان استقلالها الكامل. وقد ولدت الحركة اليوسفية في سياق المعارضة الراديكالية للاستقلال الداخلي الذي تبناه جناح بورقيبة كمدخل انتقالي لتحقيق الاستقلال الكامل. ولم يكن صالح بن يوسف الذي ارتبطت الحركة باسمه إلا أحد عناصرها ومكوناتها، إذ ضمت تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية متعددة تؤمن بأسلوب الكفاح المسلح. ومن هنا كانت هذه الحركة أحد تعبيرات الأزمة الحادة التي دخلت فيها الحركة الوطنية التونسية، وأدت إلى أكبر انشقاق شهدته حزب الدستور الجديد،

وكشفت حقيقة أن هذا التنظيم ليس حزباً سياسياً بقدر ما هو "حركة وطنية التفت حولها تيارات مختلفة وأحياناً متباينة"^(٣٥).

تعود جذور الحركة اليوسفية إلى الحزب الحر الدستوري الذي شكله عام ١٩٢٠ الزعيم عبد العزيز الثعالبي أحد أبرز ممثلي الإصلاحية الإسلامية في المغرب العربي. وكان الثعالبي متشبهاً على غرار الحركة الوطنية بالهوية العربية-الإسلامية لتونس، وأن العرب يشكلون أمة واحدة لا بد أن تتوحد. وقد كتب في مجلة الشهاب (تموز/ يوليو ١٩٣٩) تحت عنوان: "الوحدة العربية في طريق التحقيق" "الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشرقاً من أفريقيا يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغرباً غرباً إلى المحيط الأطلنطي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الأفريقية". وقد وقف الحزب الحر الدستوري القدامى إلى جانب صالح بن يوسف في مواجهة جناح بورقيبة. وغدا بن يوسف نوعاً من وريث له، عزز قوته بدعم جامعة الزيتونة وكبار الفلاحين الذين يمكنهم بن يوسف من عبور "الاتحاد العام للفلاحة التونسية" إلى حركته، بهدف حماية مصالحهم أمام خطر النزعة العمالية الاشتراكية التي كان يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل، كما دعم قسم من جيش التحرير (القلاقة) بن يوسف^(٣٦)، فضلاً عن البورجوازية الوطنية التقليدية التي وجدت ضالتها في الحركة اليوسفية، لأن هذه الأخيرة كانت تطالب "بتحرير المغرب العربي تحريراً كاملاً، وفي سبيل توحيد سوق المغرب العربي". وفيما جرّت الحركة اليوسفية ورائها القوى التقليدية المتداعية المتعلقة بالماضي والمتخوفة من المستقبل، والمدافعة عن الهوية العربية-الإسلامية للبلاد، تلقى جناح بورقيبة التحدي من المشبع بالثقافة الفرنسية وبالنمط الغربي في التطور الاجتماعي، والذي ينادي بسياسة المراحل (خذ وطالب)، ومبدأ "التهديد والترغيب"، دعم واستقطاب فئات الطبقة الوسطى المدنية والريفية، والعمال والأجراء والموظفين

المنضويين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أحمد بن صالح. ورغم أن الاتحاد كان معارضاً لأية سياسة احتواء حزبية له، ويتمسك باستقلالته، فإنه وجد نفسه في خضم الأزمة الحادة التي تعرضت إليها الحركة الوطنية التونسية بسبب اتفاقيات الحكم الذاتي متحالفاً مع جناح بورقيبة.

يعود البعد القومي العربي للحركة اليوسفية إلى المؤتمر الذي انعقد عام ١٩٤٧ في القاهرة، وضم ممثلي حركات التحرر في المغرب العربي. وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بـ "لجنة تحرير المغرب العربي" في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨، ترأسها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وتولى أمانتها العامة الحبيب بورقيبة، ووقع على ميثاقها الحبيب بورقيبة (الحزب الدستوري الجديد) والحبيب ثامر (الحزب الدستوري القلم) وعمي الدين القليبي، كما وقع عليه ممثلون عن حزب الشعب الجزائري، وعن الأحزاب المغربية وفي مقدمتها حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي. وقد ركز الميثاق على الهوية العربية-الإسلامية للمغرب، وعلى أنه جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة في دائرة الجامعة العربية، وعلى الاستقلال التام لكافة أقطاره، وألا مفاوضة مع الاستعمار خارج الجزئيات قبل الاستقلال^(٣٧). وقد دبت الخلافات ما بين أعضاء مكتب المغرب العربي، ولا سيما ما بين الحبيب بورقيبة وبين الدكتور الحبيب ثامر ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق الأمير عبد الكريم الخطابي. حول موضوعات عديدة يشكل الموقف من الكفاح المسلح أبرزها. وفي هذا الخلاف تعزز موقع بن يوسف بعد حضوره مؤتمر باندونغ، وترسخت هوية هذا الموقع إثر تزعم بن يوسف لحركة المعارضة لاتفاقيات ١٩٥٥، وحصوله على دعم قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، وبشكل خاص دعم يوسف الويسي الذي كان يعتبر مشاركة بن يوسف في حكومة المفاوضات على أساس غير الاستقلال خيانة للالتزامات الوطنية والقومية^(٣٨).

واصطف مندوب الحزب الدستوري في القاهرة إبراهيم طوبال، إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي، التي عقدت اجتماعاً في ١٤ أكتوبر/ ١٩٥٥ في القاهرة، وقررت فيه، فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة، ونقل سلطات الديوان إلى الأمين العام بن يوسف، واعتبار إبراهيم طوبال ممثل بن يوسف ممثلاً رسمياً للحزب الدستوري في لجنة تحرير المغرب العربي^(٣٩). وبذلك تبلور خطط الحركة اليوسفية على خلفية الراديكالية العروبة الوطنية، وتسبب بشق الحزب الحزب الدستوري إلى قسمين هما: الديوان السياسي بزعامة بورقيبة والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف. وتلقت الحركة اليوسفية دعماً قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإمضاء محمد خضير، ومن حزب الاستقلال المغربي بإمضاء علال الفاسي.

انفجر الصراع إذن بين جناحي الحزب في عام ١٩٥٥ بسبب اتفاقيات (٣) حزيران) الخاصة بالاستقلال الداخلي لتونس. ورغم أن بن يوسف حاول أن يحسم الصراع ضد جناح بورقيبة على أرضية سياسية من خلال انعقاد مؤتمر تاريخي للحزب يحسم الخلاف حول الاتفاقيات، فإنه وجد نفسه يستخدم أسلوب المواجهة العسكرية ضده، معتمداً على نفوذه في حركة المقاومة المسلحة التونسية، ولا سيما دعم الطاهر الأسود القائد العام لجيش التحرير التونسي، والمجموعات الفدائية التونسية-الجزائرية المشتركة التي تراوح عددها ما بين ٦٠٠-١٥٠٠ مقاوم. وإزاء ذلك أعاد جناح بورقيبة بعث "لجان البقطة" وهي ميليشيات حزبية تحالفت مع القوات النظامية التونسية، واستغل الفرنسيون هذا الصراع ضد الجناح الراديكالي بقيادة بن يوسف^(٤٠) وإحداث مذبحة بين كانون الثاني وحزيران ١٩٥٦ في قبائل الجنوب التي انضمت إلى الحركة اليوسفية^(٤١). إلا أن ذلك أرغم الفرنسيين على التعجيل بمحادثات الاستقلال، كي تساند جناح بورقيبة "على إيقاف المد القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية"^(٤٢).

على حد تعبير آلان سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية أمام البرلمان الفرنسي في حزيران ١٩٥٦. وقد عزز بورقية هذه الرؤية الفرنسية لجناحه بإعلانه أن يتراً من "الجامعة العربية" مضيافاً "إني لست منها ولا هي مني وإني لا أبالي لا ببناءاتها ولا بثائمتها، على أنه يوجد تضامن تاريخي يركز على ذكريات تاريخية"^(٤٣). وقد استنكر يوسف الرويسي بشدة ذلك "كيف يعلن الحبيب بورقية متحدياً شعور الشعب، أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن مصالح تونس ترتبط بالغرب وفرنسا خاصة، وأن مرسيليا أقرب إلى تونس من دمشق أو القاهرة"^(٤٤). وفي سياق احتدام الصراع ما بين جناحي الحركة الوطنية، تذرع بورقية بلجوء بن يوسف إلى القاهرة، وتديره منها محاولات لاغتياله^(٤٥) كي يقطع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه حاول أن يعوّض عن ذلك من خلال معركة بترت (تموز ١٩٦١) ضد الفرنسيين، التي أرادها مدخلاً لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ونفي قمة اليوسفيين له بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي، ولطرد القوات الفرنسية.

لقد هزمت الحركة اليوسفية في هذا الصراع، وظلت تعبيراً عن الإحباطات والخيبات، لأنها كانت في نهاية الأمر حركة رفض أكثر مما هي حركة بناء، ولم تستطع أن تقدم بديلاً عن البرنامج البورقيي. وكان هذا العجز نابعاً بالأساس من طبيعتها المحافظة، القادرة أكثر على المقاومة السلبية، مثل محافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزيتون على هوية البلاد، ومحافظة الباي على العرش كرمز للسيادة التونسية، فهي حركة تلتفت إلى الماضي أكثر مما تنظر إلى المستقبل. لكن الذي يفسر فشلها أيضاً، ليس طبيعتها التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع، وإنما عوامل خارجية كانت حاسمة في تقرير معاركها^(٤٦).

فتحت هزيمة المعارضة اليوسفية - واغتيال بن يوسف في مدينة فرانكفورت في ألمانيا الغربية عام ١٩٦٢ على يد المحترف البشير بن زرق العيون - الباب أمام جناح بورقية لترجمة برنامجه في قيادة الدولة والمجتمع عبر نموذج الحزب الواحد. وتحوّلت المعارضة اليوسفية في هذا السياق من حركة شعبية إلى حركة إرهابية، إذ سيقوم عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلى المعارضة اليوسفية بمحاولة انقلابية في نهاية عام ١٩٦٢، كان حصادها إعدام أغلب العناصر المشاركة فيها. وكان بين من حكم عليهم بالإعدام غياياً الشيخ المسطاري بن سعيد الذي توفي في دمشق في تموز ١٩٩٧.

وفي بداية السبعينات شكلت العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية حركة سياسية جديدة حملت اسم "الجبهة القومية لتحرير تونس". ويقول أحد قادة (الجبهة) عمار ضو بن نايل: "لقد بدأ نشاطنا منذ عام ١٩٧٠، وكان أول نشاط علني في العام ١٩٧٢، حيث أعلن اسم التنظيم في بيروت عبر مجلة (بيروت المساء). وقد حملنا وقتها اسم الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس، وقد توافق هذا الإعلان مع نشر ميثاق الجبهة في المجلة ذاتها"^(٤٧).

عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع النظامين الليبي والجزائري، حيث كانت تتمتع بوجود سياسي شبه علني في ليبيا والجزائر. وعندما أعلن في تونس عن إجراء انتخابات رئاسية عام ١٩٧٤، قدمت الجبهة القومية مرشحاً باسمها هو الشيخ المسطاري بن سعيد (أحد رموز انقلاب عام ١٩٦٢)، والمحكوم عليه بالإعدام غياياً، والذي يقيم في المنفى متنقلاً بين طرابلس والجزائر ليكسب منافساً للرئيس الحبيب بورقية، الذي كان الحزب الاشتراكي الدستوري قد اتخذ قراراً بتجديد رئاسته وانتخابه رئيساً للبلاد مدى الحياة.

كان الشيخ المسطاري بن سعيد قد قدم طلب ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية بواسطة السفارة التونسية في الجزائر. وفي مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة السفير اللبنانية أعلن المسطاري عن برنامجه الانتخابي المتمثل في نقطتين:

١- إسقاط النظام البورقيبي وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- إقامة مجتمع ديمقراطي قومي في تونس.

وطالب مرشح (الجبهة) السلطة التونسية، باحترام النصوص القانونية للدستور البلاد، وإفساح المجال لكل الشعب التونسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بحيث تشمل التوانسة المقيمين في الخارج، والبالغ عددهم ٨٠٠ ألف شخص، كما طالب بتأليف لجنة محايدة لمراقبة الانتخابات من قبل جامعة الدول العربية^(٤٨). لم يكن ممكناً قبول ترشيح المسطاري إلى انتخابات الرئاسة، فتم رفضه تلقائياً، وأقام ليبيا بسلووف خلفه، وربط الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس بمخططات لـ "الوحدة مع ليبيا"^(٤٩). في غضون ذلك شنت الأجهزة التونسية حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء (الجبهة) في البلاد، وتم تقديم ٣٣ معتقلاً للمحاكمة بتهمة (١- تفجير السفارة الأميركية ودار البيعة اليهودية، ومقر الحزب الحاكم ٢- محاولة الاعتداء على رئيس الدولة الحبيب بورقيبة ٣- الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له)^(٥٠). وصدرت الأحكام بحق المتهمين التي تراوحت ما بين عام إلى ستة عشر عاماً سجنًا، وكان من بين المحكومين أحمد مصباح ضو المرغني أحد قياديي الجبهة، والذي قاد عملية قفصة العسكرية عام ١٩٨٠.

بعد تلك المحاكمة، عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع ليبيا، حيث تركز نشاطها في الجماهيرية الليبية، التي كانت تشكل قاعدة خلفية لها، خصوصاً وأن العلاقات بين ليبيا وتونس قد تميزت آنذاك بالتوتر. كما نسقت الجبهة علاقات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، باستثناء حركة فتح التي كان ممثلها في

تونس الحكم بلعادي وثيق الصلة بالإدارة التونسية؛ ومع بعض فصائل الحركة الوطنية التونسية المعارضة. واستقطبت (الجبهة) العديد من العناصر التونسية التي انخرطت مبكراً في صفوف التنظيمات الفلسطينية، وبعض العمال التونسيين في ليبيا، وشكلت منهم "لجاناً ثورية" وقامت بتدريبهم عسكرياً قبل أن تستأنف نشاطها العسكري، حيث نظمت وقادت ما سمته بـ "انتفاضة عسكرية" في مدينة قفصة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٠ (انطلاقاً من الأراضي الليبية، وبتمهيلات من الأجهزة الجزائرية)، والتي هزت النسق السياسي التونسي.

ورغم أن الجبهة فسرت المعركة عسكرياً وسياسياً فإنها عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة من السلطة، وبجيء محمد مزالي إلى رئاسة الحكومة في نيسان عام ١٩٨٠، الذي تضافرت عوامل أخرى في تشكيله للحكومة، كان من أهمها الانتفاضة العمالية التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام الحبيب عاشور في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨؛ وتشكيل المزالي للحكومة وتبنيه شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية التي ثبت المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري (نيسان ١٩٨١) اتجاهاتها الرئيسية، ثم فتح الباب نسبياً أمام ظهور معارضة سياسية علنية في البلاد. وقد حاول القوميون العرب في هذا السياق تحديداً إعادة بناء أنفسهم.

حركة التجمع القومي العربي

قام "القوميون العرب" إثر تشكيل المزالي للحكومة بإعادة تنظيم أنفسهم مباشرة، وأعلنوا في أيار/مايو ١٩٨١ أي بعد أقل من شهر على إقرار مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري للتعددية السياسية، عن تشكيل "حركة التجمع القومي العربي" بقيادة البشير الصيد بوصفها "تنظيماً سياسياً قومياً يستند على مبادئ الإسلام والوطنية

والقومية العربية"^(٥١). ودعا أمينها العام "القوميين العرب" التوانسة إلى "أن ينتظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومي بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة ثقل، وكجهد يباي بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً، إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي يجعلها تنخرط في التاريخ"^(٥٢). وقد ربطت الحكومة اعترافها بشرعية الأحزاب بحصول كل منها على ٥% من الأصوات في الانتخابات النيابية التي قُوت في خريف عام ١٩٨١، بغية عدم تشكيل أحزاب صورية لا قاعدة لها. ولقد قبلت أحزاب المعارضة وهي الحزب الشيوعي التونسي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر هذا الشرط، في حين عارضه "التجمع"، وأعلن مقاطعته الانتخابات. وبرر الصيد ذلك بـ "إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا ترفض منطق الخمسة في المئة، وأي نسبة أخرى، لإيماننا بأن حق التجمع السياسي مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية"^(٥٣). وقد صرح ما توقعه "التجمع" إذ أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز الجبهة الوطنية (الحزب الاشتراكي الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل) بكامل مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٣٦ مقعداً، وسقوط كل مرشحي المعارضة. ورأى "التجمع" أن هذه النتائج "جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وبخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الانتخابية"^(٥٤).

تقدم "التجمع" بطلب رسمي للحصول على إحازة تشكيله قانونياً، وإصدار صحيفته "النداء العربي"، رغم مقاطعته للانتخابات، ورفض حكومة مزالي منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي. ومن هنا انتقد الحكومة، وعارض مواقفها السياسية والاقتصادية في الوقت الذي حرص فيه على استمرار الحوار معها^(٥٥). وحاول أن يعرض افتقاده للتأشيرة القانونية بتوسيع نشاطه ودائرة استقطابه وتحويل نفسه إلى رقم فعلي علني في الخارطة السياسية التونسية، ذي موقف واضح من

القضايا القومية. ومن هنا أدان اتفاق ١٧ أيار والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ومركز القوات المتعددة الجنسيات فيه. وحاول أن يعزز علاقاته العربية من خلال اللقاء ما بين أمينه العام الصيد وبين الزعيم الليبي معمر القذافي إبان زيارته لتونس في عام ١٩٨٢^(٥٦). وقد ثار ذلك رية الأجهزة الأمنية التونسية التي ضيقت على سفر كوادر "التجمع"، بغية منعهم من عقد لقاءات مع أحزاب عربية في الخارج أو زيارة بعض البلدان العربية غير المرغوبة^(٥٧).

دخل "التجمع" في أول أزمة مع الحكومة إثر اضطرابات ما عرف بـ"ثورة الخبز" في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية عام ١٩٨٤، التي أدت إلى تدخل الجيش وفرض حالة الطوارئ. وأصدر بياناً سياسياً أعلن فيه "ندى بشدة مغالطات النظام الحاكم الرامية إلى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب وغب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص وبطالين". ووصف التجمع الاضطرابات بـ"تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة، وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، ورداً على ما يتهدده من كبت وحرمان واستغلال"^(٥٨). وطقن "التجمع" بتراهة اللحنة التي شكلتها الحكومة للتحقيق في الأحداث، وطالب بـ"إيقاف حملة الاعتقالات" و"الإعلان رسمياً عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين" و"إطلاق سراح كل الموقوفين" و"قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته" و"تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلى المحاكمة لهذا السبب"^(٥٩). وأدى هذا البيان إلى حملة ضد "التجمع" وملاحقة أمينه العام قضائياً بتهمة (النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، والتنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة، ونشر الأخبار الزائفة "قصد سوء نية" والتي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويع

مناشير بهذا الاتجاه. وفي بداية شباط ١٩٨٤ مثل الصيد أمام قاضي التحقيق بحضور ٩٠ محامياً للدفاع عنه، وحضور ١٥٠ محامياً للاستماع إلى تفاصيل التحقيق، وقد نفى الصيد التهم المنسوبة إليه، وأن ما صدر عن "التجمع" يمثل "وجهة نظر سياسية، وتحليلاً للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي ... وهي حركة وطنية قومية متواجدة على الساحة بصفة شرعية، وبحق لها أن تنشط وتساهم في الحياة السياسية للبلاد"^(٦١). وقد حكم على الصيد بالسجن لمدة عامين، مع أن البيانين اللذين صدرا عن "التجمع" لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية باسمه الشخصي ولا بصفته رئيساً وأثماً على حد تعبير رأي يعكس موقف "التجمع" "لم يخرجنا من إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم وفق ما هو معمول به طبعاً ودستورياً"^(٦٢). ظلت القضية مرفوعة في المحاكم، وشغلت الحياة السياسية التونسية طيلة سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، وهو ما أدى إلى نتيجة عكسية تمثلت بتوسع شعبية "التجمع" والعطف عليه. من هنا استمر "التجمع" رغم ذلك يطالب الحكومة بمنحه التأشير كحزب سياسي معترف به قانونياً "متواجداً على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دوره، أو يسكت صوته"، وأن التأشير ليست إلا مجرد "إغراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا"^(٦٣). وذهب "التجمع" خطوة أكبر في تأكيد وجوده الواقعي، فعقد مؤتمره العام في عام ١٩٨٤، وأقر فيه ميثاق الحركة وهيكلتها التنظيمية وبرنامجهما السياسي والمرحلي، وأعلن "أن الحركة قررت إدخال تفسير على أسلوب عملها يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية"^(٦٤).

أخذت حركة "التجمع" تنسق مواقفها مع أحزاب المعارضة التونسية، ف وقعت في حزيران ١٩٨٤ على بيان لهذه الأحزاب يدين فيه "عمليات التعذيب ضد المعتقلين في "ثورة الخبز" ويستنكر المحاكمات، ويطالب بإيقافها، وإلغاء الأحكام

الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام"^(٦٤). كما ضمت الحركة صوتها إلى أحزاب المعارضة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وبخاصة منهم سجناء الاتجاه الإسلامي المحكومين بقضية الانتماء للحركة عام ١٩٨١، ودعت الأحزاب المعارضة إلى "تأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها"^(٦٥). وإثر حركة ٧ نوفمبر ١٩٨٧ التي أقالمت بورقية ووضعت زين العابدين بن علي في سدة الرئاسة راهنت حركة "التجمع" على فتح حوار ما بين الرئيس وبين "القوميين العرب" في تونس، باعتبار أنهم "هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرضوا للقمع، لأن النظام البورقي قمع كل الشعب التونسي" و"أن القوميين العرب في تونس يتجهون النهج الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح بين كل التونسيين"^(٦٦). وقد شكل عدم استجابة السلطة إلى مبدأ الحوار مع الحركة في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة تصر على العمل في الأطر الشرعية القانونية المتاحة، مدخل ضعف الحركة وانحسارها كليا كتنظيم أو كإطار حركي معارض يمثل التيار القومي في تونس، بشكل يمكن فيه القول اليوم إن الحركة قد زالت ككيان، وتم امتصاص جزء منها في حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس.

حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس

على الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب الذي أقر في تونس بعد قيام حركة السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧ التي أوصلت زين العابدين بن علي إلى السلطة، لا يميز تشكيل أحزاب تونسية على أساس إسلامي أو قومي عربي، فإن تلك الحركة أبدت اهتماماً واضحاً باستيعاب القوميين العرب على مختلف تياراتهم وقواهم في الإطار "الشرعي" للنسق السياسي التونسي. وقد بدأت عملية الاستيعاب باستقالة السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي في أول

حريف عام ١٩٨٨، وتكليف الرئيس بن علي له بتشكيل حزب قومي جديد، يوحد صفوف الناصريين والبعثيين، ويكون طرفا في الحياة السياسية التونسية.

وكانت الحكومة التونسية التي كان يرأسها آنذاك السيد الهادي البكوش، قد أبلغت رموز القوميين، أنها غير مستعدة للاعتراف بالتنظيمات القومية الثلاثة القائمة يومئذ، وهي "التجمع القومي العربي" بزعامة الأستاذ بشير الصيد، و"حركة البعث" بزعامة فوزي السنوسي، وتنظيم "طلائع الوحدة العربية" بزعامة الأستاذ عبد الرحمن الهاني. واستندت الحكومة في رفضها منح الترخيص للعمل لهذه الأحزاب، على كونها لا تحفي تعاطفها مع دول عربية، فيما تشترط الحكومة أن تكون مستقلة وموحدة لكي تعترف بها، حتى لا تكرر التشتت وتحول في البلاد إلى نوع من الفسيفساء الحزبية، حسب وجهة النظر الحكومية.

من المعروف تاريخيا أن التنظيمات القومية في تونس لم تتوصل إلى صيغة توحيدية، ولم تتفق على زعامة مقبولة من الجميع تحقق التقاء القوميين في إطار تنظيمي واحد. ولهذا جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد من السيد عبد الرحمن التليلي -العروبي في التجمع الدستوري- الذي قام بعقد اجتماع في ١٤ أكتوبر ١٩٨٨، ضم عددا من الممثلين عن كافة الحساسيات الفكرية القومية، ومن مختلف مناطق الجمهورية، بلغ عددهم حوالي ٣٥ شخصا. وحضرت هذا الاجتماع وجوه قومية معروفة على الساحة الوطنية، من بينها الطاهر لبيب، والأمين العبيدي، والسلسلة منصف الشابي أحد قيادي حزب الشعب الثوري التونسي (سابقا)، والميداني بن صالح أحد الرموز البعثية الموالية للعراق، ومنصف الأسود، وإبراهيم بودربالعة، وفيصل الجديدي، وأبو يعرب المرزوقي، وحضر من صفاقس السيدان عبد الله السافي وعبد الكريم الغايري، ومن مدينة قفصة السيدان الأزهر الشريف والعكرمي البصري. كما التحق السيد علي شلفوح المعروف بميولاته البعثية السورية، إلى المجموعة. وحضر هذا

الاجتماع أيضاً الأستاذ عفيف البوني، الذي أكد أنه حضر بصفته الشخصية على الرغم من انتسابه لحركة البعث. وقد تمخض عن هذا الاجتماع طرح وثيقة للنقاش تعكس وجهة نظر أصحاب المشروع، والقواسم المشتركة لكل الحساسيات القومية، وهذا نص الوثيقة: «خلال لقاءين انعقدتا على التوالي في غرة أكتوبر، و ١٢ أكتوبر من العام ١٩٨٨، بين جمع من المناضلين القوميين لمناقشة وضع التيار القومي في تونس، وبحث سبل تجاوز واقع تشتته، الذي يعيق مساهمته الفاعلة على الساحة الوطنية والمغربية والعربية، وهي مساهمة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى على ضوء التحولات التي تشهدها بلادنا، والتي مكنت العديد من القوى السياسية من التنظيم والتواجد القانوني.

وبعد تحاور أخوي وصريح تركز خصوصاً حول واقع الحركة القومية وسبل تجاوز سلباتها، تقرر القيام بالإجراءات القانونية لبعث حركة سياسية قومية في إطار القانون، ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق حول المرتكزات التالية لتكون قاسماً مشتركاً يجمع القوميين دون إقصاء أو استثناء.

١- الانطلاق من الواقع الوطني للحركة مع الاستقلالية المطلقة عن كل الأنظمة، تنظيمياً وقراراً، ومع ضرورة التفاعل مع كل القوى القومية الديمقراطية أخذاً وعطاء.

٢- الالتزام بالخيار الديمقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب.

٣- النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديمقراطية تعتمد على الإرادة الشعبية الحرة.

٤- التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

٥- العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية ضمن منظور حضاري تقدمي وعقلاني.

٦- العمل على تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية.

٧- اعتماد الحركة في نضالاتها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وعادل.

٨- مناصرة جميع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم، وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والنضال ضد الصهيونية والامبريالية، وجميع أشكال التمييز العنصري»^(١٧).

بالإضافة إلى هذه الأربعة، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـ "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي"، وإعداد مشروع القانون الأساسي لهذا الاتحاد، وتشكيل مكتب سياسي له. كما تم الاتفاق أيضاً على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمن التليلي، أما الأمانة العامة للحزب الجديد فتولاها السيد الميداني بن صالح، وهو من الوجوه الثقافية والسياسية البعثية (العراقية) المعروفة في تونس.

١- موقف الأطراف القومية من المبادرة:

بعد صدور هذه الوثيقة، تراوحت مواقف التنظيمات القومية ورموزها بين المعارضة التامة لهذا المشروع، وبين الاحتراز والتحفظ. فقد أصدر السيد عبد الرحمن الهاني رئيس "حركة طلائع الوحدة العربية" بياناً وضع فيه وجهة نظر الحركة من المسعى التوحيدي لبناء حزب قومي جديد، جاء فيه ما يلي: "تعتبر حركة طلائع الوحدة العربية أن الفكر الوحدوي فكر مناضل تاريخياً، وأن تنظيمه لا يمكن إلا أن يكون مناضلاً. لذلك وجب أن يكون في قياداته وفي أعضائه، بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتمائية والولاء".

ولتوحيد القوميين تقترح الحركة، إحدى الصيغتين الآتيتين:

١- انضمام كل القوى الوجودية المنظمة والمستقلة إلى إحدى التشكيلات القائمة والمعلن عنها.

٢- تأسيس جبهة القوى الوجودية مع محافظة كل تشكيل على وحدته التنظيمية، وذلك كمقدمة لخلق الإطار الجامع الموحد والقانوني^(٦٨).

أما السيد البشير الصيد الأمين العام للتجمع الديمقراطي الوجودي، فقد أبدى احترازا واضحا بل معارضة لهذا المسعى، وقد صرح في حينه: "أنه لا علاقة لنا بتاتا بما سماه البعض غلطا بمسعى توحيد القوميين، إنما دعوى رفعتها بعض العناصر التي لا نعتبرها من القوميين" وأضاف "أن الأمر لا يتعدى مجرد محاولة لتهميش القوميين، وهي فاشلة مسبقا، ولا أدل على ذلك أنها تقوم تحت إشراف أحد رموز الدستور وعضو في لجنته المركزية" ويرى الصيد "أن الحل يتمثل في التخاطب مع القوميين الحقيقيين المعبرين فعلا عن التوجه القومي"^(٦٩).

ويعتبر السيد البشير الصيد أن قيام الحزب القومي الجديد "مؤامرة" تهدف إلى حجب الإطار الحقيقي للقوميين، وهو التجمع الذي أعلن عن تأسيسه منذ أكثر من ست سنوات ولم يتوصل إلى اكتساب شرعية قانونية. وتفسر بعض الأوساط القومية والإعلامية هذا الموقف بتصاعد مخاوف السيد البشير الصيد المقرب من الليبيين، على اعتبار أن السيد عبد الرحمن التليبي يحظى كذلك بثقة الليبيين، وبصدقة شخصية مع العقيد معمر القذافي، مما يهدد السيد الصيد بفقدان السند الوحيد الذي يرتكز عليه.

أما السيد فوزي السنوسي الأمين العام لحركة البعث (وقد وافته المنية منذ عدة سنوات) فقد قال: "إن البعثيين كانوا منذ البداية مع التوحيد، شريطة أن يكون على أسس جدية وبصيغة تحقق التفاعل بين الأطراف القومية". وأضاف "أن هذا التصور

يتجسد عمليا في صيغة جبهوية تضم التنظيمات والأفراد ولا تنفي خصوصية كل طرف أو حساسية^(٧٠).

وكان السيد عفيف البوني أحد رموز البعث العراقي (الذي التحق فيما بعد بالتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم)، قد دافع عن الصيغة الجبهوية، أي تكوين تنظيم يضم مختلف التيارات القومية على أن يحافظ كل تيار على خصوصياته وطبيعة دوره على أساس الأرضية الجامعة، لكن بقية الحاضرين في اجتماع ١٢ أكتوبر عارضوا هذه الصيغة وأكدوا على صيغة الحزب الاندماحي، مؤكدين "أن صيغة التنظيم الجبهوي غير ممكنة لأن الجبهة تفترض وجود أطراف قائمة الذات تنظيميا وقانونيا علاوة على أن هذا الشكل التنظيمي من شأنه أن يعمق الخلافات ويعطل عملية التوحيد". كما أكد الحاضرون "أن رفض الصيغ الجبهوية لا يعني رفض الحساسيات داخل الحزب الموحد، لأن نشاط هذه الحساسيات وفي حدود معينة من شأنه إثراء الحزب".

كما أبدى السيد مسعود الشابي -الذي يعد الوجه التاريخي البارز في الحركة القومية، والذي تولى مسؤوليات في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق ثم بغداد، ودخل السجن في الستينات بسبب مواقفه القومية في صفوف البعث، وأمضى وقتا طويلا في المهجر- برأيه في موضوع تأسيس حزب قومي جديد، حين قال: "أنه لا يتحفظ على وجود حزب قومي جديد ينضاف إلى الأحزاب والتنظيمات القومية الموجودة"، فهو يعتبر "أن بادرة توحيد القوميين بادرة إيجابية ولكن الطريقة التي سلكت لتحقيق ذلك سوف تكون مضرّة لو لم تقع إعادة النظر فيها، وسينتج عنها حزب قومي رابع يشكل فصيلا ورقما جديدين -إلى جانب الأحزاب والفصائل الأخرى القائمة الآن- لا حركة توحيدية للاتجاهات القومية. كما أنه سترك عددا مهما من الشخصيات القومية، خارج إطار عملية التوحيد هذه، وأذكر منهم عددا

من الموقعين على البيان الصادر عن عدد من الشخصيات القومية كالسيد الصادق الصعدي وهو مناضل قومي من الرعيل الأول سجن سنوات عديدة من أجل أفكاره، والأستاذ محمد الرافعي المحامي المعروف على الساحة القومية، والأستاذ محمد الصالح شقير" وأضاف الشابي "نحن نعتقد أن هناك نية واضحة في الإقصاء، وهي نية واعية في استثناء عناصر قومية ذات رصيد نضالي وتجربة طويلة في الساحة التونسية القومية"^(٧١). وكان السيد مسعود الشابي قد استنكر ما سماه بتدخل السيد عبد الرحمن التليبي في شؤون القوميين، نظراً إلى أنه لم يتم في يوم من الأيام إلى تنظيم قومي، حين قال: "إذا كان عبد الرحمن التليبي وسيطاً بين الدولة، والاتجاهات القومية، فهذا لا يلاقي اعتراضاً لدى القوميين ولكن لديهم خشية -زادتها بعض التصريحات والاتصالات تأكيداً- من أن لا يقتصر السيد التليبي على دور الوساطة بل يسعى إلى فرض وجهات نظر قد يراها عديد من القوميين تدخلاً قوياً في الشؤون التي ترجع إليها بالنظر، مع العلم أن عدداً منهم لا يشك في نوايا السيد عبد الرحمن التليبي، إلا أنهم يرون أهل مكة أولى بشعائهما" وقد عبر الشابي عن وجهة نظره في عملية التوحيد، من خلال تكوين هيئة تأسيسية من عناصر قومية معروفة بنضاليتها وعراقتها في التجربة القومية، وتحظى بثقة الجميع، وتكون مهمتها دعوة مختلف الأطراف لنقاش مسألة التوحيد^(٧٢).

يتضح هنا أن مبادرة التليبي لتأسيس حزب قومي جديد قد قوبلت بالكثير من الشكوك، واعتبره البعض نوعاً من احتواء للحركات القومية في إطار السلطة، وتفريغاً لها من وظيفتها الراديكالية، انطلاقاً من أن الحركة القومية لا يمكن إلا أن على قدر معين من الراديكالية. غير أن تلك الشكوك والتحيزات لم تستطع أن تعطل تشكيل الحزب، الذي يبدو أن السلطة قد فكرت به كبديل وطني عن التيارين الإسلامي

والقومي الراديكالي، وكإطار لاستيعاب ذوي الرّعة العروية-الإسلامية في النسق المياسي.

٢- الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوجدوي الديموقراطي:

حصل حزب الاتحاد الوجدوي الديموقراطي على التأشيرة القانونية لعمله السياسي في نهاية عام ١٩٨٨، وقد تولى السيد عبد الرحمن التليلي رئاسته ومازال مستمرا فيها. ومن أعضائه المؤسسين: رضا الملولي، عبد الرؤوف الإمام، محمد الرفاعي، الميداني بن صالح، الأزهر الشريف، محمد الهاشمي بلوزة، عمر الوصيف، محمد الأمين الشريف، أحمد الشريف، علي القرشي، مصطفى الشريف، أبو الكمال الهبائي، عبد الجليل بوريال، الأمين الفريدي، محمد الأخضر الأجرى، البشير البحاي، حسن النوري، بلقاسم بن عمار، صالح الصويحي المرزوقي، صالح النفضي وخالد الشريف، المنصف الشابي، المنصف الأسود.

لقد شخص حزب الاتحاد الوجدوي الديموقراطي الأسباب الداخلية والخارجية التي جعلت التنظيمات القومية في تونس تعجز عن توحيد صفوفها، في إطار حزب واحد بالأمور التالية^(٧٣):

أسباب داخلية تمثلت خاصة في القمع الذي مورس على القوميين في قطرنا، وفي السرية التي فرضت على الفصائل المنظمة، بما انجر عنها من انفصال عن الواقع، ومن زعامات ومن تنافر بين أجزاء الحركة القومية الواحدة.

أما الأسباب الخارجية فتمثلت خاصة في الانعكاسات السلبية لخلافات بعض الأنظمة العربية المتبنية للوحدة مع النظام التونسي، والتي أسهمت في ازدياد تشتت الحركة القومية في تونس دون مرور موضوعي في الواقع.

التبعية السياسية والتنظيمية لعدد من الفصائل القومية، وهو الأمر الذي جعلها غير متفاعلة مع الواقع، بل تمثل مجرد امتداد لمراكز قوى خارجة عن القطر، وجعلها منقطعة عن الواقع، ومحدودة الحركة في برامجها وتصوراتها.

غياب الديمقراطية كممارسة، وكخيار حضاري في الحركة القومية، وفي فصائلها المنظمة. وقد كان هذا الغياب نتيجة طبيعية لواقع السرية والتشتت من ناحية، ونتيجة لأطروحات فكرية وسياسية، تفصل بصفة اعتباطية بين الوحدة والديموقراطية، وتنشئ بصيغ وخيارات من نتيجتها مصادرة إرادة المواطن العربي وتغريبها عن مهمتها المركزية في بناء الوحدة.

أما منطلقات وأهداف الاتحاد الوندوي الديمقراطي، فتتلخص بما يلي^(٧٤):

أولاً- المنطلقات:

- ١- انطلاقاً من الواقع الوطني ومن مبدأ الاستقلالية المطلقة تنظيمياً وقراراً وإيماناً بضرورة التفاعل مع كل القوى الوندوية الديمقراطية والتقدمية.
- ٢- وتأسيساً على التعلق بالوطنية التونسية يتضمن بالضرورة البعد التحرري والديموقراطي الوندوي.

- ٣- واعتماداً على القوى الشعبية والتقدمية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي ووندوي وتقدمي.

- ٤- وانطلاقاً من أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة إلا في إطار اقتصاد موحد مغربي وعربي.

- ٥- وانطلاقاً من ضرورة توحيد أوسع ما يمكن من المناضلين المنتمين للعائلات والحساسيات الفكرية ذات التوجه الوندوي الديمقراطي والتقدمي بشرط الالتزام بمنطلقات وأهداف الحزب وبالقوانين المنظمة للأحزاب.

ثانياً- الأهداف:

- ١- تعميق الخيار الديمقراطي باعتباره ثابتاً حضارياً من ثوابت الحركة، ونبذ التعصب ورفض كل أشكال العنف.
- ٢- العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تعددية، ودعم كل توجه وحدوي يركز على الإرادة الشعبية الحرة مع مراعاة خصوصيات النمو في الأقطار العربية.
- ٣- العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لثراثنا العربي الإسلامي ومتفاعلة مع مقتضيات العصر.
- ٤- العمل على تدعيم الدولة العصرية والمجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية وصون استقلال البلاد واستقرارها، والحفاظ على المصالح العليا للوطن وعلى النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب.
- ٥- العمل على إرساء قواعد تنمية شاملة ومستقلة عن كل تبعية، ومتكاملة ضمن بعد وحدوي.
- ٦- اعتماد الخيار الاشتراكي بالعمل على التوزيع العادل للثروات، بما يقلص الفوارق الطبقية ويستجيب للطموحات الشعبية في العدالة.
- ٧- مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي، وفي العالم، وفي مقدمتها قضية فلسطين والنضال ضد الصهيونية وجميع أشكال الامبريالية والتمييز العنصري.
- ٣- حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي والتفاعل مع القضايا التونسية والعربية:

يلاحظ المتمعن لبرنامج حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، أنه بمثابة ميلاد خط جديد في المسار القومي، خاصة في تأكيده على الديمقراطية في العمل القومي، وعلى الاستقلالية التامة عن الأنظمة العربية تنظيمياً وقراراً. مما يترتب على الحركة

القومية في تونس أن تساهم في تحقيق نقلة نوعية للنضال القومي في الوطن العربي، وأن تشكل نموذجا جديدا يحكم هذه الإضافة المهمة التي تمكن من تحرير إرادة المواطن العربي، لأجل صنع مصوره بنفسه، وهو الشرط الأساسي للحديث عن نهضة عربية حقيقية. ورغم هذا البرنامج فإن تشكيل الحزب وممارساته الفعلية كانت متسقة أو منسجمة أو مستجيبة لحرص الرئيس بن علي على تشكيل إطار مؤسسي يمثل مختلف الحساسيات الفكرية السياسية في إطار ما يمكن تسميته بنوع من "المعارضة الإيجابية". وقد انضوت في هذا الإطار أحزاب المعارضة الستة، مما أدى بأول تجربة انتخابية بعد حركة السابع من نوفمبر، وتمت في نيسان ١٩٨٩، أن تبرز الاستقطاب ما بين حركة النهضة غير المعترف بها التي حصلت على ٣٣% من الأصوات، ولم يعترف لها إلا بنصفها، وبين سلطة السابع من نوفمبر. ومن هنا جاءت هذه "الانتخابات" أو وجهت لتكريس الشرعية والإجماع حول بن علي، وتأثير هذا الاستقطاب انضوت أحزاب المعارضة بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي معا في مواجهة حركة النهضة، لا سيما إثر انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كانون الأول ١٩٩١ في الجزائر، بهدف منع ما سمي بتكرار النموذج الجزائري في تونس.

ولم يستطع حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في انضوائه التام في هذا الاستقطاب أن يميز حركته نسبيا عن حركة السلطة، كي يؤمن قدرا من الإقناع بمواقفه وسياساته. وهذه المعضلة جزء من معضلات حزب الواحد ونصف في بعض البلدان، إذ تغدو أحزاب المعارضة الستة هنا نوعا من إطار ديمقراطي عام معلن لهيمنة التجمع الدستوري على مقاليد الإدارة والسياسة. ومن هنا لم يعزز دخول الحزب إلى البرلمان في انتخابات عام ١٩٩٤ من قوته، بل إن عدم قدرة الحزب على تشكيل مجال نسي خاص له تتميز عن حركة السلطة التي يحكمها منطق الدولة واضطراباته كسان يعني شكلية "استقلاله"، فلم ينس بأية كلمة معلنة مثلا بشأن إقامة تونس علاقات

ديبلوماسية على مستوى منخفض مع إسرائيل. وبكلام آخر اتبع الحزب هنا سياسة الصمت تجاه مسألة من أكثر المسائل حساسية في الحركات القومية. فـ"المعارضة الإيجابية" هنا لا يمكن أن تكون فعالة أو مقنعة، في حدها الأدنى إذا لم تتمتع باستقلالية نسبية. غير أن الأمين العام عبد الرحمن التليلي مرشح نفسه للانتخابات الرئاسية التعددية التي جرت في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩، وكأن هذا الترشيح متسقاً مع توجهات المؤسسة الرئاسية، وتكريسها لها في نهاية المطاف، واتخذ الحزب شجرة الزيتون شعاراً له مع اللون البني وترويسة "تونس في القلب". وعن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، قال التليلي: "أنه بات من الضروري حرق المخطور، وتخطي حدود الفكر الواحد"، وأن الانتخابات "حقيقة تربوية لأنها بمثابة تمرين عام، قبل أول انتخابات حقيقية تعددية ستحصل لاحقاً"، ورأى أن تونس تسير على طريق التعددية السياسية مطلب الجميع، وأن "هذا يفرض علينا جميعاً التزام هذا العمل الكبير حتى يتسنى للمواطنة أن تصبح واقعاً معاشاً مع جميع التونسيين، بدون استثناء" وخصوصاً "أن فرض نظام الحزب الواحد (قبل العام ١٩٨١) وانقياد المجتمع المدني والتشخيص المفرط للسلطة بما له من آثار مدمرة على المؤسسات وقيم الجمهورية، أدى إلى فقدان الوعي بضمير المواطنة لدى التونسيين، وقلل من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة إلى مجرد الإدلاء بالموافقة. وقد شدد الحزب في خطابه الانتخابي على "ضرورة مواصلة المعركة من أجل حقوق الإنسان وحرية الرأي كدعامة مقدسة للديموقراطية".

أما عن نتائج الانتخابات الرئاسية فقد حصل عبد الرحمن التليلي على نسبة ٢٣,٠% من مجمل الأصوات، وبالتعداد الرقمي ٧٦٦٢ صوتاً، ولم يحصل في مدينة قفصة إلا على ٤٧ صوتاً فقط. كما حصل حزبه في الانتخابات التشريعية على ٧ مقاعد، أي بزيادة ٤ مقاعد عن انتخابات عام ١٩٩٤. وطبقاً لهذه النتائج المعلنة، فإن انتخابات أكتوبر ١٩٩٩ جاءت لتعمق السمات الأساسية لانتخابات ١٩٩٤، التي

قامت كما قامت انتخابات ١٩٩٩ على النظام الأغلي. فتتائج صناديق الاقتراع في ظل نظام الاقتراع الأغلي أو الأكثرى، لا تفتح طريق البرلمان أمام مرشحي المعارضة الرسمية في تونس. والحال هذه لجأت الحكومة التونسية إلى حل قانوني يتيح تجاوز النتائج التي تقررهما الصناديق، وتمثل هذا الحل بتخصيص (٣٤ مقعدا) للأقلية المعارضة التي تفشل في الحصول على مقاعد في المنافسة التي تمت على صعيد الدوائر. ولعل مصداقية الحزب في التمثيل الشرعي للتيار القومي في تونس، لن تتحقق بمعزل عن تطوير تعددية سياسية حقيقية وفعالية في تونس، وهذه التعددية الحقيقية هي لصالح السلطة بقدر ما هي لصالح المعارضة، إذ أن المعارضة التي تتم في الأطر الدستورية والشرعية تعزز تلك الأطر للدولة ككل.

حركة التحرير الشعبية العربية - تونس

تضع هذه الحركة نفسها في سياق ما تسميه بالتيار القومي الديمقراطي الذي يتبنى نوعا من الماركسية القومية الجديدة، ويتميز تبعا لذلك عن التيارين القوميين الأساسيين الآخرين في تونس، وهما التيار البعثي والتيار الناصري. كانت كوادر ذلك التيار مندمجة أساسا في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، وقرية من تيار ناسحي في حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح)، والذي كان مسؤولا في عام ١٩٥٨ عن منظمة البعث في الكويت، ثم ترأس الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وكان من أبرز معارضي ياسر عرفات في فتح، انطلاقا من تقويمه لسياسة عرفات في أنها تتجه للتكيف مع ما سمي بمسار التسوية في النظام السياسي العربي. وقد شكل موقف علوش المعارض لعرفات على تلك الخلفية الأساس الموضوعي لتحالف تياره عام ١٩٧٧ مع مجموعة صبري البنا (أبو نضال)، الذي انشق عن فتح وترأس حركة فتح-المجلس الثوري منذ عام ١٩٧٤، واتخذ من بغداد مقرا له. وقد قام تحالف علوش-البنا على أرضية سياسية تمثلت بـ "محاربة خط التسوية الاستسلامي"، اللذين

رأيا فيه سياسة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تم تعزيز هذه الأرضية السياسية للتحالف، بأرضية فكرية، تمثلت بمناقشة مشروع الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية، الذي جاء بشكل خاص في كتاب فؤاد عمرو (اسم حركي) تحت عنوان "موضوعات الثورة العربية"، فضلا عن كتابات ناجي علوش، وجريدة "الانطلاقة" التي بدأت في الصدور عام ١٩٧٨. إلا أن هذا التحالف لم يستمر بسبب احتدام الصراع ما بين مجموعة علوش ومجموعة البنا التي رهنّت عمل فتح-المجلس الثوري بالعمليات الإرهابية "الثورية"، فانقسمت حركة فتح-المجلس الثوري بخروج مجموعة من المنظمات والأعضاء عنها بقيادة ناجي علوش في شهر آذار/ مارس ١٩٧٩. وما لبثت هذه المجموعة التي ضمت العديد من الكوادر العربية غير الفلسطينية، أن أعلنت في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ عن تأسيس "حركة التحرير الشعبية العربية" في بغداد. والتي تبنت برنامجا قوميا ديمقراطيا شعبيا عربيا. وأن أهدافها المرتبطة بالنضال العربي العام، لم تتوجه إلى الفلسطينيين فقط، بل "إلى العرب جميعا، إلى كل المناضلين العرب، وإلى الجماهير العربية".

١- بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس

لما كانت حركة التحرير الشعبية العربية تنظيما يعمل على المستوى القومي الشامل، ويضم في قيادته كما في قواعده كوادر من أقطار عربية متعددة. فقد عملت الحركة على تشكيل فرع تنظيمي لها في تونس، تولى مهمة تأسيسه وقيادته ثلاثة من الكوادر التونسية المندجة في حركة المقاومة الفلسطينية، وهذه الكوادر هي: توفيق المديني ومحسن العياري وعمر الماجري، وقد قاد المديني العمل في باريس، في حين قاد الماجري بدءا من خريف عام ١٩٧٩ حين عاد لهاثا إلى تونس، العمل التنظيمي في الداخل. واقتصر عمل هذه القيادة التأسيسية في البداية على استقطاب الكوادر التونسية في حركة المقاومة الفلسطينية إليها. ولعبت جريدتها "الانطلاقة" (صدرت في

بيروت، وتعاد طباعتها في باريس) دورا أساسيا في الحوار. وكانت "الانطلاقة" توزع في فرنسا بحدود (١٠٠٠ نسخة). وترسل إلى عناوين وشخصيات مهمة، وأحزاب سياسية، وصحف، في بلدان المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بواسطة البريد العادي. ويقول قيادي في التنظيم، بأن حركة التحرير الشعبية العربية بدأت جملة نشاطات في مختلف الأقطار العربية، بهدف تعزيز وجود الحركة فيها، من ضمنها تونس "وأنه بالرغم من أننا كنا نعاني من متابعات أجهزة النظام، ومن ملاحقاتنا لرموزنا وقادتنا، وعلى الرغم من أوضاعنا السرية، فقد كان علينا أن نعمل على تطوير هذه الأوضاع وتعزيزها، وتطوير البنية التنظيمية للحركة في تونس، لتتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة في البلاد، وبخاصة أن الأحداث التي شهدتها تونس عام ١٩٨٠ (أحداث مدينة قصصة)، قد دلت على أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عاصفة، الأمر الذي بات يتطلب طرح مهام محددة بعضها جديد على المساحة التونسية، وذلك بهدف تطوير وعي الجماهير وتحويله إلى وعي منظم فاعل، لإجراء تعديل حقيقي في بنية وتركيب النظام البورقي، وليس إجراء تعديلات غير جوهرية وغير أساسية ذات طبيعة إصلاحية. إن المطلوب هو إعادة صياغة لموقف الحركة الجماهيرية والسياسية، وإعادة بنائها وتركيبها وفقا لأسس جديدة"^(٧٥).

وعلى نقبى بقية قوى المعارضة التونسية، التي قبلت شروط حكومة محمد مزالي عام ١٩٨٠ للاعتراف بقانونيتها، رفضت حركة التحرير بعامل راديكاليها هذه الشروط. ولم تقدم بالتالي بطلب ترخيص لها والتحول إلى حزب علني، كما قاطعت انتخابات عام ١٩٨١، واستمرت بنشاطها السري^(٧٦). وإثر حرب ١٩٨٢ وحصار بيروت، نشطت الحركة سياسيا في تونس بشكل نصف علني تقريبا، مما أدى إلى تتبع بعض كودارها واعتقالهم. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها بأن رجالها ألقوا القبض على مجموعة أشخاص يشكلون تنظيما سياسيا تحت شعار "الثوريون الشعبيون"، ولم

توجهات إرهابية، وذلك في بداية تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٢. وذكرت جريدة الأنوار التونسية بأن التحقيق شمل عشرين متهما. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاعتقالات تعتبر أهم عملية تشغل الأوساط التونسية الرسمية والشعبية منذ عام ١٩٨١، تاريخ اعتقال أعضاء الاتجاه الإسلامي والبالغ عددهم أكثر من خمسين شخصا^(٧٧). واستنادا إلى تقرير صحفي منسوب إلى مصادر رسمية تونسية، فإنه تم التبين من التحقيق أن أعضاء "التنظيم السري" ينتمون إلى سلك الوظيفة والصحافة والتعليم والأعمال الحرة، وهم إيديولوجيا ينتمون إلى تنظيمين خارجيين، بحيث ينتمي إلى الزعة الأولى أغلب الموقوفين، وهي نزعة ينضوي تحتها طلبة وموظفون وصحفيون، والتي يتمحور عملها حول أهداف مستمدة من حركة قومية شعبية تقدمية، يقودها من الخارج السيد "ناجي علوش" الأمين العام السابق لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الذي انشق عن منظمة فتح، واستقر بالخارج، ويعمل بالتعاون مع نظامين عرييين على تشكيل شبكات عمل سياسية باسم "الثوريين الشعبين" داخل "البلاد العربية الرجعية". وتضيف التحقيقات بأن ناجي علوش قد وضع مبلغ (٨٠٠٠٠٠ دولار) تحت تصرف تنظيم تونس، لتمويل الحركة وتخطيط أهدافها، التي تشكل البرنامج المعلن عنه للمجموعة، والمتمثل أساسا في السطو على أحد البنوك لزيادة التمويل، وتفجير المركز الثقافي الأمريكي، والمركز الثقافي السعودي بتونس، وبعض المؤسسات التونسية. أما الزعة الثانية فهي تعتمد على العمل انطلاقا من المبادئ الثورية المرتكزة على الفلسفة الماركسية اللينينية، وتعتمد في مجملها على وجوب تحقيق الثورة بواسطة الإرهاب. ومن الملاحظ أن كلا الزعتين كانت تنوي استيعاب الأخرى، غير أن إلقاء القبض على أفراد الزعتين كان فاجئيا، ولم يترك المجال لعملية الاستيعاب^(٧٨).

من خلال تسريب هذه المعلومات، يتضح أن السلطات الأمنية التونسية حاولت لجم النشاط الراديكالي للحركة، ووجهت في سبيل ذلك ما يمكن اعتباره تحذيرا لعناصر المقاومة الفلسطينية الذين قدموا إلى تونس بعد الخروج من بيروت^(٧٩).

٢- محاكمة أعضاء الحركة

استمر التحقيق مع كوادر الحركة المعتقلين من أواخر عام ١٩٨٢ وإلى غاية تقديمهم للمحاكمة في تموز ١٩٨٣. ويبدو أن جهاز الأمن الفلسطيني (الفرقة ١٧) قد ساهم في عملية التحقيق مع كوادر تعتبر بالأساس منشقة عن فتح ومعارضة راديكالياتها لسياساتها. وبعد تأجيل المحاكمة عدة مرات، تم تقديم المتهمين وإصدار الحكم عليهم وخلال جلسة واحدة في ٢٣ تموز ١٩٨٣ استنادا إلى التهم التالية:

١- الانتماء إلى تنظيم سري.

٢- حيازة مطبوعات غير قانونية ومتفجرات.

٣- محاولة القيام بأعمال عنف.

ترأس هذه الجلسة لخضر بن عبد السلام، التي تم فيها إصدار أحكام على اثني عشر متهما من "التنظيم السري". إذ حكم على توفيق المديني غيايبا بالسجن لمدة عشر سنوات أشغال شاقة، بحكم إقامته في باريس، فيما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة تتراوح ما بين (٢-٧ سنوات)، وسط اعتراضات الدفاع ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، لكن المحكمة رفعت فانسحب المحامون. ولقد تميزت هذه المحاكمة بثلاث مظاهر، أهمها:

١- أصر الدفاع على رفض التهم، واعتبار القضية تتعلق بحرية الرأي.

٢- أكد كل الموقوفين، أن الاعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب، وأنهما دون أساس، وأنهم مناضلون معنيون بتحرير فلسطين والوطن العربي، وبقضايا الديمقراطية.

٣- انسحب الدفاع احتجاجا على موقف المحكمة، لأنها لم تعط الفرصة له للدفاع عن المتهمين، ولأنها أصرت على النطق بالحكم في الجلسة عينها.

إزاء تلك المحاكمة، طالبت بعض القوى الوطنية والديموقراطية المعارضة، بإطلاق سراح المعتقلين في إطار عفو تشريعي عام في البلاد. وقد لعب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عبر مجلة "الموقف" دورا محوريا في ذلك، حين طالب بإعادة فتح ملف "التنظيم السري"، كما طالب المحامون بعرض المتهمين على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل تقدير التعذيب الممارس عليهم.

٣- المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها

عقدت حركة التحرير الشعبية العربية مؤتمرها التأسيسي في سورية خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣، تم فيه تحديد برنامجها السياسي الذي تضمن الأهداف العامة لنضال الحركة "حيث تقوم هذه الأهداف على النضال من أجل إنجاز ثورة قومية وديموقراطية شعبية، تستجيب لمصالح الأمة العربية وأهدافها في التحرير وبناء وحدتها القومية، والتخلص من الاحتلال والتخلف، والتبعية للخارج، وإقامة الديمقراطية بإسقاط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، عبر مشاركة الفئات الشعبية في العملية الثورية من عمال وفلاحين وشرائح ديموقراطية من البورجوازية الصغيرة، وبناء سلطة الشعب الممثلة للقوى الديمقراطية^(٨٠)". كما حدد البرنامج السياسي للحركة أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة بما يلي:

أولاً- تحرير أرض الوطن العربي من كل آثار الاحتلال بشكليه القديم والجديد، مع إعطاء الأهمية المركزية لعملية تحرير فلسطين.

ثانياً- إنجاز الوحدة القومية المرتبطة بتحقيق الهدف الأول، بما يضمن الاعتراف بحقوق الأقليات القومية المقيمة على الأرض العربية، وإقامة جبهة قومية متحدة، وبناء جيش شعبي قادر على إنجاز الوحدة القومية وحمايتها.

ثالثاً- إنجاز الثورة الديمقراطية، من خلال مشاركة أوسع الفئات الشعبية في تحقيق أهداف النضال العربي، وتأمين مصالح هذه الفئات، عبر إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية.

إن الأهداف المشار إليها آنفاً بحاجة إلى قوة سياسية تحققها، وهذه القوة يجب أن تمثل إرادة جماهير الثورة الأساسية وطاقاتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك فإن هذه القوة تتجسد في^(٨١):

١- بناء الحزب الثوري في عموم الساحة العربية، الذي يتبنى برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ويتكون من الفئات الشعبية العربية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

٢- بناء الجبهة القومية المتحدة، والمؤلفة على برنامج محدد، يجري الاتفاق عليه، كمل يجري الاتفاق على البنى التنظيمية للجبهة وفقاً للأهداف المنوط بها تحقيقها.

٣- النقابات والمنظمات الشعبية، والتي تساهم في إشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي، لتحقيق أهداف النضال العربي.

٤- بناء الجيش العربي، والمؤلف من ثلاثة أقسام: الجيش الدائم، والاحتياط العام، والاحتياط المحلي.

إذا كانت الحركة قد حددت برنامج المهمات البعيدة المدى، المتمثلة في بناء الحزب، والجبهة القومية المتحدة، وإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، فإنها بالمقابل حددت برنامج مهماتها الآنية على المستويات الثلاثة (التنظيمي، العربي، الدولي) وفقاً لأهم المفاصل التالية^(٨٢):

١- بناء القوة اللازمة لتحقيق أهداف الحركة، ويقوم ذلك على دعائم ثلاث أساسية: التنظيم، وتحقيق القوة السياسية العسكرية للحركة بتوسيع أطر علاقات الحركة

مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية، والقيام بإعداد أعضاء الحركة في المجال العسكري ليكونوا مستعدين لممارسة المهام العسكرية.

٢- تأكيد أهمية العمل الجبهوي والشعبي، ونشر الثقافة المتصلة بمذنين العملين، والعمل على تطوير العلاقات مع القوى التي تقيم علاقات مع الحركة، وتعزيز وجودها في النقابات والمنظمات الشعبية القائمة.

أما على الصعيد العربي، فإن المهام تتبدى في أهم مفاصلها في:

١- أنه وبمواجهة الأخطار التي تتعرض لها القضية القومية، متمثلة في خطر الاحتلال والتفتت واستمرار التجزئة، ينبغي القيام بنشر الثقافة القومية الموكدة وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها، باعتبار ذلك قضية الكادحين، والدعوة للوحدة في مواجهة الاتجاهات المعادية لها، والعمل على توفير عوامل التفاعل العربي.

٢- مواجهة الكيان الصهيوني في إطار مواجهة شاملة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية على برنامج تحرير فلسطين وإحياء التسوية، وتطوير المقاومة الوطنية اللبنانية بمشاركة القوى الديمقراطية والوطنية العربية لضمان استمرار المقاومة ضد العدو الصهيوني على قاعدة إلحاق الهزيمة به، وحشد أوسع قوى لمواجهة الطائفية والرجعية.

٣- مواجهة الامبريالية الأميركية ووجودها في المنطقة من خلال أوسع تعبئة شعبية وسياسية، وحشد أوسع القوى لمحاربة عملائها.

٤- مواجهة القوى الرجعية والطائفية، وتعبيراتها السياسية من خلال توحيد قوى الشعب ضدها، وتبيان الأخطار الحقيقية للأهداف الطائفية والرجعية.

٥- مواجهة القمع، والنضال لأجل الديمقراطية، عبر محاولة تعميم الديمقراطية في أوساط الشعب، وكشف مظاهر القمع الواقع عليه.

٦- النضال لأجل تحسين الأحوال المعيشية للجمهير، وحل قضايا العمل والبطالة والسكن والأجور، وخوض نضال اجتماعي واسع من أجل ذلك.

وعلى الصعيد العالمي:

تحدد حركة التحرير الشعبية العربية أبرز مهامها في النقاط التالية:

١- إقامة أوثق العلاقات مع القوى والأحزاب العمالية والديموقراطية والوطنية، وتنسيق الأنشطة معها على أرضية حركة تحرر الأمم المحتلة، والطبقات المضطهدة.

٢- الالتزام بحق تقرير المصير، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، ورفض سياسة العدوان والقوة وحل الخلافات السياسية.

٣- مواجهة الامبريالية والصهيونية، وسياسات الاحتكار والأسلحة النووية، ودعم حركة التحرير والحروب العادلة.

٤- تأييد سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ووقف سباق التسلح.

٥- تشجيع سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح الأبواب للتفاعل بينها.

من الملاحظ أن برنامج حركة التحرير الشعبية العربية هو برنامج ذو صفة قومية على المستوى الاستراتيجي، ويشمل كل البلاد العربية، وهذا نابع من قناعة الحركة، وفق ما تقوله في وثائقها، بأن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، لن يتما إلا ببرنامج قومي. ولم تضع حركة التحرير الشعبية العربية برامج قطرية كونها تخدم مخططات الامبريالية، لأن هناك أقطار عربية تحكمها أنظمة سياسية متباينة، خاضعة لقانون التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الامبريالية، أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بها، بالمحافظة على واقع التجزئة. يقول ناجي علوش الأمين العام للحركة بهذا الصدد "نحن نرى أن القضية القومية كلها، ونرى القوانين العامة التي تحكم هذه القضية. ونرى التفاوت والاختلافات، ولا نعتقد أن التشديد على القوانين العامة، يلغي هذه التفاوتات، وبأن

الوحدة والقضية القومية تحتاج إلى نضال قومي، وهذا النضال لن يهبط من السماء، بل سينطلق من الأرض، أي من الجماهير الشعبية، وهذا لا يكون بعيدا عن الخصوصيات والإشكالات المحلية ولدينا نحن وجهة نظر في هذا المجال نعتقد أنها علمية. إذ نرى أن القوانين العامة، يجب أن تحكم القوانين الخاصة، وأن القوانين العامة في المناطق الأكثر تقدما في الوطن يجب أن تحكم القوانين الخاصة في المناطق الأكثر تخلفا، وهذه بديهيات علمية في قناعتنا^(٨٣). ويجمل الأمين العام لحركة التحرير الشعبية العربية رأي الحركة حول بقاء برنامجها ضمن العموميات باعتباره برنامجا قوميا، إذ يقول "مادام هذا البرنامج قد استمد قوانينه العامة من دراسة متأنية للواقع العربي، واستخلاص هذه القوانين من معرفة مشكلات الوطن العربي وقضاياه. وهي ليست مشكلات سوريا دون مصر، أو مصر دون السودان، أو المشرق دون المغرب^(٨٤)".

٤- حركة التحرير .. وتفاعلها مع القضايا التونسية

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية تنظيما قوميا متفردا في الساحة التونسية. يحلل الأحداث السياسية الجارية فيها، ويحدد منها المواقف على ضوء الخط السياسي الذي يطرحه، والذي يسميه بخطط الثورة القومية الديمقراطية، خصوصا وأن برنامج التنظيم يعطي اهتماما خاصا لتعميم أفكاره وأطروحاته حول ضرورة بناء وعي سياسي راديكالي مطابق، وبلورة منهج جهوي مع القوى السياسية، ومحاربة أية نزاعات طوفلية انغرائية واستعلائية، على حد تعبيره.

أولا- الحركة والموقف من "ثورة الخبز":

أفردت حركة التحرير الشعبية العربية تحليلا مطولا لثورة الخبز، كتبه توفيق المديني في كتابه "أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس"، وجاء فيه ما يلي: "إن الانتفاضة الجديدة تعتبر خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، على الرغم من غياب القسوى

المنظمة وشبه المنظمة فيها بسبب انطلاقها العفوية، رداً على سياسة النهب التي تمارس من قبل الاميرالية عبر الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب الفئات الكومرادية التونسية الحاكمة والمربطة بالاميرالية"، ويضيف المدين "إن أسباب الانتفاضة في جوانها الاقتصادية تتمثل في ما تنهيه البورجوازية ولحسابها، وتمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة والباذخة، من قوت الشعب، فترفع أسعار المواد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم، فيما (يقوم البنك الدولي) بمطالبة الدولة برفع الدعم عن كل المواد الضرورية لتوظيف أمواله ومساعداته لتوسيع عملية النهب، وعليه فقد ردت الجماهير الشعبية على هذه السياسة بعنف"^(٨٥).

وعن أسباب "ثورة الخبز" فإن الحركة تحددها على النحو التالي:

- ١- الخلل في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، وتراكم الغنى لدى الفئات البورجوازية مقابل تراكم الفقر لدى الفئات الشعبية، وبخاصة العاطلين عن العمل.
- ٢- اختلال التكافؤ الجهوي، والتطور اللامتوازن بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الانقسام الأفقي في المدن، وبين المدن والأرياف، وأكدت الحركة أن رموز النظام قد حاولت أن تصفي بعضها، بعضها الآخر، من خلال تحميل طرف لآخر مسؤولية "ثورة الخبز" وأحداثها ونتائجها، وتحويل هذه الأحداث والنتائج لصالح فريق دون آخر، في معركة الخلافة على زعامة الحزب الحاكم والدولة، واستعداد بعض أطراف المعارضة الإصلاحية ممثلة بأحمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للدخول في لعبة الخلافة، والتي ذهب ضحيتها بعض مسؤولي النظام، وعلى رأسهم إدريس قيقه وزير الداخلية، وعضو الديوان السياسي للحزب الحاكم، وبعض معاونيه، ونددت الحركة بالأحكام الصادرة بإعدام عشرة توانسة اتهموا بالمشاركة في (أعمال القتل) إبان انتفاضة كانون الثاني ١٩٨٤^(٨٦).

ثانيا- الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس:

أيدت حركة التحرير الشعبية العربية علنيا قضية التعددية السياسية في البلاد، وحق الأحزاب في ممارسة نشاطاتها العلنية، واعتبارها تمثل طبقات وشرائح اجتماعية في البلاد لها الحق في التعبير عن نفسها، ولم ترفض التعددية حتى ولو طرحست من جانب السلطة نفسها، مع أنها لم تتقدم بطلب ترخيص، و"تعتبر أن ذلك يمثل مكسبا -ولو جزئيا- وذلك استنادا إلى شرطين أساسيين: أولهما ألا تكون حدود التعددية السياسية في تونس مرهونة بحركة معارضة محكومة بسقف النظام وديمقراطيته المعلنة (على الرغم من الأهمية التي توليها للنضال الديمقراطي، فإننا نرفض أن يكون ذلك ديكورا يحمل وجه النظام). وثانيهما أن مسألة التعددية السياسية (ينبغي أن تضمن حرية الرأي والتنظيم، وتكوين الأحزاب السياسية المعسرة عن مصالح الشعب التونسي)^(٨٧).

ثالثا- الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل:

في أواسط عقد الثمانينات، أصبحت العلاقة بين السلطة التونسية والاتحاد متوترة وصدامية، واتخذت حركة التحرير الشعبية العربية ما سمته بموقف نقدي من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وممارساتها، ولكنها في الوقت عينه أيدت وحدة الحركة النقابية في إطار الاتحاد العام، وعارضت الانشقاق والتعددية النقابية، مؤكدة "بأن الحركة النقابية كانت القوة التونسية، في مواجهة النظام وسياساته، في الوقت الذي كانت فصائل الحركة الوطنية التونسية غائبة، أو مغبية"، ولهذا فإن الحركة تؤيد العمل داخل النقابات على أرضية وحدتها واستقلاليتها، وتعزيز دورها الوطني والطبقي، وبخاصة أن كثيرين من قوى سياسية يسارية، انضوت في العمل داخل النقابات، بعد أن تعرضت قواهم السياسية لضعف في فترات سابقة، واعتبرت الحركة "أن القضية الحاسمة لوحدة الحركة النقابية هي ممارسة الديمقراطية في صلب الاتحاد

العام التونسي للشغل، وفي علاقته مع الجماهير الشعبية الكادحة. وإنما لا نرى وحدة الحركة النقابية وتطورها، خارج سياق العلاقات الديمقراطية الحقبة داخل النقابة. إن التأكيد على المسألة الديمقراطية له مغزاه العميق الطبقي والقومي، ليس في مجال النشاط النقابي فقط، بل وفي مجال النشاط السياسي الوطني والثوري ضد القوى الرجعية والامبريالية. ولأنه يترتب على الحركة النقابية في هذه المرحلة، أمام ضعف القوى الوطنية والثورية وتشتتها، أن تضع المسألة الديمقراطية كأحد المهام المركزية والملمحة لتقوية وحدة نضال القاعدة النقابية والجماهيرية، باعتبارها سلاحاً فعالاً، يجعل الطبقة العاملة توطد تحالفها مع الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، والشرائح الثورية والديموقراطية من البورجوازية الصغيرة^(٨٨).

رابعاً- الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر:

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية أن حركة السابع من نوفمبر هي "انقلاب عسكري أبيض"، لتحديد حيوية الدولة بعد أن وصلت الخلافات إلى نهايتها، وأن السلطة الجديدة لم تستطع أن تحل التناقض بين منطق انتهاز الديمقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية الحزبية، وبين ما سمته بمنطق السيطرة الطبقية للبورجوازية الكومبرادورية. ورأت أن إجراءات حركة السابع من نوفمبر، ليست إلا محاولة تجديف لـ"النظام"، بهدف الخروج من الأزمة الكبيرة التي تعاني منها، على جميع الصعد... وحتى مجموع الإجراءات السياسية والدستورية، المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة، والتي تشكل قوام سياسة الانفتاح الديموقراطي للنظام، على المعارضة الإصلاحية من ناحية، وتعكس الصراع السياسي القائم بين جيل "الذئاب الشابة" بقيادة بن علي، والحرس الامبراطوري القديم الموالي للرئيس المخلول بورقيصة، من ناحية أخرى^(٨٩).

في الوقت نفسه حاولت فيه الحركة أن تعرقل عملية التجاوب والحوار، ما بين بعض القوى التونسية وبين شعار الانفتاح الديمقراطي الذي تبنته حركة السابغ من نوفمبر.

خامسا- حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية:

لقد تميز موقف حركة التحرير الشعبية العربية من الحركة الإسلامية بمسنتين: السمة الأولى، حين اتخذت الحركة موقفا جذريا إزاء حركة الاتجاه الإسلامي في عقد الثمانينات، انطلاقا من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بالموقف اليساري والإيديولوجي الطاغبي على الحركة، وبعضها يتعلق بنمو هذا الاتجاه في مواجهة المعارضة التونسية، التي منطلقها الحركة القومية والحركة الماركسية في البلاد. فحركة التحرير ... انطلاقا من مواقفها البرنامجية والسياسية، لا تمانع في وجود حركة الاتجاه الإسلامي، على الرغم من المحاذير المترتبة على هذا الوجود، والتي تضر بالحركة الوطنية والديمقراطية. وهناك قوى سياسية تونسية تتخذ موقفا كهذا من (حركة الاتجاه الإسلامي)، ونخص بالذكر منها التجمع الاشتراكي التقدمي.

السمة الثانية، وهي أن حركة التحرير الشعبية العربية لمست ما اعتبرته على أنه تحولات حقيقية في وضع حركة النهضة، التي اصطدمت بالسلطة التونسية في ١٩٨١ و١٩٨٧ و١٩٩١، وقد أدى ذلك إلى تضامنها مع معتقلي النهضة، كما ثمنت ما سمته بالتحول النوعي في خطاب حركة النهضة التنويري، الذي أصبح يجسده الشيخ راشد الغنوشي، والذي جعل حركته تتبنى قضايا جماهيرية، مثل الحريات السياسية، والعفو التشريعي العام، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية، وترسيخ التجربة الديمقراطية، من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف والتنوع، حيث يقول الغنوشي: "أن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقلة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية،

وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع، ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث، كما يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين والديموقراطيين الآخرين، في مختلف المؤسسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية^(٩٠).

تعرضت حركة التحرير الشعبية العربية إلى انشقاق تنظيمي في أواسط عام ١٩٩١، أصاب تنظيمها التونسي بانتكاسة حقيقية. فقد طغى العنصر الفلسطيني على الحركة، في حين اقتصر العنصر العربي على الكوادر اللبنانية والتونسية. من هنا تحولت الحركة بتأثير هذا الانشقاق إلى حزب العمل القومي، الذي أسسه ناجي علقوش في الأردن، كما أخذ قسم آخر يعمل تحت اسم "لجان الحوار القومي الديموقراطي" الذي انخرط فيه بشكل أساسي من تبقى من الكوادر التونسية السابقة في الحركة، التي اختارت العمل الفكري الثقافي كمدخل يحتل مستقبلياً إعادة بناء العمل السياسي، على أساس مفهوم المشروع القومي الديموقراطي.

حركة البعث في تونس

تعود نشأة الخلايا البعثية الأولى في أقطار المغرب العربي إلى النصف الثاني من الخمسينات. وقد تشكلت بشكل أساسي من الطلاب المغاربة الذين درسوا في القاهرة ودمشق وبغداد بشكل خاص، وعادوا إلى أقطارهم بعد التخرج. وقد تكونت في المغرب الأقصى في الستينات في هذا السياق بعض الخلايا التي لم تعمر طويلاً، ولم تستطع أن تجدد لها جذوراً في الواقع السياسي المغربي المحلي، أما في الجزائر فقد تعمدت القيادة القومية البعثية رغم تنظيمها لبعض الطلبة الجزائريين في صفوف الحزب ألا تنشئ تنظيماً جزائرياً لها، تفادياً للحساسية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وصعوبة نشاط هذا التنظيم في ظل امتصاص الجبهة للحقل السياسي الجزائري، في حين أنها نجحت في كل من موريتانيا (راجع القسم الخاص بموريتانيا) وتونس وليبيا،

ففي ليبيا غدا نشاطا البعثيين في الستينات وقبل حركة الفاتح من أيلول التي قادها معمر القذافي ملحوظا، وتمكن البعثيون هنا حتى من إيجاد واجهات لهم عملت تحت اسم "الشباب العربي" أو "الشباب التقدمي في ليبيا". وكان من أبرز وجوههم يومئذ عامر الدغيس وعبد الله شرف الدين، ثم منصور الكيخيا، إلا أن خلاياهم انكشفت وضربت بـ "همة الإعداد لقلب نظام الحكم"^(١).

يعتبر أبو القاسم كرو الذي برز نشاطه في بداية الخمسينات في بغداد من أوائل الكوادر البعثية النشطة التي عادت إلى تونس عام ١٩٥٤، وأخذت تنشر فكر الحزب بشكل خاص بين الطلبة في جامعة الزيتونة. وقد عرف كرو بسلسلته الشهيرة عن البعث، وتضمن العدد الأول لهذه السلسلة نداء إلى العمل، كتب فيه كرو عن دستور الحزب وأفكاره الوحدية. وبعد استقلال تونس عام ١٩٥٦ استمرت البعثات الطلابية التونسية المتزايدة إلى المشرق العربي في رفد البعث بالكوادر والأعضاء والأنصار. وقد عملت القيادة القومية قبل الانشقاق الكبير في الحزب عام ١٩٦٦ على ما يبدو على دفع كوادرها للانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هياكله، لتعزيز التيار العربي فيه. غير أن هذه الاستراتيجية لم تحظ بإجماع بعثي تونسي حولها، فقد انخرط بعض البعثيين في هياكل الحزب الحاكم مثل عمر السحيمي الذي اغتيل عام ١٩٦٨ في ظروف غامضة في بيروت، والميداني بن صالح رئيس اتحاد الكتاب التونسيين لاحقا، في حين رفض البعض الآخر ذلك مثل مسعود الشابي ومحمد صالح المرماسي وعبد الرزاق الكيلاني وعلي شلفوح والطاهر عبد الله وبلقاسم الشابي وغيرهم.

عندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق عام ١٩٦٣، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس وقفصة وصفاقس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر

البعثيون يعملون في إطار التنظيم السري الواحد، إلى أن قامت حركة ٢٣ شباط في سورية عام ١٩٦٦. حيث انقسم البعثيون التونسيون إلى قسمين: قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، الطاهر عبد الله، علي شلفوح؛ وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية بزعامة ميشيل عفلق، ومن بينهم

مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحراث.

ولم ينفذ ذلك، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشطة لحركة ٢٣ شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلى أقصى اليسار الماوي. وظل نشاط البعثيين سرياً حتى ربيع ١٩٦٨، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حيث شنت السلطات التونسية حملة تفكيك للعناصر القومية واليسارية النشطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان "الفتنة البعثية-الماوية في الجامعة". في غضون ذلك، تعرض العشرات من البعثيين للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى أنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين^(٩٧).

وفيما كانت السلطة تحكم الخناق حول القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكلون ثقلًا ملحوظًا ونشطًا في الجامعة، وفي النقابات العمالية، سمحت بالمقابل للإسلاميين بالنشاط العلني، بهدف تطويق النشاط القومي-اليساري في تونس. وكانت فترة ١٩٦٨-١٩٧٢ أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس، ارتبط في نهايتها قسم

من التنظيم بالقيادة القومية في دمشق وكان على مستوى شعبة حزبية^(٣٦) أي على مستوى أكثر من فرقتين.

وقد ترسخ انقسام البعثيين التونسيين من ذلك الوقت إلى تنظيمين مرتبطين ببغداد ودمشق، مع أنه جرت محاولة لتوحيدها في السبعينات قام بها محمد صالح الهرماسي والميداني بن صالح. ونظراً لسخاء القيادة القومية (بغداد)، وإنشائها من خلال الدولة العراقية لبعض المؤسسات التعليمية في تونس مثل كلية الآداب بمنوبة، وطبع الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية في بغداد، و"حسن" العلاقة مع السلطة التونسية يومئذ، فإن هذه الأخيرة غضت النظر نسبياً عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق. وفي هذا السياق أسس البعثيون في تونس حركة البعث بزعماء فوزي السنوسي في بداية الثمانينات (والذي توفي بسكتة قلبية في نهاية الثمانينات). ومن أبرز قيادات حركة البعث الدكتور عفيف البوني، الذي كان كاتباً عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوج من عراقية، وأصبح قيادياً بعثياً. غير أنه مع مجيء سلطة السابع من نوفمبر، انتقل عفيف البوني إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، بعد أزمة داخلية في التنظيم البعثي، تبودلت فيها الاتهامات المسلحة والمالية والسياسية.

وبالمقابل ظل نشاط البعثيين التونسيين الموالين لسورية مقتصرًا على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير بالأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز القيادات البعثية التونسية الدكتور محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منذ عام ١٩٦٦ ولغاية المؤتمر الثالث عشر، الذي انعقد في صيف ١٩٨٠ بدمشق، وانتخب على إثره عضواً في القيادة القومية، مسؤولاً عن مكتب المغرب العربي.

وعلى الرغم من أن البعثيين استقطبوا أعداداً مرموقة من الطلاب والأساتذة، والمعلمين، إلا أنهم فشلوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ويعود ذلك بشكل أساسي على مستوى العوامل الذاتية، إلى أن التنظيم ظل محدوداً في إطار نخبة من المثقفين، وإلى تأثره بانقسام الحزب في المشرق العربي، وانتقال الاستقطاب المشرقي ما بين دمشق وبغداد إليه، وامتصاص التيار الإسلامي الصاعد لجزء مهم من محيطه. إذ كان المحيط العروبي التقليدي هو محيط تأثير البعثيين هنا، الذين لم يستطيعوا أن يخلقوا نخبة مثقفة متخرجة من الجامعات الفرنسية. مع أن القيادة القومية (بغداد) حاولت أن تعوض ذلك بإيفاد عشرات البعثيين للدراسة في الجامعات الفرنسية، من أجل تقيمتهم للعمل في أجهزة الدولة، ونشر فكر الحزب عبرها. وقد ترافق ذلك مع احتدام الصراعات الحزبية التقليدية داخل المنظمة البعثية، مما أثر على وحدتها وتماسكها. وقد حاول بعض البعثيين أن يندمجوا مع الحزب الشيوعي التونسي في عام ١٩٩٤ في تشكيل جديد، غير أن هذه المحاولة كانت محدودة. ولعل امتصاص التجمع الدستوري للحقل السياسي التونسي العام قد ساهم في إضعاف البعث كلياً في تونس، حيث لم نعد نسمع على الأقل أي حضور أو نشاط لها بعد حرب الخليج الثانية.

خاتمة

لقد ارتبطت تكون فروع الأحزاب القومية العربية في بلدان المغرب العربي بحقبة الصعود القومي العربي في الستينات والتي كان المشرق العربي مركزها. ومن هنا كان مفهوماً أن ينحسر حضور هذه الفروع طردياً مع انحسار تلك الحقبة، بشكل يمكن فيه القول إن النشاط النسبي لهذه الفروع يقتصر حالياً على موريتانيا، ويتغذى من حدة الانقسام الإثني فيها ما بين العرب (البيضان) والزنوج (السودان). إلا أن انحسار هذه الفروع من الناحية التنظيمية لا ينفي أن التيار العروبي بوصفه تياراً فكرياً اجتماعياً

سياً ما يزال حاضراً، وإن تكيف إلى حد بعيد مع سمات التطور السياسي في بلدان المغرب العربي، وامتصاص هذا التطور له في إطار الشخصية العربية-الإسلامية العامة للمغرب العربي الكبير.

الهوامش:

(^١) عبد الكريم (مقابلة)، عبد الإله بلقزيز والعربي مفضل وأمينه البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ٢٥١.

(^٢) المصدر السابق، ص ١٧.

(^٣) عبد الله إبراهيم (مقابلة)، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(^٤) محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢-١٩٣٩، دون مكان، ص ٩٤-٩٥.

(^٥) سعد الدين إبراهيم (منسق ومحضر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٦٣-٢٦٥. قارن مع سيف عبد الله المحوي وبيه محمد ناصر، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع (عدة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٥-٢٦.

(^٦) السيد ولد أباه، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٦.

(^٧) القطر العربي الموريتاني، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية-مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق ١٩٨٨، ص ٥٥.

(^٨) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦-١٢٨.

(^٩) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

(^{١٠}) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(^{١١}) من دراسة مخطوطة لتوثيق المديني عن الحرب المذكور.

(^{١٢}) صدر البيان في نواكشوط تحت عنوان "لا لعودة الاستعمار الثقافي، ٣ نيسان ١٩٩٩.

(^{١٣}) السفير، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩.

(^{١٤}) بيان سياسي أصدرته جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية في نواكشوط بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨.

- (١٥) من كراس أصدره الحزب الواحدوي الديمقراطي الاشتراكي في بداية الستينات تحت عنوان "البيان السياسي"، ص ٧-٩.
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٠.
- (١٧) المصدر السابق، ص ١٥-١٦.
- (١٨) حريدة الاشتراكي، نشرة سياسية شهرية يصدرها الحزب الواحدوي الديمقراطي الاشتراكي، العدد ٢ أغسطس ١٩٩٦.
- (١٩) البيان السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٢٠) الاشتراكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- (٢١) الاشتراكي، عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٦، في ذكرى الاستقلال، ص ٢-٣.
- (٢٢) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
- (٢٣) من دراسة مخطوطة لتوفيق المديني عن حزب الطليعة الوطنية.
- (٢٤) السفر، ٤ نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٥) المصدر السابق.
- (٢٦) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
- (٢٧) القطر العربي الموريتاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- (٢٨) ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٨. قارن مع القطر العربي الموريتاني، ص ٦٠-٦٣.
- (٢٩) إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦.
- (٣٠) محمد حربي، الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغسو، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٦.
- (٣١) للمصدر السابق، ص ١٧٧.
- (٣٢) للمصدر السابق، ص ١٨٩.
- (٣٣) بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧ و ٢٥٧.

- (٣٤) فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٨٦، ص ٢٣٩.
- (٣٥) المنجي وارده، جذور الحركة اليوسفية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد ٧١-٧٢، مؤسسة التميمي-زغوان، تونس، أيار/ مايو ١٩٩٣، ص ٤٨٢.
- (٣٦) المصدر السابق، ص ٤٨٣.
- (٣٧) د. أحمد بن عبود، ود. جاك كاي: مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٥، وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم (ص ٧-٣٠)، المجلة التاريخية المغربية، عدد ٢٥-٢٦، حزيران ١٩٨٢، تونس، ص ٢.
- (٣٨) المنجي وارده، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣.
- (٣٩) البلاغ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ١٣٦، ص ١.
- (٤٠) Le Petit matin 19 Fevrier 1965.
- (٤١) إحصائية من خلال صحيفة "لوبي ماتن"، قام بها مصطفى بن عامر، نشرها في دراسة بعنوان: "سيرة صالح بن يوسف-قراءة نقدية (تعريب محمد معالي)، صدرت بمجلة أطروحات، عدد ١٥، ١٩٨٩.
- (٤٢) الطيب الرباحي، مقدمة لفهم الصراع الفوقي، مقال منشور في مجلة "وعي الضرورة"، العدد الأول، مايو/ حزيران ١٩٧٨، صدرت في بيروت، ص ١١٧.
- (٤٣) حوار بورقية لصحيفة Le Combat نقلته "الصباح"، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.
- (٤٤) نداء يوسف الرويسي إلى الشعب التونسي، البلاغ، ١٢ نوفمبر ١٩٥٥.
- (٤٥) "الكتاب الأبيض" في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر، ١٩٥٦.
- (٤٦) المنجي وارده، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٢.
- (٤٧) مجلة "النشرة"، قرص، العدد ١٧، ٢٣/ ٣، ١٩٨٤، انظر مقابلة مع عمارة ضو بن نابل، ص ١٩-٢١.
- (٤٨) "السفر" النهائية، تاريخ ٢/ ٧، ١٩٧٤، حوار مع الشيخ المسطاري بن سعيد.
- (٤٩) المصدر السابق.
- (٥٠) مجلة "النشرة"، قرص، مصدر سبق ذكره.

- (^{٥١}) الوطن الكويتية، ٣١ / ١٠ / ١٩٨١.
- (^{٥٢}) مجلة "النشرة"، قمرص، العدد ١١، تاريخ ٦ / ٢ / ١٩٨٤، مقابلة مع البشير الصيد، ص ٢٢.
- (^{٥٣}) مجلة النهار العربي والدولي، العدد ٢٣٨، تاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٨١ (مقابلة مع الصيد).
- (^{٥٤}) المصدر السابق.
- (^{٥٥}) مجلة الموقف العربي، ٤ / ٧ / ١٩٨٣ (مقابلة مع الصيد).
- (^{٥٦}) المصدر السابق.
- (^{٥٧}) مجلة "النشرة"، قمرص، العدد ١١، تاريخ ٦ / ٢ / ١٩٨٤، ص ٢٢ (مقابلة مع الصيد).
- (^{٥٨}) مجلة النشرة، العدد ١٣، تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٨٤، مقتطفات من البيان، ص ١١.
- (^{٥٩}) المصدر السابق.
- (^{٦٠}) المصدر السابق.
- (^{٦١}) مجلة الموقف التونسية، العدد ٢، تاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٤، (مقابلة مع الصيد)، ص ٣.
- (^{٦٢}) مجلة النشرة، قمرص، العدد ١٣، تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٨٤، (مقابلة مع الصيد).
- (^{٦٣}) مجلة الموقف التونسية، العدد ٢٧، تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٨٤، ص ١١.
- (^{٦٤}) الأخيرة، عدد ١٤ / ٦ / ١٩٨٤.
- (^{٦٥}) مجلة النشرة، قمرص، العدد ١٣، تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٨٤، ص ١٢.
- (^{٦٦}) مجلة فتح، ٤ نيسان ١٩٨٨، (مقابلة مع الصيد).
- (^{٦٧}) محمد أحمد القابسي، مقال بعنوان "ميلاد حزب قومي في تونس"، منشور في جريدة القبس الكويتية، تاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨٨.
- (^{٦٨}) مجلة المغرب العربي، العدد ١٢٤، الجمعة ٢٨ أكتوبر ١٩٨٨، مقال الهاشمي الطرودي، تحت عنوان "المسمى التوحيدي: آخر المستعجلات"، ص ٥.
- (^{٦٩}) مجلة المغرب العربي، العدد ١٢٣، الجمعة ٢١ أكتوبر ١٩٨٨، مقال الهاشمي الطرودي، "هل يتوحد دعاة الوحدة؟"، ص ٦.

(٧٠) المصدر السابق.

(٧١) من مقابلة مع مسعود الشابي، منشورة في جريدة "الموقف" لسان حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، العدد ١٠٦، تاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٥.

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) وثيقة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، منطلقاته وأهدافه، ص ٢.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٤-٥.

(٧٥) مقابلة خاصة مع أحد قيادي حركة التحرير الشعبية العربية، أجريت معه في دمشق، في بداية عام ١٩٨٥.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) جريدة القيس الكرويتية، مقال كتبه مراسل الجريدة في تونس، محمد أحمد القابسي، تحت عنوان "السلطات التونسية، تكشف تنظيماً سرياً يوجهه ناجي علوش، وتموله دولتان عربيتان"، تاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٢.

(٧٨) المصدر السابق.

(٧٩) المصدر السابق.

(٨٠) البرنامج السياسي، حركة التحرير الشعبية العربية، ط ١، آب / أغسطس ١٩٨٣، ص ٥٣-٥٨.

(٨١) البرنامج السياسي، المصدر السابق، الباب السابع، ص ٥٩-٨١.

(٨٢) البرنامج السياسي، المصدر السابق، القسم الثاني، ص ١٣٥-١٤٨.

(٨٣) مقابلة مع ناجي علوش أمين عام حركة التحرير الشعبية العربية، في مجلة "النشرة"، العدد ١٣، تاريخ ١٣ شباط ١٩٨٤.

(٨٤) مجلة "النشرة"، قهرص، العدد ١٣، تاريخ ١٣ شباط ١٩٨٤.

(٨٥) توفيق المديني، أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس، دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، نيسان ١٩٨٩، ص ٧٥-٨٢.

(٨٦) المصدر السابق.

(٨٧) مقابلة خاصة مع أحد قيادي الحركة، مصدر سبق ذكره.

^(٨٨) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

^(٨٩) المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨.

^(٩٠) توفيق المديني، أصولية تونس: أسئلة عن .. ديمقراطيتها؟، جريدة الحياة، تاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٢.

^(٩١) قارن مع شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ٢، دار الطليعة، ط ١، بيروت، حزيران ١٩٧٨، ص ٢٤٩-٢٥٠.

^(٩٢) مقابلات ميدانية مع عدة كوادر بعثية تونسية سابقة، لم ترغب بذكر أسمائها.

^(٩٣) التقرير التنظيمي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، القيادة القومية، دمشق، ص ٥٨-٩٧ (ضمن واقع المنظمات الحزبية بين ١٩٧٠-١٩٧٥).

الباب الرابع

المؤتمر القومي العربي

المؤتمر القومي العربي (مسار وآفاق)

محمد نجاتي طيارة

في ٥ آذار ١٩٩٠، أعلن بيان صادر في تونس^(١)، عن ظهور فعالية قومية جديدة، وانعقادها في دورة حملت "اسم المؤتمر القومي العربي الأول". ومنذ ذلك التاريخ، توالى انعقاد هذا المؤتمر في دورات سنوية، بلغ عددها عشرة حتى شهر نيسان ٢٠٠٠، وفي عواصم عربية عدة. وتحول المؤتمر خلال هذه الفترة إلى مؤسسة قومية مستقرة، كما أخذ يكتسب اعترافا متزايدا في الحياة السياسية والفكرية العربية المعاصرة، مما أدى إلى طرح أسئلة حوله وحول البنى السياسية والحركية القائمة. الأمر الذي يفترض أهمية دراسته، وبيان إشكاليات دوره في مسار الحركة القومية العربية المعاصرة.

أولا- التأسيس

أ- الفكرة:

برزت فكرة (عقد مؤتمر قومي عربي) مع بدايات الحركة القومية العربية، منذ مطلع القرن العشرين، وتمثلت في "تجارب تقوم كمنارات في تاريخنا الحديث، حين كان يتداعى أهل الرأي للتلاقي والنظر في حال الأمة"^(٢). ولطالما راودت هذه الفكرة العديد من المثقفين والممارسين العرب، تحت وطأة الفشل الذي واجه الأشكال المؤسساتية للحركة القومية العربية، تأثرا بالحنين المستمر لتلك البدايات من المؤتمرات الوطنية والقومية، وبوهج نجاحات تجارب شعوب أخرى ربما، كتجربة حزب المؤتمر الهندي والمؤتمر الأفريقي. لكنها عادت مجددا في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم، منذ أواخر ثمانينات هذا القرن، ونضجت إثر الأزمات والنكبات التي حلت بالأمة العربية خلال رבעه الأخير على الأقل. وما أدى إليه كل ذلك من انغيار الإيديولوجيات، وتحولات المفاهيم، وتصددع في تنظيمات وبنى سياسية مختلفة.

ب- اللجنة التحضيرية:

في هذا الإطار، تحركت نُجبة عربية في أواخر عام ١٩٨٩، كانت قد تجمعت حول مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وشكلت لجنة تحضيرية من السادة: (أحمد صدقي الدجاني، أديب الجادر منسقاً، حاسم القطامي، جوزف مغيزل، خير الدين حسيب، عصام نعمان، محمد البصري، محمد فايق، محمود رياض، مصطفى الفيلالي)^(٣). وجميعهم من المفكرين والممارسين، الذين كانت لهم أدوار ومسؤوليات بارزة في العديد من التجارب والحركات السياسية العربية، قبل عقود.

وقد أقرّت اللجنة التحضيرية المذكورة، بعد اتصالات ومحاورات "فكرة عقد (المؤتمر القومي العربي) مرة في السنة، بغية تدارس حال الأمة ومناقشة قضاياها الأساسية والحيوية، واستنهاض الرأي العام العربي، وتعبئته حيال أهم القضايا والمشكلات الملحة، ودعوته إلى المشاركة في مسار النهوض العام للأمة"^(٤). كما قامت بتكليف عدد من الباحثين والممارسين بإعداد أوراق عمل، كخلفية لمناقشات المؤتمر.

ج- الهيكلية:

استجابة لدعوة اللجنة التحضيرية، ونتيجة لجهودها، انعقد "المؤتمر القومي العربي الأول" في تونس آذار ١٩٩٠، بحضور نُجبة من المثقفين وأهل التجربة العرب، الذين تداولوا خلال أيام المؤتمر الثلاثة، وطوال جلساته الصباحية والمسائية، في حال الأمة وقضاياها الملحة. كما قرروا "أن ينعقد المؤتمر دورياً مرة كل عام، وأن تُشكل أمانة عامة له من عدد محدود من الشخصيات القومية، تكلف بمهمات محددة بين كل مؤتمرين بما في ذلك الإعداد للمؤتمر التالي" و"تكليف اللجنة التحضيرية بالاستمرار في عملها، كأمانة عامة للمؤتمر"^(٥).

وتكاملت هياكل المؤتمر خلال انعقاد دورته الثانية في عمان أيار ١٩٩١. فبعد أن تداول في قضايا حال الأمة، و"ناقش مشروع مسودة النظام الأساسي، الذي قدمته الأمانة السابقة وأجرى التعديلات الأساسية عليه، وافق على إقراره" وكلف الأمانة العامة المنتخبة بإعداد نظام داخلي مفصل^(٦). وبناء على أحكام النظام الأساسي المقوّ، تم انتخاب (د.حسيب) بالإجماع أميناً عاماً للمؤتمر، وكذلك خمسة وعشرين من الأعضاء ليشكّلوا الأمانة العامة الجديدة^(٧).

في هذا النظام^(٨)، عرفت المادة الأولى منه المؤتمر بأنه "تجمع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي" وحددت بأنه "يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، ويعتقد سنوياً للنظر في حال الأمة ومناقشة قضاياها الحيوية، وله أن يكون فروعاً في الأقطار العربية وخارجها".

أما حول طبيعة أعضاء المؤتمر، فقد جاء في مادته الثالثة "١- يتألف المؤتمر السنوي من نخبة يتحدّد ربعها على الأقل سنوياً، ويكون عدد المدعوين خمسين في حده الأدنى ٢- يُكوّن المشاركون في المؤتمر السنوي تجمع المؤتمر القومي العربي، ويسهمون في أنشطته".

وحددت المادة الرابعة موارد المؤتمر المالية في مساهمات أعضائه، والتبرعات غير الحكومية التي لا تُخلّ باستقلاليته، والقاعدة أن يتحمل القادرون منهم نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

كما سُمي الجهاز القيادي للمؤتمر بالأمانة العامة، وحددت المادة الخامسة من النظام الأساسي طريقة اختيارها بالانتخاب، هي والأمين العام؛ الذي يُشكّل مع الأمين العام

المساعد وأمين المال ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية السبعة، التي يحق للأمانة العامة تأليفها من بين أعضائها.

لاحقا، قامت الأمانة العامة المجتمعة في عمان تشرين الأول ١٩٩١، بمناقشة وإقرار النظام الداخلي^(٩)؛ الذي فصل أحكام النظام الأساسي، فحدد شروط عضوية المدعو إلى المؤتمر بـ: الجنسية العربية، الالتزام بأهداف المؤتمر، ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة إلا في حالات استثنائية، ألا يكون شخصا في موقع القرار في السلطة التنفيذية، أن يكون الأعضاء من أجيال مختلفة، مع مراعاة تمثيل المرأة.

وفصلت المادة الثالثة منه آليات عمل الأمانة العامة، وشرطت انتخابها بالاقتراع السري في دورة عادية للمؤتمر، كما ربطت قراراتها بأكثرية الاجتماع القانوني لها.

أما تجمع المؤتمر، فقد حددت المادة السادسة بأنه "يتكون من المشاركين في المؤتمر السنوي عاما بعد عام" والذين "يشاركون في أنشطته بقطع النظر عن حضور المؤتمر السنوي"، ويسهمون بـ "تقوم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات" ... و"لا تكون للمشاركة صفة إزاء المؤتمر إلا في حدود مشاركته بإحدى دوراته". وربطت هذه المادة سقوط عضوية التجمع، بانسحاب العضو أو بإسقاط عضويته بـ "قرار من المؤتمر عند إضراره بأهدافه أو أجهزته"، بعد إعطائه فرصة لعرض وجهة نظره، إذا ما رغب.

ثانيا- تطور المؤتمر

أ- الدورات:

انعقدت الدورة الأولى للمؤتمر في تونس (٣-٥ آذار ١٩٩٠). والدورة الثانية في عمان (الأردن) (٢٧-٢٩ أيار ١٩٩١)، وفي بيروت انعقدت الدورة الثالثة (١٤-١٦ نيسان ١٩٩٢) وكذلك الدورة الرابعة (١٠-١٢ أيار ١٩٩٣)، والدورة

الخامسة (٩-١١ أيار ١٩٩٤)، والدورة السادسة التي تأخرت حتى (١١-١٣ نيسان ١٩٩٦). أما الدورة السابعة فقد انعقدت في الدار البيضاء (١٩-٢١ آذار ١٩٩٧). والدورة الثامنة في القاهرة (٢٧-٣٠ آذار ١٩٩٨). ثم عادت الدورة التاسعة لتنعقد في بيروت (١٥-١٨ آذار ١٩٩٩). أما الدورة العاشرة فقد انعقدت في الجزائر (٣-٧ نيسان ٢٠٠٠).

من خلال تحليل تلك المسيرة، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١- إن المؤتمر تمكن من تحقيق هدفه في الانعقاد سنوياً، واستمر في ذلك طوال هذه الفترة بخلاف عام ١٩٩٥، فيما لم تتمكن فعاليات قومية عربية عديدة من ذلك خلال نفس الفترة، بما فيها مؤتمرات القمة العربية.

٢- إن تكرار اضطرابه للانعقاد في بيروت (خمس مرات من أصل عشر حتى عام ٢٠٠٠) وتعذر ذلك خلال عام ١٩٩٥، يشير إلى توفر بيروت -رغم كل شيء- على المناخ الأكثر ديمقراطية، والأكثر رحابة وقدرة على تحمل الرأي الآخر ومؤتمراته حتى تاريخه، من جهة. ومن جهة أخرى، يشير إلى عوائق منعت انعقاده في باقي العواصم، يتعلق معظمها بحرص المؤتمر على صيغة (الخبز مع الكرامة). مما دفع أوساطه إلى الاستنتاج بأنه "رغم حرص الأمانة العامة على عقد المؤتمرات السنوية في عواصم عربية مختلفة، بدون المساس باستقلالية المؤتمر وحرية التعبير أثناء انعقاده، إلا أن الدائرة المتاحة لعقد المؤتمرات السنوية بدأت تضيق، وسيكون من الحكمة التفكير ببدائل مختلفة، بما في ذلك الاضطرار لعقده أحياناً خارج الوطن العربي"^(١٠).

٣- إن انعقاد الدورة السابعة في الدار البيضاء، بدعوة من أعضاء المؤتمر ومؤيديه في المغرب، (الذين تمثلوا أساساً في الكونغرس الديمقراطية للشغل)^(١١)، ثم انعقاد الدورة الثامنة في القاهرة، بدعم من أعضاء المؤتمر ومؤيديه في مصر (الحزب العربي

الديموقراطي الناصري، حزب التجمع الوطني الوحدوي، حزب العمل، المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، يوضح طبيعة القوى التي تحتضن المؤتمر، والتي يحرص على تنمية علاقاته معها. وهي مع غيرها من القوى التي ترتبط بالمؤتمر تنتمي جميعها إلى مؤسسات المجتمع المدني العربي، وفعالياته الشعبية والمعارضة. ويعكس ذلك حرص المؤتمر على التمايز عن الأنظمة العربية وسلطانها؛ الذي لا يغير فيه من شيء، تلك اللباقات التي تظهر أحيانا، عند مشاركة ممثلي تلك السلطات، في الطقوس الرسمية والاحتفالية لافتتاح بعض دورات المؤتمر. لكن انعقاد دورته العاشرة في الجزائر، باستضافة رسمية من حكومتها، أثار تساؤلا حول استبعاد المؤتمر للمضي في ممارسات برغماتية قد تؤثر على استقلالته ومصادقته معا!

٤- إن ازدياد زمن انعقاد المؤتمر من ثلاثة أيام في دوراته السبع الأولى، إلى أربعة أيام في دورته الثامنة والتاسعة، ثم إلى خمسة في العاشرة راجع للحاجة إلى توفير وقت أطول للمناقشات والتفاعل بين أعضاء المؤتمر، بخاصة مع الازدياد الكبير في عدد المشاركين.

ب- الخط الفكري والسياسي

يتجلى هذا الخط وتطوره في اهتمامات دورات المؤتمر وبياناته ومواقف أمانته العامة، كما يتجلى في فعالياته الأخرى وأنشطته الموازية. فإذا كانت الدورة الأولى له قد انعقدت بدعوة من اللجنة التحضيرية، بهدف "تدارس أحوال الأمة، ومناقشة قضاياها الأساسية والحيوية، واستنهاض الرأي العام"، فقد جرى التأكيد والتوافق - فيها أيضا- على تحديد أهداف الأمة؛ المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي "الوحدة، والديموقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري"^(١٢).

وحين دارت مناقشات المؤتمر حول الموضوعات المطروحة في أوراق العمل، المعدة لفتح النقاش^(١٣) وهي: العرب والمتغيرات العالمية، العلاقات العربية-العربية والتجمعات الإقليمية، الأزمة اللبنانية، الصراع العربي الإسرائيلي، الديمقراطية وحقوق الإنسان. فإن بيانه الختامي الموسوم بـ(بيان إلى الأمة) توجه إلى "المواطنين في كل أرض عربية، بأن يتحركوا ليمارسوا التأثير في الأنظمة، لانتراع حقوقهم الطبيعية، وتحقيق طموحاتهم" ودعا إلى "إنقاذ مستقبل الأجيال، بالإيمان بالمقدسات، والقيم، والتمسك بالأرض، ووعينا بحقوقنا، وبأهليتنا، وطريقنا إلى غدنا الأفضل، إلى وطن عربي يحمي كرامة الإنسان وحرية أرضه، ويساهم بجدارة في مسيرة الحضارة الإنسانية". ولوحظ أن أبرز الاجتهادات التي ظهرت في مناقشات المؤتمر، وعبرت عنها وثائقه، كانت حول^(١٤):

- مراجعة مسألة حتمية انتصار الرأسمالية، وحتمية الارتباط بها.
- الدعوة للقيام بمجهود نظري ودراسة جديدة لمفهوم التبعية والتنمية الذاتية المستقلة، والانطلاق من الخصوصية القومية دون انغلاق، والاهتمام بعطاء الأمة وإبداعاتها.
- التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.
- كشف اتجاه المتغيرات الدولية الذي سيزيد من قوة إسرائيل وتطرفها.
- التشخيص الاستثنائي لمباغات السيادة القطرية، وادعاءات الشرعية القومية.
- الطبيعة الشخصية لمعظم أنظمة الحكم العربية.
- تراجع مفهوم الثورة أمام مفاهيم التنمية والنهضة القومية.
- التركيز على العوامل الحضارية في تحليل التدهور العربي.

ويمكن المؤتمر، في الصيف اللاحق، من تحقيق أول أنشطته الموازية، عندما أقام مخيم الشباب القومي الأول في لبنان، وستوالى تلك المخيمات سنويا في أقطار عربية مختلفة^(١٥).

- في الدورة الثانية للمؤتمر، دارت محاور النقاش حول "حالة الأمة العربية، والأمن القومي العربي، ومستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي"^(١٦)، تحت وطأة آثار حرب الخليج الكارثية. وعبر البيان الختامي عن ذلك، عندما استعرض التطورات الإقليمية والدولية التي صاحبت الاجتياح العراقي للكويت، فرأى أن الأزمة في جوهرها إقليمية وعالمية، في مرحلة الانتقال إلى عصر الهيمنة الأمريكية. وفي هذا السياق، ندد بتوجه أمريكا إلى إلغاء قرار الأمم المتحدة؛ الذي وصف الصهيونية بالعنصرية. كما عبر عن قلقه من ثلاثية (النفط والمياه والغذاء)، التي ستكون بمثابة مثلث الحياة العربية في التسعينات، ودعا إلى فك الحصار المفروض على العراق وشعبه، ثم حدد خطوطا استراتيجية للعمل من أجل المشروع القومي العربي. ولاحقا، أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر بيانا ضد مسار التسوية، دعت فيه إلى التهيؤ لمواجهة تاريخية وسياسية وحضارية مديدة^(١٧).

- في الدورة الثالثة للمؤتمر، ناقش المؤتمرين تقريرا عن حال الأمة ١٩٩١ - الذي أصبحت مناقشته تقليدا حميدا في دورات المؤتمر - كانت موضوعاته^(١٨) "النظام الدولي الجديد، النظام الاقتصادي الدولي الراهن، التطورات في الوطن العربي وانعكاس المتغيرات الدولية عليه، مؤتمر السلام، وموضوعا الأمن القومي وحال الديمقراطية وحقوق الإنسان الأثيرين. فدارت ورقة العمل الأولى حول الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، والثانية حول آليات استنهاض الحركة الشعبية العربية. لذلك توجه (بيان إلى الأمة) الختامي بمجموعة مقترحات استنهاضية، وضوابط في العمل السياسي، ومكاشفات جريفة تعمق وعي الجماهير، بما يحيق بالأمة من تحديات ومخاطر التسوية المطروحة. كما لُمن دور الانتفاضة والمقاومة في جنوب لبنان، ورأى في الديمقراطية مكونا أصيلا في المشروع النهضوي العربي. ودعا إلى تعزيز الحوار القومي الإسلامي، وإقامة مؤتمر خاص له. ثم أعرب عن تعاطفه البالغ مع محنة الشعب العربي في العراق

والكويت، وأوصى بتشكيل لجنة لمعالجة مشكلات المفقودين والأسرى، بالتعاون مع باقي اللجان العربية.

وبعد أشهر، ناقشت الأمانة العامة أوضاع المؤتمر، وأقرت بشكل خاص وضع استراتيجيا وخطة عمل له. كما استعرضت جهود دعم الانتفاضة، وقررت تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر القومي الإسلامي. ثم سجلت مجموعة من الانتقادات الشديدة للنظام الإقليمي العربي، وأصدرت بيانا حول الأوضاع العربية الراهنة^(١٩).

- أما الدورة الرابعة للمؤتمر، فقد ساهمت بنقلة كبيرة في مساره، عندما ناقشت بالإضافة إلى التقرير التقليدي عن حال الأمة ١٩٩٢، مشروع استراتيجيا وخطة عمل للمؤتمر، ومشروع خطة عمل للحركة القومية العربية، وتصورا أوليا لدورية المؤتمر^(٢٠).

تضمن تقرير حال الأمة العناوين التقليدية، إضافة إلى عناوين العلاقات العربية مع دول الجوار، الاقتصاد العربي والعدالة الاجتماعية، التحدد الحضاري. أما الاستراتيجية وخطة العمل للمؤتمر القومي العربي التي أقرت بعد مناقشتها، فقد تضمنت النقاط الرئيسة التالية^(٢١):

- مقدمة، انطلقت من تحليل أهداف المؤتمر وطبيعته ووسائله؛ التي وردت في النظام الأساسي. لتوضح طبيعة المؤتمر؛ الذي يهدف ويأمل في الوصول إلى أن يكون (مرجعية قومية شعبية) تشكل قوة ضغط فاعل سياسيا وفكريا. وأنه ليس حزبا، بل هو صيغة جديدة على العمل القومي العربي، ستوضحها الممارسة. كما أن طبيعة مؤتمره السنوي تتحدد في كونه (مؤمرا فكريا سياسيا)، وهو ليس ندوة فكرية، كما أنه ليس مؤمرا حزبيا يسعى إلى السلطة. أما مفهوم التنوع والتكامل فيه، فهو يعني أن يضم أشخاصا من جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية المؤمنة والملتزمة

بالمشروع القومي الحضاري العربي وعناصره الستة. وتعبير (القومي) في تسمية المؤتمر يشمل (الأمة العربية) وليس تيارا واحدا فيها.

- خطة لوضع استراتيجيا وبرنامج عمل يجمع بين الواقعية والطموح، تركز على:
١- طبيعة الأنظمة العربية الراهنة - العاجزة والفاشلة والطويلة العمر عموما، لكنها القادرة رغم ذلك على منع البديل الأفضل - وإمكانات المؤتمر، مما يدفع للعمل على مستويين:

أ- استراتيجي، على مستوى الزمن الطويل للإنضاج والتغيير الجذري.
ب- تكتيكي، للإسهام في وقف أي تدهور عربي، دون تنازلات، ولا تناقضات مع المستوى الأول.

٢- كيفية تفعيل نشاط المؤتمر وممارساته وتركيبته ليصبح (مرجعية قومية شعبية).

من جهة أخرى، تابع المؤتمر مناقشة (مشروع خطة عمل للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي خلال التسعينات) فأقره. وهو مشروع طموح أيضا، تضمن العمل على خمس مستويات متداخلة (فكري وثقافي، إعلامي، إنمائي وتربوي، سياسي، مالي) تتطلب إيجاد هيئة قومية عربية عليا للتخطيط والتنسيق فيما بينها. وقد أرفق الشكل التالي مع المشروع^(٢٢).

وبعد إقرار وثيقتي (الاستراتيجية وخطة العمل)، لاحظ المؤتمر بارتياح إثبات الممارسة لصيغته؛ التي تجاوزت كلا من مفهوم الحزب السياسي والندوة الفكرية، وكذلك التطور الإيجابي المتمثل في ظهور منظمات مستقلة للفكر القومي العربي في عدد من الأقطار العربية، وتعهد الأعضاء بالعمل على تكوين مزيد منها. ثم وافق على مجموعة من القرارات والتوصيات، أشار إليها (بيان إلى الأمة) الختامي. وكان من

بينها تنديده باعتقال العضو المؤسس في المؤتمر (نوبير الأموي)، واستمرار منع سفير عضو أمانته العامة (علي خليفة الكواري)، وتعطيل السلطات اللبنانية لجريدة السفير. كما أعلن مواقفه المبدئية من بعض القضايا العربية الساخنة^(٢٣).

مسودة خطة للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي للعدد الحالي من التسهيلات
الأمانة العربية العامة العليا للتخطيط والتنسيق القومي

المستوى الفكري والثقافي

- ١- مؤسسات فكرية قومية مستقلة أ- مركز دراسات الوحدة (موجود)
ب- مراكز فكرية أخرى
ج- إعداد المشروع الحضاري العربي الجديد (وتم الإعداد له)
- ٢- مؤسسة عربية للترجمة (تحتاج إلى تأسيس)
- ٣- جامعة عربية قومية (تحتاج إلى تأسيس)
- ٤- الجمعيات المهنية الأكاديمية القومية أ- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (تم تأسيسها)
ب- الجمعية الفلسفية العربية (تم تأسيسها)
ج- الجمعية العربية للعلوم السياسية (تم تأسيسها)
د - جمعيات أخرى مهنية (تحتاج إلى تأسيس)
- ٥- منظمات قومية عربية في الأقطار العربية (تم تأسيس بعضها وتحتاج إلى تأسيس منظمات أخرى)
- ٦- منظمة الشباب القومي أ- عليم الشباب القومي (تم تأسيسه)
ب- مؤسسات شبابية أخرى (تحتاج إلى تأسيس)
- ٧- منظمات ونواد ثقافية واجتماعية للمغتربين العرب تم تأسيس بعضها (بريطانيا) والبعض الآخر يحتاج إلى تأسيس.

المستوى الإعلامي

- ١- إعلام قومي شعبي مستقل أ- مجلة فكرية شهرية (المستقبل العربي... وغيرها) (موجودة)
ب- جريدة يومية سياسية (تحتاج إلى تأسيس)
ج- مجلة أسبوعية سياسية (تحتاج إلى تأسيس)
د - إذاعة (تحتاج إلى تأسيس)
هـ- محطة تلفزيون (تحتاج إلى تأسيس)
و- مراكز توثيق (تحتاج إلى تأسيس)

المستوى الإغاثي والتربوي

مؤسسات تعليمية وتربوية (مدارس... إلخ) واجتماعية (مستوصفات ومستشفيات ومراكز خدمة اجتماعية... وغيرها) (بعضها موجود وبعضها يحتاج إلى تأسيس).

المستوى السياسي

١- مرجعية قومية سياسية شعبية - المؤتمر القومي العربي (تم تأسيسه)

٢- منظمات حقوق الإنسان أ- المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ب- منظمات وجمعيات نظرية لحقوق الإنسان

٣- جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية (تحتاج إلى تأسيس)

٤- تجمع للثقافات والجمعيات المهنية المستقلة (تحتاج إلى تأسيس)

٥- المؤتمر القومي / الإسلامي (تحت التحضير)

التمويل

١- المؤسسة الثقافية العربية (تم تأسيسها وتجري زيادة وقتها)

٢- الصندوق القومي العربي (تم تأسيسه ويجري جمع وقتها له)

ولاحقا (في حزيران) أصدرت الأمانة العامة بيانا ندد بمحادث زيارة الليبيين للقدس المحتلة، واعتبرها محاولة للتطبيع مع العدو الصهيوني. كما أصدرت (في ٢٠) بيانا مطولا ندد باتفاق أوسلو، ثم (في ١٠) بيانا حول اختفاء المناضل (منصور الكيخيا) عضو الأمانة العامة. وفي خريف ذلك العام أيضا، تحققت مبادرة المؤتمر في انعقاد المؤتمر القومي-الإسلامي الأول^(٢٤)، الذي سيتابع دوراته لاحقا، ويتحول هو الآخر إلى مؤسسة مستقلة.

- في الدورة الخامسة للمؤتمر، شكل تقرير حال الأمة ١٩٩٣ مادة نقاشية رئيسية، اتسمت بالبؤس العربي والتردي والانقسام والتنازلات^(٢٥)، عند تناوله الأوضاع الراهنة للأمة العربية. لا سيما النزاع العسكري في اليمن، والموضوعات الأثيرة كالقضية الفلسطينية، وحال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأمن القومي، والاقتصاد العربي، ووسائل تحسين العلاقات العربية-العربية. وخلال جلسة النقوبم الذاتي التي أجراها المؤتمر لمسيرته، انطلقا من وثيقة الأمين العام، برزت إيجابيات

ممارسة قدر جيد من الديمقراطية داخل مؤسسات المؤتمر، بالموازاة مع إلحاح بعض الأعضاء على الدعوة من أجل ممارستها في المجتمع^(٢٦)، كما لوحظ ضعف مشاركة المرأة في المؤتمر، رغم مطالبة الأمانة العامة الأعضاء دوماً بترشيح المزيد من النساء.

وبعد ممارسة المؤتمر للاستحقاق الانتخابي، الذي انتخب بموجبه أمانته العامة الثانية وجدد لأمينه العام، أصدر بياناً الختامي. فتوقف فيه طويلاً أمام الحدث اليمني المأساوي، الذي تناوله أيضاً في بيان خاص، وحذر من مخاطر مسيرة المفاوضات الممهدة لنظام شرق أوسطي بقيادة إسرائيل. كما حث تعاضد الانتفاضة ورد الفعل الشعبي العربي والإسلامي، وطالب القوى الحية في الأمة بمهام محددة على أكثر من صعيد في هذا المجال، ثم عالج مشكلات الأمن القومي والعلاقات العربية-العربية المتتردية، وأعلن عن مواقفه بخصوص بعض الأوضاع العربية المزمعة.

لاحقاً، أدلى مصدر مسؤول في الأمانة العامة ببيان، ندد فيه بإعلان انفصال الشطر الجنوبي لليمن، واجتمعت الأمانة العامة في دورتها العادية، فأصدرت بياناً حللت فيه اتجاه الأوضاع العربية إلى مزيد من التدهور، ثم قامت بارتياح عودة الوحدة اليمنية ونتائج انعقاد المؤتمر القومي-الإسلامي الأول، الذي سبق وأطلقت مبادرته^(٢٧).

- في الدورة السادسة، التي تأخر انعقادها سنة كاملة، ناقش المؤتمر تقريراً عن حال الأمة، وأربعة أبحاث شكلت خلفية محاوره^(٢٨) هي: حول العرب والعالم، القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، النزاعات العربية-العربية، الأمن القومي العربي، التنمية. ومحوران جديداً هما: العنف السياسي في الوطن العربي، والجياليات العربية في الخارج، نوقشت ورقتا عمل حولهما، الأولى عن السلطة ومصادر الشرعية في الوطن العربي، والثانية عن حال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقيل إنهاء أعماله، قام المؤتمر بانتخاب عبد الحميد مهري أميناً عاماً جديداً، بعد إصرار (د. حسيب) على

استقالته، تكريسا لمبدأ تداول المسؤولية. كما أعلن عن تشكيل لجنة تحضيرية للعمل على إقامة جبهة للأحزاب والقوى السياسية الوحيدة في الوطن العربي^(٢٩). ثم أصدر (بيان إلى الأمة) الختامي، الذي استعرض انعقاد المؤتمر "للمرة الرابعة في بيروت بعد أن ضاقت آفاق عقده في غيرها" فحى دورها الطليعي، وتقاليد الديمقراطية العربية، ومقاومتها الباسلة للاحتلال الصهيوني. وبين مواقف المؤتمر المبدئية والقومية من الأوضاع الدولية، والعلاقات العربية-العربية، وتطورات علاقات العرب مع دول الجوار، والأمن القومي وإشكاليات علاقته مع الأمن القطري. كما لاحظ قصور التنمية العربية، ومشكلات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ثم توقف بإمعان أمام أوضاع الجاليات العربية في الخارج، ودورها. راصدا في النهاية بعض المؤشرات التي يمكن -في حال تكاملها وتطويرها- أن تفتح المجال للأمل.

- أما الدورة السابعة فقد انعقدت في المغرب لأول مرة، وتميزت بتأكيد دور المغرب القومي من جهة، كما شكل الترحيب الرسمي بالمؤتمر اعترافا جديدا بشرعيته من جهة أخرى، إضافة إلى حضور عدد من المشاركين الجزائريين البارزين إلى المغرب، للمرة الأولى منذ إغلاق الحدود بين البلدين.

وقد اعتمد المؤتمر، أيضا للمرة الأولى منذ تأسيسه، طريقة توزيع العمل إلى أربع لجان، تخصصت كل منها في محور محدد. فبعد جلسة عامة حول القضايا العربية الساخنة، درست اللجان قضايا الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية-العربية، والتنمية، ومحورا جديدا حول العلاقات بين الدولة والمجتمع العربي. ثم تابع المؤتمر في جلسات عامة تقوم أعماله وأوضاعه المالية، وانتخب أمانته العامة الثالثة، كما حدد لأمينه العام^(٣٠).

في ختام أعماله، أعلن بيان المؤتمر الختامي عن تقديره للحفاوة الرسمية والشعبية، التي عبرت عن أصالة الحقيقة القومية، وفعالية أسلوب المؤتمر. ثم استعرض تحليله للتحديات المختلفة التي تواجه الأمة، خاصة في ظل تيار العولمة الكاسح. فطالب بتحمل المسؤولية الذاتية، وبإحداث نقلة نوعية في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، تصححه كصراع وجود لا كنزاع حدود. وكذلك توقف أمام ظاهرة الحصار التي تتعرض لها عدة أقطار عربية، فحلل سياقها، بخاصة آثار الحصار الممحية على العراق وشعبه، وطالب بموقف مبدئي منها، ومن عدة قضايا عربية أخرى. كما استغرب تراجع العلاقات العربية-العربية في عصر العولمة، الموصوف بالموحد؟ فدعا إلى مجموعة من الخطوات المضادة على الصعيدين الرسمي والشعبي، وكذلك في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، محتثا بالإشارة إلى دلالات روح المقاومة المباشرة، رغم كل السلبات الطافية.

- وأتى انعقاد الدورة الثامنة في القاهرة لأول مرة دليلا جديدا على جدارة المؤتمر، وتطور مسيرته. وجريا على تقاليد تلك المسيرة، تابع المؤتمر أعماله، على مدى أربعة أيام كاملة، وفي جلسات عامة وجلسات لجان خاصة^(٣١). بدأت جلساته العامة بمناقشة حال الأمة ١٩٩٧، فاستعرضت المداخلات التطورات والمتغيرات الدولية من زاوية علاقتها بالمشروع القومي الحضاري. حيث برزت في إطارها قضية التنمية العربية المشتركة، كقضية حياة أو موت، وقضايا الحصار العربية الشاملة، والنقد الذاتي لمسألة غياب الانتخابات الديمقراطية، في ظل غياب مفهوم المؤسسة عن العقل العربي والنظم العربية، وكذلك قضايا الشباب العربي، والمؤسسات السياسية العربية القومية، وجوانب الصراع العربي-الصهيوني المبدئية والراهنة. أما جلسات اللجان فقد تناولت تحت عناوين الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية الداخلية والخارجية، والتنمية في رأس المال البشري والاقتصاد والاجتماع بمفهومها الشامل. ثم عاد المؤتمر

إلى جلسة عامة، لتقوم مسيرته في سلباتها وإيجابياتها ووسائل تفعيلها، ومناقشة وضعه المالي، واقتراحات تعديل نظامه الأساسي.

واختتم المؤتمر أعماله، بإعلان بيانه إلى الأمة؛ الذي اعتبر انعقاده في مصر دليلاً على دورها "التميز والمستمر في النهوض العربي"، وتأكيداً آخر على جدارة المؤتمر ومسيرته. ثم استعرض أعماله والمواقف والقرارات والتوصيات التي صدرت عنه في مجالات متعددة، مستخلصاً قدرته على التحول "إلى مؤسسة قومية مستقرة للتشاور والتحاور ولإطلاق المبادرات على أكثر من صعيد، وأن ذلك لم يكن ممكناً لولا حرص المؤتمر الشديد على استقلاليته، وعلى حفاظه على الثوابت القومية المبدئية، وعلى حرصه أن يضم بين صفوفه آراء وتوجهات فكرية متنوعة وملتزمة بأهداف المشروع الحضاري العربي". فدارت ورقة العمل الأولى حول الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، والثانية حول آليات استنهاض الحركة الشعبية الوحيدة العربية.

- في الدورة التاسعة، عاد المؤتمر للانعقاد في بيروت، وعلى مدار أربعة أيام، وفي جلسات عامة^(٣٢). فدارت مناقشات تقرير حال الأمة حول عناوين العرب والعالم، الصراع العربي-الإسرائيلي الذي انعكست عليه مداولات ندوة (العرب ومواجهة إسرائيل)^(٣٣)، الأمن القومي العربي، النظام العربي، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الجاليات العربية في المهجر، العلم والثقافة، وقد أكدت المداخلات في العديد منها على ارتباطها ببعدي الإرادة والتغيير. ثم تابع المؤتمر مناقشة أربع قضايا عربية ساخنة، حول كل من العراق والجزائر وليبيا والسودان، قدمت في معظمها شهادات حية، واتخذ فيها توصيات تعبر عن رفضه للحصار والتآمر على هذه الأقطار وشعوبها. وأخيراً تداول في تقرير متميز حول ظاهرة الفساد الكبير والصغير في الوطن العربي، كما اتخذ توصيات خاصة بشأنها. وبعد تقويم الوضع المالي المتأزم للمؤتمر، أعلن عن إنشاء "صندوق تعزيز العمل الأهلي

العربي" وواقعيته، وبدء بعض الخطوات التنفيذية لها. وكالعادة، لخص "بيان إلى الأمة" الختامي مناقشات المؤتمر، كما استعرض أعماله، متطلعا إلى "أن تكون مواقفه وتحليلاته ورؤاه عظم اهتمام كل القوى الفاعلة والحية في الأمة". لاحقا في أواخر أيار، أصدرت الأمانة العامة بيانا، استتكرت فيه استمرار زيف الانتخابات العربية، كما حذرت من الجري خلف أوامم التغيير الانتخابي في إسرائيل!

- في الدورة العاشرة، التي انعقدت في الجزائر، بدأت أعمال المؤتمر بمجلسة عامة، خيم عليها حال الجزائر بين الأمس واليوم. ثم تابعت مناقشات موضوعات تقريره السنوي، فركزت على نقد الواقع العربي الراهن وفداحة حجم الاختراق الأميركي-الصهيوني، ومازق عملية التسوية الجارية، كذلك أزمة المجتمع والدولة العربيين. وحين تفرع المؤتمر إلى لجان خمس لمناقشة القضايا العربية بتضمناتها المختلفة، تخصصت اللجنة الخامسة بمناقشة قضية رفع الحصار عن العراق، وكانت هذه اللجنة قد أضيفت تحت إلحاح أغلبية المشاركين^(٣٤). أما القضية الخاصة بهذه الدورة، والتي أدخلتها الدورة الثامنة ضمن تقاليد المؤتمر، فكانت قضية الحكم الصالح، حيث خصصت لها إحدى الجلسات العامة. وقد تابع المؤتمر معالجة مسائله التنظيمية والمالية ومراجعتها، ومن بينها مسألة صندوقه القومي لضمان لاستقلاليتة، كما توصل إلى إلغاء مناصب الأمناء العامين المساعدين واستحداث منصب نائب الأمين العام. وأخيرا قام بانتخاب أعضاء أمانته العامة الجديدة، والأستاذ (ضياء الدين داوود) أمينا عاما له. ثم ألقى الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) كلمة كان لها وقع خاص، تميزت بها هذه الدورة^(٣٥).

وقد لخص (بيان إلى الأمة) الختامي أعمال المؤتمر ومناقشاته ومراجعاته، كما جدد التأكيد على مشروعه، كمحاولة لبث روح جديدة في مختلف قوى الأمة الحية، ورأى في استمرار المؤتمر تعبيرا عن روح الحفيظة القومية في الأمة.

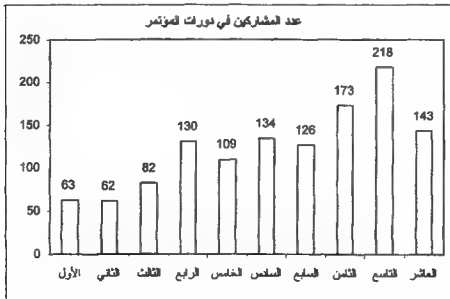
ج- تركيب أعضاء المؤتمر

١- من حيث العدد:

دلت أعداد المشاركين في دورات المؤتمر، وفي عضويته بالتالي على تطور متعاضد. حيث بين الجدول التالي رقم (١)، أن المؤتمر تمكن من توسيع قاعدة عضويته باستمرار، بإشراك أعضاء جدد في دوراته السنوية. كما أنه لجأ منذ الدورة السادسة إلى دعوة جميع أعضاء التجمع إلى المؤتمر السنوي، حيث أصبحت هذه الخطوة تقليداً، عدل من أجله أحد أحكام النظام الأساسي للمؤتمر، فنصّ على أن "يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء تجمع المؤتمر، ومن المدعوين الجدد"^(٣٦). وهذا ما يفسر الزيادات الكبيرة الحادثة في عدد أعضاء المؤتمر السنوي، علماً أن عدد المدعوين هو دوماً أكثر من عدد الذين يتسنى لهم الحضور، لأسباب عديدة، ربما يتعلق بعضها بتكاليف السفر والإقامة، لكن بعضها الآخر يتعلق حتماً بالعوائق المعروفة للأنظمة العربية!

من جهة أخرى، توضح هذه الدراسة مع مقارنة أسماء المشاركين، أن نسبة التحدد في أعضاء المؤتمرات كبيرة، وقد حققت غالباً ما نصّ عليه النظام الأساسي، من تحديد لربع أعضائه على الأقل في كل دورة.

وبذلك أصبح عدد أعضاء تجمع المؤتمر: (٢٥٠) عام ١٩٩٦، ثم (٣٤٩) عام ١٩٩٧، و(٤١١) عام ١٩٩٨، و(٤٧٩) عام ١٩٩٩، ثم (٥٤٨) عام ٢٠٠٠. فيكون عددهم بذلك قد تضاعف تسع مرات تقريباً عن مؤتمر التأسيس^(٣٧).



٢- من حيث تمثيل الأقطار العربية المختلفة:

عند توزيع أعضاء المؤتمر على أقطارهم، أمكن بناء الجدول التالي رقم (٢) الذي يوضح ذلك التوزيع، كما يبين تطور أعداد المشاركين من كل قطر في دورات المؤتمر. وإذا كانت هذه الأعداد تعكس الحجم السكاني أحيانا، كما يظهر في حالة البحرين والكويت وقطر وليبيا وموريتانيا، فإنها تعكس أكثر من ذلك قوة المواقع الفكرية والسياسية للنخبة وحجمها في أقطار مثل لبنان وفلسطين. وتتأثر هذه الأعداد أحيانا بمكان انعقاد المؤتمر، ومدى قربه أو بعده بالنسبة للكثير من المدعوين، نظرا للطابع التطوعي للمشاركة، ولقاعدة أن يتحمل العضو القادر نفقات هذه المشاركة. من هنا، جاءت الزيادة الكبيرة في أعداد ممثلي القطر الذي عقدت فيه دورة المؤتمر، وممثلي الأقطار المجاورة له. كما حدث في دورات بيروت، حيث ارتفع عدد ممثلي لبنان أولا، ثم عدد ممثلي كل من سورية والأردن وفلسطين والعراق ثانيا، وكذلك ما حدث في دورة القاهرة بالنسبة لممثلي مصر، وفي دورة الدار البيضاء بالنسبة لممثلي المغرب والجزائر، وفي دورة الجزائر بالنسبة للجزائريين.

من جهة أخرى، وبمقارنة الجدول السابق مع جداول الأسماء، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١- إن بعض أعضاء المؤتمر يأتون من خارج أقطارهم، بسبب الهجرة أو العمل في بلدان عربية، أو أجنبية. ويعطي الجدول التالي رقم (٣) مثالا عن ذلك، بالنسبة للمشاركين في الدورة التاسعة.

ففي هذا الجدول، يتبين أن نصف عدد المشاركين العراقيين قدموا من خارج العراق، وكذلك غالبية الفلسطينيين، الذين قدم (١١) منهم من لبنان.

٢- إن مشاركة ممثلي الكويت متراوحة، بينما ارتفعت إلى (٥) ممثلين في الدورة الثانية؛ التي انعقدت عقب كارثة الخليج، انعدمت كلياً في الدورة الخامسة، واقتصرت مراراً على مشاركة المناضل القومي حاسم القطامي.

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
الأردن	٤	١١	٥	٦	٤	٧	٨	٩	٢٠	١٠
البحرين	١	١	١	١	١	٢	٢	١	٢	١
تونس	٦	٤	٣	٤	٤	١	٤	١	٤	١
الجزائر	٤	١	١	٦	٥	٣	١١	٤	٣	١٥
السعودية	-	-	١	٤	٣	٤	-	-	١	١
سوريا	١	٣	٨	٩	٩	١٤	١١	٢٩	٣١	١٩
السودان	١	-	١	١٠	٤	٢	٢	٤	٥	٤
العراق	٦	٧	١٠	٩	١٢	١٢	٨	٩	١٨	٩
الكويت	٣	-	١	١	-	١	٣	٢	١	-
فلسطين	٤	١٢	٦	١٤	١١	١١	٨	١٢	٢٠	١٥
قطر	-	١	١	-	-	١	١	٢	٤	٢
لبنان	١٠	٥	٢٤	٣٠	٢٦	٤٦	١٢	٢٤	٦٩	٢٢
ليبيا	٣	٢	-	١	-	٢	٤	٤	٢	٣
المغرب	٤	٤	٣	٨	٧	٢	٣٢	٩	٦	٨
مصر	١٣	٨	١٣	١٩	١٨	١٨	١٤	٥٤	٢٠	٢٣
موريتانيا	-	-	-	١	٢	١	٣	١	٢	٢
الإمارات	١	١	٢	٣	١	١	-	٢	٣	٢
الصومال	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-
اليمن	٢	٢	٢	٤	١	٦	٣	٥	٧	٦
المجموع	٦٣	٦٢	٨٢	١٣٠	١٠٩	١٣٤	١٢٦	١٧٣	٢١٨	١٤٣

جدول رقم (٢) توزيع الأعضاء على الأقطار

٣- إن الصومال تمثلت في الدورتين الخامسة والثامنة فقط، بنفس العضو، وهو:

د.عبد الله آدم مستشار الأمين العام للجامعة العربية.

٤- إنه لم يتوفر مشارك حتى الدورة الأخيرة من أقطار عربية هي: عمان وجيبوتي وحزر القمر.

	الأردن	البحرين	تونس	سوريا	العراق	فلسطين	لبنان	ليبيا	مصر	اليمن	المجموع
من داخل القطر	١٩	١	٣	٢٨	٩	٤	٦٦	١	١٦	٦	١٧٨
من قطر عربي آخر	١	-	-	٢	٢	١٤	١	-	٢	-	٢٢
من خارج الوطن العربي	-	١	١	١	٧	٢	٢	١	٢	١	١٨
مجموع المشاركين	٢٠	٢	٤	٣١	١٨	٢٠	٦٩	٢	٢٠	٧	٢١٨

جدول رقم (٣)

٣- من حيث مواقع أعضاء المؤتمر، وأدوارهم:

حدد النظام الأساسي للمؤتمر أنه يتألف من نخبة، وهو تجمع من المثقفين والممارسين العرب، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي رقم (٤). وقد ضمت دورات المؤتمر المختلفة، أعدادا متنوعة من هذه النخب، كالمفكرين وأساتذة الجامعات والسياسيين والقادة في مؤسسات مجتمع مدني فاعلة. مع ملاحظة أن جميع أعضاء المؤتمر ليسوا في موقع القرار من السلطة التنفيذية، خلال نفس الفترة. وأن من يتولى مثل هذا الموقع، لا يشارك في دورات المؤتمر، أو مؤسساته، انسجاما مع أحكام النظام الداخلي، وحفاظا على استقلالية المؤتمر.

٤- من حيث توزيع قيادة المؤتمر:

رغم أن التحليل الإحصائي لا يدل على واقع الأدوار، لكن من أجل تلمس محاولة المؤتمر تمثيل كافة الأقطار العربية، يمكن دراسة الجدول التالي رقم (٥).

الموقع أو الدور أو المهنة (حسب برونه)	المؤتمر التاسع
أستاذ جامعي	٢٥
كاتب، باحث، صحفي، إعلامي	٣٣
نائب حالي، دبلوماسي سابق	٩
فنان سينمائي أو مسرحي	٤
اقتصادي، رجل أعمال	٩
موظف، مدرس	٤
طبيب، صيدلي، مهندس، محام	٢١
رئيس تحرير أو رئيس قسم في صحيفة أو مجلة	١٠
مدير مركز أبحاث، أو رئيس قسم فيه	١٤
مفكر	٥
قيادي في إحدى مؤسسات المجتمع المدني	٣٢
رئيس حزب سياسي، أو عضو قيادي فيه	٢٥
مسؤول سياسي سابق (رئيس وزراء، وزير، سفير)	٢٨
المجموع	٢١٨

جدول رقم (٤)

٥- من حيث مراعاة الأجيال المختلفة:

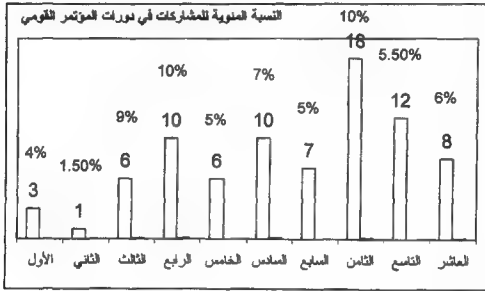
رغم عدم توفر معلومات معلنة عن أعمار أعضاء المؤتمر، فيمكن القول من خلال تفحص شخصي لأسماء أعضاء معروفين في المؤتمر، أن هناك أجيالا متعددة تتمثل فيه، لكنها جميعا تتجاوز سن الخامسة والثلاثين سنة. فهناك عدد قليل من الأعضاء الذين يتجاوز عمرهم السبعين عاما، كما أن هناك عددا قليلا من هم دون الأربعين، وكثير من أجيال الخمسينات والستينات، لذلك وصف المؤتمر أحيانا بمؤتمر الشيوخ، وأحيانا أخرى بمؤتمر الحكماء. ويمكن المجازفة بتقديم تقدير أولي حول

المجموع	١٠	٢٥	٣٠	٦	٣٠	٦
---------	----	----	----	---	----	---

جدول رقم (٥) توزيع قيادة المؤتمر حتى نهاية ١٩٩٩

٦- من حيث تمثيل المرأة:

يبين الجدول التالي رقم (٦) تطور تمثيل المرأة، وأن أفضل نسبة وصل لها في دورات المؤتمر كانت ١٠% خلال الدورة الثامنة، لكنها عادت وتراجعت إلى أقل من نسبة ٦% خلال الدورة العاشرة.



جدول رقم (٦)

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لرفعها، فقد بقيت هذه النسبة ضعيفة ورمزية بالتالي، ودون طموحات المؤتمر؛ التي أبرزتها مناقشات العديد من دوراته، وأشار النظام الأساسي لضرورة مراعاتها، كما ألحت الأمانة العامة مراراً عليها في توجيهات الترشيع الدورية^(٣٨). لكن واقع المشاركة دفع إلى وصف المؤتمر بالذكورية، كباقي مؤسسات المجتمع العربي الماضوية. في حين يتأكد الحرص على تمثيل المرأة، في انتخاب الفنانة (عسنة توفيق) إلى الأمانة العامة الأولى، ثم (د. صفية صفوت) معها إلى

الأمانة العامة الثانية، واستمرار عضوية الأولى منهما في الأمانة العامة حتى الدورة العاشرة؛ حيث انتخب المؤتمر فيها (أمل محمود فايد وفريدة النقاش) إلى أمانته العامة.

٧- من حيث اتجاهات الأعضاء، وتياراتهم:

كانت تسمية المؤتمر بـ(القومي العربي) وليس بـ(الوطني العربي) سببا في إثارة الالتباس حول طبيعته واتجاهه، رغم التوضيح اللاحق والتكرار بأن تعبیر (القومي) في التسمية، يشمل الأمة لا تيارا معينا فيها^(٣٩). فبدءا من الدورة التأسيسية، طرح ذلك الالتباس، بل وصفت باللون الواحد؛ الذي يتعارض مع ما تشهده الساحة العربية من تنوع وتجدد^(٤٠)، لكن الدورات اللاحقة للمؤتمر، التي ضمت ممثلين لجميع التيارات الوطنية الأخرى، سعت نحو تحقيق مفهوم (التنوع والتكامل) في اتجاهات الأعضاء، انسجاما مع اتجاه الاستراتيجية المعتمدة منذ الدورة الرابعة من جهة، كما دفعت نحو مراجعة التصنيف التقليدي لتلك التيارات والحواجز التي كانت قائمة بينها، من جهة أخرى.

د- مؤسسات المؤتمر وطرائق عملها

١- المؤتمر السنوي:

ينعقد في الربع الأول تقريبا من كل عام، وقد أصبح هذا الانعقاد تقليدا مستقرا، يزداد تأثيره الإعلامي سنويا. كما شهد المؤتمر تطورا واضحا خلال مسيرته، وذلك في تزايد عدد المشاركين، وفي إضافة يوم رابع إلى مدة انعقاده، وأخيرا في تغير طرائق عمله. وهذه الأخيرة كانت قد استمرت طويلا -حتى الدورة السادسة- على شكل جلسات عامة، لا تتيح الوقت الكافي لمشاركة المؤتمرين الفعالة، بخاصة مع تزايد عددهم. ثم تحولت منذ الدورة السابعة، للبدء بجلسة عامة، والانتقال إلى جلسات لجان متخصصة، والعودة إلى جلسة عامة ختامية. واستمرت هذه الطريقة في الدورة

الثامنة، ثم توقفت في الدورة التاسعة بذريعة ظروف المكان، لكن للمؤتمر استمداها في دورته العاشرة.

ويمكن القول، إن دورات المؤتمر قد شهدت فرصا ديمقراطية مقبولة، سواء خلال نقاشاتها أم خلال ممارسة استحقاقاتها الانتخابية. ولهذا السبب، ربما كان المؤتمر أحد أندر الاجتماعات العربية في ذلك. لكن ذلك لا ينفي وجود ملاحظات، قد لا يبررها ضيق الوقت أو حاجات التنظيم^(٤١).

٢- الأمانة العامة:

جرى تكليف اللجنة التحضيرية بالقيام بأعمالها في الدورة الأولى التأسيسية، وتم انتخابها في الدورة الثانية، ثم تجدد أكثر من نصف أعضائها في كل من انتخابات الدورتين الخامسة والسابعة، وأقل من ذلك في العاشرة. وقد عقدت الأمانة العامة اجتماعاتها العادية مرتين على الأقل في الأعوام الماضية، بخلاف اجتماعاتها الاستثنائية. كما انتخبت لجنتها التنفيذية، التي تكونت الأخيرة منها من خمسة من الأمناء العامين المساعدين (قبل أن تلغي الدورة العاشرة مناصبهم وتستحدث منصب نائب الأمين العام) لكل من مناطق المشرق العربي، والمغرب العربي، ووادي النيل، والجزيرة العربية والخليج، والجلاليات العربية المهاجرة، بالإضافة إلى أمين المال^(٤٢).

وفي الواقع، تمثل الأمانة العامة عصب المؤتمر، فإذا كانت لجنتها التنفيذية تقابل المكتب السياسي وفق الباراديغم الحزبي، فهي تقابل اللجنة المركزية نظرا لمسؤوليتها وفعاليتها، في حين لا يمكن لتجمع المؤتمر أن يوازي الهيئة العامة للحزب، لانعدام ترابطه الهيكلي ومسؤوليته، وفي الغالب فعاليته خارج إطار الدورة السنوية؛ التي هي بدورها ليست أكثر من إطار للتشاور والتحاور، فوق كونها مناسبة للتواصل وإعلان المواقف، إن لم تكن فرصة لممارسات موسمية وباهتة غالبا. وربما كانت هذه الصيغة

الجديدة والمتميزة للمؤتمر القومي العربي (صيغة المركز الفعال والمسؤول مع الإطار العريض للتشاور والاتصال والدعم، بخاصة مع إحداث العضوية المؤازرة وفق تعديلات ١٩٩٨)، هي وسيلة المؤتمر لتجاوز إحباطات التجارب الحزبية والحركية السابقة وسلبياتها من جهة، وفي محاولة التحول إلى مرجعية قومية من جهة أخرى. مع ملاحظة أن النظام الأساسي للمؤتمر ترك الباب مفتوحاً، أمام تفعيل حركة أعضاء تجمع المؤتمر في كل قطر.

٣- تقارير المؤتمرات:

اعتمد المؤتمر منذ التحضير لدورة انعقاده الأولى، على أسلوب الإعداد المسبق لمشروع تقرير حال الأمة وأوراق العمل الأخرى، الخاصة بقضية حيوية أو أكثر، كما نص نظامه الأساسي على ذلك. وتكلف الأمانة العامة لجنة معلنه من الخبراء أعضاء المؤتمر بإعدادها، وتشرف على أعمالها، ثم تقدمها إلى المؤتمر كمسودة أو كخلفية للنقاش. وإذ ساهم ذلك الأسلوب في رفع سوية تلك الأوراق وإعدادها العلمي، فإنه غالباً ما أفقد تقارير (حال الأمة) الموقف السياسي والرؤية، وحوّلها أحياناً إلى نسيات أخبار تجهد أن تكون مركزة وشاملة! مما دفع بعض أعضاء المؤتمر التاسع للمطالبة بتقرير وبيان سياسيين، يعبران عن رؤية المؤتمر وحصيله نقاشات مختلف المشاركين^(٤٣).

٤- الشفافية:

تظهر في جميع أعمال المؤتمر، فدورته السنوية تعقد علناً أمام المراقبين ووسائل الإعلام، كما أن جميع وثائقه توزع على الحضور بما فيها تقريره المالي. وقد لجأ المؤتمر -منذ سنته الأولى- إلى نشر وثائقه الأساسية في كتب خاصة، وفي الصحف والدوريات، بخاصة في مجلة المستقبل العربي البيروتية؛ التي تنشر أيضاً تقارير دورية عن أعمال مؤتمراته. ويمكن لفترة وجيزة من إصدار دورية خاصة باسمه (القلم الصريح،

بيروت ١٩٩٤)، كما بدأ، منذ الدورة السادسة، بنشر كامل أوراق المؤتمر السنوي وتقاريره في كتاب وثائقي دوري. وأصدر مجددا نشرة متواضعة وغير دورية، تحمل اسم المنبر العربي اعتبارا من شهر حزيران ١٩٩٩.

٥- مالية المؤتمر:

يعتمد المؤتمر كليا على مساهمات أعضائه والتبرعات التي لا تخل باستقلاليتة، وكان نظامه الأساسي الأول قد أضاف تعبير (غير الحكومية) إلى تلك التبرعات، لكنه شطب ذلك التعبير في تعديلاته لعام ١٩٩٨، وشرط (موافقة اللجنة التنفيذية على قبولها). وتبين تقارير الوضع المالي المعلنة والمقدمة إلى المؤتمرات السنوية كافة تفاصيل إيرادات المؤتمر ونفقاته، بما فيها أسماء المتبرعين واشتراكات الأعضاء. كما تبين العجز المالي المستمر للمؤتمر نتيجة لتزايد نفقات المؤتمر، التي لا تتضمن نفقات السفر والإقامة التطوعية غالبا. ولا يتخلص هذا العجز إلا نتيجة للتبرعات الاستثنائية من بعض أصدقاء المؤتمر، علما أن المؤسسة الثقافية العربية تقدم أكبر تبرع دوري له.

ثالثا- آفاق المؤتمر القومي العربي

يطل المؤتمر على آفاق القرن الواحد والعشرين، وقد استقام عوده، ونجح في الاستمرار كأكبر اجتماع قومي عربي، فأصبح مؤسسة مستقرة، لها أنشطتها الدورية، والمرتبطة بشبكة من الفعاليات المستقلة والموازية (مخيم الشباب القومي العربي، المؤتمر القومي-الإسلامي، المنتديات القطرية، المؤسسات الثقافية، الصناديق القومية). وفي العام القادم، سيعقد دورته الحادية عشر، فهل سيتم ذلك خارج الوطن العربي، أم في عاصمة عربية ما غير محاصرة؟ أو ربما فك الحصار عنها مجددا. وتحت سقف السلطات العربية، أم بين أحضان الشعب العربي وقواه الأهلية الحية.

ما الذي سيتذكره المؤتمرون من مسيرة السنوات العشر الماضية؟ العوائق المالية أم ضغوطات الأنظمة، سخرية الأعداء أم تشكيلك الأصدقاء؟ انفتاحه على امتدادات الأنظمة أم مواقفه المستقلة و"الموضوعية والصريحة والجريئة"؟ ضمه للخارجين من الأنظمة، أم للحاهزين للعودة إليها؟ الطموحات إلى (مرجعية قومية شعبية) ضاغطة من أجل التغيير، أم الاكتفاء بنجاح الوصول إلى (إطار للتشاور والتحاور)؟ نداءات المخلصين المطالبين بالتحول إلى حزب قومي ديمقراطي، أو العودة إلى البيوت والانقراض كديناصورات فاتحا التطور^(٤٤)؟ نضال الخنادق أم صراع الفنادق^(٤٥)؟ طلبات الراغبين المتزايدة بعضوية المؤتمر، أم ادعاءات إشكالية التمثيل؟ في مؤتمر لا يطمح لأن يكون برلمانا ولا نقابة! حماسة المطالبين بأدوار كفاحية تقاعدوا عنها، أم صمت المتحليين بشرف عضوية لم يفتنوا لفقدان تكليفها^(٤٦)؟ أحلام التطهر بالاعتراف في (مجمع تفكير)^(٤٧)، أم المراهنة على بديل للمرجعيات الكاريزمية المفتقدة^(٤٨)؟.

أين أصبحت الاستراتيجية التي اعتمدها المؤتمر قبل سنوات؟ وما موقعها بين حدي التغيير والإصلاح، وكيف سيقوم المؤتمر بمحاولته بينهما؟ وخلفه تاريخ عربي قريب، شهد مرارا إخفاق مهادنة المثقف للسلطان، وانتهاء الثورات إلى أنظمة مملوكية!

ما هو مصير خطة عمله القومية؟ وأين أصبحت لجانه العديدة من أجل فك الحصارات والمصالحات العربية، ووحدة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية العربية، وغيرها؟.

كيف سيتابع المؤتمر طريق تحوله إلى "مرجعية قومية"؟ بعد أن أصبح مؤسسة وإطارا. في مرحلة قال فيها الكثيرون وداعا للعروبة^(٤٩)، واستبدلتها السلطات بأنظمة

تزداد شخصنة وقطرية. وانتقلت الفكرة القومية فيها من أيدي السياسيين إلى أحضان المثقفين^(١)، ومن مشروع للعمل إلى مشروع للتفكير! وهل ستكون محاولة المؤتمر في (إبقاء شعلة القومية مضاءة) لإنارة طريق نهضة عربية مازالت تتعثر؟ في عصر عولمة تعيد إنتاج العالم والقوميات، فلا تبقي ولا تذر! هل سينجح في مشروعه لتحديد الفكرة العربية وحركتها، فيصبح نوعا ما من جامعة عربية شعبية حقا، أم سيوازي الجامعة العربية الرسمية، ويتحول إلى واحدة أخرى من المؤسسات القومية الراكدة. و"تلك ليست مسؤوليته وحده، لكنها مبرر وجوده أصلا"^(٢).

(١) بيان إلى الأمة، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، بيروت ١٩٩٠، ص ١٥٥.

(٢) المصدر السابق، والإشارة هي للمؤتمر العربي الأول، باريس ١٩١٣، انظر حوله: جورج انطونيوس، بقطة العرب، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت ١٩٧٤، ص ١٩١.

(٢) المؤتمر القومي العربي، الوثائق والبيانات السياسية (١٩٩٠-١٩٩٤)، بيروت ١٩٩٥، ص ٨. قارن مع وحيد عيد المجيد الذي لم يذكر اسم (د.حسيب) ضمن هذه اللجنة، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٣٤، بيروت ١٩٩٠، ص ١٤١.

(٤) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨. وذكر (معن بشور) أنه تداول مع (د.حسيب) في تحضيرات المؤتمر خلال انتقال الأخير للإقامة في فندق بعد قصف بيته في بيروت، صيف ١٩٨٩، انظر كلمته الموزعة بين أوراق المؤتمر القومي السادس.

(٥) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٧) أحمد سعيد نوفل، المؤتمر القومي العربي الثاني، المستقبل العربي، العدد ١٥٠، بيروت ١٩٩١، ص ١٨٠.

(٨) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٩) المصدر السابق، ص ١٥.

(١٠) د.حسيب، تقييم نقدي، للمؤتمر القومي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٦، ص ٤٠٨.

(١١) حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع (الوثائق)، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ٩.

(١٢) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(١٣) وحيد عيد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(١٤) حسين سعد الله، قراءة أولية في وثائق المؤتمر القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت ١٩٩٠، ص ١٦٣.

(١٥) انظر: رحاب مكحل، غيم الشباب القومي العربي الأول، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت ١٩٩٠، ص ١٦٣.

(١٦) أحمد سعيد نوفل، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(١٧) بيان إلى الأمة حول مؤتمر التسوية، المستقبل العربي، العدد ١٥٤، بيروت ١٩٩١، ص ١٣٩.

(١٨) رياض قاسم، تقرير عن المؤتمر القومي الثالث، المستقبل العربي، العدد ١٥٩، بيروت ١٩٩٢،

ص ١٦٣.

(١٩) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

(٢٠) المؤتمر القومي العربي الرابع، المستقبل العربي، العدد ١٧٢، بيروت ١٩٩٣، ص ٥٦.

(٢١) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٢٣) بيان إلى الأمة، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٢٤) انظر: المؤتمر القومي - الإسلامي، وثائق ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

(٢٥) رياض قاسم، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الخامس، المستقبل العربي العدد ١٨٥، بيروت ١٩٩٤،

ص ١٤٤.

(٢٦) رياض نجيب الريس، المؤتمر القومي العربي الخامس (ديناميكيات العروبة أم ديموقراطية الوحدة)، حريصة

النهار، بيروت ٩ / ٥ / ١٩٩٤.

(٢٧) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(٢٨) سليمان الرياشي، تقرير عن المؤتمر القومي العربي السادس، المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، بيروت ١٩٩٦،

ص ١٤٦.

(٢٩) المؤتمر القومي العربي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٧، ص ٤٢٥.

(٣٠) أسامة محيو، تقرير عن المؤتمر القومي العربي السابع، المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، بيروت ١٩٩٧،

ص ١٥٩.

(٣١) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي الثامن، المستقبل العربي، العدد ٢٣٢، بيروت ١٩٩٨،

ص ١٣٤.

(٣٢) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي التاسع، المستقبل العربي، العدد ٢٤٢، بيروت ١٩٩٩،

ص ١٦٦.

(٣٣) مجدي حماد، العرب ومواجهة إسرائيل، المستقبل العربي، العدد ٢٤٣، بيروت ١٩٩٩، ص ٥٢.

(٣٤) مجدي حماد، تقرير عن المؤتمر القومي العربي العاشر، المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٢٨.

(٣٥) بيان إلى الأمة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢١٠.

(٣٦) النظام الأساسي المعدل، الملحق رقم ٢، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن (الوثائق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ٦٥٣.

(٣٧) الأعداد مستخلصة من مقارنة جداول أسماء أعضاء المؤتمر، بعد حذف أسماء المتوفين.

(٣٨) د. حسيب، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٣٩) المؤتمر القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٢.

(٤٠) حسن سعد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

(٤١) د. عصام نعمان، ملاحظات حول أداء المؤتمر القومي العربي، المرفق رقم (٤-٦) ٣١ / ٨ / ١٩٩٨، أوراق المؤتمر القومي العربي التاسع.

(٤٢) ضمت الأمانة العامة الأخيرة: ضياء الدين داود الأمين العام، ومنى بشور نائباً له؛ أحمد صدقي الدجاني؛ أحمد عبد الرحمن؛ أحمد عبيدات، أمل محمود فايد، أنطوان ضو، جابر الله عمر، حسن عبد العظيم، حمد بن صباحي، خالد السفياي، رسول الحشي، سليم الزعبي، سيف علي الجروان، شفيق الحوت، ضياء الفلكي، طلعت مسلم، عبد الله ولد السيد ولد أباه، عبد الإله بلقزيز، علي بن محمد، فريدة النقاش، ليث شبيلات، محمد الحضر بلعيد، محمد فائق، منير الحمشي، وميض نظمي.

(٤٣) د. برهان غليون، مداخلة في الجلسة الصباحية لليوم الثاني من المؤتمر القومي العربي التاسع، أيده في ذلك د. عبد الإله بلقزيز وآخرون. وقد تابع د. غليون توضيح رأيه في مقالة عن المؤتمر نشرها على ثلاث حلقات في جريدة الاتحاد الإماراتية خلال شهر أيار ١٩٩٩، فطالب المؤتمر بإتاحة الفرص لنقاش حادي يلور رؤية جديدة للمجتمع العربي، ويسهم في صياغة برنامج عملي مغاير للخطاب الشعاري الوصفي السائد في تقارير حال الأمة، ويعكس استراتيجية واضحة تحدد أهدافاً ومهام ومسؤوليات معينة، بعكس ما يحدث حتى تاريخه في جلسات المؤتمر التي يتابع حضورها كثير من الأعضاء، كرواز وضيف على "التيار القومي" فيبقى معظمهم أسير تجارب الماضي، لكنهم يستخدمون المؤتمر كشعبة "تضييء في الظلام" بينما هم ضائعون بسبب التباس هوية المؤتمر للتردد ما بين المنتدى والمؤسسة.

(٤٤) رياض نجيب الريس، المؤتمر القومي العربي التاسع في بيروت، جريدة النهار، بيروت ١٥ / ٣ / ١٩٩٩.

(٤٥) عنوان تعليق لـ (داوود البصري)، نشره أولاً في جريدة الحياة، بيروت ١٨ / ٤ / ١٩٩٩، ثم أعاد نشره (من أوصلو)، في جريدة السفير ٢٤ / ٤ / ١٩٩٩، ودفعت لغته الكفاحية الساعرة لأن يجعله برنامج (الاتجاه المعاكس) الشهر منطلقاً لحلقة تلفزيونية حول المؤتمر القومي العربي، أذاعتها قناة الجزيرة الفضائية مساء ١١ / ٥ / ١٩٩٩، وشارك فيها مع صاحب التعليق (عالم السنيان) عضو الأمانة العامة للمؤتمر.

(٤٦) عبد الحفيظ الحافظ، المؤتمر القومي العربي التاسع، نضال الشعب ٥٧٣، دمشق ٨ / ٥ - ١٥ / ٦ / ١٩٩٩.

(٤٧) طلال سلمان، عن مؤتمر الخطاة العرب وحلم التطهر بالاعتراف، السفير، بيروت ١٩ / ٣ / ١٩٩٩.

(٤٨) طلال الخالدي، المؤتمر القومي العربي: افتراق المسيرة عن الفكرة، جريدة الكفاح العربي، بيروت ١٥ / ٣ / ١٩٩٩.

(٤٩) انظر: حازم صاغية، وداع العروبة، دار الساقي، ط١، لندن ١٩٩٩، وهاني حلاوي، لم ينتبه المؤتمرون، النهار، بيروت ٩ / ٤ / ١٩٩٩.

(٥٠) د. رضوان السيد، القومية العربية في أحضان اللتقين، السفير، بيروت ١٨ / ٣ / ١٩٩٩.

(٥١) المؤتمر القومي العربي إلى أين الموقف الديمقراطي، العدد ١٥٤، ١ / ١٩٩٩.

المراجع

- إبراهيم، سعد الدين: (منسق ومحرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- إبراهيم، محسن: في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت ١٩٦٢.
- إبراهيم، محسن: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصريه، دار الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٧٠.
- الأتاسي، جمال: إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر، وعلى فكره الاستراتيجي التلريخي، مههد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨١.
- أحمد، كمال: (الحزب الناصري-تنظيم تحالف قوى الشعب) قضايا ووثائق، مركز الدلتا للطباعة، اسكندرية.
- انطونيوس، جورج: نقطة العرب، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٧٤.
- باروت، محمد جمال: حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧.
- برازي، تمام: ملفات المعارضة السورية، مذبولي، ط١، القاهرة ١٩٩٤.
- بطاطو، حنا: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢.
- بعري، اليعازر: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الدين الرفاعي، سينا للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٠.
- البكار، عبد الهادي: المأزق - مصر والعرب الآخرون، دار طلاس، ط١، دمشق ١٩٨٧.
- بكدلش، خالد: نحو آفاق جديدة، بدون تاريخ.
- التل، سهير: حركة القوميين العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.

- الجبوري، إبراهيم: سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ.
- الجندى، سامي: البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩.
- الحافظ، ياسين: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط١، ١٩٧٩.
- الحافظ، ياسين: في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٨١.
- حربي، محمد: الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣.
- خطار الحلو، يوسف: أوراق من تاريخنا، الجزء الثاني، الفارابي، بيروت، ط١.
- خليفة، أحمد (ترجمة): حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٤.
- دروزة، الحكم: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، ط١، بيروت ١٩٦١
- دروزة، الحكم: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مكتبة منبنة، بيروت ١٩٦١.
- دندشلي، مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩.
- دندشلي، مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي، تعريب يوسف جباعي، ج١، بدون دار نشر، ١٩٧٩.
- دياب، محمد عبد الحكيم: الناصرية (الفكر - الممارسة)، دار المسيرة، ط٣، ١٩٧٧.
- ذبيان، سامي: الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، دار المسيرة، بيروت.
- رجب، محمد أحمد: ثورة رائدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثالث عشر، ١٩٦٤.
- الرزاز، منيف: التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ط١، بيروت ١٩٨٦.
- رودنسون، مكسيم: الماركسية والقومية العربية، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧١.
- رودنسون، مكسيم: الماركسية والعالم الإسلامي، ترجمة كميل داغر، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٢.
- رياض، مجدي: حوار شامل مع الدكتور جمال الأناسي، مركز الحضارة العربية، مصر ١٩٩٢.
- زعوب، عادل: الميثاق العربي، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٧٩.

- الزعبي، محمد: موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري من مسألة الصراع الطبقي، (مخطوطة) ١٩٧٣.
- زيادة، معن: تقوم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القوميسية العربية في الفكر والممارسة (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٤.
- سارة، فايز: الأحزاب والحركات السياسية في تونس، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٨٦.
- سيف الدولة، عصمت: وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٦٨.
- سيف الدولة، عصمت: عن الناصريين وإلهم، دار صاعد للنشر والتوزيع، ط١، تونس ١٩٨٩.
- سيل، باتريك: الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده وعمود فلاح، دار طلاس، دمشق ١٩٨٣.
- سيل، باتريك: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٨٩.
- الشاعر، جمال: سياسي يتذكر، تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧.
- الشهابي، محمد علي: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠.
- صاغية، حازم: وداع العروبة، دار الساقي، ط١، لندن ١٩٩٩.
- عبد الكريم، أحمد: حصاد سنين خصبة وثمار مرة (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ت٢ ١٩٩٤.
- عبد الناصر، جمال: مفهوم العمل السياسي، دار المسيرة، ط٤، ١٩٧٧.
- عفلق، ميشيل: معركة المصير الواحد، دار الآداب، بيروت ١٩٥٩.
- عفلق، ميشيل: محاضرات مباحثات الوحدة، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام أغسطس ١٩٦٣.
- علوش، ناجي: الثورة والجماهير، الطليعة، ط٢، بيروت ١٩٦٣.
- فارس، محمد خير: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢-١٩٣٩، دون مكان.
- فان دام، نيقولاوس: الصراع على سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢.
- الفرحان، عبد الكريم: حصاد الثورة: تجربة السلطة في العراق، دار العراق، لندن ١٩٩٤.
- فرسخ، عوني عبد المحسن: الوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٨٠.
- الفكيكي، هاني: أوكار الغزمية، تجريب في حزب البعث العراقي، دار الريس، لندن ١٩٩٣.
- الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، تعريب نادر الخضر الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٥.

- المدير، فلاح عبد الله: ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس للنشر والتوزيع، ط١، الكويت ١٩٩٤.
- المديني، توفيق: أزمة البورجوازية وطريق الثورة في تونس، دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، نيسان ١٩٨٩.
- مرقص، الياس: تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤.
- معلوم، حسين: الليبرالية في الفكر الغربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، الرباط ١٩٩٢.
- ناؤومكين، فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤.
- ناصر الدين، علي: هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢.
- النجار، غانم: مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت ١٩٩٤.
- النقيب، خلدون حسن: الدولة السلطوية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩١.
- الحكيم دروزة وحامد الجبوري: مع القومية العربية، اتحاد بعثات الكويت، القاهرة ١٩٥٧.
- محسن إبراهيم وهاني الهندي: إسرائيل (فكرة، حركة، دولة)، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨.
- مخلص صيادي، مجدي محمود رياض، نقد جدل الإنسان، دار الوحدة، ط١، بيروت ١٩٨٥.
- عبد الإله بلقزيز والعربي مفضال وأمنية البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.
- العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ج٢، دار الطليعة، ط١، بيروت، حزيران ١٩٧٨.
- سيف عبد الله الهبوبي وبياه محمد ناصر، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع (عدة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- عفايا فتنة ١٨ هموز، الحياة، دمشق، بدون تاريخ.
- "الكتاب الأبيض" في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر، ١٩٥٦.

المراجع الأجنبية

- Le Petit matin 19 Fevrier 1965.

الصحف والمجلات

السفير	جريدة النهار-بيروت
الرأي	المجلة التاريخية المغاربية-تونس
الموقف الديمقراطي	دراسات عربية-بيروت
جريدة الشرق الأوسط	جريدة الكفاح العربي-دمشق/بيروت
جريدة الاشتراكي	مجلة وعي الضرورة-بيروت
مجلة الوسط	المستقبل العربي-بيروت
البعث	نضال الشعب-دمشق
الطلعة	مجلة النشرة-قصر
الحرية	الوطن الكويتية-الكويت
الرأية الناصرية	الصباح-تونس
مجلة الوحدوي الاشتراكي	أبهاذ-بيروت
مجلة أطروحات	منشورات هاي لايت-لندن
مجلة النهار العربي والدولي	جريدة القيس-الكويت
مجلة الموقف العربي	الحياة-لندن
مجلة الموقف التونسية	مجلة المغرب العربي
مجلة فتح	

كراسات وتقارير ونشرات حزبية

- حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقنا (كرسى)، ت ١٩٥٨.
- حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات الزيف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت ١٩٥٩.
- (تعميم داخلي) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام.
- تقرير عن أعمال المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب، (مؤتمر شباط ١٩٦٥).
- التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧.
- البيان التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا.
- التقرير السياسي للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) عام ١٩٨٥.
- (تقرير) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، بيروت، ٢٠ ك ١٩٨٠.
- الجبهة وقضية الانشقاق، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠.
- بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ج ٤، ط ١، ١٩٧٠.
- الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
- محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، دار المسيرة، ط ٣، بيروت ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، طالب شبيب.
- محاضر جلسات الوحدة، المرحلة الثالثة، الاجتماع الرابع، الاجتماع التاسع، الاجتماع العاشر والأخير، جمال عبد الناصر.
- محاضر محادثات الوحدة، مارس/ أبريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣، الاجتماع الأول.
- المنهاج المحلي للاتحاد الاشتراكي العربي-الإقليم السوري، أيار ١٩٦٥.
- التقرير العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، عام ١٩٨٥.
- التقرير السياسي العام للمؤتمر السابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي).
- تقرير القيادة المؤقتة للمؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا (الأتاسي).
- بيان عن المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا.
- بيان عن أعمال المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨.
- بيان صادر عن المؤتمر الخامس لحزب الاتحاد الاشتراكي.
- تقرير اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي عن أعمال المؤتمر السادس في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣.
- التقرير الفكري للمؤتمر السادس ١٩٧٣.
- النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، الذي أقر بعد المؤتمر الرابع.

- النظام الداخلي لحزب الاتحاد الاشتراكي في سوريا، المقر في المؤتمر السادس.
- منطلقات أولية لمناهج مرحلي - للمؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي ١٩٧٣.
- جمال عبد الناصر لقاءات مع الشعب العامل، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٧.
- "الميثاق الوطني بلجنة القوى والعناصر الوطنية التقدمية في سوريا"، ١٩٦٨.
- بيان طارق، عصمت سيف الدولة، بدون تاريخ.
- رسالة إلى الأنصار، عصمت سيف الدولة، بدون تاريخ.
- رسالة إلى الشباب العربي، عصمت سيف الدولة، تاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٣.
- كراس "النظام السوري: صورته-المتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه-آفاقه وآفاق المعارضة"، بدون تاريخ.
- لائحة تنظيمية، بدون تاريخ.
- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، الفارابي، بيروت، ط١.
- النظام الأساسي للتنظيم الشعبي الناصري في الإقليم السوري، بدون مكان ولا تاريخ.
- الوثيقة السياسية، التنظيم الشعبي الناصري، بدون مكان ولا تاريخ.
- تعميم نيسان ١٩٨١، توجهات الحركة التنظيمية.
- نضال البعث، ج٦، ج٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.
- التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوجوديين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦.
- التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثالث عشر لحزب الوجوديين الاشتراكيين، عام ١٩٧٦.
- التقريران السياسي والتنظيمي لحزب الوجوديين الاشتراكيين، المقدمان للمؤتمر السابع عشر للحزب عام ١٩٩٣، كراس، بدون مكان ولا تاريخ.
- كراس: في العضوية الحزبية (الوجوديين الاشتراكيين)، بقلم فايز إسماعيل، عام ١٩٨٠.
- القطر العربي الموريتاني، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية-مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق ١٩٨٨.
- بيان سياسي أصدرته جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية في نواكشوط بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨.
- بيان تحت عنوان "لا لعودة الاستعمار الثقافي"، نواكشوط، ٣ نيسان ١٩٩٩.
- كراس "البيان السياسي"، الحزب الوجودي الديمقراطي الاشتراكي، بداية الستينات.
- وثيقة الاتحاد الديمقراطي الوجودي، منطلقاته وأهدافه.
- البرنامج السياسي، حركة التحرير الشعبية العربية، ط١، آب/ أغسطس ١٩٨٣.
- التقرير التنظيمي للمؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، القيادة القومية، دمشق (ضمن واقع المنظمات الحزبية بين ١٩٧٠-١٩٧٥).
- المؤتمر القومي العربي، الوثائق والبيانات السياسية (١٩٩٠-١٩٩٤)، بيروت ١٩٩٥.
- المؤتمر القومي-الإسلامي، وثائق ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- د.حبيب، تقييم نقدي، المؤتمر القومي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٦.
- المؤتمر القومي العربي السادس (الوثائق)، دار الرازي، بيروت ١٩٩٧.

- حال الأمة العربية، المؤتمر القومي السابع (الوثائق)، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.
- النظام الأساسي المعدل، الملحق رقم ٢، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن (الوثائق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
- د. عصام نعمان، ملاحظات حول أداء المؤتمر القومي العربي، المرفق رقم (٤-٦) ٣١ / ٨ / ١٩٩٨، أوراق المؤتمر القومي العربي التاسع.

- حلقة تلفزيونية حول المؤتمر القومي العربي، أذاعتها قناة الجزيرة الفضائية مساء ١١ / ٥ / ١٩٩٩، برسامح (الاتجاه المعاكس) الشهير، شارك فيها (خالد السغياني) عضو الأمانة العامة للمؤتمر.

مقابلات

- | | |
|--------------------|--|
| - أسامة ضاحي | - عبد المجيد بالي |
| - برهان زريق | - عبد المجيد منجونة |
| - ثائر عاصي | - فايز إسماعيل |
| - جاسم القطامي | - فوزي إبراهيم |
| - جمال الأناسي | - محمد عيسى لحام |
| - جهاد ضاحي | - محمد رعدون |
| - جورج حبش | - محمد عادل عالدي |
| - حسن عبد العظيم | - محمد كشلي |
| - خالد الناصر | - محمود سلامة |
| - سامي ضاحي | - غطص الصيادي |
| - طالب شبيب | - نايف حوالة |
| - عبد الرحمن عطية | - كوادو بحثية تونسية سابقة لم ترغب بذكر اسمائها. |
| - عبد الرحمن نعمي | - (مصادر لم ترغب ذكر اسمائها). |
| - عبد الله النباري | |

أوراق محفوظة لدى المركز

- رسالة شخصية من حمد الفرخان إلى الباحث.
- حزب البعث في مسوته الأيديولوجية، بوعلي ياسين، (مخطوطة) ١٩٩٧.
- وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ (نص مكتوب أرسله محمود سلامة إلى الباحث).
- دراسة مخطوطة لتوفيق المديني عن حزب الطلبة الوطنية.
- الإخوان السوريون، محمد جمال باروت، (مخطوطة).

الباب الأول: حركة القوميين العرب

- ٦ من القومية التقليدية إلى اليسارية الجديدة
- ٨ المرحلة التأسيسية
- ١٠ من الشباب القومي العربي إلى حركة القوميين العرب
- ١٨ من الانفصال إلى نكسة حزيران
- ١٩ انحياز الجبهة القومية:
- ٢١ - إضراب تموز ١٩٦٢ ومحاولة إسقاط الانفصال
- ٢٢ - إسقاط قاسم في العراق والانفصال في سورية
- ٢٥ - الالتحام بالناصرية (الحركة الاشتراكية العربية الواحدة)
- ٢٩ - من "الالتحام بالناصرية" إلى استقلال "اليسار الناصري"
- الطور اليساري الجديد وانحياز الحركة
- ٣٠ موضوعات ٥ حزيران:
- ٣٣ - التحليل الطبقي للنكسة
- ٣٦ - مشروع التحذير اليساري للحركة
- ٤٠ خصائص المشهد الانقسامى وتطورات عام ١٩٦٨
- ٤٤ المشاهد الانقسامية (مؤتمرات تموز)

الباب الثاني: الحركة القومية الجماهيرية (الناصرية)

- ٦٠ (الناصرية) من انقلاب إلى حركة جماهيرية

الفصل الأول: الاتحاد الاشتراكي العربي: نموذجاً سورياً

- ٦٦ الجدلور الفكرية والسياسية
- ٦٦ أ- فترة ما قبل الوحدة ١٩٥٨
- ٧٢ ب- أيام الجمهورية العربية المتحدة
- ٨١ - القوى الانفصالية
- ٨٢ - التيار الوحدوي
- ٨٤ تصاعد الحركة الشعبية الناصرية في مواجهة الانفصال
- ٩٣ - الشراكة الصعبة مع البعث في الثورة والسلطة
- ١٠٤ - من التحالف إلى القطيعة (من ميثاق ١٧ نيسان إلى حركة ١٨ تموز)
- ١١٠ الناصرية بين الوحدة والاختلاف (تجربة الاتحاد الاشتراكي)
- ١١٠ أ- الاستقطاب السياسي
- ١١٣ ب- تأسيس الاتحاد الاشتراكي
- ١١٦ ج- انسحاب حركة الوحدويين الاشتراكيين
- ١١٧ د- المؤتمر الثاني، والتأكيد على المبادئ (أيار ١٩٦٥)
- ١٢٢ هـ- انسحاب حركة القوميين العرب، والمؤتمر الثالث ١٩٦٦
- ١٢٥ هزيمة حزيران والانقسام الكبير بين تيارين
- ١٢٥ أ- العوامل التاريخية المحيطة بالانقسام الكبير
- ١٢٩ ب- الانقسام الكبير
- ١٣٠ ج- الاتحاد الاشتراكي / محمد الجراح
- ١٣٥ د- حزب الاتحاد الاشتراكي (الأتاسي)
- ١٣٧ - الالتزام بنهج عبد الناصر القومي، مع نقد نظامه
- ١٣٨ - المواقف الفكرية الجديدة

- ١٣٩ - من شعار وحدة الحركة إلى شعار الجبهة الوطنية
- ١٤٠ - عبر النضال لإزالة آثار العدوان نحو الوحدة
- ١٤٤ - مآل جهود حزب الاتحاد لتشكيل الجبهة
- ١٤٣ من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر السادس
- ١٤٣ أ- المؤتمر الخامس والظروف المحيطة بانهقاده
- ١٤٥ ب- تجربة العلاقة مع "الجبهة الوطنية التقدمية" بعد الحركة التصحيحية
- ١٤٦ ج- المؤتمر السادس عام ١٩٧٣
- ١٤٨ مصائر الحركة الناصرية
- ١٤٩ أ- من الانغلاق على الذات إلى التفكك
- ١٥٠ ب- الالتزام بخط الحركة التصحيحية
- ١٥١ ج- من الديمقراطية الشعبية إلى الديمقراطية للجميع
- ١٦٩ الفصل الثاني: حركة أنصار الطليعة العربية
- ١٧٥ الأنصار وعبد الناصر
- ١٧٧ أ- قبل ردة السادات
- ١٧٩ ب- بعد ردة السادات
- ١٧٩ الأنصار السوريون والعرب وبنيتهم التنظيمية:
- ١٨٢ - الروابط التنظيمية القطرية والقومية
- ١٨٤ العلاقة مع ليبيا
- ١٨٥ الانخراط في الشأن السياسي المباشر
- ١٨٧ المصائر
- ١٩١ الفصل الثالث: التنظيم الشعبي الناصري في سورية

١٩١	١- روافد النشأة
١٩٣	٢- المؤتمر التأسيسي/١٩٧٨/
١٩٧	٣- جريدة "الرأفة الناصرية"
١٩٧	٤- الآراء والمواقف الساسفة
١٩٨	أ- القضافا القومية
٢٠١	ب- فف موقع المعارضة الرادفكالفة
٢٠٣	٥- الموقف من الحركة الناصرفة فف سورفة
٢٠٧	المصائر
٢١٢	<u>الفصل الرابع: الوحدوفون الاشتراكفون من الحركة إلى الحزب</u>
٢١٥	تعقفدات العلفة مع البعث إثر ٨ آذار ١٩٦٣
٢١٨	من تجربة العلفة مع الاتحاد الاشتراكف العربف إلى الاستقلال التنظيمف
٢٢٤	من المعارضة إلى الوزارة
٢٢٦	تحالفات وانقسامات جففدة
٢٣٠	تقوم العلفة مع البعث
٢٣٣	المصائر
٢٤١	<u>الفصل الخامس: الحزب العربف للدمقراطف الناصرف فف مصر</u>
٢٤٢	من رحفل عبف الناصر إلى انتفاضة ١٩٧٧:
٢٤٣	١- طلففون مشتون
٢٤٤	٢- منظمة الشفاف الاشتراكف الناصرف
٢٤٦	٣- اللحنة العربفة لتخلفد عبف الناصر
٢٤٧	٤- رابطة الطلبة العرب الوحدوففون الناصرفون

- ٢٤٨ ٥- لقاء ناصر الفكري
- ٢٤٨ - البرنامج الفكري للقاء الخامس
- ٢٥٣ ٦- نادي الفكر الناصري
- ٢٥٨ من يناير ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥ م
- ٢٥٩ محاولات لتأسيس الحزب الناصري
- ٢٦٧ - في السياسة العربية
- ٢٦٧ - في السياسة الخارجية
- ٢٦٨ الحزب العربي الاشتراكي الناصري "تحت التأسيس"
- ٢٨٦ محصلة الحوار مع وجهات النظر المتعارضة:
- ٢٩٠ ١- حول القضايا الحزبية الداخلية
- ٢٩١ ٢- على المستوى الإقليمي المصري
- ٢٩٢ ٣- حول الموقف المتردي على الساحة العربية
- ٢٩٢ ٤- في قضية الصراع العربي الصهيوني:
- ٢٩٥ ١- الموقف من قضية الوحدة العربية
- ٢٩٦ ٢- الموقف من الحركة العربية الواحدة
- ٢٩٦ ٣- الموقف من قضية الأمن القومي
- ٢٩٨ ٤- الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي
- ٢٩٩ ٥- الموقف من قضايا التنمية المستقلة

الباب الثالث: الحركة القومية في المغرب العربي

٣١١ نموذجاً: (موريتانيا وتونس)

٣١٢

مدخل

٣١٣	أولاً: موريتانيا
٣١٦	تشكل الحركات القومية العربية في موريتانيا
٣١٨	الحركة الناصرية: حزب التحالف الشعبي التقدمي
٣١٩	١- الموقف من الإصلاح التربوي
٣٢٠	٢- الموقف من التطبيع مع إسرائيل
٣٢١	الحزب الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي
٣٢٣	الموقف من التطبيع
٣٢٤	البعث "حزب الطليعة الوطنية"
٣٢٧	ثانياً: تونس
٣٢٩	الحركة اليوسفية وتشكيل الجبهة القومية لتحرير تونس
٣٣٦	حركة التجمع القومي العربي
٣٤٠	حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس
٣٤٣	١- موقف الأطراف القومية من المبادرة
٣٤٧	٢- الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي:
٣٤٨	- المنطلقات
٣٤٨	- الأهداف
٣٤٩	٣- التفاعل مع القضايا التونسية والعربية
٣٥٢	حركة التحرير الشعبية العربية - تونس
٣٥٣	١- بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس
٣٥٦	٢- محاكمة أعضاء الحركة
٣٥٧	٣- المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها
٣٦١	٤- حركة التحرير .. وتفاعلها مع القضايا التونسية

- ٣٦١ - الحركة والموقف من "ثورة الخبز"
- ٣٦٣ - الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس
- ٣٦٣ - الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل
- ٣٦٤ - الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر
- ٣٦٥ - حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية
- ٣٦٦ حركة البعث في تونس
- ٣٧٠ خاتمة

الباب الرابع: المؤتمر القومي العربي

(مسار وآفاق)

- ٣٧٨ أولا - التأسيس
- ٣٧٨ أ- الفكرة
- ٣٧٨ ب- اللجنة التحضيرية
- ٣٧٩ ج- الهيكلية
- ٣٨١ ثانيا - تطور المؤتمر
- ٣٨١ أ- الدورات
- ٣٨٣ ب- الخط الفكري والسياسي
- ٣٩٥ ج- تركيب أعضاء المؤتمر:
- ٣٩٥ ١- من حيث العدد
- ٣٩٦ ٢- من حيث تمثيل الأقطار العربية المختلفة
- ٣٩٨ ٣- من حيث مواقع أعضاء المؤتمر، وأدوارهم
- ٣٩٨ ٤- من حيث توزيع قيادة المؤتمر

٣٩٩	٥- من حيث مراعاة الأجيال المختلفة
٤٠١	٦- من حيث تمثيل المرأة
٤٠٢	٧- من حيث اتجاهات الأعضاء، وتياراتهم
٤٠٢	د- مؤسسات المؤتمر وطرائق عملها:
٤٠٢	١- المؤتمر السنوي
٤٠٣	٢- الأمانة العامة
٤٠٤	٣- تقارير المؤتمرات
٤٠٤	٤- الشفافية
٤٠٥	٥- مالية المؤتمر
٤٠٥	ثالثاً- آفاق المؤتمر القومي العربي
٤١٢	المراجع

تشكل التنمية السياسية بإشكالياتها وأفاقها في الوطن العربي واحدة من أهم الأولويات البحثية للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية. والكتاب الذي بين أيدينا (الأحزاب والحركات القومية العربية) بجزأيه يشكل القسم الثاني من مشروع بحثي متكامل يحمل عنوان (نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين). وقد صدر القسم الأول من هذا المشروع بعنوان (الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية) وسيصدر قريباً :

القسم الثالث : الأحزاب والحركات اليسارية

القسم الرابع : الأحزاب والحركات القومية والإقليمية الليبرالية

يتناول القسم الثاني من المشروع وهو (الأحزاب والحركات القومية العربية) مختلف التنظيمات التي شكلت الأحزاب والحركات ذات الطابع القومي في الوطن العربي، وذلك عبر عمل مكثف وحوارات مطولة متعددة الأطراف، ولاسيما مع المعنيين بموضوع البحث، غير أن الحوار الأهم تم بين الباحثين أنفسهم.

والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية إذ يضع هذا المشروع بين أيدي القراء، يأمل أن يكون قد قدم بحثاً علمياً موثقاً يحظى باهتمام المثقفين والباحثين والمختصين وأصحاب القرار وجميع المعنيين بشؤون التنمية السياسية.

Bibliotheca Alexandrina



0375407

